ثورة ٢٥ يناير..

انتفاضة شعب..

وسقوط الفرعون

اسم الكتـــــاب : ثورة ٢٥ يناير.. انتفاضة شعب.. وسقوط الفرعون

اســم المــؤلــف : الحسينى الحسينى معدى

النـاشـــــــر : دار الخلود للتراث

العنـــــوان : ٤٢ سوق الكتاب الجديد بالعتبة. ت: 25919726

موبيل 0181607185ـ 0163539909

فاكس 25102954

رقــم الإيــداع : 1174 /2011

التــرقــيم الدولى: I.S.B.N. 977- 6177 - 24- 8

الطبــعــة الأولى: 2011

دار الخلود للتراث

المصريون يغيرون وجه التاريخ

ثورة ٢٥ يناير

انتفاضة شعب.. وسقوط الفرعون

إعداد

د. الحسينى الحسينى معدّى

دار الخلود للتراث

42 سوق الكتاب الجديد بالعتبة

25919726

إهـــداء

- إلى شهداء ٢٥ يناير الذين ضحوا بأرواحهم فى سبيل حرية الوطن...

- إلى شباب مصر العظيم الذين سجلوا أروع البطولات من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية...

- إلى الشعب المصرى الأصيل الأبى الذى رفض القهر والظلم والاستبداد، وصنع أعظم ثورة شعبية فى التاريخ...

- إلى جيش مصر العظيم الذى دافع عن مبادئ الثورة المصرية وأهدافها...

- إلى روح أمى التى علمتنى البحث عن الحرية...

د. الحسينى الحسينى معدى

مقدمــة

يظن الطغاة والمفسدون فى الأرض أن القوة لا تتخلى عنهم، وأنهم على حق فيما يفعلون، وأن الشعب عبيد لهم، وأنه لا حد لما يفعلون، ونسوا أن لكل طاغية نهاية.

يومٌ من أيام الله، وفرحةٌ لا تدانيها فرحة، وخبر لو قيل لأشد الناس تفاؤلا إنه سيقع فى مثل هذه المدة الزمنية القصيرة لأتهم المتحدث به بالجنون أو الخيال، فقد فعلها المصريون، وأسقطوا النظام الاستبدادى الذى جثم على صدور البلاد لأكثر من ثلاثين سنة عجاف، وذلك فى أقل من ثلاثة أسابيع.

المصريون عانوا كثيراً من نظام استبدادى فاسد ديكتاتورى بوليسى قمعى، يبطش بشعبه، يحاكى فرعون فى طغيانه، يستضعف الرجال، ويهين النساء، ويضيع مستقبل الأبناء، فكم من قتيل مجندل فى قيوده، ومتشحط فى دمه، لا لشىء إلا لأنه يقول ربى الله، وكم من أسير ضاعت سنوات شبابه وزهرة أيامه فى غياهب السجون المظلمة، لأنه كان يبحث عن الحق والعدل، وكم من داعية وشيخ وإمام قد كمم فاه وغلت يده وأجبر على قول ما لا يعتقد والتغنى بأمجاد الطاغية ومآثره، خشية الإملاق والطرد والإغلاق، وكم من غريق بلعته أمواج البحر الهادرة، وهو يحاول الهجرة إلى الخارج، باحثاً عن مستقبله، بعد أن صادر أحلامه وطموحاته، حيتان الفساد وأباطرة الطغيان من رجال مبارك وأعوانه، وكم من شاب انحرف وركب طريق الضياع لأنه لم يجد عملاً شريفاً وكريماً شأنه فى شأن قرنائه فى باقى دول العالم، وكم من محجبة عفيفة لم تستطع أن تحصل على فرصة عمل لائقة بسبب حجابها، وكم من مريض أنهكته الأمراض الغريبة التى لن تكن فى أجدادهم، والتى تسبب فيها الفاسدون ومعدمو الضمير من رجال مبارك، الذين استوردوا الأغذية منتهية الصلاحية، والبذور المسرطنة، فكم من علف للمواشى قد أكله المصريون على أنه طعام الآدميين، وكم من شحنات طعام فاسدة قد استقرت فى بطون المصريين فأورثتهم الأمراض والأوبئة، حتى تربع المصريون على صدارة التصنيف الدولى فى مرضى الكبد والكلى والسرطان بأنواعه المختلفة، وكم من مواطن لف ودار ليل نهار

من أجل الحصول على أبسط حقوقه المشروعة التى كفلها له الشرع والعرف والعقل وحتى الدساتير الوضعية، ورغم ذلك لا يتحصل عليها، لأن فرعون العصر قد قسم البلاد شيعاً وأحزاباً وطوائفاً، السعيد منهم من نال رضاه ودار فى فلكه، والشقى منهم من طرد من حظوته ولم يدخل تحت سطوته، حتى أصبحت مصر مثل السجن الكبير الذى يحلم كل شاب بالخروج من وراء قضبانه، لينال حريته، ويستعيد كرامته وفرصته فى الحياة الكريمة، ومن شدة ما عانى المصريون من هذا الطغيان والاستبداد، أصبح اليأس داءً مستشرياً فى المصريين، وارتدى كثير من المصريين منظاراً أسوداً، وأصبح شعارهم المفضل (مفيش فايدة) وتغنى شاعرهم بالأبيات الشهيرة:

يا قـــوم لا تتكلمـوا إن الكلام محـــرم

ودعـوا التفهم جانبـا فالخيـر ألا تفهمـوا

نامـوا ولا تستيقظوا مـا فـاز إلا النّـوم

إن قيـل هذا نهاركم ليل فـقـالوا مظلم

وإن قيـل عسلكم مـر فـقـالوا علقم

وإن قيـل مـا تستحقـون فـقـالوا نعدم

هذا لمـن أراد أن يلقـى عيشـه مكرم

ولكنهم وللآسف الشديد، ما نالوا عيشاً مكرماً، بل ظلم وإهانة واستبداد على البلاد والعباد. ورغم كل ما كان يلاقيه المصريون من نظامهم القمعى المستبد الذى أهدر كل حقوقهم وكرامتهم، فإن المصريين قد عانوا من قهر وظلم من نوع آخر، عانوا من ظلم إخوانهم فى العروبة والدين، فأصبح المصرى فى الخارج يعانى من تميز واضح وإهانة مقصودة وإزدراء متعمد، أصبح المصريون فى العقل الجمعى عند العرب والمسلمين، مرادفاً للفساد والانحلال والفوضى والتسيب والإهمال، فقد المصريون تعاطفهم من إخوانهم العرب والمسلمين، وحملوهم أوزار نظامهم الفاسد الموالى لأعداء الأمة العربية والإسلامية، وكأن الشعب المصرى هو المسؤول الوحيد عن خطايا نظامه، فالذى حاصر قطاع غزة وخنقها هم المصريون، والذى فتح قناة السويس للأساطيل الغازية للعراق هم المصريون، والذى باع الغاز لإسرائيل وتعاون

معهـا فى محاربة حماس هم المصريون، وبالجملة لم يفرق العرب والمسلمون بين النظام وبين الشعب المظلوم المقهور تحت جهاز أمنى مهول يصل تعداده قرابة المليونين، ورويت مئات بل آلاف القصص عن مآسى المصريين بالخارج، وكيف أن صورتهم شديدة القتامة فى أعين العالم بأسره، حتى استخفى كثير من المصريين بأصولهم فى الخارج، وأسروا بمصريتهم خشية الإهانة والاحتقار.

واليوم أعاد المصريون كتابة التاريخ بسواعد الشباب الأطهار الذين قادوا الثورة المباركة وأحدثوا فى أقل من ثلاثة أسابيع، ما لم تستطع أن تحققه الجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية والعمليات الجهادية فى عشرات السنين، اليوم المصريون يغيرون وجه العالم بأسره، ويغيرون النظام العالمى القديم، المصريون اليوم يجبرون أمريكا وإسرائيل وغيرهما من قوى الشر التى دعمت وجود الديكتاتوريات القديمة مثل بن على ومبارك وغيرهما، على أن يغيروا قواعد اللعبة الدولية، ويتخلوا عن دعم هؤلاء الشر فى منطقتنا العربية والإسلامية.

أمريكا وحلفاؤها اليوم مجبرين ومضطرين للموافقة ولأول مرة على رغبات شعب عربى ومسلم أراد الحياة بكرامة وعزة وشرف، وعلى الرغم من المحاولات القوية التى بذلها كل أعداء الأمة لوأد مثل هذه الثورة المباركة، إلا أنهم فى النهاية لم يجدوا بداً من التعامل معها والاعتراف بنجاحها، والذى يسمع لخطاب أوباما الذى ألقاه عقب فرار مبارك، يشعر كأنه يستمع إلى خطيب من خطباء ميدان التحرير البلغاء الفصحاء، فى مشهد لم نعهده على رئيس أمريكا فى احترام إرادة الشعوب من أجل الحرية.

الثورة المصرية المباركة أعادت رسم المنطقة والعالم العربى والإسلامى بأسره، وتغيرت كثير من قواعد التعامل الدولى، ونهض العرب والمسلمون من كبوتهم، وأصبحت أمريكا وغيرها من دول العالم مجبرة على التعامل مع نظم جديدة وأفكار جديدة، يكون فيها الجميع على قدم المساواة، فلا إملاءات خارجية ولا ضغوط أجنبية، بل احترام متبادل وتقدير فعلى ومصالح مشتركة.

المصريون استطاعوا أن يصنعوا أروع ثورة شعبية فى التاريخ الحديث، فالشعب المصرى وحده هو الذى قد حسم المعركة وأجبر الطاغية على الرحيل، الشعب وحده بصموده وبقائه فى مظاهرات سلمية بكل بسالة وشجاعة، يستقبل بصدره العارى

الرصاص المطاطى والحى، لا يبالى بمن سقط من الشهداء والأبطال من خيرة وزهرة الشباب. الشعب المصرى صنع تاريخاً مجيداً فى تاريخ الكفاح السلمى فاق به كل الثورات السابقة التى كان للجيش أو العنصر الخارجى كلمة الفصل فى تحديد مصيرها، فالشعب المصرى وحده كان اللاعب الوحيد والفاعل على الساحة، وحتى عناد وصلابة مبارك الشهيرة لم تصمد أمام العزيمة الأسطورية للشعب المصرى الذى أصر على الحياة فكان له ما أراد.

المصريون قالوا كلمتهم الأخيرة وغيروا شعار حياتهم، وغيروا معه وجه التاريخ والعالم بأسره، وبدلوا أشعارهم السابقة وأصبح شاعرهم يقول اليوم:

لا تسقنى ماء الحياة بذلة   بل اسقنى بالعز كأس الحنظل

ماء الحياة بذلة كجهنم   وجهنم بالعز أشرف منزل

١١ فبراير ٢٠١١ م الموافق ٨ من شهر ربيع الأول ١٤٣٢ هـ، سيظل تاريخاً محفوراً وراسخاً فى قلب وعقل كل مصرى وعربى شريف يؤمن بالحرية وتحطيم أغلال الظلم والاستبداد، التى ظل مكبلاً بها لسنوات وعقود طويلة.

سيظل هذا التاريخ المبارك شعلة مضيئة أمام باقى الشعوب العربية التى لا ترضى بالإذعان والهوان، ليأخذوا المبادرة لتحرير أنفسهم من الأنظمة الاستبدادية المشابهة، والتى كانت لها توأمة خاصة مع النظام المصرى المخلوع، لتعود مصر ثانية حضن العروبة النابض وصدرها المفتوح الذى يحتوى كل العرب. هكذا نجحت الثورة المصرية البيضاء- التى حاول النظام الغاشم تلويثها بشتى الطرق قبل زواله - فى هزيمة الطغيان وأضاءت مجدداً نفق الظلمة والاستبداد الذى آمن كثيرون باستحالة الخروج منه أو حتى استنشاق الهواء النقى من ثناياه.

سيظل هذا التاريخ، بمثابة التاريخ الجديد لشهادة ميلاد لمصر الجديدة بعد أن أعلن شبابها شهادة وفاة النظام الغابر برئاسة حسنى مبارك. فها هى مصر التى كان يحلم بها الشرفاء والأحرار فى كافة أنحاء البسيطة تعود من جديد.. مصر التى انقلبت على الطغيان، وثارت ضد الاستبداد.. مصر التى استعادت أبنائها الأبطال من الشباب الذين أقسموا على رفع اسمها على عنان السماء، وإزالة العار والخزى عن جبينها الذى ألصقه بها النظام المخلوع على مدى سنوات طويلة، والذى اعتقد

خطأ وجهلاً وتعجرفاً بأن هذا الشعب سيظل مستكيناً وراضخاً تحت وطأة سلاحه وتهديداته الإرهابية. فحشود الشعب المصرى التى عبأها الخطاب الاستفزازى للرئيس المخلوع مبارك نجحت فى كتابة السطر الأخير من حكمه بعد ثلاثة عقود متواصلة من الظلم والطغيان، وأن قراره بالتخلى ,والفرار جاء بعد أن أدرك أنه لم يعد أمامه خيار أو مفر سوى الرضوخ والإذعان لرغبة الشعب.

تحية للشعب المصرى بشبابه وشيوخه ونسائه وأطفاله، الذى أبى أن يظل راضخاً تحت وطأة الظلم والطغيان.. تحية للشعب الذى حطم جدران الخوف والترهيب التى أعلى بنائها نظام مبارك حول شعب مصر، وجعلها فزّاعة لترهيبه وقهره.

حقاً نجحت ثورة الشباب المصرى بعد ١٨ يوماً متواصلة من الإصرار والصمود فى إسقاط نظام لم يحلم بإسقاطه أحكم الخبراء ويتنبأ بزواله أكبر المحللين. لقد تحدى الشباب المصرى كافة الظروف وأحبطوا محاولات خطف ثورتهم المباركة والسطو عليها، والمتاجرة بها واستخدامها كورقة للعب بها فى لعبة السياسة الحزبية المصرية.

حقاً نجح الشباب المصرى فى الصمود ثمانية عشر يوماً متحدين بلطجة النظام ومخططاته الدنيئة لتشويه هدفهم النبيل وإيمانهم الراسخ فى حقهم لانتزاع حريتهم من أفواه الفراعين الطغاة الذين تساقطوا تحت أقدامهم واحد تلو الآخر.

حقاً نجح الشباب المصرى فى الصمود والبقاء فى وجه الظلم والطغيان، مقابل تراجع النظام الفرعونى بقيادة مبارك الذى لم يتخل طوال فترة الأيام السابقة عن استخدام أساليبه الواهية من الترهيب والوعيد التى عجزت عن ترهيبهم وتخويفهم. فها هو نظام مبارك الفاسد أدرك من الوهلة الأولى منذ اندلاع شرارة الثورة المباركة بأن نهايته أوشكت على الانتهاء، ومع ذلك ظل متشبثاً عبثاً بتلابيب السلطة على أمل البقاء حتى نهاية فترة رئاسته على أقصى تقدير، التى يدعى بأنها شرعية، لكن كل ذلك ذهب فى أدراج الرياح، وتلاشى كبخار الماء فى الهواء أمام قوة صمود وإصرار أبناء الثورة التى ما لبثت أن تحولت إلى ثورة شعبية تضم كافة طوائف الشعب وطبقاته، ليخرجوا سوياً وليقولوا معاً لا لمبارك، بعد أن كانت حبيسة فى داخل أعماقهم لسنوات طويلة.

سيظل يوم ١١ فبراير ٢٠١١ يوماً خالداً فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر،

ليسطر بدماء أكثر من ٣٥٠ شاب وشابة مصرية شهداء تلك الثورة المباركة، صفحة جديدة من صفحات تاريخها العظيم، فتحية لهؤلاء الشهداء الذين أحيوا بأرواحهم الطاهرة ليس فحسب أرواح ٨٥ مليون مصرى، بل أرواح أكثر من ٤٠٠ مليون مواطن عربى فى كافة الدول العربية التى تعانى من ظلم واستبداد أنظمة عفى عليها الزمان.. فشعلة التحرر من تلك الأنظمة التى انطلقت شرارتها الأولى من سيدى بوزيد فى قلب تونس الخضراء واحتضنتها أرض الكنانة بميدان التحرير وسط القاهرة وأكسبتها الزخم والبُعد العربى والإسلامى المطلوب فسوف تنتقل بلا محالة إلى باقى الشعوب العربية الحرة من المحيط إلى الخليج ,ليتخلص العرب نهائياً من الأنظمة الطاغية التى استعبدتهم لسنوات طويلة، ونهبت مقدراتهم وسلبت مكتسباتهم وثرواتهم، ووضعت رؤوسهم فى الوحل والطين، فى مقابل الاحتفاظ بالجاه والسلطان، وأن يحكموا شعوبهم بالحديد والنار، للبقاء على مقاعدهم الزائلة لإرضاء الغرب وتنفيذ مخططاته. فها هو قطار الحرية للشعوب العربية يتحرك مجدداً ليكسح جبال الخزى والظلم التى تراكمت وفُرضت عليهم لعقود طويلة، ولتكن تونس الشرارة ومصر الانطلاقة نحو مستقبل مشرق، وغد زاهر لأبناء الشعوب العربية قاطبة وليعودوا كما كانوا فى المصاف الأولى للشعوب ويحق فيهم قول الله عز وجل فى كتابه الكريم: **﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠)**.

لو كان لكتاب التاريخ يد لكان مدها ليمحى بها صفحات من الوحشية والقسوة سطرها فيه العديد من الطغاة والظالمين، فلا يشرف التاريخ إطلاقاً بانضمام أشخاص استعملوا نفوذهم كحكام وأباطرة للدول فى تعذيب شعوبهم، وإذاقتهم ويلات الظلم والقهر.

أخيراً... أوجه تحية إجلال وتقدير للثورة المصرية، ولنقول لأرواح شهدائها ارقدوا بسلام فقد سقط الفرعون وسقط النظام وعلت كلمة الشعب فوق كيد كل ظالم.. فلكم منا التحية والدعاء وليرحمكم الله وعاشت مصر وشعبها أحرار.

د. الحسينى الحسينى معدّى

موسى وفرعون

قصص القرآن هو أحسن القصص "نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن..

ويتميز قصص القرآن عن غيره بأنه:

صدق لا كذب فيه.. **﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ﴾ (يوسف: ١١١).**

حق لا باطل فيه.. **﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (آل عمران: ٦٢).**

وواقع لا خيال فيه.. **﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ﴾ (هود: ٤٩).**

ومن فوائد قصص القرآن: أنه جاء ليثبت قلوب المؤمنين.. حينما يروا عاقبة المؤمنين وعواقب الظالمين **﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ (هود: ١٢٠).**

وأنه جاء لأخذ العبرة والاستفادة **﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (يوسف: ١١١). ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: ٢).**

ومن القصص التى ذكرها الله فى كتابه قصة موسى وفرعون، وهى قصة عظيمة وفيها فوائد كثيرة، ودروس وفيرة، ولذلك عرضها القرآن مرات ومرات فى أكثر قصص القرآن وتناولها من جهات متعددة حتى بلغ ذكر فرعون فى القرآن حوالى ٧٠ مرة وذكر موسى حوالى ١٣٥ مرة.

وقصة فرعون وموسى تدور حول موضوع خطير تعيشه أمة الإسلام بين الحين والآخر وهو موضوع الاستضعاف وكيف يمكن أن ينتقل منه إلى مرحلة التمكين، ولذلك لم يحدثنا القرآن عن اسم فرعون ولا عن عائلته، وإنما حدثنا عن ظلمه وبطشه ليبقى رمزا للظلم والفساد والاستبداد ورمزا للطغيان فى كل مكان وفى كل زمان، إذ لا فرق كبير بين طغيان واستبداد اليوم والأمس أو قبل عشرات

القرون والأعوام إلا فى الوسائل والآلات.

القصة تتحدث عن أمة مستضعفة ذليلة، وقيادة متكبرة متجبرة تسومها أنواع الخسف وألوان القهر وصنوف العذاب.

سلطة غاشمة ظالمة متمثلة فى فرعون وقيادته الفاسدة، وحكومته الطاغية، ونظامه الذى أذل الأنفاس، وكبت الأحلام، وحطم الآمال، وأضاع الأموال، وملأ النفوس باليأس القاتل فترة حكمه الطويل.

﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص: ٤).

ويكفى القارئ للقصة أن يقرأ وصف الله لفرعون بالعلو والطغيان ليعلم مدى ما وصل إليه ذلك المفسد فى الأرض: **﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ﴾**، **﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ (طه: ٢٤).**

وقبل أن ندخل فى تفاصيل القصة لابد أن نتساءل: ما الذى جعل فرعون يصل إلى مثل هذا الطغيان..

هناك أسباب لابد... من أهمها:

الملك:

لأن أبهة الملك تنسى الطغاة أصلهم وتخدعهم قوتهم وسطوتهم، فيحسبون أنهم يفعلون ما يشاءون، ولا يكون إلا ما يريدون، وأنهم على كل شىء قادرون... وربما يزداد الطغيان فينسى المسكين ربه الرحمن ويدعى أنه هو رب العالمين كما فعل النمرود مع إبراهيم **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ (البقرة: ٢٥٨)**، فأخبر سبحانه أن العلة فى دعواه هى إتيان الملك، وقد نقل ابن كثير عن بعضهم قوله: أنه ملك أربعمائة سنة والعلم عند الله.

وهو عين ما قاله فرعون: **﴿فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾ (النازعات: ٢٣ ـ ٢٤)**، وقال: **﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾**

(القصص: ٣٨).

البطانة الفاسدة

أعنى بطانة السوء: وهم مجموعة السحرة والحواة، وشلة المنتفعين الذين يلتفون حوله ويسبحون بحمده، ويزينون له فعله وينافقونه لأجل تحصيل منافعهم، فهم كالقراد الذى يقتات على دم البعير، أو على بدن الكلب إذا فارقه مات. فبقاؤهم مرتهن ببقائه كما أن هلاكهم فى هلاكه؛ فهم يحفظونه ويحفظون نظامه حتى لا يسقط فيسقطون معه.

هذه البطانة: ستجد فيها الإعلام المضلل، الذى يطبل للزعيم ويهلل ويضلل الشعوب بعدم نقل الحقائق فهو لا ينقل إلا ما يريده فرعون ونظامه ويخدر الشعوب بما يبث من شهوات وفجور ليلهى الناس عما يدور حولهم وعن المطالبة بحقوقهم.

ستجد فى هذه البطانة هامان: يد فرعون اليمنى التى يسير بها نظامه، وزير الظلم الذى يسحق الناس ليركعوا للإله الصغير ويسبحوا بحمده، ويلوح بعصاه لكل من تسول له نفسه أن يرفع رأسه ليطالب بحقه أو حتى يتحرك لسانه ليرفع مظلمة أو يشكو من ظلمه.

ستجد فيها أيضا قارون: رجل الأعمال المتغول الذى يلازم الفرعون، ويسخر جزءا من ماله لتلميع صورة النظام وخدمة فرعون فينفق على الدعايات، ويشترى أصوات المؤيدين، ويلمع صورة الملك.. فيفتح له الملك الباب ليمتص دم الشعب، ويحتكر قوته، فكل يوم يزداد قارون تغولا وثراء، ويزداد الشعب فقرا وفاقة وذلا وحاجة، ولكن قارون لا يشبع وإن بلغت مفاتيح خزائن أمواله من الكثرة أن العدد الكبير من أصحاب القوة لا يستطيعون حملها **﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ (القصص: ٧٦)**.

ستجد فى هذه البطانة أيضا: الكاهن الذى يمثل رجل الدين المنافق عليم اللسان، لأن فرعون يحتاجه أيضا لإكمال الصورة، فهو سيحتاج أن يحلل ويحرم ويمنع أصوات الاعتراض باسم الدين، ويرد على هؤلاء الذين يطالبون بعبادة الله وحده دون التسبيح بحمد فرعون. ورحم الله بن المبارك إذ يقول:

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها
فباعوا النفوس ولم يربحوا ولم تغل فى البيع أثمانها

خنوع الشعب

المتمثل فى قبول الذل، والرضا بالقهر، وعدم التخلص مما هم فيه، استخفهم فأطاعوه... سكت الناس عن الظلم، ولم يأمروا بمعروف ولم ينهوا عن المنكر... فعاقبهم الله.

كما جاء فى سنن الترمذى عن أبى بكر قال ﷺ: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه، أوشك الله أن يعمهم بعقاب من عنده».

وفى مسند أحمد عن عبد الله بن عمرو قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيت أمتى تهاب أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم». فلما بلغ فرعون من البغى ما بلغ أراد الله أن يجرى سنته فى إهلاك المتكبرين والمتغطرسين ولكن بعد قطع العذر بإقامة الحجة وإرسال الرسول فأرسل إليه نبيه وكليمه موسى عليه السلام لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل التغيير.

■ ■ ■

سمات الطغـاة

لقد رسمت قصة فرعون مع نبى الله موسى وبنى إسرائيل صورة واقعية كاملة الوضوح لسمات الطغاة والفراعين فى كل عصر وحين.. وأبرز هذه السمات:

أولا: الطغاة لا يعرفون ولاءً إلا للكرسى

وكل ما وراء ذلك فلا قيمة له، فهو حياتهم وهدفهم وهمتهم وكل ما يفعلونه إنما هو فى الحقيقة يدور فى فلك الحفاظ عليه.. وكل من أعان على البقاء فهو الحبيب القريب، ولو كان عدو الشعب والأمة، ولو كان فى موالاته تضييع الدين والدولة، فالحفاظ على الكرسى هو الهدف.. وكل شىء يهدد هذا فلا بد من إزالته وقطع دابره حتى لو قتلنا نصف الشعب لا والله بل الشعب كله.

لقـد رأى فـرعـون رؤيا أولّت له على أن نهـاية ملكه على يد رجل من بنى إسرائيل، رجل يهدد عرشى؟!! فأمر مباشرة بقتل كل ذكر يولد فى بنى إسرائيل!!. يبيد شعبا كاملا من أجل بقاء حكمه... نعم. ﴿**سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ**﴾ **(الأعراف: ١٢٧)**.

وليعلم كل ظالم وكل مستبد وكل متكبر أن الأمر كله لله، وأن ما شاء الله كان، تربى موسى فى بيت من يريد قتله. وكأن لسان القدر يقول: لقد كنت تبحث عنه فقد جئنا به إليك، أنت تريد وأنا أريد و لا يكون إلا ما أريد، كنت تريد قتله ونحن سنربيه فى بيتك ليكون لك بعد ذلك عدوا وحزنا، ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ**﴾ **(القصص: ٨)**. والآية تدل على أن الخطأ سمة لهم فكما كانوا خاطئين فى اختيار طريقة حكمهم للشعب وظلمهم وطغيانهم واستعلائهم واستكبارهم فكذلك هم خاطئون فى اختيارهم لأنفسهم؛ والدليل على ذلك اختيارهم هذا الطفل ليربوه ويرعوه ليكون هلاكهم على يديه.

ومن سمات الطغاة وحدة مواقفهم من المصلحين.. فمن سمات الفراعين

تشابه بل تطابق موقفهم من الناصحين، وحالهم مع المصلحين، يأتى المصلحون والناصحون إلى الطغاة فلا تخرج معاملتهم لهم عن معاملة فرعون لموسى أو بعضها: لقد كبر موسى وتربى فى بيت فرعون فهم يعرفونه، ثم ذهب إلى مدين، وعاد بعد عشر سنوات محملاً برسالة الحق إلى فرعون ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ (١٧) فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ (١٨) وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ (١٩) فَأَرَاهُ الآيَةَ الْكُبْرَىٰ﴾ **(النازعات: ١٧ ـ ٢٠)**، ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ (٤٣) فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ **(طه: ٤٣ ـ ٤٤)**. فماذا كانت إجابة فرعون وبماذا رد عليهم؟

أولا: محاولة مقارعة الحجة بالحجة، ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ (٤٩) قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ **(طه: ٤٩ ـ ٥٠)**، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ **(الشعراء: ٢٣ ـ ٢٤)**.

ولكن حجج الباطل لا تقوى على الوقوف أمام الحق، فالحق أبلج والباطل لجلج ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ﴾ **(الشورى: ١٦)**، ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ **(الأنبياء: ١٨)**.

فإذا عجزت الحجة جاء التهديد والوعيد ﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ **(الشعراء: ٢٩)**.. تماما كما قال قوم النمرود لإبراهيم بعد أن أعجزهم بحجته الدامغة ﴿حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ﴾ **(الأنبياء: ٦٨)**.

فإذا لم يُجد التهديد يطلق عليهم كلابه ليشنوا عليهم حملة شعواء لتشويه صورتهم أمام الرأى العام، فلهذا كان يعدُّهم، ولأجل هذا اليوم كان يرعاهم ويتركهم ليمتصوا دم الشعب ويسرقوا ماله وحريته، فهذا يوم رد الجميل، وهم أبدا لن يتقاعسوا.

هاهم كما تهوى تحركهم دمى	**لا يفتحون بغير ما تهون فما**
إنا لنعلم أنهم قد جمعوا	**ليصفقوا إن شئت أن تتكلما**
فالظلم قبلك كان كما مهملا	**واليوم صار على يديك منظما**

وفجأة تخرج صحف فرعون بالمانشيتات العريضة والإذاعة والتلفاز، وجميع برامج التوك شو، والمجلات وكل وسائل الإعلام بالهجوم الضارى.. وقاموس الاتهامات معروف: اتهام بالخيانة والعمالة وتنفيذ أجندات خارجية، وإثارة الفوضى والبلبلة فى البلد، وتضييع مكتسبات العهد المجيد، وإيقاف مسيرة الإصلاح (الذى لم يبدأ أبدا)، وأعظم من هذا كله محاولة قلب نظام الحكم. والعجيب أن تكون هذه التهمة حاضرة فى كل العصور!! فموسى وهارون إنما جاءا ليقلبا نظام حكم فرعون!! إى والله هكذا قالوا عنهما: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ **(يونس: ٧٨)**.

إن أعظم سمات الظالمين الكبر وعدم قبول الحق

لأنهم لا يرون الحق إلا عندهم وكل ما سواه باطل، لقد أخبرهم موسى أنه إنما جاء ليدعوهم إلى عبادة الله وحده، وترك ما هم فيه من الظلم واستعباد البشر والطغيان والعلو والإفساد فى الأرض وليست المسألة لا عمالة ولا خيانة ولا شىء من هذا كله.. أبَو عليه وكذبوه..

فأخبرهم أنه جاءهم بآية من الله يدلل بها على صدق قوله ونزاهة موقفه فأصروا على عمالته وخيانته ﴿قَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ (١٠٩) يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ **(الأعراف: ١٠٩ ـ ١١٠)**، ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ (٦٣) فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَىٰ﴾ **(طه: ٦٣ ـ ٦٤)**، وأرادوا أن تكون فضيحته على رؤوس الأشهاد ليكون عبرة لغيره.. قالوا: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لاَّ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنتَ مَكَانًا سُوًى (٥٨) قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ **(طه: ٥٨ ـ ٥٩)**، وذهب فرعون ليحشد قوته ويجمع سحرة نظامه ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ (٣٧) فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ (٣٨) وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ (٣٩) لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِن كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾ **(الشعراء: ٣٧ ـ ٤٠)**.

ورغم أن الاتفاق كان واضحا بين فرعون وسحرته، وأنه منّاهم بالمناصب

والأموال والزلفى منه، ليكونوا أحرص شيء على هزيمة موسى إلا أن الحق كان أوضح من ذلك فأسلموا للحق. فهل قبل فرعون الحق؟

لا.. وأنى له ذلك؟! بل إنه زاد في استغفال شعبه والاستخفاف بهم فإذا به يقول للسحرة ﴿إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾ **(الشعراء: ٤٩)**، ﴿إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ **(الأعراف: ١٢٣)** ونكل بهم النكال العظيم وقد كانوا سدنة نظامه منذ قليل ولكنهم خرجوا عن عبوديته وطاعته.. فجعلهم كبش فداء وهي نظرية مشهورة عند كل الظالمين.

ومن سمات الطغاة الكذب والمراوغة

لقد دعاهم موسى إلى الخير والهدى وطالبهم بالعدل والإنصاف وأتاهم بالآيات والبينات، وأقر كل الناس أن مطالب موسى مشروعة، إلا فرعون وزبانيته. فأرسل الله عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم آيات مفصلات لعلهم يرجعون أو يرعوون؛ لكنهم استكبروا وكانوا قوما مجرمين.. فلما ضاق بهم الحال طلبوا من موسى أن يدعو الله أن يصرف عنهم البلاء وسوف يؤمنون ويتركون له بني إسرائيل؛ فدعا ربه فكشف عنهم الرجز، فلما طالبهم موسى بالوفاء بعهدهم أخلفوا وراوغوا وقالوا سنقوم بعمل لجنة للنظر ثم تنبثق منها لجنة وتتفرع منها لجان فيتوه الأمر وينسى الناس كذب فرعون ومن معه. وهكذا يتعامل الطغاة مع كل قضية فيها مطالب للإصلاح وتحسين الأحوال أو أي مطلب جماهيري، يدخلون الناس في دوامة لا نهاية لها حتى ييأس الناس من نيل مطالبهم فلا يجدون سبيلا إلا الرضا بالواقع المرير.

الطغاة مفسدون يعيشون وهم الإصلاح

كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾ **(البقرة: ١١ - ١٢)**.

ضاق فرعون ذرعا بموسى ومطالبه، خصوصا وأن بعض الناس بدؤوا يحسون صدقه ويلتفون حوله ويفيقون من سكرتهم؛ فأعلنها صريحة ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ **(غافر: ٢٦)**. ففي نظر الفراعنة

أن كل مخالف لرأيهم هو مفسد فى الأرض مهما كان حاله أو مطالبه. ففرعون مصلح وموسى نبى الله مفسد ولابد فى نظر فرعون من قتله كغيره من المفسدين.

وعندما قام الناصحون بالتذكير ومحاولة النصح قال فرعون: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (غافر: ٢٩).

سبيل الرشاد يا كذاب يا مخادع؟!

سبيل الرشاد أن نعبدك من دون الله ونسبح بحمدك، وندور فى فلك قدسك وندع الإله الحق الواحد القهار.

سبيل الرشاد أن تنحى شرع الله وتحارب نبى الله ودين الله ودعوة الله وأهل الله؟

سبيل الرشاد أن تحكم الناس بالحديد والنار وتذيق الناس الخسف والهوان.؟

سبيل الرشاد أن تسحل الناس فى أمن دولتك وأقسام شرطتك حتى صار الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود.؟

سبيل الرشاد أن تتنعم أنت وهامان وقارون بالمليارات، والناس تعمل فى طاحونة ولا تستطيع أن تسد رمقها.؟

سبيل الرشاد أن نحاصر إخواننا وتمنع عنهم موارد الحياة من أجل عيون الأعداء؟

هذا هو سبيل الرشاد عند الظالمين وعند الطغاة والفراعين، وكلهم على قناعة بأنهم محقون وأن كل من لا يرضى بهذا منهم ضالون مفسدون.

الفراعين.. والاستخفاف بالمخالفين

وهذا إنما يأتى من الكبر والغرور.. فطول فترة الملك، وامتداد فترة الإمهال، ورؤية نفاذ الأمر والنهى، والشعور بالقدرة على قهر الشعب، تجعلهم يعتقدون أنهم لا يغلبون ولا يقهرون.. فيتعاملون مع كل مخالف بكل الازدراء، فالمعارضون مهما بلغ عددهم أو قدرهم «فئة مندسة»، و«مجموعة عيال»، «وشرذمة خارجة عن القانون».. واسمع إلى فرعون يقول: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴿٥٤﴾ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ ﴿٥٥﴾ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ (الشعراء: ٥٤ ـ ٥٦)، وراجع حال الملأ من قوم عاد وثمود

ولوط ومدين.. ستجد هذا الاستخفاف والاحتقار فى تعاملهم جميعا مع كل من نادى بالإيمان والإصلاح والهدى والصلاح. فهى سمة عامة لكل طاغية وظالم قديما وحديثا.

تأخر الفهم وعدم الاعتبار

والقرآن يقول هذا ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ **(الأعراف: ١٧٩)**.

فجميعهم لم يفهموا مطالب قومهم، ولم يشعروا بحاجات شعوبهم، ولم يستوعبوا قدرة شعوبهم إذا انفجروا وانقلبوا عليهم، والعجيب أن واحدا منهم لم يتعظ بفعل الله تعالى فيمن سبقه، ومكر الله بالظالمين، وقصم الله للجبارين، وظهور الحق على الباطل دائما وأبدا فى مآلات الأمور.

والعجيب أيضا أنهم لا يحسنون تقدير مواقفهم فى أواخر عهودهم وقرب زوال سلطانهم، وربما لو استوعب الواحد منهم الموقف لخرج بطلا قوميا، وستر عن نفسه الفضائح والمثالب والمعايب، ولكنهم جميعا لا يفهمون إلا بعد فوات الأوان، ولا يندمون إلا حين لا ينفع الندم، ولو أخذوا العبرة من السابقين.. ولكن يبدو أنه مكر الله الذى يمهل ولا يهمل، ويملى للظالم ولكنه إذا أخذه لم يفلته.

لقد كان مطلب موسى بعد الدعوة للتوحيد، أن يرسل فرعون معه بنى إسرائيل، فلو فعل لربما بقى حاله وملكه إلى أن يلقى الله فيحاسبه على ما قدم، ولكن لا.

أوحى الله لموسى أن يخرج بقومه ويترك له البلد، فاستكثر عليهم الحياة حتى بعيدا عنه، ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (٥٣) إِنَّ هَؤُلاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ (٥٤) وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ (٥٥) وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ **(الشعراء: ٥٣ ـ ٥٦)**، فأخرجهم الله من ﴿جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (٢٥) وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (٢٦) وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ﴾ **(الدخان: ٢٥ ـ ٢٧)**، ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ (٦٠) فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ (٦١) قَالَ كَلاَّ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ **(الشعراء: ٦٠ ـ ٦٢)**، ففلق الله البحر لموسى آية باهرة ليمر هو

وقومه، ولو كان فرعون يعى ويعقل لتوقف، ولكنه العمى والاستدراج والإملاء فدخل البحر فأطبقه الله عليه.. **﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ﴾ (يونس: ٩٠)**.

﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (يونس: ٩١)؟؟. لا يصلح يا مسكين، لقد فهمت متأخرا جدا، واعتذرت ولكن حين لا ينفع الاعتذار..

وخاتمة سماتهم: سوء خاتمتهم ووحدة نهاياتهم.

﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: ٤٥).

■ ■ ■

هامان وفرعون

ـ قديما قالت العرب: لكل امرئ نصيب من اسمه، ورغم أن العرب قد صدقوا فى كثير من مقولاتهم وحكمهم التى جاءت عن تجربة، إلا إن هذه المقولة تحديدا قد جافاها الصواب، لأنهم بالطبع لم يروا النسخة المطورة من الشخصية العربية، فهم قد رأوا النسخة الأصلية، أو العربى الأصلى، ولم يروا العربى التقليد، أو العربى التايوانى كما يقولون، فلقد رأينا كثيرا من الناس تخالف أسماؤهم حقائقهم، فكم رأينا من وضيع اسمه شريف، وبخيل اسمه كريم، وخائن اسمه أمين وهكذا، وإن أكثر مثال يحطم هذه المقولة والحكمة العربية وينقضها من أساسها، هو وزير الداخلية المصرى السابق: حبيب العادلى، الذى اعتبر المسئول الأول عن انعدام الأمن فى البلاد فى أعقاب مظاهرات الثورة المباركة، التى اندلعت فى الخامس والعشرين من شهر يناير الماضى والتى اقتلعته من كرسى وزارة الداخلية التى استمر بها طوال ١٤ عاما.

ـ هذا الوزير الطاغية أبعد الناس عن معانى الحب والعدل والحق، فهو تجسيدا متكاملا لكل مترادفات الشر والظلم والفساد والكراهية، ولو دخل مسابقة الشخص الأكثر كراهية فى العالم العربى والإسلامى، لنالها عن جدارة واستحقاق، وربما سجل اسمه بجرائمه ضد الإنسانية والمصريين فى موسوعة إبليس للمجرمين الأكثر شيطانية!

رحلة الصعود إلى الطغيان

ـ ولد حبيب العادلى فى الأول من مارس ١٩٣٨، وحصل على ليسانس الحقوق ودبلوم المواد الشرطية من كلية الشرطة عام ١٩٦١، وتلقى عددا من الدورات التدريبية منها فرقة البحث الجنائى فى عام ١٩٦٣، وفرقة البحث عن الجريمة «المركز القومى للبحوث الجنائية» وفرقة تخصصية فى مجال مباحث أمن الدولة فى عام ١٩٦٦، وفرقة إدارة الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٥.

التحق العادلى بالعمل فى الأمن العام، وإدارة مكافحة المخدرات، وجهاز مباحث أمن الدولة فى ١٩٦٥، وتدرج حتى عين نائبا لرئيس الجهاز، وللقارئ أن يتخيل معنى أن يكون الرجل ضابطا فى جهاز أمن الدولة فى حقبة الستينيات، وهى الحقبة الأشد شناعة وبشاعة فى تاريخ التعذيب فى المعتقلات، ثم انتدب للعمل بوزارة الخارجية بين عامى ١٩٨٢ و١٩٨٤. ومُنح نوط الامتياز من رئيس الجمهورية فى عامى ١٩٨٦ و١٩٩٧.

رُقى العادلى إلى رتبة مساعد وزير الداخلية فى عام ١٩٩٣، وعين مساعد أول وزير الداخلية لمنطقة القناة وسيناء، ثم مديرا لأمن القاهرة، ومساعد أول وزير الداخلية للأمن والمنطقة المركزية، كما عُين مساعداً أول لوزير الداخلية لجهاز مباحث أمن الدولة فى ٥ فبراير عام ١٩٩٥، وفى ١٨ نوفمبر عام ١٩٩٧ عين وزيرا للداخلية فى مصر خلفا لحسن الألفى، فى أعقاب حادث السياح الشهير فى الأقصر، وذلك على جثة سلفه حسن الألفى، إذ تقدم بتقارير تطعن وتدين الألفى بالتقصير، مما دفع حسنى مبارك لئن يسب الألفى ويهينه علانية فى مشهد فريد نقلته كاميرات التليفزيون، وفى نفس اليوم صدر قرار الإقالة للألفى وتعيين العادلى بدلا منه.

وزير أمن النظام

- بدأ حبيب العادلى أو هامان كما ينبغى أن يطلق عليه مهام عمله، ونصب عينيه مصائر أسلافه من وزراء الداخلية فى مصر، فمنذ عهد السادات ووزراء الداخلية فى مصر لا يمكث الواحد منه فى منصبه أكثر من أربع سنوات، وتتم الإطاحة به، فلم يتقدم واحد من وزراء الداخلية منذ الوزير سيد فهمى الذى أقيل سنة ١٩٧٧، استقالته، بل أقيل وأهين فى معظم الأحوال، لذلك لما تولى حبيب العادلى المنصب جعل جل همه أن يتفادى أخطاء أسلافه، ويركز على قضية واحدة فقط لا غير، وهى قضية أمن النظام، فقد اختصر مفهوم الأمن القومى الداخلى والقومى، فى عبارة واحدة وهى أمن الحاكم وتأمين الكرسى، وعمل بكل قوته على تقوية وزارة الداخلية فى عهده لتسعفه فى مهمته الوحيدة، حتى صارت وزارته

تحصل على حصص مَهولة من أموال الموازنة العامة للدولة المصرية، تبوأت بها المركز الثانى فى الميزانية السنوية بعد وزارة الدفاع، ومتقدمة على وزارات أكثر أهمية مثل وزارة التعليم والصحة والاقتصاد، وأصبح تعداد من يعمل فى سلك الشرطة المصرية قرابة المليونين من الرتب المختلفة.

ـ العادلى أو هامان العصر راح يتفنن فى إثبات ولائه المطلق لنظام سيده مبارك، وجعل جل هم وزارته البائسة فى تعقب المعارضة بشتى أطيافها، علمانية كانت أم إسلامية، وكان الجزء الأعظم بالتأكيد من نصيب المعارضة الإسلامية، فامتلأت السجون فى عهده بالآلاف المعارضين الإسلاميين، وأطلق العنان لزبانيته فى تعذيب المعارضين فى المعتقلات، فسقط سنويا العشرات حسب تقارير لجان حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، آخرهم كان شهداء الثورة المباركة، ورغم تلك الوحشية المفرطة فى القمع التعذيب، لم تتوقف وتيرة العلميات المسلحة فى مصر، وشهدت البلاد موجة متتالية من العمليات الكبرى فى شرم الشيخ وسيناء، أسفرت عن خسائر بشرية ومادية ضخمة، وأضرت بسمعة مصر ومكانتها كثيرا، ومع ذلك لم يقله مبارك لخدماته الجليلة فى ضمان سلامة وأمن النظام والكرسى.

فساد بأرقام قياسية

ونتيجة هذا القصور فى فهم طبيعية الدور المنوط بوزير الداخلية والذى هو فى الأساس حفظ أمن الوطن والمواطنين وحياتهم ومعايشهم ومعتقداتهم، ازداد معدل الجريمة والفساد فى مصر ازديادا غير مسبوق، وبلغت الجريمة والبلطجة أعلى معدلاتها، وازدهرت تجارة المخدرات والممنوعات بأنواعها، وأصبح للجريمة دولة متكاملة الأركان فى عهد حبيب العادلى، هوت بالبلاد إلى أحط مستنقعات الفساد والرشوة والمحسوبية، فمنظمة الشفافية العالمية، وهى أهم منظمة دولية فى مجال قياس مدركات الفساد ودرجات الشفافية والنزاهة، تؤكد فى جميع تقاريرها السنوية الصادرة منذ عام ١٩٩٥، ليس فقط أن مصر دولة «ضعيفة جدا» فى مكافحة الفساد، بدليل حصولها على أقل من ٣ من عشرة على مقياس أو مؤشر الشفافية والنزاهة، ولكن ترتيبها بين الدول على سلم هذا المقياس يزداد سوءا من

عام إلى آخر، ففى عام ٢٠٠٦ كانت مصر تحتل المرتبة ٧٢ على هذا المقياس ثم انحدرت إلى المرتبة ١٠٥ عام ٢٠٠٧ ثم إلى المرتبة ١١٥ عام ٢٠٠٨، وبلغ الفساد حدا غير معقول، حتى نستطيع أن نقول بكل أمانة وحيادية أن مصر فى عهد مبارك واحدة من أفسد دول العالم، والأرقام والأسرار تكشف كل يوم عن مسئولين وشخصيات فى النظام الحاكم، قد استنزفت هذه البلاد الطيبة استنزافا منهجيا لعشرات السنين وبأرقام مهولة، وليس لذلك سوى معنى واحد وهو أن حكومة مصر السابقة لم تكن فاسدة فقط ولكنها كانت تزداد فسادا يوما بعد يوم، وذلك بسبب سياسات حبيب العادلى الأمنية القاصرة و المختزلة فى أمن النظام.

مؤامرة الفتنة الطائفية

وهامان العصر لم يبالى بما فعل، وعلى ماذا أقدم من أجل تأمين كرسى سيده فرعون، وضحى بكل الثوابت الوطنية والاجتماعية من أجل أمن النظام وسلامة السيد، حتى أنه قد أقدم على إشعال فتيل الفتنة الطائفية المرعبة التى كادت أن تأتى على الأخضر واليابس فى مصر، فقد كشفت تقارير المخابرات البريطانية الموثقة عن دور حبيب العادلى فى تفجير كنيسة القديسين فى الإسكندرية مطلع العام الجارى، من أجل إيقاع المواطنين المسلمين والأقباط فى حرب طائفية تدمر البلد، وتشغل الناس كلهم عن المطالبة بالحقوق والعدل والقضاء على الفساد، كما أثبتت التقارير الأمنية الأخيرة عن دور أجهزة الأمن فى تسليم المسلمات الجدد مثل وفاء قسطنطين وكامليا شحاته للكنيسة، من أجل تهييج مشاعر المسلمين ودفعهم لحرب طائفية مدمرة، تكون ذريعة للتنكيل والتصفية لمن شاء الطاغية أن يصفيه، مستغلا حالة الفوضى العارمة، وباسم محاربة الفتنة الطائفية، وأكبر دليل على أن مؤامرة الفتنة الطائفية هى خطة أمنية من صنع الشيطان العادلى أن كنائس مصر كلها لم تتعرض لحادثة واحدة طوال أيام الانفلات الأمنى، فهل عرف الأقباط من كان يزرع شوك الفتنة الطائفية ؟.

- وفى المقابل واعترافا من مبارك لجهود العادلى فى حماية كرسيه، وقمع معارضيه، وتأمين شلة اللصوص والمفسدين المحيطين به، أطلق مبارك يد العادلى

ورجاله فى البلاد طولا وعرضا يسومون العباد الخسف والظلم والقهر، لتوطيد نفوذهم سيطرتهم على الأوضاع، وأعطى مبارك للعادلى ورجاله وكافة المنتمين إلى وزارته سلطات وصلاحيات واسعة، فاقت سلطات الجهات القضائية والرقابية، حتى أصبح منصب ضابط الشرطة من المناصب السيادية، والمخوفة فى مصر تحت حكم مبارك وهامانه العادلى، وسجلت بالصوت والصورة والمستندات آلاف الحالات من انتهاك آدمية المواطن المصرى، فقتل وتعذيب وتنكيل لا تصدقه العقول، وكان ذلك وفق سياسة منهجية ومدروسة كما قالت منظمة العفو الدولية فى تقريرها الصادر سنة ٢٠٠٩، من أجل بث الرعب والخوف فى البلاد كلها، حتى صار جهاز الشرطة من أكثر مؤسسات الدولة كراهية وإجراما عند المصريين، ولعل هذا يفسر حالة الغضب العارم لدى المصريين ضد هذا الطاغية ورجاله، وحالات الانتقام الكثيرة التى سجلت ضدهم فى الشارع المصرى.

وزير غرفة جهنم

- اليوم وبعد أن سقطت إمبراطورية الشيطان، وسقط فرعون ومن قبله هامان، نجد أن الحقائق تتكشف الواحدة تلو الأخرى، ليصحو الناس كل يوم على فضيحة فساد وتعذيب جديدة، اليوم حبيب العادلى يكشف عن ولائه الحقيقى لسيده مبارك بعد أن تخلى عنه الجميع، بعد أن قرر مبارك قبل خلعه أن يجعله كبشا للفداء على مذبح التحرير، وكان العادلى فى بداية التحقيقات معه واثقا من أن سيده مبارك سوف يتدخل فى اللحظة الحاسمة وينقذه من محكمة الشعب والقصاص العادل، ولكن لما جاءته أخبار خلع مبارك وفراره خارج البلاد، قرر الشيطان هامان أن يتبرأ من سيده فرعون، فقد هدد وزير الداخلية السابق حبيب العادلى بالكشف عن وثائق تدين الكثير من كبار المسئولين فى الدولة، مشيرا إلى انه كان يتلقى أوامره بشكل شخصى من مبارك، وأكد العادلى على أن مبارك كان شريكا له، وكان هو وعدد من قيادات الدولة الكبار على علم بجميع أوضاع البلاد بما فى ذلك حجم الفساد للمسئولين.

- أعجب ما هذه البراءة بين هامان وسيده فرعون، ما كشفه عن وجود غرفة فى

مقر الحزب الوطنى الحاكم فى ميدان التحرير تعرف باسم «غرفة جهنم» تضم جميع مُخالفات كبار المسئولين بالدولة والحكومة وموثقة بالصوت والصور، مشيرا إلى أن كلا من صفوت الشريف الأمين العام السابق للحزب الوطنى وجمال مبارك نجل الرئيس وأمين التنظيم السابق بالحزب كانوا على علم بها وبجميع الملفات وبفضائح جميع المسئولين وكانوا يتغاضوا عنها، وذلك من أجل منافعهم الشخصية ومن أجل السيطرة عليهم وإجبارهم على تنفيذ كل ما يطلب منهم دون مناقشة، وهى سياسة صهيونية مخابراتية شهيرة وقديمة، سياسة الملفات السرية، والفضائح الأخلاقية.

- وكما تبرأ هامان من سيده فرعون، أخذ تبرأ من مساعديه ومرؤوسيه الواحد تلو الأخر، فى مشهد دراماتيكى يحاكى أكثر الأفلام إثارة وتشويقا، حيث أخذ العادلى ومساعدوه يلعن بعضهم بعضا، ويلقى التهم على الآخر، فقد أنكر حبيب العادلى كل ما نسب له من اتهامات وقال أنه لا يحب العنف ولا يقمع المتظاهرين!، وألقى بالمسئولية على اللواء عدلى فايد مساعد الوزير لقطاعى الأمن والأمن العام، وحسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة واللواء أحمد رمزى مساعده الوزير للأمن المركزى، وقال العادلى إن رئيس مباحث أمن الدولة قدم له تقارير مضلله عن حمل المتظاهرين أسلحة ومهاجمتهم لقوات الأمن مما اضطره لأخذ قرار بمهاجمتهم، ولكن اللواء عدلى فايد قال أمام النيابة أنه غير مسئول عما حدث وأنه ليس له أى علاقة بأى ضابط متواجد بالشارع وأنه يعتبر جهة رقابية على الشرطة من داخل الشرطة ولا علاقة له بالأمور الميدانية، فى حين رد رئيس مباحث أمن الدولة قال إنه منذ ٣ سنوات يتقدم بتقارير للعادلى حول خطورة معاملة المتظاهرين بعنف وحذره خلالها من إتباع أساليب القمع إلا أن العادلى كان يعد تقارير بشكل يخدم هدفه فى التعامل بعنف مع المتظاهرين فى أى مكان فى الجمهورية ولم يهتم مطلقا بتقاريره.

ومهما يكون من نتيجة ستنتهى إليها التحقيقات، فإن مصر والعالم العربى والإسلامى إزاء مشهد من مشاهد التاريخ المعبرة الزاخرة بالدلالات والدروس والعبر التى سيحكيها غدا التاريخ للأجيال القادمة، كما تقص علينا قصص السابقين والهالكين.

إرهاصات الثورة

البحث عن مبارك

محمد حسنى السيد مبارك وشهرته حسنى مبارك (٤ مايو ١٩٢٨)، رئيس جمهورية مصر العربية السابق منذ ١٤ أكتوبر ١٩٨١ حتى ١١ فبراير ٢٠١١. هو الرئيس الرابع لمصر. تقلد الحكم فى مصر رئيسًا للجمهورية وقائدًا أعلى للقوات المسلحة المصرية ورئيسًا للحزب الوطنى الديمقراطى بعد اغتيال الرئيس أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، بصفته نائب رئيس الجمهورية. تعتبر فترة حكمه رابع أطول فترة حكم فى المنطقة العربية - من الذين هم على قيد الحياة حاليا، بعد الرئيس الليبى معمر القذافى والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والرئيس اليمنى على عبد الله صالح والأطول بين ملوك ورؤساء مصر منذ محمد على باشا. تنحى عن الحكم على إثر نشوب ثورة ٢٥ يناير فى ١١ فبراير ٢٠١١.

التعليم

أنهى مرحلة التعليم الثانوى بمدرسة المساعى الثانوية بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير عام ١٩٤٩، وتخرج برتبة ملازم ثان. والتحق ضابطا بسلاح المشاة، باللواء الثانى الميكانيكى لمدة ٣ شهور، وأعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها، من خريجى الكلية الحربية، فتقدم حسنى مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطاً قبلتهم الكلية، وتخرج فى الكلية الجوية، حيث حصل على بكالوريوس علوم الطيران من الكلية الجوية فى ١٢ مارس ١٩٥٠. وفى عام ١٩٦٤ تلقى دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفياتى.

الوظائف

تدرج فى الوظائف العسكرية فور تخرجه، حيث عين بالقوات الجوية فى العريش، فى ١٣ مارس ١٩٥٠، ثم نقل إلى مطار حلوان عام ١٩٥١ للتدريب على المقاتلات، واستمر به حتى بداية عام ١٩٥٣، ثم نقل إلى كلية الطيران ليعمل مدرسا بها، فمساعدا لأركان حرب الكلية، ثم أركان حرب الكلية، وقائد سرب فى نفس الوقت، حتى عام ١٩٥٩. تم أسره برفقة ضباط مصريين بعد نزولهم اضطراريا فى المغرب على متن مروحية خلال حرب الرمال التى نشبت بين المغرب والجزائر.

سافر فى بعثات متعددة إلى الاتحاد السوفيتى، منها بعثة للتدريب على القاذفة إليوشن ـ ٢٨، وبعثة للتدريب على القاذفة تى ـ يو ـ ١٦، كما تلقى دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفيتى (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥). أصبح محمد حسنى مبارك، قائداً للواء قاذفات قنابل، وقائداً لقاعدة غرب القاهرة الجوية بالوكالة حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٦.

وفى يوم ٥ يونيه ١٩٦٧، كان محمد حسنى مبارك قائد قاعدة بنى سويف الجوية. عُين مديرا للكلية الجوية فى نوفمبر ١٩٦٧م، وشهدت تلك الفترة حرب الاستنزاف، رقى لرتبة العميد فى ٢٢ يونيه ١٩٦٩، وشغل منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائداً للقوات الجوية فى أبريل ١٩٧٢م، وفى العام نفسه عُين نائباً لوزير الحربية.

وقاد القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، ورقى اللواء محمد حسنى مبارك إلى رتبة الفريق فى فبراير ١٩٧٤م. وفى ١٥ أبريل ١٩٧٥، اختاره محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، ليشغل هذا المنصب (١٩٧٥ ـ ١٩٨١م). وعندما أعلن السادات تشكيل الحزب الوطنى الديموقراطى برئاسته فى يوليو ١٩٧٨م، ليكون حزب الحكومة فى مصر بدلاً من حزب مصر، عين حسنى مبارك نائبًا لرئيس الحزب. وفى هذه المرحلة تولى أكثر من مهمة عربية ودولية، كما قام بزيارات عديدة لدول العالم، ساهمت إلى حد كبير فى تدعيم علاقات هذه الدول مع مصر.

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٨١م تولى محمد حسنى مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، بعدما تم الاستفتاء عليه بعد ترشيح مجلس الشعب له فى استفتاء شعبى، خلفاً للرئيس محمد أنور السادات، الذى اغتيل فى ٦ أكتوبر ١٩٨١م، أثناء العرض العسكرى الذى أقيم بمناسبة الاحتفال بذكرى انتصارات أكتوبر ١٩٧٣م. وفى ٢٦ يناير ١٩٨٢م انتخب رئيساً للحزب الوطنى الديموقراطى.

أسرته

مبارك متزوج من سوزان صالح ثابت المشهورة بسوزان مبارك، ولهما ولدان هما علاء وجمال، وله حفيدان من ابنه علاء هما محمد وعمر، وقد توفى حفيده محمد فى ١٨ مايو ٢٠٠٩ عن عمر ١٢ سنة عقب أزمة صحية حادة وله حفيدة من ابنه جمال وهى فريدة وولدت فى ٢٣ مارس ٢٠١٠ فى لندن.

مبارك فى الحكم

١٤ أكتوبر ١٩٨١ تولى محمد حسنى مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، باستفتاء شعبى بعد ترشيح مجلس الشعب له عندما كان صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت الرئيس المؤقت لمصر بعد اغتيال السادات.

٥ أكتوبر ١٩٨٧ أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية.

- أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثة ١٩٩٣م.

٢٦ سبتمبر ١٩٩٩، أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية رابعة.

- كما تم انتخابه لفترة ولاية جديدة عام ٢٠٠٥ فى أول انتخابات رئاسية تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستورى فى ظل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحى المعارضة.

- تنحى مبارك عن الحكم ليلة ١١ فبراير ٢٠١١ وسلمه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد مظاهرات الشعب القائمة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى تنحيه فى هذا اليوم.

لتعديل الدستورى فى انتخاب الرئيس

رغم أن التعديل تم وفق الآليات والوسائل الدستورية التى يسمح النظام الدستورى المصرى إلا أنه قد ارتبط بالتعديل وجود جدل سياسى وظهور معارضة سياسية للتعديل وذلك للشروط التى وضعت للمرشحين والتى تجعل الترشح للمنصب من جانب الشخصيات ذات الثقل السياسى أمر مستحيل. وهو الأمر الذى كان يراه البعض يتوافق مع ضرورة صيانة منصب الرئاسة ووضع الضمانات الشعبية للترشح ولكن تم طلب التعديل ثانية بعد أقل من عامين من طلب التعديل الأول بالإضافة إلى ٣٣ مادة أخرى، معارضة التعديل تبنتها قوى شعبية عديدة إلى جانب أحزاب المعارضة المصرية ورغم ذلك دخلت بعض قيادات المعارضة الرسمية العملية الانتخابية على منصب الرئيس بنفس الآلية الدستورية التى رفضوها، وقد فاز حسنى مبارك فى هذة الانتخابات بنسبة كبيرة من واقع صناديق الاقتراع برغم تشكيك المعارضة فى مصداقيتها، وإدعائها واشتيابها الكثير من التجاوزات والرشاوى الانتخابية بصورة واسعة ومكثفة.

وقد أكد بعض الفقهاء الدستوريون أن ما حدث فى مصر من فتح باب الترشح والاختيار بين أكثر من مرشح يعد حدثا تاريخيا يتوافق مع النموذج الدستورى الذى كانوا ينادون به فى مؤلفاتهم منذ وجود الدستور المصرى الحالى. مع وجود تحفظات قانونية لديهم، بسبب اعتقاد بعض الدستوريين أن الأشخاص الذين سيرشحون الرئيس بوجود هذه القيود الشديدة ليس لديهم القدرة على النجاح فى الاستثناء الممنوح لاول انتخابات بعد التعديل فى ٢٠٠٥ وباستحالة الترشح بعدها ومما أكد هذا التفسير هو طلب التعديل لنفس المادة أواخر ٢٠٠٦م. بينما يذهب الكثيرون أن ماحدث هو «سيناريو لتوريث الحكم» لنجل الرئيس جمال مبارك.

الجدل حول حكم مبارك

أعيد انتخابه رئيساً للجمهورية خلال استفتاء على الرئاسة فى أعوام ١٩٨٧ و١٩٩٣ و١٩٩٩ و٢٠٠٥ لخمس فترات متتالية وطالب الكثيرين بتعديل الدستور ليسمح بتعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية وان يصبح بالانتخاب المباشر عوضا عن

الاستفتاء؛ وبذلك تكون فترة حكمه من أطول فترات الحكم فى المنطقة العربية. فى فبراير ٢٠٠٥ دعى حسنى مبارك الى تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى والتى تنظم كيفيه اختيار رئيس الجمهورية وتم التصويت بمجلس الشعب لصالح هذا التعديل الدستورى الذى جعل رئاسة الجمهورية بالانتخاب المباشر لأول مرة فى مصر من قبل المواطنين وليس بالاستفتاء كما كان متبعا سابقا. وجهت إليه انتقادات من قبل حركات معارضة سياسية فى مصر مثل كفاية لتمسكه بالحكم خاصة قبل التجديد الأخير الذى شهد انتخابات بين عدد من المرشحين لأول مرة (أبرزهم أيمن نور، ونعمان جمعة) وصفت من قبل الحكومة المصرية بالنزاهة ومن قبل بعض قوى المعارضة بالمسرحية الهزلية المقصود بها إرضاء بعض القوى الخارجيه. ومن الناحية الاقتصادية يعتقد البعض أن حسنى مبارك لم يستطيع أن يحقق ما كان يعد به دائما من تحقيق الاستقرار الاقتصادى وحماية محدودى الدخل بل ظل الاقتصاد يعانى حتى الآن من مشاكل كبيرة وخاصة بعد تبنيه عمليات الخصخصة التى أثير حولها الكثير من الشكوك والمشاكل من حيث عدم جدوها وإهدارها للمال العام.. وأنها كانت فى صالح المستثمرين وأصحاب روؤس الأموال فقط.. كما أنه لم يستطع تحقيق معدلات معقولة من نسبة البطالة للبلد ويرجع هذا السبب الى السبب الأولى بجانب تحكم عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال فى مقدورات البلد، بالرغم من هذا فان مصر احتلت مركزا متقدما فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر فى ٢٠٠٧م.

شهد عصره تزايد الاضرابات العمالية وانتشار ظاهرة التعذيب فى مراكز الشرطة، واستفحال ظاهرة العنف ضد المرأة، وازداد عدد المعتقلين فى السجون، إذ وصل عدد المعتقلين السياسيين إلى ما يقرب من ثمانية عشر ألف معتقل إدارى، وحسب تقدير ورد فى كتاب من تأليف الصحفى عبدالحليم قنديل وصل عدد العاملين فى أجهزة الأمن المصرية إلى ١,٧ مليون ضابط وجندى ومخبر، وهو ما يعنى أن هناك عسكريا لكل ٣٧ مواطنا مصريا حسب الكتاب. وفى عصره تزايد عدد الفقراء حيث أشار تقرير نشر فى فبراير ٢٠٠٨ أن «١١ مليون مواطن

يعيشون فى ٩٦١ منطقة عشوائية»، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية على إثر بعض السياسات الاقتصادية، ويتحكم أكثر من المصريين فى جملة الدخل القومى وقد اتخذت الأزمة الاقتصادية فى عهده منعطفاً خطيرا بعد عام ١٩٩٨، إذ زاد معدلات التضخم بصورة ضخمة فى هذا العام وتضاعفت الأسعار بسبب قرار اتخذه رئيس الوزراء وقتها عاطف عبيد بتحرير سعر الدولار.

ومنذ توليه الرئاسة ظل تطبيق قوانين الطوارئ ساريا إلى الآن.

فى مايو ٢٠٠٧ عارض الرئيس مبارك بشدة مشروع مفترض لبناء جسر برى يربط مصر والسعودية عبر جزيرة تيران فى خليج العقبة بين رأس حميد فى تبوك شمال السعودية، ومنتجع شرم الشيخ المصرى لتسيير حركة تنقل الحجاج ونقل البضائع بين البلدين ولكن الرئيس رفض حتى لا يؤثر على المنتجعات السياحية فى مدينة شرم الشيخ.

مبارك وثورة ٢٥ يناير

ثورة ٢٥ يناير هى ثورة شعبية لإسقاط النظام الحاكم فى مصر وكان هناك عدة اشتباكات بما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وقد ظهر فيها الرئيس المصرى حسنى مبارك بالتردد فى قراراته والتأخير فى إصدارها بما أدى إلى اشتعالها وكان الرئيس المصرى قد تنحى كرئيس للجمهورية بعد أن قام المتظاهرون بحصار مبنى ماسبيرو ومجلسى الشعب والشورى وقصر العروبة ومجمع التحرير وكان بيان التنحى عن طريق نائبه عمر سليمان فيه: وقال «بسم الله الرحمن الرحيم. أيها المواطنون فى ظل هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد. والله الموفق والمستعان».

فى ٢٥ يناير ٢٠١١ بدأت موجة من التظاهرات بلغت أوجها فى يوم الثلاثاء ١ فبراير حيث قُدِّر عدد المشاركين فيها بثمانية ملايين شخص فى أنحاء مصر، وواجه النظام المصرى هذه التظاهرات بعنف أدى إلى مصرع المئات، خاصّة فى

مـدينـة السـويس، تطورت التظاهـرات إلى أن تم سـحب قـوات الشـرطـة والأمن المركزى من الشوارع المصرية، فى اليوم الرابع (الجمعة ٢٨ كانون الثانى/ يناير) تم إنزال قـوات الجـيش إلى داخل المدن وأعلنت قـيـادة الجـيش أنهـا لن تتـعـرض للمتظاهرين، ألقى مبارك خطبتين خلال الأحداث، أعلن فى الأولى عن مجموعة من القرارات وصفها بإصلاحات، وقال فى الثانية أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة فى الإنتخابات التالية، مؤكدا على أنه لن يتنحى، بدأت بعدها مباشرة مظاهرات تهتف بشعارات مؤيدة لمبارك واشتبكت مع المعتصمين المطالبين بإسقاط حكم مبارك فى عدّة مناطق أهمها ميدان التحرير فى وسط القاهرة فى غياب لتدخل الجيش.

بحلول يوم الجـمـعـة ٤ فبـراير لم يعـد ظهـور المؤيدين لمبارك والذين وصف المعتـدون منهم بالبلطجـيـة بارزا، وتوضّح أن من بينهم أعـضـاء فى أجـهـزة الأمن التابعة لنظام مبارك، بالإضافة إلى مجموعات «ارتزقت» أو حرّكت ضد المتظاهرين لأجل سقوط مبارك. ومنذ ساعات الصباح تجمّع ما قدر بمئات الآلاف فى أنحاء مصر فى مظاهرات لأجل سقوط مبارك وانضم إليهم شخصيات بارزة مثل عمر موسى وآخرون.

فى ١٠ فبراير ٢٠١١ تم تفويض نائبه عمر سليمان فى بيان ألقاه للشعب لكن البـيـان لم يلق أى اسـتـحـسـان وعلى إثره اشـتـدت التظاهـرات ونزل الملايين إلى الشـوارع مطالبين برحيله، وبعد مماطلة لثمانية عشر يوماً تنحى الرئيس تحت ضـغـوط ثورة ٢٥ يناير فى يوم ١١ فـبـراير ٢٠١١، وسلم الحكم للمـجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية. تدفق الملايين حينها إلى شـوارع القـاهرة وبقـيـة المدن العربية احتفالاً برحيله، خاصةً فى ميدان التحرير.

■ ■ ■

الفساد فى عصر مبارك

نماذج من الفساد

مفرداته كثيرة فى عصر مبارك، العصر الذى وجدنا فيه قامة الفساد تتعالى، والمفسدون يتلاشى أمامهم المصلحون.

لمسنا كما كبيرا من فئات الشعب المقهور تتراجع فرص التنمية لديها فعاشوا عيشاً افتراضياً لا واقعياً، فى عشوائيات تتمدد كلما تكاثر عددهم ليلتهموا الأرض هبة النيل ونبحث عن بقعة نزرعها فلا نجد.

تعددت الأزمات حتى صارت بمساحات الرقعة التى يعيش فيها المصريون.. ويكشف ملف الفساد.. المستور ونأمل فى الغد المنظور.

تشير عدة تقارير محلية ودولية وحكومية على انتشار الفساد فى عدة هيئات ومصالح حكومية فى مصر، كما يظهر ترتيب مصر متأخرا على مؤشر الفساد والذى تصدره منظمة الشفافية الدولية، ففى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ جاء ترتيب مصر ١١٥ على مستوى ١٨٠ دولة فى العالم متراجعا عن عام ٢٠٠٧ والذى كان ١٠٥ وعام ٢٠٠٦ والذى كان ٧٠، كما تورط عدة وزراء فى عمليات فساد كبيرة مثل وزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان وعدة مسئولين حكوميين فى الدولة، كما تحذر منظمات دولية ودول من انتشار الفساد فى مؤسسات الدولة مثل تقرير وزارة التجارة الأمريكية الذى يحذر الشركات ورجال الأعمال الراغبين فى الاستثمار فى مصر من انتشار الفساد فى الحكومة المصرية. كما تتهم المعارضة وعدة منظمات أهلية ودولية الحكومة المصرية بتزوير الانتخابات وتتطالبها بتوفير اشراف قضائى كامل ومراقبيين دوليين على الانتخابات.

■ **١ مارس ٢٠١٠:** الأغلبية تُسقط ٣ استجوابات تتهم الحكومة بالفساد وإهدار ٨٠ مليار جنيه فى أبوطرطور والغزل والكهرباء.

وزارة الإسكان

■ **٤ يناير ٢٠١٠:** النيابة العامة: وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان تلقى رشاوى ٢٠ مليون جنيه من ٣ رجال أعمال.

■ **٢٧ مارس ٢٠١٠:** وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان يفضح سلفه وزير الإسكان الأسبق حسب الله الكفراوى بتقديمه مستندات تضمن تخصيص جزيرة كاملة فى مارينا، لمجموعة بن لادن، مساحتها ١٠٠ ألف متر ٢٥ فدانا و ٨٠ ألف متر أخرى مساحتها ٢٠ فدانا، لعدد من رجال الأعمال والمستثمرين بواجهة نصف كيلومتر على البحر مباشرة، وعدد أخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على ١٠ آلاف متر بالتخصيص فى المنطقة ٢٤ بمارينا.

وزارة الداخلية

■ **٧ يونيو ٢٠١٠:** حادثة تعذيب خالد محمد سعيد حتى الموت على أيدى اثنين من مخبرى شرطة قسم سيدى جابر بالإسكندرية مع وجود قرائن ان سبب القتل وجود قضية فساد لها علاقة بالمخدرات كان المتوفى حصل على تصوير فيديو قد يدين بعض ضباط قسم سيدى جابر بالإسكندرية.

النقابات

■ **٦ نوفمبر ٢٠٠٩:** الجهاز المركزى للمحاسبات يكشف عن فساد ووقائع إهدار مال عام ومخالفات قيمتها عشرات الملايين من الجنيهات فى الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة حسين مجاور، ونقاباته العامة «٢٣ نقابة»، جاء ذلك فى تقرير الجهاز عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧م.

■ **٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩:** «نقابة المهندسين تحت الحراسة الحكومية» تهدر ملايين الجنيهات فى صناديق المعاشات والقروض والساحل الشمالى.

الضرائب

■ **٤ أبريل ٢٠١٠:** د. حمدى حسن يتهم الحكومة بإفساد سياسة الضرائب بمصر فى استجواب لوزير المالية يوسف بطرس غالى وجاء فى المذكرة التفسيرية

للاستجواب «أنه منذ تولى وزير المالية الحالى د. يوسف بطرس غالي وزارة المالية عام ٢٠٠٤ زادت حصيلة الضرائب بنسبة حوالى ٢٥٠٪ تحمل المواطن العادى منها حوالى ٦٠٪ نتيجة ضرائب المبيعات والجمارك ومرتبات الموظفين وهى النسبة التى أدت إلى مضاعفة عدد الفقراء فى مصر.» وأشارت مذكرة الاستجواب إلى أن بعض الشركات التى بلغت أرباحها مليارات أو ملايين الجنيهات لم تسدد سوى ٨٪ فى المتوسط وبعضها سدد ٠,٥٪ فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقاً للقانون، بينما الموظفون الفقراء يسددون ضرائبهم كاملة من المنبع وقبل استلام مرتباتهم. وكما أن بعض الشركات يحصل على دعم من صندوق الصادرات يبلغ أربعة أضعاف ما هو مستحق عليه من ضرائب، بل إن بعض الشركات فى المناطق الحرة، التى ارتضت أن تعمل خارج المنظومة الضريبية يحصل أيضاً على دعم من صندوق الصادرات.

تريليون و٢٧٢ مليار فى صناديق خاصة

■ **٢٩ مارس ٢٠١٠:** اختفاء تريلون و٢٧٢ مليار جنيه من ميزانية الدولة ومحاولة حكومية لإخفاءها وعدم إعطاء معلومات عنها وذلك كما أشار تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن وجود صناديق خاصة تحوى هذه المبالغ الضخمة دون معرفة أين تذهب؟، وهو مبلغ يساوى ١٤ مرةً ضعف العجز الموجود، والذى تعانى منه الموازنة، ولو وزع على كل مواطن مصراى من ٨٠ مليون لأصبح نصيب الفرد ١٦ ألف جنيه.

مؤشرات فساد

■ **٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩:** مصر تتراجع إلى المركز ١١٥ فسادا على مستوى ١٨٠ دولة فى العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية والأخيرة عربيا، وتراجع ترتيب مصر عالميا على مؤشر الفساد حيث كانت تحتل المرتبة ١١٥ عام ٢٠٠٨ والمرتبة ١٠٥ عام ٢٠٠٧ والمرتبة ٧٠ عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و٧٧ عام ٢٠٠٤.

تقارير

■ **١٦ مارس ٢٠١٠:** إهدار ٣٩ مليار جنيه من خزانة الدولة بسبب الفساد،

أفاد تقرير لـ «مركز الأرض لحقوق الإنسان» بأن أكثر من ٣٩ مليار جنيه أهدرت فى الآونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالى والإدارى فى الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك خسائر قدرت بحوالى ٢٣١ مليون دولار فى العام الماضى بسبب تصدير الغاز الطبيعى إلى إسرائيل.

■ **٢٨ مارس ٢٠١٠:** تقرير لوزارة التجارة الأمريكية بعنوان «تنفيذ الأعمال فى مصر.. دليل للشركات الأمريكية ٢٠١٠» يحذر الشركات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين الراغبين فى الاستثمار فى مصر من انتشار الفساد فى الحكومة المصرية. مطالبا إياهم بالقيام بتحريات عن شركائهم قبل وضع أموالهم هناك. كما حذرهم من سوء حالة المرور فى مصر مطالبا إياهم بتوخى الحذر الشديد لسوء حالة الطرق والزحام الشديد وعدم مراعاة القوانين وعدم مراعاة المشاة وعدم وجود أماكن للسيارات المعطلة.

انتقادات دولية

■ **٢٠ مارس ٢٠١٠:** منظمة الشفافية الدولية: مصر تخسر المعركة ضد الفساد. وتنتقد الأوضاع فى مصر وانتقدت بشدة قانون الانتخاب فى مصر ودعت إلى إصلاحه بشكل شامل وعلى وجه السرعة والى تعزيز سيادة القانون.

■ ■ ■

١ـ فضائح الكبار فى مصر

خلال السنوات القليلة الماضية استولت الحكومة المصرية بالأمر المباشر على مساحات من الأراضى تساوى مساحة خمس دول عربية مجتمعة، وهى فلسطين ولبنان وقطر والبحرين والكويت، أى ما يعادل ٦٧ ألف كيلو متر مربع.

وطبقا للنائب المصرى السابق جمال زهران فإن الحكومة المصرية السابقة قامت بإهدار ٨٠٠ مليار جنيه. وقال زهران إنه تقدم سابقا بطلب إحاطة إلى رئيس مجلس الشعب الذى رفض مناقشته بعد أن مورست عليه ضغوط شديدة من كبار رجال الدولة. وأوضح أن المبلغ هو قيمة مساحات كثيرة وكبيرة من أراضى مصر وزعت على كبار المسؤولين بالدولة.

وخصصت الحكومة مائة كيلو متر شمال غرب خليج السويس وقسمتها بين خمس جهات دون الإعلان عن مناقصات أو مزايدات بواقع خمسة جنيهات عن كل متر مربع، إلا أن هذه الجهات دفعت جنيهاً واحدا عن كل متر وخصصت المنطقة المذكورة تحت ذريعة تنميتها.

وهذه الجهات الخمس التى نهبت المنطقة المذكورة هى كما يلى:

ـ أحمد عز: فقد تسلم عشرين مليون متر مربع (قيمتها السوقية ٢,٤ مليار جنيه) وهو عضو مجلس الشعب السابق عن الحزب الوطنى وأمين التنظيم. أنشأ مصنعا للصاج بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع، وباع ١٥٠ ألف متر مربع إلى الملياردير الكويتى ناصر الخرافى بمبلغ ١٥٠٠ جنيه للمتر المربع ومازال يحتفظ بالمساحة المتبقية.

وعز حاصل على بكالوريوس الهندسة وعمل طبالا فترة من الزمن. ويمتلك خمسة آلاف فدان أى ما يعادل ٢١ مليون متر مربع غرب خليج السويس.

وتصل القيمة الفعلية لهذه الأراضى ١,٢ مليار جنيه، ودفع مائة جنيه فى الفدان الواحد. أى أنه ما دفعه هو نصف مليون جنيه فقط. هذا بالطبع بخلاف استيلائه على شركة حديد الدخيلة التى أنشأتها مصر بالاشتراك مع اليابان

وبقرض يابانى، وتصل قيمتها حاليا إلى أكثر من مائة مليار جنيه، بالإضافة إلى ما يحيط بالشركة من أراض، ومطار الدخيلة وميناء الدخيلة.

ـ **محمد فريد خميس:** تسلم عشرين مليون متر مربع قيمتها السوقية ٣,٥ مليارات جنيه، وهو أحد كبار رجال الأعمال وعضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الصناعة والطاقة سابقا، ويملك شركة «النساجون الشرقيون». أنشا مصنعا للكيمياويات بمساحة عشرين ألف متر مربع وباع باقى المساحة فى صفقة ضخمة حققت عدة مليارات، كما تذكر الأنباء أن الوزير سليمان قد خصص أيضا لخميس ١٥٠٠ فدان أخرى.

ـ **محمد أبو العينين:** تسلم عشرين مليون متر مربع قيمتها السوقية ١,٣ مليار جنيه. وهو عضو الحزب الوطنى ورجل الأعمال المعروف وصاحب شركة كليوباترا للسيراميك. أنشأ مصنعا للبورسلين على قطعة بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع، وممرا لهبوط طائراته الخاصة (يمتلك ثلاث طائرات من نوع جولف ستريم يقودها بنفسه) وباع كل المساحة الباقية فى صفقة بعدة مليارات.

وبجانب ما حصل عليه أبو العينين فى منطقة شمال غرب خليج السويس، حصل أيضا على القطع التالية:

■ تخصيص خمسة آلاف فدان بمنطقة شرق العوينات غير معلوم تفاصيلها.

■ تخصيص ١٥٢٠ فدانا بمنطقة مرسى علم وقد اشتراها بسعر دولار للمتر وسدد ٢٠٪ من المبلغ ثم أعاد بيعها بأسعار فلكية للخرافى، وقدرت القيمة السوقية لهذه الأرض بمبلغ مليار و٢٦٠ ألف جنيه.

■ وضع يده على خسمائة فدان على طريق مصر الإسماعيلية. وهى أرض ملك للدولة ممثلة فى شركة مصر للإسكان والتعمير.

■ تم تخصيص ١٥٠٠ فدان له (٦,٣ ملايين متر مربع) بمنطقة الحزام الأخضر بمدينة العاشر من رمضان.

ـ **نجيب ساويرس:** تسلم عشرين مليون متر مربع تقدر قيمتها السوقية بمبلغ

١,٣ مليار جنيه. أنشأ مصنعا للأسمنت على قطعته بمساحة مائتى ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية فى صفقات بعدة مليارات.

اشترى شركة أسمنت أسيوط بمبلغ ٢,٢ مليار جنيه ثم قام ببيعها إلى شركة لافارج الفرنسية بعد ستة أشهر بمبلغ ٧٨ مليار جنيه، أى أنه ربح ٧٦ مليار جنيه فى ستة أشهر.

ـ **الشركة الصينية:** وكان نصيبها أيضا مثل السابقين عشرين مليون متر مربع ولم يتم استغلالها حتى الآن.

تخصيصات لمنتفعين آخرين

وخصصت الحكومة للمدعو مجدى راسخ والد زوجة علاء مبارك مساحة ٢٢٠٠ فدان (٩,٢ ملايين متر مربع) فى أفضل أماكن مدينة الشيخ زايد بسعر ثلاثين جنيها للمتر (بفارق سعر يبلغ ٤٦٢ جنيها عن السعر الحقيقى) لكن راسخ دفع مقدما بسيطا ولم يسدد المبلغ المتبقى. وتردد بداية عام ٢٠٠٦ عن وجود عرض من شخصية خليجية كبيرة بشراء تلك المساحة بمبلغ عشرة مليارات جنيه (أى بسعر يزيد على ألف جنيه للمتر المربع).

يُذكر أن راسخ هو صاحب مشروع بيفرلى هيلز بمدينة الشيخ زايد والذى حقق من ورائه المليارات الكثيرة، وله مساحات أخرى لا يمكن حصرها منتشرة فى عدة أماكن إستراتيجية بمصر.

ـ كما خصصت الحكومة تسعة آلاف فدان (٣٧,٨ ملايين متر مربع) للمدعو هشام طلعت، أحد أركان لجنة السياسات بالحزب الوطنى والموجود الآن فى السجن بتهمة قتل سوزان تميم، بعد أن هددت الإمارات بسحب مدخراتها إذا أطلق سراحه. وتم تخصيص الأراضى لطلعت بمنطقة شرق القاهرة لإنشاء منطقة سكنية باسم «مدينتى» بسعر يبلغ خمسة جنيهات للمتر، وتقدر القيمة السوقية للمتر المربع بها ٣٥٠٠ جنيه مما أهدر على الدولة مبلغا قدره ٢٨ مليار جنيه.

ـ وخصصت الحكومة وبطريقة البلطجة ووضع اليد جزيرة نيلية بالأقصر إلى

المدعو حسين سالم تسمى جزيرة التمساح بمبلغ تسعة ملايين جنيه، وأنشأ عليها شركة التمساح للمشروعات السياحية.

وتضم الجزيرة عشرات الأفدنة وسعرها الحقيقى لا يقدر بمال، وإن كان قد قدر من قبل المختصين بأكثر من مائة ضعف ليقترب من مليار جنيه.

وجزيرة التمساح تعتبر جوهرة لا تقدر بثمن بسبب موقعها الإستراتيجى المطل على مدينة الأقصر، وتضم وحدها ثلثى آثار العالم ويتقاطر عليها السياح من أرجاء المعمورة.

كما حصل وبنفس الأسلوب على أراض شاسعة ومميزة فى شرم الشيخ وسدر. يُذكر أنه يمتلك خليج نعمة. كما خصص لسالم قصر ضخم أسطوانى الشكل مقام على مساحة ستة آلاف متر مربع بالتجمع الخامس. بالإضافة لعدد كبير من المساحات تنتشر فى مختلف الأماكن فى مصر.

يُذكر أن الحكومة نزعت منتصف التسعينيات ملكية إحدى الأراضى فى سيناء من مالكيْها خالد فودة ووجيه سياج صاحب فندق سياج بالهرم، وأعطتها بأسلوب البلطجة لسالم بثمن بخس.

أمضى سياج عشر سنوات بالمحاكم المصرية وحصل على أحكام منها لتمكينه من أرضه، رفضت الحكومة تنفيذها جميعا ولجأت إلى أسلوبها الكيدى الذى اشتهرت به فقطعت الخدمات عن فندق سياج بالهرم حتى ينهار الرجل. لكن سياج والحاصل على الجنسية الإيطالية عام ٢٠٠٥ لجأ إلى المحاكم الدولية. وفى يوليو/ تموز ٢٠٠٩ حكمت لصالحه بتغريم مصر بمبلغ ١٣٤ مليون دولار (حوالى ٧٥٠ مليون جنيه) وأذعنت الحكومة صاغرة للحكم لكن دفع هذه المبالغ سيكون ـكما هو الحال دائماـ من دماء شعب مصر.

كما استولى سالم على مبالغ كبيرة من البنك الأهلى فى ثمانينيات القرن الماضى، وأخرجته الحكومة من القضية ومن الأضواء حتى ينسى الناس القضية بعد أن أثارها النائب الراحل علوى حافظ فى البرلمان عام ١٩٨٦م.

وعاد سالم فى التسعينيات بأقدام ثابتة ليعمل بالسياحة فى سيناء من خلال

تخصيص الأراضى له بثمن بخس. وأخيرا يدير شركة شرق المتوسط حيث يقوم بتصدير الغاز إلى إسرائيل، وهى قضية أصبحت معروفة لكل المصريين.

- خصصت الحكومة ١٥٠٠ فدان لشركة أرتوك بثمن بخس على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى والتى يمتلكها كل من إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام وحسن حمدى عضو مجلس إدارة الجريدة ورئيس النادى الأهلى. وقد تمت الصفقة على أن يترك حمدى أرض النادى الأهلى فى مدينة ٦ أكتوبر مقابل إتمام تلك الصفقة.

دفعت الشركة جنيهات قليلة فى ثمن الفدان الواحد ثم قسمت المساحة الكلية إلى قطع متساوية بمساحة ثلاثين فدانا مع فيللا لكل قطعة. تم البيع بسعر مليونى جنيه للقطعة، وكان من ضمن العملاء المليونير السعودى عبد الرحمن الشربتلى وكذلك السفير أحمد القطان مندوب السعودية بالجامعة العربية.

- خصصت الحكومة ٢٠٤٥ فدانا بمبلغ ٤٥٤ مليون جنيه لأحمد بهجت ـأحد أركان الحزب الوطنيـ من خلال شركته دريم لاند عام ١٩٩٤م.

وكان بهجت قد اقترض عدة مليارات من الجنيهات من البنوك المصرية ولم يتمكن من سدادها ووضع اسمه ضمن قوائم الممنوعين من السفر للخارج. وتفجرت قضية أراضى دريم لاند بصورة سريعة يوم ٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨ عندما أعلنت الشركة المذكورة عن بيع ٨٣١ فدانا وتقدر قيمتها السوقية بمبلغ ١٢ مليار جنيه، وهو جزء قليل إذا ما قورن ببقية الأراضى المذكورة.

- خصصت الحكومة ٥٥ فدانا للملياردير الراحل أشرف مروان لتأسيس ناد بالقاهرة الجديدة وفى قلب التجمع الخامس بتاريخ ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠م. مورست الضغوط على مروان من رجال إبراهيم سليمان وزير الإسكان حينها حتى ترك المشروع. وكانت عصابة الإسكان جاهزة فقد أصدر الوزير قرارا بتكوين مجلس إدارة جديد للنادى برئاسة حسن خالد نائب الوزير للمجتمعات العمرانية الجديدة وعضوية خالد سويلمالشريك الواجهة فى مكتب الوزير ومحمد حسنى وداكر عبد اللاه وجاد محمد جاد.

كما قام أعضاء مجلس إدارة النادى بتسليم الأرض المذكورة إلى صديق الوزير عماد الحاذق لإقامة مشروع استثمارى كبير مكون من فيللات، وتم بيع الفيللا فيه بمبلغ ٨٥٠ ألف جنيه. قام أولاد حاذق بتعليق لافتة كبيرة على المشروع ـ شارع ٩٠ بالتجمع الخامسـ تقول إن المشروع مكون من مائة فدان، وعندما قام مكتب هندسى بقياس المساحة الكلية وجد كارثة أكبر وهى أن مساحته تزيد على تسعمائة فدان.

أكد المهندس المصيلحى ـ مسؤول المساحة بالقاهرة الجديدة ـ صحة تلك المساحة الجديدة، وقال إن الوزير سليمان يملك الإجابة على ذلك. يُذكر أن أولاد حاذق قد أنشؤوا منطقة مميزة داخل تلك المساحة الكبيرة تسمى Lake View وهى أجمل مناطق التجمع الخامس ويُباع المتر فيها بمبلغ ثمانية آلاف جنيه علما أن «الحاذق» قد دفع ٢٨٠ جنيها للمتر المربع عند تخصيصه.

ـ خصصت الحكومة ٧٧٠ فدانا لشركة المهندسين المصريين يوم ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٩٤ وبسعر خمسين جنيها للمتر على أن يسدد المبلغ بالتقسيط المريح (١٠٪ عند التعاقد ثم ١٥٪ خلال سنة من التوقيع على العقد ثم فترة سماح مدتها ثلاث سنوات ثم يسدد الباقى على خمسة أقساط متساوية). المساحة المذكورة كانت كما يلى: ٤٥٠ فدانا بمدينة العبور، ٢٤٠ فدانا بمدينة الشروق، ٨٠ فدانا بالقاهرة الجديدة.

ودفعت الشركة المذكورة خمسة جنيهات للمتر على أن يسدد الباقى على خمسة أقساط، لكن الشركة المذكورة دفعت ١٦ مليون جنيه فقط، وتمت إعادة البيع للجمهور بسعر ٧٥٠ جنيها للمتر المربع رغم أن الشركة المذكورة لم تسدد إلا القسط الأول فقط والمقدر قيمته ١٠٪.

رغم أن الشركة المذكورة قد حققت أرباحا صافية تزيد على ثلاثة مليارات ونصف المليار جنيه إلا أن الكارثة الأكبر كانت أنها اقترضت مليارى جنيه من البنك العقارى العربى (رئيس مجلس إدارته هو فتحى السباعى وهو من رجالات سليمان وزير الإسكان حينها) مما عرض أموال المواطنين للضياع وهو ما دفع البنك إلى شراء جزء من الأرض بسعر ألفى جنيه للمتر.

يُذكر أن تاجر السكر عاطف سلام كان قد اقترض من البنك المذكور ٨٥٠ مليون جنيه، وفعل المليونير الهارب عمرو النشرتى نفس الشىء ـ وهما من صبيان النظام ـ وحضر العديد من الوزراء زفاف ابنة النشرتى منذ شهور.

ـ خصصت الحكومة للمدعو يحيى الكومى ـ صديق وشريك وزير الإسكان السابق سليمان أثناء عمله بالوزارة قطعتى أرض بالتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة مساحتهما نحو مائتى ألف متر بالقرب من الجامعة الأميركية رغم تخصيصهما حدائق عامة، وقد اشتراهما الكومى بثمن بخس وتبلغ قيمتهما السوقية ثلاثمائة مليون جنيه.

يُذكر أن الكومى كان ضمن طبقة الفقراء وظهرت عليه فجأة علامات الغنى الفاحش، وأصبح من رجال أعمال النظام حيث انضم إلى قائمة رجال البترول وأصبح مديرا لنادى الإسماعيلى.

وفى ديسمبر/ أيلول ٢٠٠٩ تناولت الصحف تهما متبادلة بين الكومى وأميرة سعودية تدعى خلود العنزى حيث اتهمته السيدة ـ وهى طليقة الملياردير الوليد بن طلال ـ باقتحام منزلها وحررت محضرا بذلك فى قسم شرطة الدقى يوم ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩م. بينما اتهمها الكومى فى بلاغ بقسم شرطة الشيخ زايد يوم ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ بسرقة مشغولات ذهبية وساعات مرصعة بالماس تقدر قيمتها بعشرين مليون جنيه.

ـ وخصصت الدولة إلى سمير زكى الكثير من الأراضى وبأسعار شبه مجانية. ويعتبر زكى حامل أسرار العقارات لكل الوزراء وسمسارهم الأوحد، خاصة عند الرغبة فى تحويل ما نهبوه إلى نقد.

بدأ زكى حياته العملية كعامل بأحد المجمعات الاستهلاكية ثم تركه والتحق بمصنع اللؤلؤة لصناعة الزجاج فى ثمانينيات القرن الماضى حيث كان عمله هناك يقتصر على الوقوف أمام كومة من القش يضع بعضا منها بين ألواح الزجاج حتى لا ينكسر.

تعرف الرجل على أحد العاملين بجهاز مدينة ٦ أكتوبر ومنه إلى رئيس الجهاز ثم إلى سكرتارية كبار المسؤولين بالدولة، ثم انفرج الباب على مصراعيه:

فحصل على ترخيص بإنشاء جمعية تعاونية باسم شركة ٦ أكتوبر لاستصلاح الأراضى والتى حصلت على ١٧ ألف فدان بسعر خسمة آلاف جنيه للفدان، ثم باعها بمليونى جنيه للفدان بعد بناء فيللا عليه. كما حصل على ترخيص بإنشاء جمعية تعاونية تسمى الوادى الأخضر. واللافت للنظر أن كبار المؤسسين بتلك الجمعية هم من كبار رجال الدولة.

وضع زكى يده على خسمة آلاف فدان من هيئة التنمية الزراعية ودفع مائتى جنيه ثمنا للفدان الواحد. قام ببناء ٥٦ فيللا على المساحة المذكورة بواقع خمسة أفدنة لكل فيللا.

ووضع يده على ٣٥ ألف فدان فى أفضل مواقع مدينة ٦ أكتوبر. كان الغرض المعلن هو استصلاح الأراضى، وأما الواقع فهو وزارة إسكان مصغرة يخصص ريعها لكبار رجال الدولة.

دفع زكى خمسة آلاف جنيه ثمنا للفدان الواحد ثم أعاد بيعه بمبالغ فلكية وصلت فى بعض الحالات إلى مليون ونصف المليون جنيه، وخص كبار رجال الدولة بنصيبهم من القيمة الدفترية التى اشترى بها.

خصص لأحد أبنائه مساحة قدرها ١٤٠ فدانا بأرض مدينة ٦ أكتوبر، وأقام عليها ميناء للبضائع.

- خصصت الحكومة ٢٦ ألف فدان من أجود الأراضى لشركة كويتية عام ٢٠٠١ بسعر مائتى جنيه للفدان. لم تقم الشركة باستزراع تلك المساحة مهدرة ٥٤ مليار جنيه، وهو الثمن الواقعى لتلك الأرض.

- قامت الحكومة بتخصيص ٧٥٠ فدانا لـ شركة السليمانية على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى التى يملكها سليمان عامر (إحدى واجهات النظام الحاكم) بسعر خمسين جنيها للفدان حيث حول تلك الأراضى إلى منتجعات سياحية وأراض للجولف.

- خصصت الحكومة عشرة أفدنة بالقاهرة الجديدة لأميرة سعودية لبناء مجموعة من القصور للأميرات، وقد دفعت أربعمائة جنيه للفدان الواحد، وقدرت

القيمة السوقية للمتر الواحد بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه. وقد حدث ذلك بقرارات سيادية بالأمر المباشر وتم التنفيذ فى يوم واحد.

ـ كما خصصت ٥٤٧ فدانا لـ أحمد عبد الوهاب صاحب شركة كنوز للأنتيكات على طريق مصر الفيوم. تقدم النائب كمال أحمد باستجواب فى مجلس الشعب حول الصفقة لكن كمال الشاذلى ـ زعيم الأغلبية حينها ـ تصدى له وأوقف الاستجواب، وهو ما يدل على أن المشترى واجهة لأحد كبار المسؤولين بالدولة.

ـ خصصت الحكومة للمدعو معتز رسلان (سعودى كندى وكان تلميذا لإبراهيم سليمان بهندسة عين شمس) ٦٣ فدانا بالتجمع الخامس بسعر ١٥٠ جنيها للمتر المربع. دفع رسلان ١٠٪ عند التعاقد ثم ١٥٪ بعد عام من التعاقد وبقية المبلغ على عشر سنوات، علما بأن الغرض من ذلك كان إنشاء مدينة للملاهى. ولم يلتزم رسلان بإنشاء مدينة للملاهى ولم تسحب منه الأرض.

فى عام ٢٠٠٨ عرض رسلان الأرض المذكورة للبيع بسعر ٤٥٠٠ جنيه للمتر المربع، وهو ما يعنى تحقيق ثروة تقدر بمبلغ ١,٢ مليار جنيه.

ـ حصل الملياردير الكويتى ناصر الخرافى الذى يحتل المرتبة الأربعين فى قائمة أغنى أغنياء العالم على ٥٢ ألف فدان من الحكومة بمنطقة جرزا بمركز العياط بالجيزة بسعر مائتى جنيه للفدان.

يُذكر أن الفدان كان يباع للفلاحين بالمنطقة المذكورة بسعر ١٥ ألف جنيه. ويشار إلى أن المساحة المذكورة عبارة عن منطقة أثرية وبها هرمان منهما هرم «سنوسرت».

ـ حصل سليمان البدرى أحد أهم الرجال المقربين لوزير الإسكان سليمان وذراعه اليمنى فى دائرته الانتخابية على ٢٥ فدانا بالقاهرة الجديدة بثمن بخس.

كما حصل البدرى على قرض كبير من بنك مصر إكستريور بضمان تلك الأرض بعد إعادة تقييمها بالأسعار الفلكية.

يُذكر أن البدرى عين من قبل الوزير المذكور رئيسا لمجلس أمناء مدينة الشروق. كما يملك مقهى «العقاد» وهو المكان المخصص لشلة الأنس من رجال سليمان، كما يملك شركة للاستثمار العقارى تسمى B.D.H.

- خصصت الحكومة وبثمن بخس أراضى وفيلات وقصورا لعدد كبير من المسؤولين بها، ومنهم:

■ **عاطف عبيد:** رئيس الوزراء السابق. خُصص له قصر فخم فى مارينا بالإضافة إلى فيللا ضخمة أشبه بالقصر فى قرية رمسيس بالكيلو ٤٤ من طريق مصر الإسكندرية الصحراوى. كما مُنح عدة أراض فى مناطق مختلفة اشتراها جميعها بثمن بخس.

■ **فاروق سيف النصر:** وزير العدل السابق، خصص له قصر ضخم فى مارينا.

■ **سيد طنطاوى:** شيخ الأزهر الراحل، خصص له ولولديه عمرو وأحمد ثلاثة قصور فخمة وعلى مساحات واسعة بالتجمع الخامس.

كما حصل عمرو وأحمد على ٢٢٠ ألف متر بالدخيلة بسعر ٣٥ قرشا للمتر، علما بأن الأرض المذكورة قد نزعت ملكيتها من مالكها الأصلى. يُذكر أن طنطاوى نشأ بعائلة معدمة فى قرية سليم شرقى بمركز طما بمحافظة سوهاج.

■ **الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء:** خصص له قصر فخم بالتجمع الخامس بجوار قصر هتلر طنطاوى.

■ **سامح فهمى وزير البترول:** خصص له قصر فخم على ربوة مرتفعة بالتجمع الخامس.

■ **زكريا عزمى وزير الديوان:** خصص له قصر فخم على مساحة ثلاثة آلاف متر مربع بالتجمع الخامس.

■ **فتحى سرور:** رئيس مجلس الشعب السابق، تسلم عدة قطع اشتراها بثمن بخس وأعاد بيعها بأسعار عالية بمساعدة زكى وحقق من وراء ذلك ربحا قدره ١٥ مليون جنيه.

كما خصصت له الحكومة قصرين بنفس الأسعار فى رويال هيلز وأعاد بيعهما بنفس الطريقة، وقصريْن آخرين بثمن بخس فى التجمع الخامس ويحتفظ بهما.

■ **صفوت الشريف:** رئيس مجلس الشورى السابق ووزير الإعلام السابق أيضا لمدة ربع قرن: تسلم وأولاده ٣٣,٥ فدانا. كما خصصت الحكومة لأحد أبنائه مساحة

من شاطئ مارينا أقام عليه ما يسمى شاطئ البشمك للمحميات وشاطئ الأبلاج الذى به كانترى كلوب وسباقات خيول وحمامات سباحة.

■ **محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب:** تسلم أربعين فدانا بنى فى بعض مساحتها ثلاثة قصور وتقدر قيمة كل قصر بمبلغ ١٥ مليون جنيه بالإضافة إلى فيللا فى الساحل الشمالى قيمتها ١٧ مليون جنيه.

ووزع على بعض المساحة على عائلته كما يلى:

■ **نشوى عبد الغنى محمود:** وهى زوجة على وتسلمت خمسة أفدنة، وتعمل موظفة بالبنك المركزى فرع الألفى ومخصص لها سيارة فاخرة BMW سوداء بسائق على نفقة مصلحة الضرائب.

■ **محمد محمود محمد على:** ابن رئيس مصلحة الضرائب وتسلم عشرة أفدنة ويملك سيارة شيروكى بيضاء.

■ **إكرام رجب محمد جمعة:** زوجة عبد الفتاح شقيق رئيس المصلحة، وهو مرشح الحزب الوطنى بدائرة السيدة زينب.

■ **حسين عبد الفتاح محمد على:** ابن شقيق رئيس مصلحة الضرائب.

■ **إبراهيم سليمان:** وزير الإسكان وصاحب قرار البيع فى الأراضى والفيلات التى تبنيها الدولة.

دخل الوزير المذكور الحكومة فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، وكان يعمل قبل ذلك أستاذا فى كلية الهندسة جامعة عين شمس بمرتب ٥٨٥ جنيها.

ينحدر من عائلة فقيرة وكان أبوه يعمل نجارا فى باب الشعرية. خرج من الوزارة فى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥م. ويمتلك قصرين بمصر الجديدة (باع أحدهما عام ٢٠٠٦ لشريكه الجديد الكومى بمبلغ ٤٥ مليون جنيه) ويسمى قصر النقراشى لأنه شيده على أنقاض قصر النقراشى باشا رئيس وزراء مصر السابق بعد هدمه بالمخالفة للقانون.

يُذكر أن الكومى هو شريك الآن مع الوزير المذكور فى مصنع لإنتاج غاز الميثانول، وهو مشروع يحقق أرباحا فلكية.

■ قصر فى «أبو سلطان» بمنطقة لسان الوزراء بمدينة فايد بالإسماعيلية.

■ قصر فى مارينا يطل على البحر مباشرة.

■ قصر بجزيرة الشعير بالقناطر الخيرية.

■ قصر بمنطقة الجولف بالتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة مقام على مساحة ستة آلاف متر مربع بجوار قصور طنطاوى الثلاثة.

تضاف هذه إلى قطعة أرض باسم زوجته منى المنيرى بالتجمع الخامس ومساحتها ١٣٩٣ مترا مربعا بثمن ٨٤٢ ألف جنيه، ويبلغ ثمنها السوقى عشرة ملايين جنيه.

■ قطعة أرض باسم ابنه شريف بالمنطقة المميزة بأرض الجولف بالتجمع الخامس ومساحتها ٤٤٥٨ مترا مربعا بثمن ١,٥ مليون جنيه، ويبلغ ثمنها السوقى ١٢ مليون جنيه.

■ قطعة أرض باسم ابنته جودى بالمنطقة المميزة بالتجمع الخامس ومساحتها ٧٣٣ مترا مربعا بثمن ٧٥٢ ألف جنيه، ويبلغ ثمنها السوقى خمسة ملايين جنيه.

■ قطعة أرض باسم ابنته دينا بالمنطقة المميزة بالتجمع الخامس ومساحتها ٢٢٤٣ مترا مربعا بثمن ٧٦٠ ألف جنيه، ويبلغ ثمنها السوقى ١٣ مليون جنيه.

■ ألف متر مربع فى مرسى علم بجوار قطعة صديقه أبو العينين.

يُذكر أن قانون هيئة المجتمعات العمرانية الجديد ينص على أنه لا يجوز للفرد الواحد وزوجته وأبنائهما القصّر الحصول على أكثر من شقة واحدة أو قطعة أرض واحدة فى المدن الجديدة عن طريق التخصيص. ولكن الوزير السابق منح زوجته وأبناءه القصر سبعة قطع وفيلات مساحتها جميعا عشرة آلاف متر بالقاهرة الجديدة ومارينا.

منحت الحكومة سليمان وساما فى فبراير/ شباط ٢٠٠٦ غير عابئة بمشاعر الرأى العام التى وضعت سليمان على رأس قائمة الوزراء الأكثر فسادا وتخريبا لأراضى مصر. ثم عينته عام ٢٠٠٨ رئيسا لمجلس إدارة شركة الخدمات البحرية

براتب شهرى ١,٣ مليون جنيه رغم عدم خبرته بهذا المجال.

■ **إبراهيم كامل:** أحد أقطاب الحزب الوطنى. وفيما يلى ما أمكن حصره من أراضى مصر التى نهبها:

خصصت له الدولة أرضا فى الساحل الشمالى اشتراها بقروش عديدة. أنشأ عليها قرية غزالة السياحية، وقفز ثمن متر الأرض فيها إلى عدة آلاف من الجنيهات.

ومنحته الدولة ٦٤ كيلو متر مربع لإنشاء مطار العلمين رغم معرفة الحكومة جيدا أن مساحة المطار لا تزيد على ١٠٪ من المساحة المذكورة. لكن المخططين لكامل يعلمون أن المساحة المتبقية سيتم بيعها كقرى سياحية بأسعار فلكية. لم يدفع كامل فى تلك المساحة الكبيرة إلا مليونى جنيه من خلال قرض من أموال المودعين.

خصصت له الدولة أرضا فى منطقة سهل حشيش فأنشأ عليها شركة يرأس مجلس إدارتها لتطويرها سياحيا.

يُذكر أن كامل مدين بثلاثة مليارات جنيه تقريبا لبنك القاهرة وتحديدا فرع الألفى. ورغم ذلك فهو حر طليق، وكان رئيس بنك القاهرة السابق أحمد البرادعى قال ما نصه «إبراهيم كامل خط أحمر لا يجرؤ أحد على تخطيه.. خلاص.. لا يأخذ قروضا جديدة ولا نسأله عن القروض القديمة».

■ **أحمد المغربى وزير الإسكان السابق:** خصص لنفسه ولشركاته خمسين مليون متر فى خمس سنوات فقط بأرقى مناطق القاهرة والإسكندرية فى ١٦ موقعا ورفعت ضده ست قضايا لمخالفته القانون ببيعه لنفسه بالأمر المباشر دون مزايدة مما أهدر ثمانمائة مليار جنيه من أموال الدولة، هذا بخلاف الاستيلاء على بعض الفنادق والمنشآت السياحية.

■ **حاتم الجبلى وزير الصحة السابق:** استولى على ١٧ ألف متر على ناصية يوسف عباس من ناحية الأوتوستراد بالقاهرة. دفع مائة جنيه لـ ١٣ ألف متر مربع فقط من المساحة وأخذ أربعة آلاف متر مجانا ليبلغ بذلك الثمن ٧٥ جنيها للمتر الواحد بمنطقة لا يقل سعر المتر فيها عن سبعين ألف جنيه، ومع ذلك عالج زوجته منى العيوطى بثلاثة ملايين جنيه على نفقة الشعب رغم أنها تمتلك بنك النيل وهو يمتلك مستشفى دار الفؤاد أغلى مستشفى بمصر.

أثرياء آخرون

■ **شهاب مظهر**، صهر محمود الجمال والد زوجة جمال مبارك: يمتلك ٧٢٥٠ فدانا بالكيلو ٤٢ و٤٥ و٥٧ بالطريق الصحراوى بفارق يصل إلى ثمانية مليارات جنيه عن السعر الحقيقى لتلك المساحة.

■ **أحمد عبد السلام قورة:** عضو مجلس الشعب (وطنى) يمتلك أربعين ألف فدان فى ٦ أكتوبر اشترى الفدان بمائتى جنيه، فى حين أن أهالى المنطقة يعرضون شراء الفدان بمبلغ ثلاثين ألف جنيه أى بخسارة قدرها ١٢٠ مليار جنيه. كما يمتلك ٥٨ ألف فدان بسوهاج بنفس السعر (مائتى جنيه للفدان) فى حين يتجاوز سعره عشرين ألف جنيه. بالإضافة لاحتكار حق صيد السمك ببحيرة ناصر ١٥ سنة.

■ **إبراهيم نافع:** رئيس تحرير صحيفة الأهرام السابق اشترى ١٥٠٠ فدان بسعر مائة جنيه للفدان، فى حين أن سعره لا يقل عن مائة ألف جنيه.

■ **ياسين منصور:** وزير النقل السابق اشترى تسعة آلاف فدان بالكيلو ٤٣ قيمتها تقدر بمليارات الجنيهات، واشترى الأرض كلها بسعر موحد مائتى جنيه للفدان الواحد.

■ **سليمان عامر:** يمتلك ستة آلاف فدان بالكيلو ٥٦ قيمتها أكثر من ستة مليارات جنيه دفع فى الفدان الواحد مائتى جنيه.

ـ المصدر: الجزيرة نت.

■ ■ ■

٢ ـ الفساد يستنزف الاقتصاد المصرى

تكبدت مصر خسائر قيمتها ٥٧,٢ مليار دولار خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ جراء الجريمة والفساد بمعدل سنوى ٦,٤ مليارات.

وأوضح تقرير صادر عن مركز سلامة النظام المالى العالمى الأميركى أن الكثير من هذه الأموال جاء من التهرب الضريبى للأفراد إضافة للفساد والجريمة.

وأشار التقرير أيضا إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجل أعلى معدل للنمو للتدفقات المالية غير الشرعية.

واحتلت مصر المرتبة الثالثة من بين كل الدول الأفريقية كأكبر مصدر لرأس المال غير الشرعى.

وتعليقا على التقرير، قال معده ديف كار إن ضعف الحوكمة بمصر سمح بتفشى الرشاوى والسرقات والجرائم والتهرب الضريبى مما دفع مليارات الدولارات خارج البلاد كل عام.

وأضاف أن الخسائر السنوية للأموال التى أعاقت بشكل كبير قدرة الحكومة على تنشيط تنمية اقتصادية وتخفيف مستويات الفقر «جعلت النظام المستبد للرئيس حسنى مبارك غير محتمل ودفع مصر إلى حالتها الراهنة من عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى» فى إشارة للثورة الشعبية التى تشهدها الآن.

وقال التقرير إنه عند تقسيم السكان إلى خمس مجموعات، يرى المرء أنه عام ٢٠٠٥ كان الخمس الأدنى من سكان مصر يستحوذون على ٨,٩٦٪ من دخل البلاد، بينما استحوذ الخمس الأعلى منه على حصة ضخمة بلغت نسبتها ٤١,٤٦٪ من دخل مصر.

وذكر أيضا أنه خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، خسرت الجزائر ١٣,٦ مليار دولار والمغرب ١٣,٣ مليارا لتصنف بالإضافة لمصر من بين أكبر ست دول

مصدرة لرأس المال غير الشرعى بأفريقيا، بينما خسرت تونس ٩,٣ مليارات لتحتل المركز العاشر بالقارة.

اتهامات بالفساد

وفى الأيام الأخيرة أثيرت فى مصر اتهامات بالفساد ضد عدد من المسؤوليين ورجال الأعمال بمن فيهم الرئيس.

فقد كشفت صحيفة غارديان اللندنية أن ثروة عائلة مبارك تتتراوح بين أربعين وسبعين مليار دولار.

وأفادت تقارير أخرى بأن عددا من الشخصيات العامة والسياسية تقدمت ببلاغ للنائب العام يطلبون فيه التحقيق فى ثروة مبارك وعائلته.

وكشفت مصادر قضائية بمصر أن معلومات أولية توافرت لجهات التحقيق مع الوزراء السابقين ورجال الأعمال والمسؤولين الذين تقرر منعهم من السفر وتجميد أرصدتهم، تفيد بأن ثروة هؤلاء بالمليارات.

وبينت المعلومات أن ثروة أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى أحمد عز تبلغ ١٨ مليار جنيه (ثلاثة مليارات دولار).

ووفق التقديرات بلغت حسابات وزير الإسكان السابق أحمد المغربى عشرة مليارات جنيه (١,٧ مليار دولار) ووزير السياحة السابق زهير جرانة ١٣ مليار جنيه (٢,٢ مليار دولار).

أما وزير التجارة السابق رشيد محمد رشيد فتقدرت ثروته بـ ١٢ مليار جنيه (مليارى دولار) بينما تقدر ثروة وزير الداخلية السابق حبيب العادلى بثمانية مليارات جنيه (١,٤ مليار دولار).

المصدر: الجزيرة نت.

٣ ـ الفساد محرك رئيسى لثورة مصر

كان أول تنازل قدمه الرئيس المصرى حسنى مبارك للمحتجين بعد أربعة أيام من الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير/ كانون الثانى هو إقالة الحكومة التى تحتوى على عدد من رجال الأعمال أثيرت حولهم اتهامات بالفساد، وذلك بهدف تهدئة الرأى العام الثائر على تفشى مظاهر الفساد فى البلد. ورأى برلمانيون ومسؤولون محللون أن الفساد بمصر بات متفشيا ومنظما.

وعقب الإقالة جرى تحديد إقامة وزراء سابقين ورجال الأعمال ومسؤولين، وتجميد أرصدتهم وتحويل عدد منهم للتحقيق، وسط معلومات من مصادر قضائية بأن ثرواتهم تقدر بعشرات المليارات.

ووصل الأمر إلى نشر تقارير صحفية باتت تشمل رأس السلطة وهو ما كشفته جريدة غارديان البريطانية مؤخرا، والتى قدرت ثروة عائلة الرئيس حسنى مبارك بـ٧٠ مليار دولار.

وأفادت تقارير صحفية أن عددا من الشخصيات العامة والسياسية المصرية تقدمت ببلاغ للنائب العام يطلبون فيه التحقيق فى ثروة الرئيس حسنى مبارك وعائلته والتى قالوا إنها جاءت عن طريق استغلال السلطات والتربح.

جاء ذلك فى وقت كشفت مصادر قضائية أن معلومات أولية لجهات التحقيق ذكرت أن ثروة أمين التنظيم السابق فى الحزب الوطنى أحمد عز تبلغ ١٨ مليار جنيه (نحو ثلاثة مليارات دولار)، وهناك من يرفعها إلى ٤٠ مليار جنيه.

وبلغت حسابات وزير الإسكان السابق أحمد المغربى، وفق هذه المعلومات التى نشرتها صحيفة المصرى اليوم المستقلة، عشرة مليارات جنيه (حوالى ١,٨ مليار دولار)، ووزير السياحة السابق زهير جرانة ١٣ مليار جنيه.

ومنذ تولى حكومة د. أحمد نظيف المقالة الأمور فى عام ٢٠٠٤، برز دور رجال الأعمال فى السلطة بشكل أكبر من خلال إسناد المناصب الوزارية إليهم، رغم تعارض المصالح مع أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التى كانوا يمارسونها قبل تولى الوزارة.

حالة نموذجية للفساد

الخبير الاقتصادى والمتخصص بقضايا الفساد عبد الخالق فاروق اعتبر أن الحالة المصرية تكاد تكون نموذجية فى دراسة كيفية تحول الفساد فى مجتمع ما من حالات انحرافات فردية معزولة - مهما اتسع وازداد عدد المنخرطين فيها فى قمة هرم السلطة - إلى ممارسة مجتمعية شاملة بالمعنى الحقيقى لا المجازى للكلمة.

وأضاف فى دراسة له لمركز الجزيرة للدراسات نشرت مؤخرا أنه يمكن التمييز فى ظاهرة الفساد بين نوعين، أولها ما جرى تسميته «فساد الكبار» المتنفذين والمتربعين على قمة الهرم الاجتماعى والسياسى، سواء فى الفرع التنفيذى (الحكومة) أو التشريعى (مجلس الشعب) أو الأمنى، حيث شكلوا شبكات مصالح تتنازع فيما بينها أحيانا، وتتناغم فى توزيع المزايا والغنائم أحيانا أخرى.

وذكر أن الثانى هو ما نطلق عليه «فساد الصغار والفقراء» حيث لم تعد ممارسات الفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية تقتصر أو تنحصر فى «الكبار» وحدهم، بل إنها - وعبر سياسات الإفقار واتساع الفجوة فى الدخول وارتفاع الأسعار المستمر وغياب «القدوة» فى قمة هرم السلطة والمجتمع وتآكل دور أجهزة الرقابة - قد تسربت إلى ممارسات الناس العادية.

وهناك خسائر بشرية ومالية ضخمة نجمت عن الفساد الإدارى والمالى لا ينساها المصريون ارتبطت برجال الأعمال وأعضاء بارزين بالحزب الوطنى الحاكم مثل غرق العبارة المملوكة لرجل الأعمال الشهير ممدوح إسماعيل (عضو مجلس الشورى) وأدت لمصرع أكثر من ألف شخص، وعقد أرض «مدينتى» التى اشتراها هشام طلعت مصطفى وأدت إلى خسائر بعشرات المليارات من الجنيهات.

إدارة الفساد

وفتح ملف أراضى الدولة ملف حصول العديد من رجال الأعمال الأعضاء فى البرلمان ووزراء على آلاف الأفدنة من خلال قرارات تخصيص بأسعار قليلة تقل كثيرا عن السعر الأصلى مما مثل إهدارا للمال العام.

وتعليقا على ذلك أكد مسؤول يعمل بجهاز يتبع رئاسة الوزراء للجزيرة نت أن ما أطلع عليه من معلومات يبين أن مصر تحولت خلال السنوات العشر الأخيرة تقريبا من فساد فى الإدارة إلى إدارة الفساد.

وأضاف المسؤول ـ الذى اشترط عدم ذكر اسمه ـ أن بعض الوثائق التى لدى جهازه تبين أن أحد الوزراء فى الحكومة المقالة استولى على أرض للدولة أثناء وجوده بالحكومة، وأنه جرى تقديم الوثائق التى تدينه لأربع مؤسسات سيادية وأمنية منذ فترة طويلة.

وهذا التوصيف بإدارة الفساد لا يبتعد كثيرا عن اعتراف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية وأحد أقطاب الحزب الوطنى الحاكم النائب زكريا عزمى من داخل مجلس الشعب قبل سنوات قليلة بأن الفساد وصل «للركب» (كناية عن الكثرة) فى المحليات.

اغتصاب وطن

ورأى الشاعر والكاتب بصحيفة الأهرام فاروق جويدة أنه حدثت جريمة كبرى بمصر فى السنوات الأخيرة بسبب التوزيع العشوائى للأراضى بعد أن تم توزيع ملايين الأفدنة على مجموعة من الأشخاص دون سند قانونى أو دستورى أو إنسانى.

وأضاف جويدة فى مقدمة كتاب صدر مؤخرا بعنوان «اغتصاب وطن.. جريمة نهب الأراضى فى مصر» أن الأراضى المصرية بدأت تسقط فريسة عمليات تخصيص غريبة كان من أخطرها ضياع ثروة مصر من الأراضى. واعتبر جويدة فى هذا «الكتاب الوثيقة» أن هذه الجريمة البشعة لا تسقط بالتقادم لأنها جاءت فى مرحلة اختلت فيها منظومة العدالة وجعلت مجموعة من الأشخاص ينهبون ثروة شعب.

وعن حجم هذا الفساد قال البرلمانى المستقل السابق الدكتور جمال زهران إنه بات مركبا ومنظما من رأس السلطة وعائلته وأصهاره مرورا بطبقة من رجال الأعمال القريبين، مشيرا إلى أن حجم إهدار المال فى مجال بيع أراضى الدولة فقط بلغ نحو تريليون جنيه (الدولار يساوى ٥,٩ جنيهات) فى حين تبلغ مئات

المليارات فى البيع البخس للقطاع العام.

وأضاف زهران الأستاذ بجامعة حلوان بالقاهرة للجزيرة نت أنه تقدم بأكثر من ٧٠ استجوابا من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ بشأن الفساد، ودلل على إهدار المال العام فى مجال الأراضى بصفقة أرض «مدينتى» التى بلغ حجمها ٨ آلاف فدان وبيعت مقابل الحصول على ٧,٥٪ من الوحدات السكنية فى حين بلغ سعر المتر نحو ٣٠٠٠ جنيه، الأمر الذى شكل خسارة ضخمة للدولة.

وكان حمدى الفخرانى مقيم الدعوى ببطلان عقد «مدينتى» - الذى أيدته محكمة القضاء الإدارى - قد أكد فى دعواه أن عقد بيع هذه الأرض ترتبت عليه خسارة كبيرة للدولة تقدر بنحو ١٤٧ مليار جنيه (نحو ٢٦ مليار دولار) هى عائدات إنشاء المدينة السكنية والاستثمارية من قبل مجموعة طلعت مصطفى.

وأشار الفخرانى إلى أن وزارة الإسكان «قدمت تسهيلات غير مسبوقة لشركة طلعت مصطفى المملوكة لرجل الأعمال هشام طلعت مصطفى العضو البارز بالحزب الحاكم، من مد المرافق إلى إعفاء الخامات والأدوات المستخدمة فى أعمال المقاولة والبناء من الجمارك»، علماً أن مصطفى مسجون الآن على خلفية جريمة مقتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم.

خسائر الخصخصة

والنموذج الثانى الذى ضربه البرلمانى السابق زهران - وهو أبرز من واجه قضايا الفساد بالبرلمان - خاص ببيع ٥٠ مليون متر مربع بسعر رخيص لشركة المستقبل للتنمية العمرانية التى بها شكوك عن مساهمة جمال نجل الرئيس مبارك بها. وقال إنه ظل يقدم بيانات عاجلة طوال ثلاث سنوات لوزير الإسكان دون جدوى من الرد.

وفى إطار الخصخصة التى تعرضت لانتقادات شديدة بشأن البيع البخس لشركات القطاع العام، دلل زهران على ذلك بصفقتين على سبيل المثال هما: بيع «عمر افندى» التى كانت قيمتها السوقية ٥ مليارات جنيه وبيعت بـ٦٥٠ مليون جنيه أى أقل من ١٥٪ من ثمنه.

وأشار أيضا إلى صفقة شركة إيديال عام ١٩٩٣ التى بيعت بـ ٣٢٥ مليون جنيه فى حين تبلغ قيمتها السوقية ٥ مليارات جنيه، مضيفا أن هناك العديد من الصفقات على هذه الشاكلة مثل المراجل البخارية والحديد والصلب.

ثروة آل مبارك

وعما تردد من تقارير صحفية عن ثروة آل مبارك، أكد البرلمانى السابق صحة هذه التقارير وأن ثروة العائلة جاءت من عدة مصادر أبرزها السمسرة على الأسلحة وشراء أى شىء والشركات التى تنشأ طبقا لقانون الاستثمار بحيث تلزم المستثمر الأجنبى بإيجاد شريك مصرى، ويجرى وضع شركاء وهميين على أن يقبض أصحاب المصلحة على ذلك.

وقال زهران - وهو من بين من تقدموا ببلاغ للنائب العام للتحقيق بثروة العائلة - إن لديهم وثائق كثيرة فى هذا الصدد وتشمل ابنى الرئيس وأصهارهما.

لكن مدير تحرير الأهرام الاقتصادى أنور الهوارى شكك خلال مقال له بالأهرام المسائى الأربعاء فى تقرير غارديان فى ثروة آل مبارك لأنها استندت فى معلوماتها إلى ما أسماها صحيفة مجهولة تدعى «الخبر» وأستاذة غير معروفة فى العلوم السياسية.

ورغم تركيز الخطاب السياسى لنظام مبارك على مكافحة الفساد، فإن مصر حصلت على ٣,١ من ٧ درجات لقياس مكافحة الفساد على مؤشر التنافسية لعام ٢٠١٠م. ويوضح مقياس الحكم الجيد للبنك الدولى أن قدرة مصر على السيطرة على الفساد تتراوح بين ٣٠٪ و٤٨٪.

كما أن التقرير الثالث للجنة الشفافية والنزاهة (التابعة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية) الصادر عام ٢٠١٠ يوضح أن قضايا الفساد على صعيد الجهاز الإدارى للدولة، الذى يضم نحو ٦,١ ملايين فرد، تبلغ ٧٠ ألف قضية سنويا، يحفظ منها ٤٠ ألف قضية، ويُحكم فى أقل من ألفين قضية.

وقد أرجع التقرير هذه الزيادة فى قضايا فساد الجهاز الإدارى للدولة إلى شيوع الإهمال وانتشار الرشوة وغياب المحاسبة وتضارب الاختصاصات.

الثوار والفساد

وأدى تفشى الفساد فى مفاصل الجهاز الإدارى إلى شعور أعداد متزايدة من الشعب المصرى من عدم جدوى إصلاح هذا الوضع إلا بإعادة بناء هذا النظام من البداية على أسس من العدالة فى توزيع الثروات وهو ما صدر عن الكثيرين عقب الثورة الشعبية المصرية سواء على مستوى الثوار أنفسهم أو من دعمهم من نخبة المجتمع المصرى.

وما يعزز ذلك هو أن شعار «نريد عدالة اجتماعية» كان يتردد على لسان المحتجين أول أيام الثورة يوم ٢٥ يناير/ كانون الثانى الماضى، وتطورت المطالب وتصاعدت حتى وصلت إلى الإصرار على رحيل النظام بأكمله بعد أن اعتبر الثوار رد النظام على مطالبهم غير كافٍ بل ملتو ويستهدف احتواءهم حتى تفريقهم.

واعتبرت الناشطة الشابة نوارة نجم أن تفشى الفساد كان أحد المحركات الأساسية لشباب الثورة الذين شعروا بأن البلد أصبح لغيرهم من رجال أعمال وأنصاف موهبين وجهلاء ممن اصطفاهم النظام على حساب النابهين الذين انتحر بعضهم أو هربوا من البلد جراء ذلك.

وقالت نوارة للجزيرة نت إن الشعب يدفع ضرائب للدولة ولا يشعر بانعكاساتها على حياتهم، فى حين يستولى رجال أعمال ومسؤولون على المليارات من الجنيهات بدون وجه حق. ورأت أن هناك عملية فساد وإفسادا منظما للشعب عبر وضع عقبات أمامهم فى المصالح الحكومية لتوريطهم فى دفع رشى كى يجرى كسر عينه.

المصدر: الجزيرة نت.

■■■

فى استبيان لمركز الأهرام

٤ ـ الفساد فى مصر.. مجالاته وأسبابه

ذكر استبيان حديث أجراه مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن ٨٠٪ من الأفراد يرون أن عضوية رجال الأعمال فى مجلس الشعب تزيد من فرص الفساد.

أما عن النظام الاقتصادى المفضل لدى أفراد العينة، فقد رأى ٦١٪ منهم أنه النظام الذى يُعتمد فيه بدور رئيسى على الدولة والقطاع العام، بينما رأى ٣٠٪ أنه النظام الذى يُعتمد فيه على القطاع الخاص فى ظل تشديد دور الدولة.

وحول البلد الذى يجب أن تتخذه مصر نموذجاً، رأى ٣٨٪ أنه المملكة العربية السعودية، ثم الصين ٢٠٪، ثم اليابان ١٤٪، ثم الولايات المتحدة ١١٪.

وقد نوقشت نتائج الاستبيان فى ندوة «النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد فى مصر» التى عقدها الثلاثاء فى القاهرة مركز الأهرام بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة لتعزيز الديمقراطية.

مجالات الفساد

ونالت الإدارة المحلية فى مصر القسط الوافر من الاتهام بالفساد، وعزا نائب رئيس مركز الدراسات العربية والأفريقية عبد الغفار شكر ذلك إلى تعدد المسؤوليات الموكلة للإدارة المحلية، فهى تشرف على أعمال نحو ١٤ وزارة، فى ظل ازدواجية جهات الرقابة المركزية، وغياب الرقابة الشعبية الحقيقية على أعمال الإدارة المحلية.

وقد رأى المشاركون فى الاستبيان أن الفساد ينتشر بشكل أكبر فى الشركات

الحكومية، والمستشفيات العامة، والمرور، والمؤسسات التعليمية، والإدارة المحلية، وأن أسبابه ترجع إلى ضعف المرتبات، وغياب دور الأجهزة الرقابية، وضعف المشاركة السياسية.

وأشار التقرير الذى قدم للندوة عن نتائج الاستبيان إلى أن المسح الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذى أجرى عام ٢٠٠٩، بيّن أن ٤٢٪ من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة اضطروا لدفع مبالغ بصورة غير قانونية أو هدايا للحصول على تراخيص ممارسة النشاط، و٢٩٪ دفعوا رشى أثناء التشغيل.

وبناء على هذه النتائج أوضح مدير مركز الأهرام جمال عبد الجواد أن الفساد يمارسه القادرون والأغنياء، وأن الفقراء ليس لهم احتكاك بشكل كبير مع الجهاز الحكومى.

وحول تفسيره لتفضيل أفراد العينة دورا أكبر للدولة والقطاع العام فى الاقتصاد، ذهب عبد الجواد إلى أن مرجع ذلك هو حالة التزاوج بين السلطة والثروة عبر دور عدد محدود من كبار الرأسماليين فى توجيه السياسات الاقتصادية وتولى مسؤوليات سياسية وتنفيذية، وما نشر عن تحقيقهم لمصالحهم الخاصة من خلال هذا الدور على حساب المصلحة العامة.

وكذلك قضايا الفساد الكبرى التى كان بعض رجال الأعمال وبعض كبار المسؤولين طرفاً فيها، وأيضا ما نتج عن أعمال برنامج الخصخصة بالاستغناء عن مئات الألوف من الفنيين والعمال المهرة وتحويلهم إلى عاطلين.

غياب دولة القانون

تختلف أستاذة الأدب المقارن بجامعة عين شمس عزة هيكل مع نتائج الاستبيان، حيث رأت أن الفساد مطلق وليس نسبياً، وأبرز صور الفساد هو الفساد المتعلق بالإدارة الحكومية التى لا تعترف بالديمقراطية.

وأشارت إلى أنه فى مصر تم اختيار بعض الأفراد «المرفوضين من قبل النخبة ومن قبل المثقفين والأكاديميين» ليكونوا وزراء فى وزارات مؤثرة.

وأضافت أن الفساد فى مصر لم يعد قاصراً على الطبقة القادرة أو الأغنياء،

بل تشارك فيه الطبقة الفقيرة أيضاً، وإن كانت الأخيرة تمارس الفساد وهى مجبرة عليه بسبب غياب العدل وسيادة دولة القانون.

كما ذهب معتصم راشد ـ رجل أعمال ـ إلى أن توقيع مصر على اتفاقيات مكافحة الفساد جاء فى إطار تجميل وجهها فى المجتمع الدولى، وأن هذه الاتفاقيات فى حيز التنفيذ لا تساوى ثمن الحبر الذى كتبت به.

وأشار إلى أن بعض الوزراء كانت تحوم حوله عشرات الشبهات إبان توليه الوزارة، ومع ذلك تم الإبقاء عليه، بل ومنح وسام الجمهورية، بدلاً من التحقيق.

المصدر: الجزيرة نت.

■ ■ ■

٥ ـ تزايد حالات الفساد فى مصر

أكدت منظمة الشفافية الدولية فى تقرير لها اليوم تزايد حالات الفساد فى مصر، وقالت إن الآليات والقوانين واللوائح المعمول بها حاليا غير كافية لمواجهة تلك الظاهرة، ودعت إلى إجراء إصلاحات عاجلة فى أسلوب إجراء الانتخابات وتعزيز دور القضاء.

وأوضح تقرير المنظمة التى تتخذ من العاصمة الألمانية برلين مقر لها، أن الجهود التى تبذلها مصر لمكافحة إساءة استعمال السلطة على نطاق واسع ضعيفة، مشيرا إلى «ضعف تطبيق القوانين والافتقار إلى الوصول إلى المعلومات العامة».

ودعا التقرير إلى إصلاح عاجل لنظام فعال لتسجيل الناخبين قبل الانتخابات البرلمانية المقررة هذا العام والانتخابات الرئاسية فى العام ٢٠١١م.

ونبه إلى أن «السلطة القضائية بمصر ينظر إليها باعتبارها واحدة من المؤسسات الأقل فسادا والأكثر استقلالا وتحظى باحترام واسع النطاق من الجمهور، ويمكن تعزيزها من خلال تحسين الشفافية، ويجب أن يكون لها الدور الأساسى فى مراقبة الانتخابات».

تضارب المصالح

وجاء فى التقرير الذى حمل عنوان «نظام النزاهة الوطنى فى مصر»، أن من أبرز المعوّقات أمام محاربة الفساد هى تضارب المصالح والتدخل السياسى فى عمل هيئات مكافحة الفساد.

وأوضح تقرير المنظمة ـ التى تعد أكبر منظمة غير حكومية فى العالم لمحاربة الفساد ـ أن هناك مشاكل عديدة فى آليات مكافحة الفساد على الرغم من تزايد عدد تلك الآليات.

وأشار التقرير إلى «الافتقار إلى الآليات الفعالة لحماية المبلغين عن

المخالفات، إضافة إلى ضعف آليات تنفيذ القوانين واللوائح وضعف تطبيق الشفافية وانعدام إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة ونقص أنظمة المتابعة وتضييق الحكومة على عمل منظمات المجتمع المدنى وحرية الإعلام».

وقيّم تقرير المنظمة أداء السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والأحزاب السياسية وهيكل الإدارة الانتخابية وجهاز الرقابة العليا والنظام القضائى والقطاع الحكومى وأجهزة تنفيذ القانون ونظام المقاولات وأجهزة مكافحة الفساد والإعلام والمجتمع المدنى والإدارة المحلية والجهات الدولية المعنية.

آليات المساءلة

وقال إن آليات مساءلة السلطة التنفيذية أمام البرلمان نادرا ما يتم تطبيقها بشكل تام، كما لا يوجد قانون محدد لمحاسبة الوزراء، وإن «الإجراءات المرهقة فى آليات حماية المبلّغين عن المخالفات تؤدى إلى عدم إمكانية تطبيقها».

وأضاف أنه لا تتم الاستفادة بشكل كامل من صلاحيات مراقبة السلطة التشريعية لأداء السلطة التنفيذية، مشيرا إلى صعوبة الوصول للمعلومات وكثرة تضارب المصالح بين أعضاء البرلمان البارزين فى مجتمع الأعمال وعدم وجود آليات المراقبة لمخصّصات الموازنة.

احتكار

وأشار إلى أن الأحزاب السياسية لا تلعب دوراً رئيسياً فى عملية «الحوكمة» فى مصر باستثناء الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، مرجعاً ذلك إلى تقييد أنشطتها وهو ما لا ينطبق على الحزب الحاكم.

ولفت إلى انحياز وسائل الإعلام العامة لصالح هذا الحزب، مضيفاً أن النظام المتّبع فى تسجيل أصوات الناخبين يعانى من عدم الكفاءة.

ونوه التقرير بـ «الجهاز المركزى للمحاسبات»، وهو هيئة المراقبة الحكومية بمصر، لكنه قال إن «الجهاز لا يملك السلطة ولا القدرة على مراقبة تنفيذ توصياته»، مشيرا إلى افتقاره للشفافية فيما يتعلق بإتاحة تقاريره للجمهور

للاطّلاع عليها، فضلا عن أنه غير مستقل تماما عن المؤسسة الرئاسية.

وتابع أن «اللوائح التى تحدد تضارب المصالح والإجراءات الخاصة بقبول موظفى الحكومة وموظفى القطاع العام وغيرهم من المسؤولين فى الحكومة للهدايا والعطايا، هى لوائح ضعيفة ومليئة بالثغرات التى تعطى الفرصة لفساد السلوكيات».

ولفت التقرير إلى أجهزة تنفيذ القانون «خصوصا جهاز الشرطة الذى يرى البعض أنه متورط فى الفساد وغيره من أشكال إساءة استخدام السلطة».

المصدر: الجزيرة نت.

■ ■ ■

٦ ـ الفساد فى مصر يتحدى المؤسسات والنظم والقوانين

- **٧٠ ألف قضية فساد سنويا**
- **تزايد الفساد فى ظل حكومة نظيف**
- **فساد رأس المال**
- **إفساد حكومى للنواب**

يركز الخطاب السياسى للنظام المصرى على مكافحة الفساد، وكانت آخر هذه الإشارات، ما جاء فى البرنامج الانتخابى للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠، «إننا نخوض الانتخابات القادمة.. وأعيننا على هؤلاء.. ونطرح برنامج الحزب للسنوات الخمس المقبلة.. من أجل هؤلاء.. نطرحه من أجل المزيد من النمو وفرص العمل وتحسين الدخول.. نطرحه من أجل المزيد من التصدى للفساد».

والقارئ لهذه العبارة، يتخيل أن جهود مكافحة الفساد فى مصر قائمة على قدم وساق، وأن ما سيبذل هو إضافة لجهود قائمة، استطاعت أن تقلص دائرة الفساد وتلجمه، ولكن ما تنتهى إليه المسوح والدراسات المحلية، أو التقارير الدولية هو تفشى الفساد فى مصر. فتقرير منتدى دافوس عن التنافسية لسنوات مضت يفسر تأخر مصر على مؤشر التنافسية بانتشار الفساد بالإضافة إلى عوامل أخرى.

فمصر حصلت على ٣,١ من ٧ درجات لقياس مكافحة الفساد، على مؤشر التنافسية. ويوضح مقياس الحكم الجيد للبنك الدولى أن قدرة مصر على السيطرة على الفساد تتراوح ما بين ٣٠٪ و٤٨٪.

أما مؤشر لحرية الاقتصادية فيذهب إلى أن قدرة مصر على التحرر من

الفساد تصل إلى ٢٩٪. كما أن نتائج المسح الميدانى الذى أجراه مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فى عام ٢٠٠٩، أشارت إلى أن ٩٠٪ من أفراد عينة المسح اعتبروا دفع الرشوة أمرا مألوفا يقوم به الجميع.

وذكر ٥٦٪ من أفراد العينة أن الموظف العام طلب منهم الرشوة مباشرة. كما ذكر ٧٠٪ منهم أنهم دفعوا الرشوة من أجل إنجاز أعمالهم بسرعة.

وفى إطار الخطاب السياسى للنظام المصرى فقد وعد رئيس الوزراء أحمد نظيف فى مايو/ أيار ٢٠٠٦، أى منذ ما يزيد على ٤ سنوات، بأن الحكومة تبذل جهدها من أجل إصدار قانون «حرية تبادل المعلومات»، إلا أن الواقع يشهد بأن القانون لم ير النور بعد، ولو مجرد مشروع قانون يقدم للبرلمان.

ويعول المجتمع الأهلى كثيرًا على صدور هذا القانون من أجل مزيد من الشفافية ومكافحة الفساد وخاصة فى الجهاز الإدارى للدولة، وحتى تكون تقارير ودراسات الجهات الرقابية المالية والإدارية متاحة لجميع الأفراد فى الوقت وبالتكلفة المناسبين. وعلى الرغم من أن الفساد يشمل مجالات متعددة، منها ما يمس الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فإننا سنركز هنا على الفساد فى المجال الاقتصادى.

٧٠ ألف قضية فساد سنويا

تتعدد المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد فى مصر على صُعد مختلفة ما بين أجهزة رقابية، وتشريعية، تشمل الجوانب الإدارية، والمالية، ومع ذلك فالفساد يزداد فى مصر عامًا بعد عام، من قبل صغار الموظفين، وبعض كبار المسؤولين، ورجال الأعمال والبرلمانيين. فالتقرير الثالث للجنة الشفافية والنزاهة (التابعة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية) الصادر عام ٢٠١٠ يوضح أن قضايا الفساد على صعيد الجهاز الإدارى للدولة، الذى يضم نحو ٦,١ ملايين فرد، تبلغ ٧٠ ألف قضية سنويًا، يحفظ منها ٤٠ ألف قضية، ويُحكم فى أقل من ألفين قضية.

وقد أرجع التقرير هذه الزيادة فى قضايا فساد الجهاز الإدارى للدولة إلى شيوع الإهمال وانتشار الرشوة وغياب المحاسبة، وتضارب الاختصاصات.

وتعكس النتيجة الخاصة بالتعامل مع قضايا فساد الجهاز الإدارى، مدى اطمئنان القائمين على أمر الفساد، وتراخى المساءلة تجاههم، مما يشجعهم على الاستمرار فى الفساد، وعدم الاكتراث بعقوبة أو قانون.

فكون ٥٧,٢٪ من القضايا يتم حفظها أى كأن شيئًا لم يكن!!، ويظل نحو ٤٠٪ أخرى من هذه القضايا معلقًا بلا حسم، ولا يكون الحكم إلا فى نسبة ٢,٨٪ من القضايا، فمعنى ذلك أن ما يتم ضبطه، ويدرج على جدول أعمال الأجهزة الرقابية، ليس إلا استكمالا للشكل الإجرائى، دون الاقتراب الحقيقى من عملية مكافحة الفساد.

كما يعكس نتيجة فى غاية الخطورة، وهى أن من يحاسب هم الصغار، بينما الكبار وأصحاب المحسوبيات يفلتون من العقوبة أو المساءلة فى إطار ما يحفظ أو يعلق من قضايا، أو قد يكون لعيب فى اللوائح والقوانين، بحيث تعطى للمخالفين ثغرات يستطيعون من خلالها إسقاط جرائمهم.

أما دراسة منظمة الشفافية الدولية الصادرة عام ٢٠٠٩، بعنوان «دراسة حول نظام النزاهة الوطنى بمصر»، فتذهب إلى أنه على الرغم من وجود تطورات إيجابية على مدار السنوات القليلة الماضية فى نظام النزاهة بمصر، فإن حالات الفساد فى تزايد ملحوظ، والآليات واللوائح المعمول بها حاليًا غير كافية لمواجهة تحدى الفساد فى مصر.

كما تؤكد الدراسة وجود ثغرات كبيرة للفساد فى نظام حوكمة البلاد، وأن من أكبر المشكلات التى تواجه مكافحة الفساد، التدخل السياسى فى عمل الهيئات المعنية بمكافحة الفساد، والافتقار إلى وجود آليات تحمى المبلغين عن الفساد بكافة صوره، وكذلك وجود عوائق حكومية للحد من فاعلية المجتمع الأهلى ومؤسسات الإعلام فى مواجهة الفساد.

ويلاحظ تدخل السلطة التنفيذية فى كافة شؤون الجهات الرقابية، حتى تلك التى أريد لها أن تعبر عن المجتمع الأهلى، مثل «لجنة الشفافية والنزاهة» فهى جزء من الكيان الإدارى لوزارة الدولة للتنمية الإدارية، ويرأسها وزير التنمية الإدارية، وفيها ممثلون عن جهات حكومية مثل وزارة الخارجية.

كما أن «اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد» التى صدر بتكوينها قرار وزارى يحمل رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠، فإنها تقع تحت سيطرة السلطة التنفيذية بصورة كبيرة، حيث إن تشكيلها المقترح يضم وزير العدل رئيسًا، وممثلين عن وزارات الخارجية، والداخلية، والعدل، والتنمية الإدارية. وفضلًا عن السيطرة الحكومية على هاتين اللجنتين، فإنهما لا يخرجان عن إعادة تشكيل نفس الجهات القائمة على مكافحة الفساد، ولم تنجح فى تحقيق أهدافها، فى ضوء نتائج مؤشر الشفافية الدولية وغيره بشأن الفساد فى مصر.

تزايد الفساد فى ظل حكومة نظيف

تظهر البيانات أن مصر لم تنجح فى تحسين ترتيبها على مؤشر الشفافية الدولية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠١٠، فقد شهد ترتيب مصر تدهورًا واضحًا.

فبعد أن حصلت مصر على ٣,٦ درجات فى عام ٢٠٠١، حصلت على ٣,١ درجات فى عام ٢٠١٠، وهو وضع لا يستقيم مع الخطاب السياسى للحكومة الذى يدعى محاربة الفساد. وظلت مصر تتأرجح بين التقويمين وتدهور وضعها فى عامىْ ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، بالحصول على ٢,٨ درجة. وهو ما يعنى تزايد معدلات الفساد.

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار وضع الفساد مع مجيء حكومة الدكتور أحمد نظيف فى عام ٢٠٠٤، فسنجد أن ترتيب مصر على مؤشر الشفافية فى نفس العام كان ٣,٢ درجات، إلا أنه فى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالى شهد ترتيب مصر تحسنًا طفيفًا جدًا بدرجة ٣,٤ و٣,٣، وهو الأمر الذى دعا رئيس الوزراء فى مايو/ أيار ٢٠٠٦، أن يعلن فى مؤتمر عن «دور التقنيات الحديثة فى مجال الكشف عن الغش والفساد» أن هذا التحسن فى ترتيب مصر على مؤشر الشفافية الدولية، أتى نتيجة للإجراءات والخطوات الجادة التى اتخذتها الحكومة لمواجهة الفساد، من تدعيم صلاحيات أجهزة الرقابة المالية والإدارية واحترام سيادة القانون.

لكن نتائج مؤشر الشفافية منذ عام ٢٠٠٧ لم تكن فى إطار تصريحات رئيس الوزراء، فجاء ترتيب مصر فى عام ٢٠٠٧ عند درجة ٢,٩ ثم ٢,٨ على مدار سنتين متتاليتين.

وكان ترتيب عام ٢٠١٠ هو ٣,١ درجات. وهو ما يعنى ـ حسب المنهجية التى قوم بها رئيس الوزراء وضع مصر فى عام ٢٠٠٦ ـ أن هناك تراجعًا فى دعم الأجهزة الرقابية المالية والإدارية، وكذلك حدوث اهتزاز فى شأن احترام سيادة القانون.

وفى كل الأحوال فإن ترتيب مصر فى أحسن تقديرات المؤشر فى عام ٢٠٠١، عند تقدير ٣,٦ درجات، فهى دون المتوسط. فدرجات المؤشر من صفر إلى ١٠ والحصول على ١٠ يعنى الشفافية المطلقة، والحصول على صفر يعنى الفساد الكامل، كما أن وضع مصر مقارنة بالدول العربية على نفس المؤشر متأخر. إذ تحتل المرتبة ١١ من بين ١٩ دولة عربية شملها المؤشر فى عام ٢٠١٠م.

تطور وضع مصر على مؤشر الشفافية الدولية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠م.

السنة	عدد البلدان التى شملها المؤشر على مستوى العالم	ترتيب مصر بين دول العالم	درجة مصر على مؤشر الشفافية
٢٠٠١	٩١	٥٤	٣,٦
٢٠٠٢	١٠٢	٦٢	٣,٤
٢٠٠٣	١٣٣	٧٠	٣,٣
٢٠٠٤	١٤٥	٧٧	٣,٢
٢٠٠٥	١٥٨	٧٠	٣,٤
٢٠٠٦	١٦٣	٧٠	٣,٣
٢٠٠٧	١٧٩	١٠٥	٢,٩
٢٠٠٨	١٨٠	١١٥	٢,٨
٢٠٠٩	١٨٠	١١١	٢,٨
٢٠١٠	١٧٨	٩٨	٣,١

المصدر: تم إعداد الجدول عن طريق الباحث من خلال الاطلاع على تقرير منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة.

فساد رأس المال

منذ تولى حكومة د. نظيف الأمور فى عام ٢٠٠٤، برز دور رجال الأعمال فى السلطة بشكل أكبر، من خلال إسناد المناصب الوزارية إليهم، على الرغم من تعارض المصالح الناتج بين توليهم هذه الحقائب الوزارية، وأنشطتهم الاقتصادية الخاصة التى كانوا يمارسونها قبل تولى الوزارة. ومن أبرز هؤلاء الوزراء، أحمد المغربى وزير الإسكان، ومحمد منصور وزير النقل السابق، وزهير جرانة وزير السياحة.

وقد برزت مؤخرًا ملفات فساد تتعلق ببعض هؤلاء الوزراء لحصولهم على أراض مملوكة للدولة، أو لشركات قطاع الأعمال العام، بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية، على الرغم من اعتراضات الجهاز المركزى للمحاسبات على هذه الصفقات.

وكانت الصورة الأخرى لفساد رأس المال فى مصر، من خلال وصول رجال الأعمال إلى مجلس الشعب بأعداد كبيرة، فى مجلسىْ الشعب والشورى،، حيث وصل عددهم فى برلمان عام ٢٠٠٥ إلى ٦٨ عضوًا، تولى بعضهم رئاسة لجان مهمة، تتعلق بشأن المال والاقتصاد، مثل لجنة الخطة والموازنة (المهندس/ أحمد عز)، ولجنة الصناعة والطاقة (رجل الأعمال محمد أبو العينين).

وصدرت تشريعات اقتصادية تم توجيهها لصالح رجال الأعمال، كما حصل فى قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، إذ تم التلاعب فى تجريم الاحتكار وإسناد تحديد الغرامة إلى الوزير المختص، وتم إلغاء عقوبة مصادرة السلع محل الاحتكار، وأيضًا إلغاء إعفاء المحتكر من العقوبة فى حالة إبلاغه عن ذلك.

كما صيغ قانون الضرائب الجديد لصالح رجال الأعمال لتخفيض الضرائب من نسبة ٣٢٪ إلى ٢٠٪.

وكانت هناك حوادث فساد ضخمة ارتبطت برجال الأعمال أعضاء مجلسىْ الشعب والشورى، مثل غرق العبارة لرجل الأعمال الشهير ممدوح إسماعيل (عضو مجلس الشورى)، وفساد عقد «مدينتى» لرجل الأعمال وعضو مجلس الشورى هشام طلعت مصطفى، الذى يشغل شقيقه طارق عضوية مجلس الشعب.

وفتح ملف أراضى الدولة حصول العديد من رجال الأعمال الأعضاء فى

البرلمان على آلاف الأفدنة من خلال قرارات تخصيص، مثل محمد أبو العينين وأحمد عز ومحمد فريد خميس، فى منطقة خليج السويس.

إفساد حكومى للنواب

اتخذت الحكومة بعض القرارات تجاه نواب مجلس الشعب فسرت بأنها نوع من الإفساد تجاه أعضاء مجلس الشعب، ومخالفة للمادة ٩٥ من الدستور، والمادة ٣٧٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم تعيين بعض النواب فى مجالس إدارات أو رؤساء مجالس إدارات لشركات مملوكة للدولة، وهو ما يمنعه القانون، وتم ذلك مع كل من د. محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق وعضو مجلس الشعب، حيث عين رئيس شركة بترول مملوكة للدولة، ولم يزح من منصبه إلا بحكم قضائى بعدم صحة قرار الحكومة بتعيينه فى منصبه.

وكذلك الأمر مع النائب رضا وهدان حيث عين من قبل الحكومة رئيسًا لشركة «سوير جيت»، وقضت محكمة مجلس الدولة ببطلان قرار تعيينه، فالمادة ٣٧٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب تنص على أنه "لا يجوز للعضو فور إعلان انتخابه أن يقبل التعيين فى إحدى الوظائف العامة فى الحكومة أو القطاع العام، وما فى حكمها،...إلخ.

المصدر: الجزيرة نت.

■ ■ ■

٧ـ الفساد يستقوى بالسلطة فى مصر

تراجع ترتيب مصر وفقا لمؤشر الشفافية العالمى لعام ٢٠٠٩، إلى ٢،٨ درجة، بعد أن كان ٣،٤ درجات فى ٢٠٠٥، وذلك بسبب تفشى الفساد فى أجهزة الدولة بأشكال متعددة. وحول أسباب الفساد فى مصر يشير أحمد النجار ـ الباحث بمركز دراسات الأهرام ـ إلى أن أبواب الفساد فى مصر متعددة، منها تدنى رواتب موظفى الجهاز الإدارى للدولة إلى نحو ٣٠٠ جنيه مصرى شهريًا للفرد، وهذا ينسحب على عدد كبير من موظفى الجهاز الإدارى البالغ عددهم نحو ستة ملايين موظف، مما يجعلهم مستعدين لقبول الرشوة بشكل كبير.

كما كان برنامج الخصخصة واحدًا من أبواب الفساد الذى باعت فيه حكومة الدكتور أحمد نظيف شركات الإسمنت بنحو ٩ مليارات جنيه، وهو ثمن بخس لا يمكن الحكومة الآن من أن تقيم شركة إسمنت واحدة، فضلا عن أن كافة المشروعات التى تمت خصخصتها بيعت بما يعادل ٥٪ فقط من ثمن أراضى هذه الشركات.

أما الباب الأوسع للفساد فهو خضوع كافة المؤسسات المعنية بكشف الفساد ومواجهته للسلطة التنفيذية، وجاء ذلك فى المؤتمر الذى نظمته مؤخرًا لجنة الحريات بنقابة الصحفيين بالقاهرة بعنوان «التصدى للفساد، ونظرة نحو المستقبل».

معوقات مكافحة الفساد

فى مايو ٢٠١٠ صدر تقرير منظمة الشفافية الدولية، ليشير إلى أن النظم غير المتطورة للمساءلة فى أربع دول عربية ـ من بينها مصر ـ تعمل على إعاقة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. ووصف كريستيان بورتمان مدير البرامج العالمية فى منظمة الشفافية الدولية أنظمة الحكم الرشيد بهذه البلدان بأنها غير فعالة، وأوضح التقرير أن أحد المعوقات الرئيسية لمكافحة الفساد فى هذه البلدان يكمن فى السلطة التنفيذية غير الخاضعة للرقابة.

ويتفق مع هذه النتيجة المهندس يحيى حسين من «مؤسسة حركة لا لبيع مصر» مؤكدًا أن المثل العربى يقول «من أمن العقوبة أساء الأدب» حيث سيطر رجال الأعمال الفاسدون على السلطات التنفيذية والتشريعية والإعلام، ولذلك أمن هؤلاء العقوبة.

وأشار إلى أن جرائم الفساد فى مصر أكثر من أن تحصى، فالحديث عن فساد الخصخصة وغيرها أصبح شيئًا عاديًا، لا يستحى منه الفاسدون من رجال الأعمال أو أعضاء البرلمان أو المسؤولين الحكوميين.

ودل على هوامش الربح الكبيرة التى يجنيها هؤلاء المفسدون وتقوى عزيمتهم فى الفساد، بحادثة أشارت إليها إحدى الصحف القومية من خلال تصريح رئيس جهاز المركز الوطنى لاستخدامات الأراضى بـ «أنه تم تخصيص أرض لرجل أعمال على طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى بـ ٥٠ جنيهًا للفدان لاستصلاحها، فباعها لمدرسة لغات بمليون جنيه للفدان»، ويوضح يحيى أن الربح ٢٠ ألف ضعف، أى ٢ مليون٪ وهو أكبر من ربح تجارة المخدرات.

الفساد يشكل ١٥ من الناتج المحلى

وذهب الخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق إلى أن الفساد أصبح يشكل ما بين ١٥٪ و١٧٪ من الناتج المحلى فى مصر حسب تقديرات عام ٢٠٠٥، ومع تزايد نفوذ رجال الأعمال وأنشطة الفساد توقع عبد الخالق أن يفوق الفساد هذه النسبة.

وأضاف عبد الخالق أن السياسة الخارجية المصرية شهدت نوعًا من الإفساد من قِبل رجال الأعمال، بإرباك المجال الحيوى للمصالح الإستراتيجية للدولة وذلك بالاعتماد على الغرب وتقليص العلاقات العربية، والعمل على تشويه متعمد لمصادر الخطر والتهديد للمصالح المصرية، وتغليب عقلية الشركة المتمثلة فى الربح على المصالح القومية العليا. وفى ختام المؤتمر تم تكريم بعض رموز مواجهة الفساد، وتقدمت لجنة «حماية الشرفاء» بدفع مبلغ ٣٠ ألف جنيه للباحث أحمد النجار، الذى كانت قد غرمته به المحكمة فى مواجهة فساد رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مؤسسة الأهرام الأسبق، وتعاهد حضور المؤتمر على مواصلة مواجهة الفساد، ومكافحته باعتباره الخطوة الأولى لإصلاح حقيقى فى مصر.

المصدر: الجزيرة نت.

٨ ـ ثروة آل مبارك بالمليارات

ذكرت صحيفة غارديان البريطانية أن ثروة الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك وعائلته تتراوح بين ٤٠ و٧٠ مليار دولار، وفقًا لتحليل خبراء فى الشرق الأوسط.

وأوضحت أن هذه الثروة موزعة ما بين أرصدة فى بنوك سويسرية وبريطانية، وعقارات فى بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية ومصر.

وبحسب الصحيفة فإنه «خلال ثلاثين عاما بوصفه رئيسا للجمهورية ومسؤولا عسكريا رفيعا، استطاع مبارك الحصول على أرباح تقدر بملايين الدولارات من خلال صفقات الاستثمار، معظمها تم إخراجها من البلاد ووضعها فى حسابات سرية ببنوك سويسرية وبريطانية، مثل بنك يو بى أس السويسرى وبنك أسكتلندا، واستثمر بعضها فى منازل وفنادق».

شراكات

ونقلت عن الخبير فى سياسات الشرق الأوسط البروفيسور كريستوفر ديفدسون من جامعة دورهام البريطانية أن مبارك وزوجته وابنيه تمكنوا من جمع ثروتهم عبر شراكات فى مجال الأعمال مع مستثمرين أجانب وشركات.

ووفق غارديان فإنه «ليس مستغربا أن تصل قيمة ثروة أسرة مبارك إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار، لأن أغلب الشركات الكبرى مفروض عليها أن تقدم ٥٠٪ من أرباحها السنوية لأحد أفراد الأسرة».

وتقدر الصحيفة ثروة مبارك الشخصية بـ «١٥ مليار دولار» أغلبها ـ كما تقول ـ من «عمولات فى صفقات سلاح وصفقات عقارية مشبوهة فى القاهرة ومناطق الاستثمار السياحى فى الغردقة وشرم الشيخ»، وتشير إلى أن «ثروة مبارك بلغت فى العام ٢٠٠١ نحو عشرة مليارات دولار أغلبها أموال سائلة فى بنوك أميركية وسويسرية وبريطانية مثل بنك سكوتلاند الإنجليزى وبنك كريديت سويس السويسرى».

ثروة جمال

وتؤكد مصادر الصحيفة أن جمال مبارك، الأمين العام المساعد للحزب الوطنى الحاكم فى مصر، يملك وحده «ثروة تقدر بـ ١٧ مليار دولار موزعة على عدة مؤسسات مصرفية فى سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا».

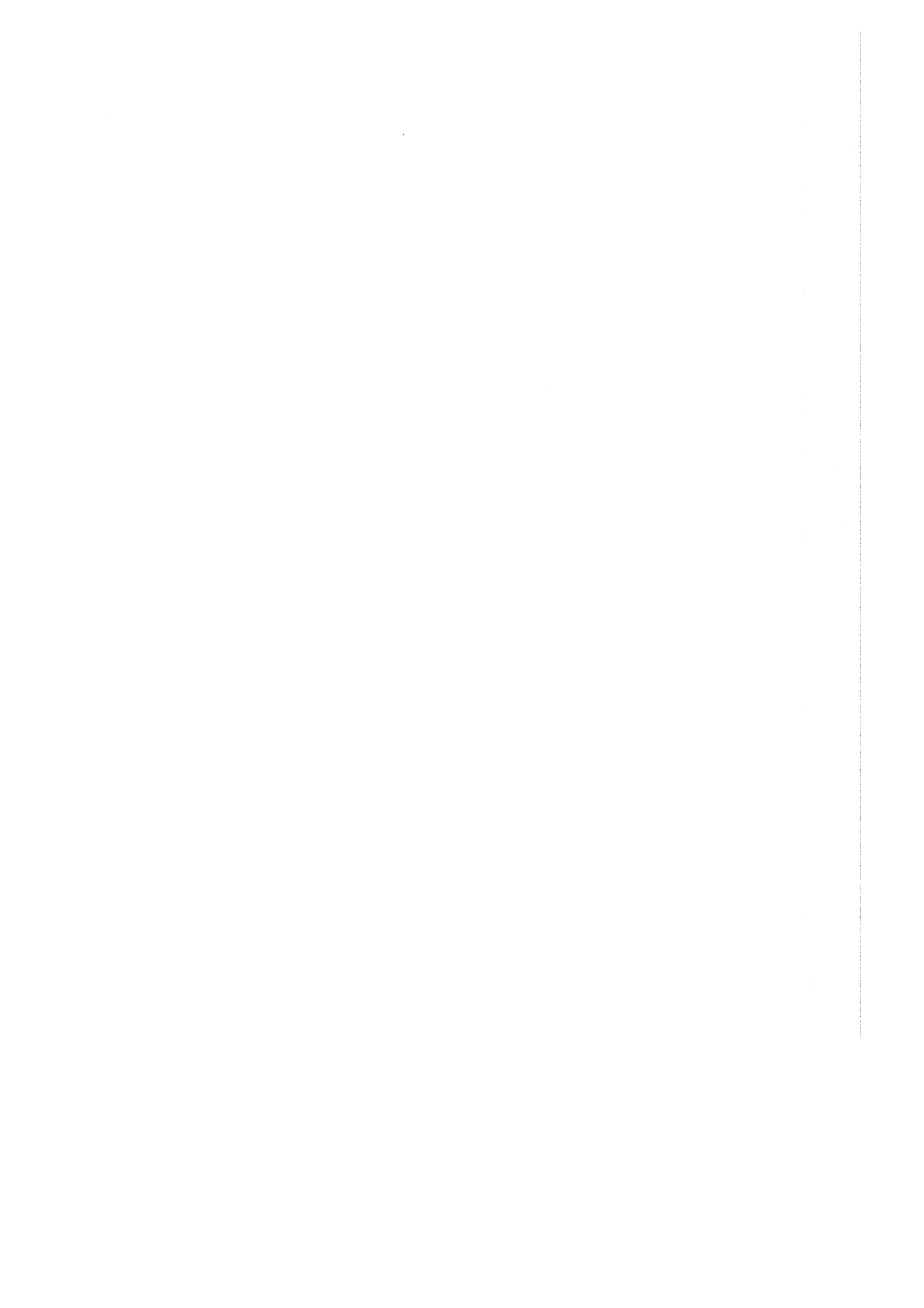
ووفق المصادر فإن «جمال يملك حسابا جاريا سريا فى كل من بنك «يو بى أس» و«آى سى أم» وتتوزع ثروته عبر صناديق استثمارية عديدة فى الولايات المتحدة وبريطانيا منها مؤسسة بريستول آند ويست العقارية البريطانية، ومؤسسة فايننشال داتا سيرفس، التى تدير صناديق الاستثمار المشترك».

أما السيدة سوزان مبارك فتقول الصحيفة نقلا عن «تقرير سرى تداولته جهات أجنبية عليا» إن سوزان دخلت نادى المليارديرات منذ العام ٢٠٠٠، «وتتراوح ثروتها بين ٣ و٥ مليارات دولار معظمها فى بنوك أميركية، إلى جانب عقارات فى عدة عواصم أوروبية مثل لندن وفرانكفورت ومدريد وباريس ودبى».

وتشير الصحيفة إلى أن قيمة ممتلكات علاء مبارك وأمواله الشخصية داخل وخارج مصر تقدر بنحو ٨ مليارات دولار، منها عقارات تعدت قيمتها ٢ مليار دولار فى شارع روديو درايف بلوس أنجلوس ـ أحد أرقى شوارع العالم، وفى ضاحية منهاتن فى نيويورك، بالإضافة إلى امتلاكه طائرتين شخصيتين ويخت ملكى تفوق قيمته ٦٠ مليون يورو.

المصدر: غارديان.

■ ■ ■



جرائم التعذيب فى مصر

١ ـــ تعذيب السياسيين فى مصر

وسوف نقسم الكلام فيه إلى ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول: مدخل عام إلى تعذيب الخصوم السياسيين فى مصر**
- **القسم الثانى: التعذيب ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية**
- **القسم الثالث: التعذيب ضد السياسيين من غير التيارات الإسلامية**

القسم الأول: مدخل عام إلى تعذيب الخصوم السياسيين فى مصر

دأبت الحكومة المصرية بلا هوادة على تعذيب خصومها السياسيين واشتد هذا التعذيب بعد مقتل أنور السادات وصار ظاهرة واضحة وسمة أساسية للحكم فى مصر وأسلوباً رئيسياً لإدارة شئون البلاد.

ولما زاد الأمر أحست به كل الهيئات المعنية بمتابعة التعذيب حتى أن لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين أكدت فى يناير ١٩٩١م إنها رصدت ٢٥٠ ألف قرار اعتقال، وإن حوالى ٣٠٠ معتقل مازالوا قيد الاعتقال منذ ٣ سنوات ويتجدد اعتقالهم تلقائيا وأشارت اللجنة فى ورقة أعدتها للتوزيع على المحامين إلى صدور ٢٥٠ قرار اعتقال لمعارضى مؤتمر السلام واحتجاز أكثر من ٣٠٠ فلسطينى باعتقالات مفتوحة غير محددة المدة بسجن أبى زعبل مع طرد العديد منهم خارج البلاد، كما أشارت اللجنة إلى صدور ما يزيد على ٧ آلاف تقرير طبى تؤكد وقوع التعذيب على المعتقلين حيث تم استخدام الصعق بالكهرباء والجلد بالكرباج وانتهاك الآدمية.

وحددت لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين فى ورقتها أسماء الضباط الذين يرتكبون جرائم التعذيب وكذلك رؤساء الجماعات وعمداء الكليات الذين يصدرون قرارات بفصل الطلاب[١].

فإذا كان هذا العدد الذى أمكنهم أن يحصوه فكم عدد القرارات التى لم تحصى؟، بل كم عدد الاعتقالات بدون قرارات أصلاً؟!، كما أكدت منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها على أملها فى أن تدرس الحكومة المصرية جديا مسألة تطبيق ضمانات معينة اقترحتها المنظمة ضد استخدام أساليب التعذيب والمعاملة

---

(١) جريدة الشعب عدد ٦٣١، ١٩٩٢/١/٧، ص: ١.

السيئة[١].

كما أعربت عن قلقها حول التقارير التى كانت تتلقاها منذ أواخر عام ١٩٨١ والتى تفيد بأن المعتقلين السياسيين كانوا قد تعرضوا لمختلف أنواع التعذيب[٢].

كما ذكرت منظمة العفو فى أحد تقاريرها فى عام ١٩٨٩: «لقد استخدمت قوانين الطوارئ المطبقة حالياً فى مصر على نطاق واسع فى السنوات الأخيرة لإلقاء القبض على الأشخاص المشتبه فى انتقادهم أو معارضتهم للحكومة واعتقالهم دون تقديمهم للمحاكمة»[٣].

وأضافت أيضا: «وقد ذكرت التقارير أن تعذيب المعتقلين السياسيين غير المحاكمين وإساءة معاملتهم يمارسان على نطاق واسع»[٤].

كما أوردت صحيفة الاتحاد الخبر التالى :

من المعتقلين وضحايا التعذيب (٢٠) بلاغاً للنائب العام المصرى ضد وزير الداخلية السابق.

القاهرة - الاتحاد: «تلقى المكتب الفنى للنائب العام المصرى المستشار جمال شومان أمس ٢٠ بلاغا من المواطنين تناشد منع زكى بدر (وزير الداخلية المصرى السابق) من السفر للخارج وتقديمه للمحاكمة... ومن بينها بلاغات قدمها أسر بعض ضحايا التعذيب وبعض المعتقلين، من ناحية أخرى تنظر محكمة جنوب

(١) منظمة العفو الدولية: التعذيب فى مصر ١٩٨١ - ١٩٨٣، أدلة منظمة العفو الدولية ورد الحكومة المصرية عليها - أغسطس ١٩٨٥.

AI INDEX: MDE - 12/03/85 - ص: ١.

(٢) التقرير المذكور ص: ٣.

(٣) منظمة العفو الدولية: مصر - الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ - مايو ١٩٨٩، ص: ١.

AI INDEX: MDE - 12/01/85

أيضا: مصر اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون، ص: ١.

AI INDEX: MDE - 12/01/85

(٤) نفس المصدر السابق.

القاهرة بجلستها اليوم (الخميس) الدعوى القضائية التى أقامها مرتضى منصور (المحامى) لاستصدار حكم عاجل لمنع زكى بدر من السفر للخارج والتحفظ على أمواله وممتلكاته وأفراد أسرته»(١).

كما أوردت صحيفة الوفد الخبر التالى: «كشف التقرير السنوى الذى تقدمه الحكومة الأمريكية للكونجرس عن فرض قيود شديدة فى مصر على ممارسات حقوق الإنسان الأساسية، أكد التقرير تعرض المعتقلين السياسيين للتعذيب، كما أدى استمرار فرض قانون الطوارئ إلى تحجيم الأنشطة السياسية فى مصر واعتقال المشتبه فيهم لفترات طويلة دون محاكمة، وأكد التقرير تقييد حقوق الإنسان بتوسع طوال العام الماضى»(٢).

كما أوردت أيضا الخبر التالى:

استدعاء مدير منطقة سجون طرة وضابط إلى النيابة للتحقيق فى بلاغات المنظمة العالمية لحقوق الإنسان بتعذيب المعتقلين.

كتبت ـ نجوى عبد العزيز: قرر أمس عبد الظاهر الجرف رئيس نيابة الخانكة استدعاء مدير منطقة سجون طرة وضابط بالسجن لسؤالهما حول بلاغات تعذيب المعتقلين السياسيين التى تقدمت بها المنظمة العالمية لحقوق الإنسان، كما تقدمت النيابة ببلاغ إلى المستشار جمال شومان النائب العام لضم ملف القضية رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٩ من نيابة أمن الدولة العليا والتى تضم واقعة تعذيب صحفيين وشهادة نقيب الصحفيين، وكان ٦ محامين من أعضاء مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد تقدموا بتقارير طبية للنيابة العامة فى الشهر الماضى تثبت تعذيب المعتقلين، كما تلقت النيابة بلاغاً بشأن التعذيب الذى وقع على صحفيين وبلاغا آخر بتعذيب أمين شرطة كساب محمد عباس و٣٨ من زملائه بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وقرر أمين الشرطة وزملاؤه فى التحقيقات التى أشرف عليها عبد الظاهر الجرف رئيس النيابة أنهم تعرضوا للتعذيب الوحشى بناء على أوامر من اللواء فاروق الشافعى الذى شغل منصب مدير سجون أبو زعبل والرائد محمد عبد

(١) الاتحاد: العدد الأسبوعى٧٢٦، ١٩٩٠/١/١٨.

(٢) الوفد: العدد ٣١٢، ١٩٩٠/٢/٢٢.

السلام[١].

وفى مايو ١٩٩٠ زار وفد منظمة العفو الدولية مصر وطالب ممثلى الحكومة بوقف التعذيب والاعتقال التعسفى[٢].

وفى أغسطس ١٩٩١ أوردت الوفد الخبر التالى:

منظمتان دوليتان تطلبان زيارة السجون المصرية.. زيادة حالات التعذيب بصورة مروعة.

كتب ـ مجدى حلمى: طلبت منظمتا الصليب الأحمر الدولى ومراقبة حقوق الإنسان من الحكومة المصرية استقبال وفد من المنظمتين لتقصى حالة السجون فى مصر وتحقيق الشكاوى التى تلقتها المنظمتان حول انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون المصرية، أكدت تقارير المنظمتين زيادة التعذيب داخل السجون المصرية خلال العامين الماضيين بصورة مروعة ضد المسجونين السياسيين والمعتقلين فى قضايا الرأى، وصفت المنظمتان السجون المصرية بأنها نموذج ردىء ومكثف لأسوأ انتهاكات حقوق الإنسان كما أكدتا تنفيذ عقوبات الجلد والحبس الانفرادى ومنع الزيارات بدون ضوابط محددة، وأشارت التقارير إلى سيطرة رجال الأمن على السجون وتحويلها إلى أماكن غير أمينة على حياة المسجونين[٣].

وفى أكتوبر ١٩٩١ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها الشهير: «مصر عشر سنوات من التعذيب»، قالت فيه: «مازال تعذيب المعتقلين السياسيين مستمراً فى مصر بعد ١٠ سنوات من فرض حالة الطوارئ فى أكتوبر ١٩٨١».

وقالت أيضا: «ومازال المعتقلون السياسيون المحتجزون بموجب قانون الطوارئ يتعرضون للتعذيب فى مراكز مباحث أمن الدولة فى القاهرة وغيرها من مدن مصر، وورد أن أكثر وسائل التعذيب البدنى شيوعاً الضرب والتعليق فى أوضاع ملتوية، وتوجيه الصدمات الكهربائية لمناطق حساسة فى الجسم وعادة ما يكون الضحايا

---

(١) الوفد: ١٩٩٠/٦/١٤.

(٢) منظمة العفو الدولية: النشرة الإخبارية يوليو ١٩٩٠.

(٣) الوفد: عدد ١٣٩٣، ١٩٩١/٨/١٤.

معصوبى العينين ومن ثم يعجزون عن تحديد هوية من يقومون بتعذيبهم، أما ما تقضى به اتفاقية مناهضة التعذيب من إجراء التحقيقات فى ادعاءات التعذيب بسرعة وبدقة فلم ينفذ على الوجه الصحيح ولم يتعرض المسئولون عن التعذيب للمساءلة عن أفعالهم، وتعرض الوثيقة المرفقة الأدلة على وقوع نمط معين من التعذيب والتى جمعتها منظمة العفو الدولية على مدى السنوات العشر الماضية(١).

وقالت أيضا: «سمحت الحكومة المصرية باستمرار بتعذيب المعتقلين السياسيين على أيدى مباحث أمن الدولة منذ فرض حالة الطوارئ فى أعقاب اغتيال الرئيس أنور السادات، وبينما شهدت السبعينات أيضا وقوع اعتقالات واسعة النطاق بموجب أحكام حالة الطوارئ فإن أنباء التعذيب أو سوء المعاملة التى كانت تقع بصورة روتينية فى الستينات نادرا ما تلقتها منظمة العفو الدولية، ولكن تعذيب المعتقلين السياسيين قد استمر منذ تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٨١ دون هوادة تقريبا»(٢).

أساليب التعذيب

أكثر وسائل التعذيب السياسيين شيوعاً هى:

- التعليق من المعصمين الموثقين أو المقيدين بسلاسل خلف الظهر من الكاحلين أو الركبتين أو على شكل مجثم الببغاء (التعليق من قضيب خلف الركبتين مع ربط الكاحلين والمعصمين معا) أو من أعلى الباب أو قضبان النوافذ، وأحيانا تكون القيود من النوع الذى يزداد إحكاما عند الحركة مما يؤدى إلى الإصابات العصبية.

- الضرب: ضربات عشوائية أو موجهة إلى أجزاء معينة من الجسم مثل باطن القدمين أو قمة الرأس، وأدوات الضرب المستخدمة تشمل الأسلاك والسياط والعصى الغليظة.

- إطفاء السجائر فى جسد الضحية.

- صب الماء البارد على الضحية.

---

(١) منظمة العفو الدولية: مصر - عشر سنوات من التعذيب،٢٣/١٠/١٩٩١، الملخص: AI INDEX: MDE - 12/18/85.

(٢) التقرير السابق: ص: ١.

- الصدمات الكهربائية بعد أن يجبر الضحية على الرقاد على ظهره وقد ربطت يداه وقدماه معا ويوضع كرسى قسرا تحت الإبط ويوضع كرسى آخر بحيث يبقى على انفراج الركبتين، مما يحد من تشنجات الجسد اللاإرادية التى تحدث عند توجيه الصدمات الكهربائية بصورة متكررة إلى حلمتى الثدى والأعضاء التناسلية.

- فيما بين جلسات التعذيب كان الضحايا يجبرون على الوقوف فى أوضاع شاذة لساعات طويلة متصلة مع مد الذراعين والرجلين فى أحيان كثيرة وكانوا يضربون إذا تحركوا.

- الاعتداء الجنسى أو إدخال العصا أو المواد الأخرى فى الشرج.

- التعذيب العقلى والنفسى مثل:

- التهديد باغتصاب المعتقل أو أقاربه أو الاعتداء عليه أو عليهم جنسيا بما فى ذلك التهديد باغتصاب زوجة المعتقل أمامه.

- الإرغام على سماع صراخ وعويل الآخرين أثناء تعذيبهم.

- التهديد بقتل المعتقل أو سجنه لأمد غير محدود.

- إخبار المعتقلين بأنهم سوف يصابون بالجنون أو العجز الجنسى من آثار التعذيب.

- تغمية العيون بصفة مستمرة.

- المنع من الذهاب لدورات المياه.

- الحبس الانفرادى لمدة طويلة(١).

ضحايا التعذيب:

ذكرت منظمة العفو الدولية فى تقرير لها سنة ١٩٩١: «معظم المعتقلين السياسيين الذين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة هم من الأعضاء أو المتعاطفين المزعومين مع الجماعات الإسلامية أو من أقربائهم وهم محتجزون بموجب قانون

(١) منظمة العفو الدولية: التعذيب فى مصر ١٩٨١ - ١٩٨٣، ص: ٣، مصر - الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ، ص: ١، مصر - عشر سنوات من التعذيب، ص: ١.

الطوارئ، وربما ظلوا محتجزين لمدة أسابيع أو حتى شهور عديدة دون تهمة أو محاكمة قيد الاعتقال الإدارى، وقد تكرر اعتقال الكثيرين بهذه الطريقة، ووصل مجموع المدد التى قضوها فى السجن إلى سنوات دون أن تتم إدانتهم بأى تهمة يعاقب عليها القانون، ومن بينهم أشخاص احتجزوا لا لشىء سوى تعبيرهم السلمى عن معتقدات راسخة فى ضمائرهم».

وتقع بصورة دورية حملات القبض على الأشخاص لأسباب سياسية وكثيراً ما تتضمن القبض التعسفى على أشخاص ليست لهم انتماءات سياسية ولا أى ارتباط بأنشطة المعارضة واعتقالهم وتعذيبهم، وكثيراً ما كان يقبض على الطلبة ويحتجزون مراراً قيد الاعتقال الإدارى خصوصا قبل الامتحانات المهمة وأثناءها، كما تعرض الكثيرون منهم للتعذيب بغية تخويفهم وحملهم على الإدلاء بمعلومات عن العناصر النشيطة فى المعارضة بين الطلبة أو المحاضرين والأساتذة الذين يعتقد أنهم متعاطفون مع الجماعات الإسلامية، ومن بين الآخرين الذين تعرضوا للتعذيب العمال اليدويون والأطباء والمدرسون والمحامون والصحفيون والموظفون.

وقد عُذب البعض لحمله على الاعتراف بالقيام بأعمال محددة، بينما طلب من كثير آخرين الإدلاء بمعلومات عن أصدقائهم أو زملائهم أو عذبوا لحملهم على الموافقة على تقديم مثل هذه التقارير فى المستقبل(١).

كما كان من بين الضحايا الذين عذبوا فى الآونة الأخيرة أطفال فى الخامسة عشرة وزوجات وقريبات للمشتبه فيهم من ذوى النشاط السياسى الذين لم يعثر عليهم.

كما ذكرت فى تقرير آخر: «كما تلقت المنظمة تقارير عن تعرض أحداث لأساليب المعاملة السيئة بعد اعتقالهم لارتباطهم بمنظمة الجهاد الإسلامية المحظور نشاطها فى البلاد»(٢).

---

(١) منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص: ٢، مصر ـ اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون، ص: ١.

(٢) منظمة العفو الدولية: التعذيب فى مصر ١٩٨١ ـ ١٩٨٣، ص: ٣، أيضا: مصر ـ انتهاكات حقوق الإنسان الأخيرة فى ظل قانون الطوارئ، ص: ١٤.

فضيحة وزير الداخلية:

فى مارس ١٩٩٢ أصدرت منظمة أمريكية تدعى «مراقبة الشرق الأوسط» وهى لجنة من منظمة أوسع تدعى «مراقبة حقوق الإنسان».
(MIDDLEEAST WATCH A COMITTEE OF HUMAN RIGHTS WATCH).

تقريرها بعنوان: «مصر ممارسات القبض والاعتقال وأحوال السجون».
EGYPT: ARREST AND DETENTION PRACTICES AND PRISON CONDITIONS.

ذكرت فيه أنها أرسلت بعثة لتقصى الحقائق فى مصر فى يناير وفبراير ١٩٩٢ لتتحرى عن ممارسات القبض والاعتقال وادعاءات التعذيب من المحتجزين لدى قوات الأمن، وبناءاً على موافقة الحكومة سمح للبعثة بزيارة ست سجون، وفى أثناء زيارة البعثة للسجون بدأت الصحف المصرية فى وصف ملاحظات البعثة واقتطفت أقوالاً لوزير الداخلية محمد عبد الحليم موسى دون الرجوع للبعثة مما اعتبرته البعثة إساءة تفسير لملاحظاتها ولذا عقدت مؤتمرا صحفياً فى ٢٢ فبراير ١٩٩٢ ذكرت فيه ما ملخصه:

«إن البعثة وهى تمثل منظمة أمريكية مستقلة قد عقدت هذا المؤتمر الصحفى لترد على التقارير المضللة غير الدقيقة التى صدرت حول ملاحظات البعثة أثناء زيارتها لمصر وقد صدرت هذه التقارير دون الرجوع للبعثة فى صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد وأوردت البعثة أمثلة مما نشر فى صحيفة الأخبار بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٩٢ تحت عنوان "لجنة لحقوق الإنسان تشيد بالمعاملة فى السجون"، نقلت فيها عن عبد الحليم موسى أن لجنة لحقوق الإنسان برئاسة فيرجينيا شيرى أشادت بمعاملة جهاز الأمن لنزلاء السجون ولم تصادف أى شكوى أثناء زيارتها للسجون وأن ملاحظات اللجنة قد أذاعتها الإذاعات الأجنبية أمس الأول!!.

ومثل ما ذكرته صحيفة الجمهورية فى ١٦ فبراير ١٩٩٢ من أن البعثة أشارت إلى زيف ادعاءات التعذيب التى يرددها البعض وإن كل ملاحظاتهم تدور حول ازدحام السجون.

ومثل ما ذكرته الأهرام فى ١٩ فبراير ١٩٩٢ حيث نقلت عن عبد الحليم

موسى إشادة اللجنة وإعجابها بمعاملة نزلاء السجون التى تتم على أحدث الأساليب الإنسانية ولم تجد اللجنة أى دليل للتعذيب، ولذا نظرا لهذه المعلومات الخاطئة قررت اللجنة نشر تحقيقها عن زيارتها لمصر:

هدف البعثة: ذكرت فيه أنه خلافا لتقارير الصحف المصرية وتصريحات وزير الداخلية فقد تلقت المنظمة عديداً من الشكاوى من السجناء والمعتقلين تدور حول موضوعين: ممارسات القبض والاعتقال وأوضاع السجون والمعاملة فيها.

ممارسات القبض والاعتقال المشاهدات الأولية: لاحظت اللجنة الانتهاكات التالية:

الحبس الانعزالى فى مقار مباحث أمن الدولة فى الأيام الأولى للاعتقال من غياب الادعاء القضائى حيث يتم التعذيب قبل ترحيل المعتقلين للسجون، وخلال التعذيب يتم تعصيب الأعين ونزع الملابس وتوجيه مختلف الإهانات وتضمنت وسائل التعذيب الضرب والركل والتعليق من الأيدى وعلى حواف الأبواب من الأيدى الملتوية خلف الظهر والتعليق من خلف الركبتين بعد تقييد الأرجل والأيدى وسكب الماء البارد والساخن والصعق الكهربائى والاعتداء الجنسى.

كما جمعت اللجنة معلومات عن احتجاز المعتقلين بغير تهمة أو اعتقالهم عقب الإفراج عنهم فى مقار مباحث أمن الدولة لحين إصدار قرارات اعتقال جديدة، كما تعتقد اللجنة أن ظاهرة اختفاء المعتقلين ترجع لاحتجازهم بدون تسجيل فى مقار مباحث أمن الدولة حيث يتم استجوابهم تحت التعذيب ثم يرحلون للسجون العمومية بعد ذلك.

أما عن أحوال السجون فقد لاحظت اللجنة غياب الخدمات الأساسية والتهوية وسوء حالة المبانى وأنظمة الصرف الصحى وازدحام النزلاء وغياب الخدمات الصحية وغياب الاتصال بين النزلاء والنيابة[1].

---

(١) نقل باختصار عن: مراقبة الشرق الأوسط لجنة من مراقبة حقوق الإنسان، مصر - ممارسات القبض والاعتقال وأوضاع السجون، مارس ١٩٩٢، الجزء: ٤، عدد: ٣.

MIDDLEEAST WATCH, A COMITTEE OF HUMAN RIGHTS WATCH, EGYPT: ARREST AND DETENTION PRACTICES AND PRISON CONDITIONS, MARCH 1992, VOI 4, ISSUE. 3.

القسم الثانى: التعذيب ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية

بينا فيما سبق أن معظم السياسيين المعذبين هم من التيارات الإسلامية بل إن التعذيب البشع يكاد ألا يقع فى معظمه إلا عليهم، ونحن نورد هنا ما نشرته جريدة الشعب فى عام ١٩٩١:

«أوصت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى أول تقرير لها عن سجن طرة بإصلاح أوضاع السجون والمعتقلات ووقف عمليات التعذيب الوحشية التى يمارسها زبانية السجون ضد المعتقلين خاصة الذين ينتمون للتيار الإسلامى»[١].

أمثلة من ضحايا التعذيب:

نورد هنا فقط عينة من المعذبين حتى يدرك القارئ بشاعة التعذيب الموجه ضد التيار الإسلامى:

١ ـ تعذيب أصم وأبكم لحمله على الكلام:

محمود محمد حسن فى الثامنة والثلاثين، يعمل كاتباً، وهو أصم وأبكم، قبض عليه للمرة الأولى فى المنيا وهى بلدته الأصلية بالصعيد فى ١٥ تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٨١، وقد احتجز عاماً واحداً فى سجن أبى زعبل فى سجن الاستقبال والمزرعة بطرة خارج القاهرة، وورد أنه تعرض فى الشهور الثلاثة الأولى للضرب الوحشى لحمله على الكلام!!!، ويعتقد أن فرع مباحث أمن الدولة فى المنيا أخبر سلطات القاهرة أنه كان يتظاهر فقط بأنه أخرس رغم معرفتهم بالحقيقة، ولم تتم إحالته إلى مستشفى القصر العينى بالقاهرة لإجراء الفحوص اللازمة لتحديد ما إذا كان يستطيع الكلام إلا بعد مرور ثلاثة شهور، وقد قضى معظم فترة اعتقاله معصوب العينين مما قطع صلاته تماما بما حوله، وقد اعتقل مرات أخرى فى

(١) الشعب عدد ٦١٠، ١٣/٨/١٩٩١.

١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩، وفى آذار «مـارس» ١٩٩٠ قـبض عليـه مـرة أخـرى واحتجز سبعة شهور قضى معظمها فى سجن استقبال طرة، ورغم أن المحاكم قد أصدرت أحكاماً متكررة بالإفراج عنه من الاعتقال الإدارى كان يعاد بدلاً من إطلاق سراحه إلى أقسام الشرطة فى المنيا أو إلى قرية دير مواس المجاورة لها حيث يظل عدة أيام حتى يصدر أمر جديد باعتقاله(١).

٢ ـ التعذيب للإكراه على الاعتراف بما لم يرتكبه لتغطية فشل المباحث:

مجدى غريب: فى ٨ أيار «مايو» ١٩٨٧ قبض على مجدى غريب الذى كان طالباً فى جامعة القاهرة آنذاك فى منزله واقتيد أول الأمر إلى مباحث أمن الدولة بالدقى وكان متهماً فيما يبدو بالاشتراك فى محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق، وبعد اعتقاله سبعة شهور أطلق سراحه دون محاكمة، ومن أساليب التعذيب التى وصفها: الضرب بالعصا، والجلد بالسوط وهو عار معصوب العينين ويداه فى القيود الحديدية خلف ظهره، والتعليق من معصميه المربوطين خلف ظهره، وتعليقه بحيث يتأرجح فى وضع مقلوب من قضيب يمر خلف ركبتيه وقد ربط معصماه وكاحلاه معا، والضرب على أم رأسه، والحرق بلفائف التبغ، والصدمات الكهربائية، وصب ماء شديد الحرارة وماء بارد أيضا عليه، وانتزاع شعر لحيته.

وافرج عنه فى ٤ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٧، ثم أعيد إلقاء القبض عليه يوم ٢٢ من نفس الشهر واحتجز ٢٤ ساعة فى الوقت الذى كان يعتزم فيه هو واثنان من المعتقلين الآخرين معه التحدث إلى اجتماع تعقده جمعية مراسلى الصحف الأجنبية فى القاهرة بشأن تجربتهم فى المعتقل.

وكان جسده ما يزال يحمل آثار حروق لفافات التبغ بعد شهر من خروجه من المعتقل، كما كانت هناك بعض الكدمات على صدره من أثر الضرب فيما يبدو وكان الشعر قد بدأ ينمو من جديد فى منتصف رأسه حيث كان الضرب المتكرر قد خلف بقعة بلا شعر(٢).

(١) منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب ص٣.

(٢) المصدر السابق ص٤، راجع أيضا منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٣٥.

٣ ـ الدكتور أحمد إسماعيل محمود:

ورد فى تقرير لمنظمة العفو الدولية: «إنه طبيب فى الخامسة والثلاثين وهو متزوج وله أربعة أبناء وقد قبض عليه يوم ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ إبان حملة القبض الجماعى التى أعقبت اغتيال رئيس مجلس الشعب واتهم بأن له علاقات مع الإخوان المسلمين، واحتجز مبدئياً فى مركز مباحث أمن الدولة فى شارع جابر بن حيان حيث عصبت عيناه وجرد من ملابسه وربطت يداه وقدماه ربطا محكماً، وقيل إنه ضرب ضرباً شديداً على وجهه ووجهت الصدمات الكهربائية إلى أعضائه التناسلية، واستمرت هذه المعاملة أربعة أيام ورد أنه منع خلالها من الطعام وترك وحده دون ملابس فى غرفة قذرة، ثم نقل إلى سجن أبى زعبل حيث مكث ١١ يوماً، وبعدها نقل إلى المقر الرئيسى لمباحث أمن الدولة فى لاظوغلى حيث استمر تعذيبه طبقاً للأنباء الواردة، قال: «أجبرت على الرقاد على ظهرى وكانت العصابة على عينى محكمة ويداى موثقتين خلف ظهرى ثم وضعوا آلة حديدية بين رجلى كى تظل منفرجتين مما أحدث آلاما حادة بعضلات أعلى الفخذ ثم وجهوا الصدمات الكهربائية إلى جميع أجزاء جسمى وخصوصا أعضائى التناسلية»، وبعد ١٣ يوماً نقل إلى سجن طرة حيث مكث حتى أفرج عنه فى ١٢ شباط «فبراير» ١٩٩١(١).

٤ ـ محمد خلف يوسف:

قال عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: «مدرس فى التاسعة والعشرين قبض عليه فى منزله فى أسيوط ليلة ١٥ أو ١٦ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٩٠، ووصف المعاملة التى لاقاها قائلاً: «نقلنا إلى المستشفى التابع لفرق الأمن وهو المكان الذى يتلقى فيه ضباط الشرطة فيما أعتقد الرعاية الطبية ولكنه يستخدم فى التعذيب، وطلب منا هناك أن نملأ استمارات نكتب فيها معلومتنا الشخصية واستغرق ذلك نحو ساعة ونصف ساعة، ثم سمعت من ينادى على اسمى ومن ثم أتى أحدهم بمنديل وعصب عينى وأوثق يدى خلف ظهرى بقطعة أخرى من القماش ثم ضربونى فى كل أنحاء جسدى بطريقة عشوائية.. صفعات ولكمات وركلات فى

(١) منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب ص٥.

مختلف أجزاء جسدى ومؤخرة رأسى».

«جردونى من كل شىء إلا ملابسى الداخلية ثم هددونى بإحضار زوجتى وتعذيبها، وسألونى أسئلة مثل: هل تصلى؟ هل تلقى خطبة الجمعة فى المسجد؟، وهددونى بالاعتداء الجنسى على زوجتى، ثم سمعت الباب يفتح وإذا بآخرين يدخلون ويجردوننى حتى من ملابسى الداخلية، وقالوا لى إننى إذا لم أقدم لهم معلومات فلن أرى الشمس مرة أخرى ولن أعيش حياة طبيعية بعد اليوم، وقالوا إننى إذا غادرت ذلك المكان حياً فسوف أنسى حتى اسم زوجتى، وأخذوا يضربوننى من جديد واستخدموا جهازاً مشحونا بالكهرباء على جسدى وركزوا على عينى وشفتى ورأسى والمناطق الحساسة الأخرى فى جسدى وظلوا يكررون أننى سأنسى جميع من أعرف، واتهمونى بأننى من الإخوان المسلمين».

وفى يوم الاثنين جاءوا مرة أخرى عند الظهر تقريبا وعادوا بنا إلى المستشفى ووضعوا قطعة من الصوف على عينى وبدأ العرق يتصبب منى، وقالوا لى إن على أن أقف وذراعاى مرفوعتان وممدودتان وقدماى منفرجتان ولكن قدمى ظلتا تتعثران، وكلما تعثرت ضربونى أو ركلوا رجلى، واضطررت إلى البقاء فى ذلك الوضع فترة طويلة، كان وضعا مرهقا وكنت فى مسيس الحاجة لتغييره ولكنهم كانوا يضربوننى بعصا كلما تراخيت فى وقفتى ولو للحظة الواحدة، واقتادونا من الغرفة واحداً واحداً لإنزال مزيد من التعذيب بنا، وعندما عُدنا كان علينا أن نعود للوقوف فى نفس الوضع السابق، كانوا يجبروننا على القفز أو الجلوس أو على مد أذرعنا ويضربوننا طوال الوقت بعصا بصورة عشوائية.

«ولم تتغير المعاملة يوم الأربعاء عن اليومين السابقين وسألونى ما رأيك فى عبد الناصر؟، وما رأيك فى سيد قطب؟، ثم وجهوا الصدمات الكهربائية مرة أخرى إلى عينى ورأسى وفمى والأماكن الحساسة فى جسدى، وأحضروا كرسياً وربطوا يدى ورجلى إليه وهددونى بإحضار زوجتى بعد ١٠ دقائق كى أسمع صرخاتها، وقالوا إنهم سوف يفعلون ما يريدون بها، وأننى لن أعرفها بعد أن ينتهوا منى، وقالوا إنهم سيضعوننى فى مكان لا أعود منه مطلقاً، وقالوا إن الإخوان المسلمين ليس بوسعهم أن يفعلوا شيئا لمساعدتى، وإننى فى النهاية لن أكون قادراً

على أن أسمع أو أتكلم أو أرى أو أفهم شيئاً وإن كل ما أستطيعه سيكون المكوث فى المنزل عاجزاً عن الحركة وعاجزاً عن الخروج».

وحكمت إحدى المحاكم بالإفراج عن محمد خلف يوسف فى ٣ شباط «فبراير» ١٩٩١، وقد أفرج عنه فى الواقع فى يوم ٩ شباط «فبراير» ١٩٩١[(١)].

٥ ـ صبى عمره (١٥) عاماً:

محمد معتز على عبد الكريم، قال عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: «كان فى الخامسة عشرة عندما قبض عليه وتعرض للتعذيب فى ١٩٩٠، واحتجز فى المرة الأولى فى أيار «مايو» لمدة شهرين وأطلق سراحه أسبوعين فقط، ثم أعيد القبض عليه وظل قيد الاعتقال حتى ٤ كانون الثانى «يناير» ١٩٩١، وفى تلك الفترة كان محتجزاً لدى مباحث أمن الدولة فى المنيا بالصعيد وفى سجن استقبال طرة خارج القاهرة وقد وضع فى الحبس الانفرادى فى زنزانة تحت الأرض لمدة شهر ويعتقد أنه اعتقل لحملة على الإفضاء بمعلومات بشأن مكان وجود أشخاص زعم أنهم أعضاء فى الجماعات الإسلامية وكانت الشرطة تبحث عنهم فى المنيا، وقد عصبت عيناه وقيدت قدماه وورد أنهم جردوه من ملابسه وعلقوه من قضيب ممدود بين منضدتين وضربوه على باطن قدميه وعندما تورمت قدماه كانوا يجعلونه يجرى حسبما قال، أو يصبون ماءاً بارداً عليهما لتخفيف حدة الورم»[(٢)].

٦ـ طفل عمره ثلاثة أعوام:

هذه القصة العجيبة أوردتها صحيفة الشعب تحت عنوان: «أصغر معتقل سياسى فى مصر ـ إسلام (٣ سنوات) ـ اعتقلوه بسبب مسمارين».

وملخص القصة أن أسرة (نبيل عبد الفتاح بكر) المحكوم عليه بالسجن ١٥ عاماً فى قضية الجهاد ذهبت لزيارة ابنهم واكتشف الضباط مسمارين فى يد ـ إسلام ـ الابن الأصغر (لنبيل عبد الفتاح بكر)، وبعد انتهاء الزيارة احتجزت الأسرة بكاملها فى السجن حتى السابعة مساء عندما بدأ تحقيق ضباط السجن معهم ثم

(١) المصدر السابق ص٦.

(٢) المصدر السابق ص٤.

أحضروا لهم نيابة أمن الدولة التى تولت التحقيق ثم أمرت بإخلاء سبيلهم فى وقت متأخر من الليل.

ثم حولوا إلى قسم المعادى ولما طلب مأمور القسم المتهم الأول اكتشف أن عمره ثلاث سنوات، وبعد أن أنهى التحقيق حولهم إلى نيابة المعادى ثم إلى القسم مرة أخرى ثم أمرت النيابة بإخلاء سبيلهم، ولكن حجزوهم فى القسم لليوم التالى ثم رحلوا إلى قسم إمبابة رغم إخلاء سبيلهم، وبعد يومين من الاحتجاز حولوهم إلى نقطة ناهيا ولم يفرجوا عنهم إلا بعد حضور الضامن بعد أن سألوهم عن الأنساب والأقارب»[١].

٧ ـ فتاة عمرها ١٧ عاماً تعتقل بسبب أخيها:

يقول عنها تقرير لمنظمة العفو الدولية: «هناء على فرج، كانت طالبة فى السابعة عشرة عندما قبض عليها فى منزلها فى المنيا فى أواخر تموز «يوليو» ١٩٩٠، قالت: أخذونى إلى قسم الشرطة ووضعونى فى غرفة وسألنى ثلاثة منهم عن مكان اختفاء أخى، لابد إن الساعة كانت قد قاربت منتصف الليل وظللت أقول لهم إننى لا أعرف مكانه وأمر رئيس مباحث أمن الدولة الآخرين بأن يعلقونى فأطاعوه، ومن ثم وضعوا قضيبا حديديا تحت ركبتى وجعلت أتأرجح فى وضع مقلوب منه، ثم بدأوا يضربوننى على باطن قدمى بعصا خشبية غليظة، وهم يكررون نفس الأسئلة: هل حملت إليه طعاما؟، هل ذهبت لرؤيته؟، أين يختبئ؟، وفيما بعد قدمنا شكوى رسمية بخصوص اعتقالى ومعاملتى ولكن أحداً لم يحقق فيها على الإطلاق ولم يكن أخى سيد مطلوباً بسبب ارتكاب أى جريمة ولكنه كان الاعتقال المعتاد، لقد قبض عليه حتى الآن حوالى ست مرات، قبض على سيد فى أيلول «سبتمبر» ١٩٩٠ وكان ما يزال معتقلاً حتى شهر حزيران «يونيو» ١٩٩١[٢].

٧ ـ حافظ السيد سعدة:

ذكرت عنه منظمة العفو الدولية أنه ألقى القبض عليه فى مطلع عام ١٩٨٨

(١) جريدة الشعب عدد ٦١١ ـ ١٠ صفر ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٨/٧م.

(٢) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص٥.

فيما يتعلق بالقضية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٨٧ وقامت مباحث أمن الدولة باحتجازه فى معتقل فى شارع جابر بن حيان بالدقى لأكثر من أسبوعين تعرض خلالهما للتعذيب الشديد مما اقتضى نقله إلى المستشفى قبل نقله إلى سجن استقبال طرة(١).

٨ ـ محمد طه عبد العظيم البحيرى وفاروق السيد عاشور:

وقد عذبا مع مجدى غريب فايد لإرغامهما على الاعتراف بالاعتداء على حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق وقدمتهما مباحث أمن الدولة للنيابة بهذه التهمة لينقذ وزير الداخلية زكى بدر سمعته وسمعة مباحث أمن الدولة أمام رئيس الجمهورية بعد أن هدده رئيس الجمهورية بسحب القضية منه وتكليف المخابرات الحربية بالتحقيق فيها فاضطر الوزير وجهاز مباحث أمن الدولة إلى تقديم أى متهمين وتلفيق القضية لهم ثم بعد ذلك اكتشف جهاز آخر وهو مصلحة الأمن العام المسئول عن القضايا الجنائية الفاعلين الحقيقيين ولم تستحى وزارة الداخلية أن تقدم المتهمين الجدد للنيابة بنفس التهمة.

وقد أوردت منظمة العفو الدولية الملاحظات التالية عن المتهمين المذكورين فى عنوان هذه الفقرة فقالت: «ورد إنه تم إلقاء القبض على مجدى غريب فايد ومحمد طه عبد العظيم البحيرى وفاروق السيد عاشور ووجهت إليهم تهمة محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق اللواء حسن أبو باشا فى شهر مايو ١٩٨٧، وورد أنهم جردوا من ملابسهم، ووضعت عصابات على عيونهم واخضعوا لمختلف ضروب التعذيب منها الضرب المتكرر على أجزاء حساسة من الجسم بما فى ذلك قمة الرأس بواسطة عصا وسوط، والتعليق من القدمين فى وضع مجثم البغاء «الموصوف سابقاً»، والتعليق من المعصمين المربوطين خلف الظهر، والحرق بالكهرباء والسجائر، ونتف شعر اللحية، بالإضافة إلى ضروب من المعاملة السيئة والتعذيب النفسى بما فى ذلك الحبس الانفرادى لفترة طويلة، وقد اقتيدوا فى أول الأمر إلى مبنى مباحث أمن الدولة بالدقى ثم نقلوا إلى سجن استقبال طرة وإلى معهد تدريب أمناء الشرطة»(١).

(١) منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب ساطات الطوارئ ص٣٥.

(٢) المصدر السابق ص٣٥.

٩ ـ نزيه نصحى راشد:

ذكر عنه أحد تقارير منظمة العفو الدولية: «أنه وهو طالب فى التاسعة والعشرين من العمر أنه تعرض خلال اعتقاله فى سجن استقبال طرة للتعذيب بواسطة الصدمات الكهربائية الموجهة إلى صدره وأعضائه التناسلية وللتعليق من قدميه الموثوقتين معاً بحيث لامس أحد كتفيه الأرض، ورغم أنه تعرض للتعذيب مرة ثانية عقب قيام طبيب شرعى بفحصه فى يوليو ١٩٨٧»[١].

١٠ ـ عصام محمد عبد اللطيف:

ذكر عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: «أنه ألقى القبض عليه لأول مرة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ عندما اتهم وهو حدث بالانضمام إلى منظمة الجهاد، وأطلق سراحه فى ٢٩ يوليو ١٩٨٤ بعد وقف القضية وبعد قضائه سنتين وثمانية أشهر فى السجن، وعقب تعرضه للتعذيب المزعوم خلال الفترة الأولى من اعتقاله مثل كشاهد فى محاكمة ٤٤ ضابطا اتهموا باستخدام التعذيب وقبض عليه مرة ثانية فى مايو ١٩٨٧ عقب محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا واقتيد إلى سجن استقبال طرة ثم نقل إلى معهد تدريب أمناء الشرطة، وعندما طلب الإطلاع على أمر الاعتقال أبلغ أن بإمكانه الإطلاع عليه فى وقت لاحق، وذكرت التقارير أن عصابة وضعت على عينيه وجرد من ملابسه وتعرض للتعليق والضرب بصورة متكررة بغية إرغامه على ما يظهر على الاعتراف باشتراكه فى محاولة الاغتيال، واحتجز فى الحبس الانفرادى ومثل أمام المحكمة للتظلم من اعتقاله بعد حوالى ٦٠ يوما من توقيفه، وحتى ذلك الحين لم يسمح له بالاتصال بعائلته أو بأحد المحامين بأى شكل من الأشكال وافرج عنه دون توجيه تهمة إليه فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٧»[٢].

١١ ـ محمد عبد الرحيم الشرقاوى:

ذكر عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: «أنه القى القبض عليه، وهو مهندس إلكترونى فى السابعة والثلاثين من العمر فى ٦ مايو ١٩٨٧ أو حوالى ذلك التاريخ،

---

(١) المصدر السابق ص٣٥.

(٢) المصدر السابق ص٥١.

ولم يبلغ بسبب توقيفه غير أنه زعم أنه اكتشف فى وقت لاحق أن محاولة جرت لاغتيال وزير الداخلية السابق، وقد أخذ أول الأمر إلى سجن استقبال طرة ثم نقل إلى معهد تدريب أمناء الشرطة، وورد أنه تعرض للتعذيب فى المعهد حيث وضعت عصابة على عينيه وتعرض للضرب بصورة متكررة على الرأس والقدمين كما علق من معصميه المقيدين بسلاسل خلف ظهره، ووجهت إلى مناطق حساسة من جسمه الصدمات الكهربائية باستخدام عصا مكهربة، وعلى الرغم من طلبه المتكرر لرؤية محام فقد منع من الاتصال بأى محام إلا بعد مثوله أمام النيابة وسمح له برؤية محام بعد مضى شهرين تقريباً على توقيفه وذلك فى حضور أحد الضباط، ولم يؤذن له برؤية عائلته إلا بعد مضى أسبوعين تقريبا على لقائه بالمحامى، وأفرج عنه دون توجيه تهمة إليه بعد قضائه تسعة أشهر رهن الاعتقال»[١].

١٢ ـ ممدوح على يوسف:

ذكر عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: «أجرى أحد الأطباء الشرعيين عدة فحوص طبية على ممدوح على يوسف فى نهاية تشرين الأول «أكتوبر» وتشرين الثانى «نوفمبر» ١٩٩٠ وذكر الطبيب فى تقاريره عن الفحوص التى أجراها يومى ٢٩ و٣١ تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٩٠ فى أول الأمر، أنه كان فى حالة إعياء نسبى وإرهاق ثم ذكر بعد ذلك أنه كان فى حالة إعياء وإنهاك شديد وعند إجراء الفحص الطبى التالى فى ١٠ تشرين الثانى «نوفمبر» ١٩٩٠ كانت حالته قد تدهورت إلى الحد الذى جعل الطبيب يكتب فى تقريره إنه كان فى حالة إعياء شديد فاقد القدرة على الوقوف على قدميه أو الجلوس على الكرسى.

وروى ممدوح على يوسف أنه تعرض للضربات واللكمات وأن لفائف التبغ أطفأت فى صدره وأنه تعرض للتعليق من معصميه بعد ربطهما خلف ظهره وأن الصدمات الكهربائية وجهت إلى مناطق حساسة فى جسده، ويذكر تقرير الطب الشرعى أن الكدمات الموجودة بشتى أنحاء جسده عادة ما تنشأ من آثار الاصطدام بجسم أو أجسام صلبة أو من أثر الضرب، كما سجل الطبيب أيضا وجود ندوب وبؤرات دقيقة بنية اللون داكنة فى حجم رأس الدبوس وانتشارها حول حلمة الثدى

(١) المصدر السابق ص٥١.

الأيمن وأسفل تمرة القضيب... تلك الندوب ومثلها عادة ما تحدث من مثل تقريب جسم أو أجسام مكهربة من سطح الجسم وما ينجم عنها (من) حدوث نقط نزفية وتأثيرها على الشعيرات الدموية الدقيقة المنتشرة تحت سطح الجلد[1].

١٣ ـ عبد الله محمد على حسانين:

ذكر عنه نفس التقرير السابق لمنظمة العفو أن الطبيب الشرعى أجرى فحصاً له يوم ١٩ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٩٠ وانتهى إلى وجود رضوض احتكاكية حدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة خشنة الملمس وهى جائزة الحدوث نتيجة الربط بميل والتعليق، وهو ما قال عبد الله على حسانين أنه قد حدث له وهو معصوب العينين فى الأسبوع الأول من كانون الأول «ديسمبر» ١٩٩٠[2].

١٤ ـ صفوت أحمد عبد الغنى:

ذكر التقرير السابق لمنظمة العفو الدولية أن الطبيب الشرعى فحصه فى يوم ٣ تشرين الثانى «نوفمبر» ١٩٩٠ ووجد كدمات منتشرة حول الكتفين وأسفل البطن والظهر مثل التى تحدث عادة نتيجة للضرب بأجسام صلبة من نوع ما، وكانت حالة الندوب تتفق مع تاريخ القبض عليه، أما العلامات الأخرى على صدره والجانب الأيمن من ظهره فيحتمل أن تكون ناتجة عن الجلد، وقد وجد الطبيب أن هذه أيضاً تتمشى مع الوقت الذى ذكر أنه ألقى عليه القبض فيه وكانت الندوب على المعصمين فيما يبدو من أثر ضغط القيد الحديدى، وكانت ثمة كدمات تحت العين اليسرى من النوع الذى يحدث عادة من آثر الضرب، وقد فحص مرة ثانية يوم ٨ تشرين الثانى «نوفمبر» بعد أن ادعى أنه تعرض للتعذيب بالتيار الكهربائى فى الفترة ما بين ٣٠ تشرين الأول «أكتوبر» و٦ تشرين الثانى «نوفمبر»[3].

١٥ ـ تعذيب أدى للوثة عقلية:

أوردت صحيفة النور الخبر التالى: «بلاغ للنائب العام»..

تقدم سعد فرجانى والشاذلى الصغير المحاميان ببلاغ للنائب العام عن

(١) منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٩.

(٢) المصدر السابق ص٩. (٣) المصدر السابق ص٩.

التعذيب الذى تعرض له عوض محمد أحمد من أعضاء الجماعات الإسلامية مما أدى إلى إصابته بلوثة عقلية أثناء اعتقاله بسجن استقبال طرة.

أوضح المحاميان فى بلاغهما أن التعذيب الذى تعرض له المتهم والحبس الانفرادى أدى إلى إصابته بهذه اللوثة العقلية!!، وطالبا النائب العام بضرورة التدخل فى هذه القضية(١).

١٦ ـ تعذيب الصحفيين:

أوردت جريدة النور الخبر التالى: «أجهزة الأمن تعتدى على مراسل النور بالمنيا».

احتجزت مباحث أمن الدولة يوم الجمعة الماضية بمدينة دير مواس بالمنيا الزميل عبد الرشيد أحمد مراسل «النور» حيث تم اعتراضه فى شارع المركز بدير مواس وتم اقتياده تحت تهديد السلاح إلى قسم شرطة مركز دير مواس واستقبله النقيب علاء أبو طالب بوابل من الشتائم وألفاظ يعاقب عليها القانون، ثم قام النقيب بالاعتداء عليه بالضرب المبرح فى أجزاء مختلفة من جسده ثم تم احتجازه داخل قسم الشرطة ومنعه من أداء صلاة الجمعة وذلك حتى الساعة الثامنة مساء وتم تحويله بعد ذلك إلى مبنى مباحث أمن الدولة بملوى حيث استقبله المقدم غزالى رئيس مكتب المباحث بالتهديد بالاعتقال إذا ذهب إلى مركز دير مواس، من ناحية أخرى استدعت مباحث أمن الدولة بالمحافظة الزميل كمال يونس مراسل الجريدة وقامت بتهديده بالاعتقال إذا تعرض بالنشر لأى موضوع بمحافظة المنيا(٢).

١٧ ـ قتل المعتقل بسبب التعذيب ومنع الدواء:

أوردت جريدة النور الخبر التالى: «بلاغ للنائب ـ المباحث قتلت مهندسا معتقلاً»..

تقدم سعد حسب الله المحامى ببلاغ للنائب العام للتحقيق فى وفاة أحد أعضاء الجماعات الإسلامية والذى توفى فى الحجز بمباحث أمن الدولة بالجيزة بعد الاعتداء عليه والحيلولة بينه وبين الحصول على الدواء حيث كان يعانى من مرض السكر، كانت مباحث أمن الدولة بالجيزة قد ألقت القبض على حسين

(١) صحيفة النور: ١٩٩٠/٦/٢٧م.

(٢) صحيفة النور: عدد ٥٠٦ ـ ٥ محرم ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٧/١٧م.

سعادة مهندس «بالهرم ـ جيزة» فى حملة الاعتقالات الأخيرة وقاموا بالاعتداء عليه وألقوه بحجز مباحث أمن الدولة بالجيزة تمهيداً لترحيله إلى سجن استقبال طره وقد بدت عليه آثار التعذيب وكان المتهم يعانى من مرض السكر وطلب الدواء الخاص بالمرض وظل المعتقلون بالحجز يدقون على الزنزانة ولكن لم يفتح لهم أحد وحدثت للمريض إغماءة السكر وبعدها فارق الحياة، من ناحية أخرى قام رجال المباحث بالتشديد على المعتقلين بعد التحدث فى هذا الموضوع حتى أفرج عن أحدهم وأخبر والده الذى أرسلت له مباحث أمن الدولة لاستلام الجثة.... لكن الوالد رفض استلام جثة ابنه وتقدم بهذا البلاغ للنائب العام يطالب بالتحقيق فى هذه الواقعة ومازال التحقيق مستمرا[١].

١٨ ـ محمد بلال:

لم يستطع الوقوف من شدة التعذيب أثناء مثوله أمام المحكمة فى قضية الفيديو[٢].

١٩ ـ تعذيب الصحفيين:

نشرت جريدة الشعب تقريراً عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ذكرت فيه: «وقد عرض تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعض النماذج منها خالد الشريف الصحفى بجريدة الحقيقة الذى اعتقل فى يناير ١٩٩٠ وتم ترحيله من لاظوغلى إلى سجن طرة ثم أعادوه فى نفس اليوم حيث تعرض لجرعات مكثفة من التعذيب والضرب والصعق بالكهرباء فى الأماكن الحساسة والتعليق ثم أفرج عنه دون عرضه على الطب الشرعى، حدث ذلك مع الزميل عامر عبد المنعم الصحفى بجريدة الشعب الذى اعتقل عام ١٩٨٩ وتم سحبه إلى لاظوغلى عدة مرات»[٣].

٢٠ ـ طلعت فؤاد قاسم:

ذكر عنه التقارير المشار إليه: «ومن بين الحالات التى تم اختيارها من سجن

(١) صحيفة النور: عدد ٤٩٩ ـ ذو العقدة ١٤١١هـ ـ ٢٩ /٥/١٩٩١م.

(٢) الوفد: الأربعاء ١٦ رجب ١٤٠٩هـ ـ ٢٢ فبراير ١٩٨٩م.

(٣) جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ـ ١٩٩١/٨/١٣ ص٤.

طرة إلى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى طلعت فؤاد قاسم عضو بنقابة المهندسين الذى تم اعتقاله ٧ مرات بدون إذن قضائى ودون الإفراج عنه، تعرض خلال هذه الفترة للضرب والتنكيل وتم حبسه انفراديا فى زنزانة سدت فيها كل منافذ التهوية ولا يسمح له بالخروج إلى دورة المياه إلا مرة واحدة يوميا لعدة دقائق، ويقول طلعت فؤاد إنه تعرض للتعذيب بين الضرب ونتف اللحية والصعق بالكهرباء، وأكد أنه أصيب بأمراض جلدية وروماتزمية وضعف البصر وأنه يتبول دماً وصديدا بسبب التهاب مزمن بالكلى»[١].

٢١ ـ نزار غراب:

يقول عنه التقرير السابق: «ومن أبرز الحالات أيضاً نزار غراب الطالب بكلية الحقوق (ونجل المستشار محمود غراب) الذى اعتقل فى أكتوبر ١٩٨٩ حيث قاموا بتعصيب عينيه ووضع قيد حديدى فى يديه وأقلته سيارة من السجن إلى لاظوغلى حيث تعرض للتعذيب لمدة أيام متواصلة»[٢].

٢٢ ـ أحمد إبراهيم النجار:

صيدلى فى التاسعة والعشرين من عمره متزوج وله ابنة واحدة، قبض عليه فى ١٩٩١/٢/٢٠ وفى الفترة من بداية القبض عليه حتى ١٩٩١/١٠/١٤ أعيد اعتقاله بصورة وهمية مرتين دون أن يطلق سراحه بل فى كل مرة ينقل إلى مقر مباحث أمن الدولة ثم يعاد إلى السجن بأمر اعتقال وهمى جديد وفى هذه الفترة تعرض للتعذيب فى مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلى لمدة حوالى ١٠ أيام بداية من ١٩٩١/٩/٢٤ حيث تعرض للضرب والصعق بالكهرباء.

وفى ١٩٩١/١٠/٢٤ حكمت إحدى المحاكم بالإفراج عنه ولكن مباحث أمن الدولة أحالته إلى نيابة أمن الدولة ووجهت إليه تهمة الانتماء إلى تنظيم الجهاد، ويسمح القانون لنيابة أمن الدولة بالتحفظ على أى متهم لمدة ستة أشهر قبل الإفراج عنه أو تقديمه لأى محاكمة.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

ويعتقد أن أحمد النجار كان حتى نهاية أكتوبر ١٩٩١ محتجزاً من جديد فى مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلى حيث تعرض للتعذيب مرة أخرى[١].

٢٣ ـ رسالة مهرية من تأديب ليمان أبى زعبل:

هذه الكلمات نسطرها إلى العالم أجمع ونحن فى الرمق الأخير من الحياة حتى يعرف العالم ما يحدث فى سجون مصر... لا نقول إنه انتهاك لحقوق الإنسان ولكن يعلم الله أنه انتهاك حتى لحقوق الحيوان... ويكفى وصف أحد الضباط بأننا أصبحنا شبه آدميين، قد تتساءل ما هى الأسباب التى تجعل إدارة سجن أبى زعبل الصناعى تذهب بالمعتقل إلى التأديب فى الليمان... لعلكم تعجبون إذا علمتم أن شكل المعتقل إذا لم يعجب الضباط يقول يذهب إلى التأديب.

وتبدأ الرحلة بعد استقبال المعتقل السياسى عند بوابة السجن حيث يتم نزع ملابسه كما ولدته أمه، أى والله كما ولدتنا أمهاتنا والزحف على البطن وصب الماء عليه أثناء الزحف مع الضرب بالعصى والهراوات والأحذية وحلق شعر الرأس واللحية والحواجب وإطلاق أسم أنثى، عليه تبدأ الرحلة زحفا من الصناعى إلى الليمان ولا ينقطع الضرب عبر ساحات السجنين وقد تمر ساعات وساعات حتى تلوح بوابة عنبر التأديب بليمان أبى زعبل و عند الدخول فكأنما فتحت أبواب الجحيم... والاستقبال هناك يفوق الوصف إلا أنه فى النهاية يلقى بك فى زنزانة مغمى عليك وأنت عبارة عن كتلة من اللحم مختلطة بالدماء والتراب.

يلقى فى زنزانة ليس فيها طعام أو شراب أو غطاء وعندما ينتبه المعتقل بعد يوم يحظر عليه الطعام والشراب ثلاثة أيام وتصوروا معنا أن يحدث هذا فى شهر رمضان المعظم فلقد حدث هذا ورب الكعبة على أكثر من خمسين معتقلاً نقلوا من سجن العقرب إلى الصناعى فى نهار رمضان وفى اليوم الرابع ألقى لكل واحد منهم رغيف من الخبز الجاف.

ومع أول يوم يفيق فيه المعتقل من الغيبوبة يمر عليه زبانية التعذيب بقيادة طارق إلياس قائد عنبر التعذيب ويتنوع التعذيب اليومى فالضرب على القدمين

(١) منظمة العفو: مصر ـ اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون ص٤، ٥.

تارة وعلى الظهر تارة وعلى اليدين تارة وعلى أصابع ظهر اليد تارة وعلى الرأس تارة، هذا مع التلذذ بتعذيب الفريسة والاستهزاء بالإسلام «فالجنة بعشرة عصى».

أما النقيب هانى رشاد فهو يمر بالعصا الكهربائية ضرباً بها وصعقا بالكهرباء فى الأذان والأماكن الحساسة للفريسة.

وأما الرائد مصطفى جابر ضابط مباحث السجن الصناعى فهو يتفنن فى إذلال الضحية يقول للمعتقل «قبل يدى» «قبل قدمى» «اركع لباشاوات مصر».

وبعد مرور أسبوع تزاد كمية الطعام وهو عبارة عن خبز وقليل من الفول الأسود أو العدس مع الرمل، وأما الشراب فيسمح للفرد بزجاجة مياه كل أربع وعشرين ساعة على الرغم من ارتفاع الحرارة الشديدة داخل الزنزانة وهذه الكمية يشرب منها، ويقضى حاجته فى علبة البلاستيك يخرجها المعتقل يومياً لتفريغها تحت وابل من السباب والضرب، وبعد فترة يعطى للمعتقل بدلة من الخيش تظل على جسمه بدون تغيير أو غسيل أو استحمام حتى يشاء الله له بالخروج من هذا العنبر وقد مكث البعض منا أكثر من ستة أشهر بدون استحمام بالطبع تنتشر بين المعتقلين الأمراض الجلدية والقروح والدمامل، أما عن أسراب القمل والحشرات الزاحفة الأخرى فحدث ولا حرج(١).

وسائل التعذيب المستخدمة ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية

نعرض هنا لأستعراض سريع لوسائل التعذيب المختلفة التى تستخدم ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية.

١ ـ اعتقال الوالد والأقارب لإكراه المتهم على الاعتراف:

أوردت جريدة النور الخبر التالى: «القبض على والد متهم فى قضية المحجوب وتعذيبه بأمن الدولة»..

كتب ـ عاصم الخولى: «ألقت مباحث أمن الدولة القبض على والد علاء أبو النصر طنطاوى أحد المتهمين فى قضية المحجوب الأسبوع الماضى وقامت بتعذيبه بمقر وزارة الداخلية بلاظوغلى، من ناحية أخرى صرح والد المتهم أن أمن الدولة

(١) جريدة الشعب: ٩٤/٨/٢٦ ص ٧.

قامت بتعذيبه لإكراهه على الاعتراف ببعض الاتهامات الموجهة لابنه واشتراكه فى قتل المحجوب ولم يترك إلا فى ساعة متأخرة من ليلة السبت الماضى، كما قامت مباحث أمن الدولة بتعذيب علاء طنطاوى بعد عرضه على الطب الشرعى بمبنى مباحث أمن الدولة صرح بذلك على إسماعيل أحد المحامين عن المتهمين، «واعتقلت قوات الأمن أسرة المتهم الأول ممدوح على يوسف فى مبنى أمن الدولة لمدة أربعة أيام لإجباره على الاعتراف».

«كما ذكر تقرير لمنظمة العفو أن الشرطة ألقت القبض على والد صفوت أحمد عبد الغنى الذى يبلغ من العمر ٦٠ عاماً وعلى أخته وأشقائه الثلاثة وعلى زوجته وطفله الذى لا يزيد عمره عن شهرين فى إبريل ١٩٩٠ حيث اعتقلوا جميعاً فى مباحث أمن الدولة بلاظوغلى وقدم محامو الأسرة شكاوى إلى النائب العام وزير العدل ولكن لا حياة لمن تنادى(١).

كما أوردت صحيفة النور أيضا الخبر التالى: «بسبب التعذيب: مطالبة وزير الداخلية بدفع مليون جنيه تعويضاً».

كتب - سمير صيام: «أقام عشرى السيد علام المتهم الأول فى قضية أحداث عين شمس دعوى قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة يطالب فيها وزير الداخلية بدفع مبلغ مليون جنيه تعويضاً عما أصابه من أضرار مادية ومعنوية ناتجة عن آثار التعذيب عن الفترة التى قضاها بسجن ليمان طرة والتى بلغت ما يقرب من عام ونصف العام ذاق خلالها شتى ألوان العذاب تمثل فى الصعق الكهربائى والجلد والضرب بالكرابيج والعصى الغليظة والتى تخلف عنها أضرار جسيمة وإصابات خطيرة مازال يعانى منها حتى الآن والتى أثبتها الطب الشرعى فى تقاريره».

تأتى هذه الدعوى بعد إصدار حكم البراءة للمتهم وآخرين معه من الجماعات الإسلامية، وقد استند حكم البراءة على أن اعترافاته كانت ناتجة عن التعذيب والقبض على والدته وإخوته وتهديدهم وتعذيبهم، صرح بذلك سعد حسب الله المحامى(١).

---

(١) جريدة النور: عدد ٥٠٧ - ١٢ محرم ١٤١٢هـ - ١٩٩١/٧/٢٤م.

(٢) جريدة النور: عدد ٤٩٩ - ذى القعدة ١٤١١هـ - ١٩٩١/٥/٢٩، منظمة العفو: المصدر السابق ص٦.

٢ ـ اعتقال الأقارب مع هدم المنازل واقتحام المساجد:

أوردت جريدة النور الخبر التالى: «اقتحمت قوات الشرطة مسجد قرية أبو شنب مركز أبشواى بمحافظة الفيوم وقاموا بتحطيم النوافذ وأسوار المسجد بزعم أن المسجد به أسلحة، ومن ناحية أخرى توجهت قوات الأمن إلى منزل رمضان مصطفى محمد وقاموا بإزالة المنزل واعتقلوه هو وزوجته وأطفاله كما ألقوا القبض على قطب محمد بدر وزوجته ووالدته وإخوته وعلى عبد الوهاب ومحمد حسن وزوجتيهما واعتقال العديد من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال بالقرية وقامت الشرطة بإطلاق سراح البعض ومازال البعض الآخر يتعرض لألوان من التعذيب بنقطة شرطة النزلة والعجمين»(١).

٣ ـ التهديد بانتهاك أعراض الزوجات والأقارب:

ذكرت صحيفة الحقيقة أن أحد المحامين فى قضية اغتيال المحجوب دفع ببطلان تحقيقات النيابة نظراً لأن المتهمين يتعرضون للتعذيب ومحتجزون بمبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلى ويجبرون على الاعتراف، ويتم تهديدهم بانتهاك أعراض زوجاتهم وذويهم المحتجزين بمبنى مباحث أمن الدولة(٢).

كما ذكر محمد خلف يوسف فى أقواله لمنظمة العفو الدولية عن تعذيبه: «وجردونى من كل شىء إلا ملابسى الداخلية ثم هددونى بإحضار زوجتى وتعذيبها وسألونى أسئلة مثل: هل تصلى؟، هل تلقى خطبة الجمعة فى المسجد؟، وهددونى بالاعتداء الجنسى على زوجتى».

ويقول أيضا: «ثم وجهوا الصدمات الكهربائية مرة أخرى إلى عينى ورأسى وفمى والأماكن الحساسة فى جسدى وأحضروا كرسيا وربطوا يدى ورجلى إليه وهددونى بإحضار زوجتى بعد ١٠ دقائق كى أسمع صرخاتها، وقالوا إنهم سوف يفعلون ما يريدون بها، وأننى لن أعرفها بعد أن ينتهوا منى»(٣).

---

(١) جريدة النور: عدد ٥٠٥ ـ ١٠/٧/١٩٩١م.

(٢) جريدة الحقيقة: عدد ١٥٨ ـ ٢ ذى الحجة ١٤١١هـ ـ ١٥/٦/١٩٩١م.

(٣) منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب ص٦، منظمة العفو الدولية: مصر ـ الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارىء ص٣٣، ٣٦.

٤ ـ **الضرب:** وقد ذكرناه من قبل من الأمثلة السابقة.

٥ ـ **الحرق بالسجائر:** وقد ذكرناه من قبل من الأمثلة السابقة.

٦ ـ **الاعتداء الجنسى:** مثل إدخال مواد قسراً فى الشرج[١].

٧ ـ **الصدمات الكهربائية:** ويكاد لايفلت منها أحد وخاصة على الأعضاء التناسلية وحلمتى الثدى والشفتين وقد ذكرنا أمثلة له من قبل.

٨ ـ **نتف شعر اللحية:** وقد ذكرناه من قبل فى حالتى مجدى غريب وحافظ السيد سعدة[٢].

٩ ـ **تعليق المعتقلين:** إما من المعصمين الموثقين أو المقيدين خلف الظهر اللذين يعلقان على حافة الباب العليا أو قضبان النافذة، أو من الكاحلين بحيث ينكس رأس المعتقل لأسفل، أو بتمرير قضيب خلف الركبتين ثم يقيد الأيدى والأقدام معاً ويعلق المعتقل من القضيب ثم يوسع ضربا وخاصة على الأقدام[٣].

١٠ ـ الإرغام على الاستماع لصراخ المعذبين الآخرين.

١١ ـ الحبس الانفرادى لفترات طويلة:

ذكرت صحيفة الحقيقة فى تحقيقها عن الجلسة الأولى لقضية اغتيال المحجوب: «أكد ممدوح على يوسف المتهم الأول فى القضية إضراب جميع المتهمين عن الطعام والشراب منذ أكثر من ١٠ أيام احتجاجاً على سوء المعاملة من إدارة السجن وللتعذيب الوحشى الذى يتعرضون له وإيداعهم فى زنازين تأديبية انفرادية لا تصلح للمعيشة الآدمية والتى تم إنشاؤها على حد تعبير المتهم الأول منذ عهد نابليون»[٤].

ونشرت صحيفة الأهالى عن دراسة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن سجون منطقة طرة: «وبالنسبة للحبس الانفرادى تفيد الشكاوى التى تلقتها المنظمة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص٣٥، ٣٦.

(٣) المصدر السابق ص٢٦، ٣٥، ٥١.

(٤) جريدة الحقيقة: عدد ١٥٨ ـ ٢ ذى الحجة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١/٦/١٥م.

إلى حبس المعتقلين الجدد حال وصولهم للسجن حبساً انفراديا لمدة شهر كنوع من التكدير وتحطيم المعنويات حيث تنقطع صلته بالعالم ولا تفتح الزنازين عليه طوال اليوم إلا لمدة عشر دقائق فقط للتخلص من جردل البول، توقع عقوبة الحبس الانفرادى دون أى تحقيق مع المسجون أو توقيع الكشف الطبى عليه، كما يتم الحبس الانفرادى أحياناً فى عنابر التجربة بالمخالفة للقانون، وقد وصلت مدد الحبس الانفرادى لبعض المسجونين فى قضية الجهاد إلى ٣ سنوات منذ يوليو ٨٨»[١].

كما نشرت صحيفة الوفد الخبر التالى: «٧ معتقلين سياسيين يضربون عن الطعام».

«أضرب ٧ معتقلين سياسيين بسجن استقبال المعادى عن الطعام احتجاجاً على حبسهم انفرادياً وعدم السماح لذويهم بزيارتهم، فشل المسئولون عن السجن فى إقناع المعتقلين بإنهاء الإضراب وأخطروا النيابة التى بدأت التحقيق»[٢].

كما نشرت جريدة الشعب الخبر التالى: «إضراب بسجن الاستقبال».

كتب ـ محمود إبراهيم: «يواصل المعتقلون باستقبال طرة إضرابهم عن الطعام حيث تدهورت صحة العديد منهم وكان المعتقلون قد أعلنوا إضرابهم عن الطعام احتجاجاً على استمرار عمليات الحبس الانفرادى وسوء المعاملة ومنع الزيارات ورفع إدخال الأدوية والأغطية لهم، تقدم عدد من المحامين بعدة بلاغات حول اختفاء طلعت ياسين منذ أن تم اعتقاله قبل شهرين»[٣].

كما ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية: «إن منظمة العفو الدولية تحث حكومة مصر على اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لجميع ضروب التعذيب والمعاملة السيئة البدنية والنفسية المذكورة أعلاه، بما فى ذلك عصب عيون المعتقلين واحتجازهم لفترات طويلة رهن الحبس الانفرادى»[٤].

١٢ ـ التهديد بالقتل: وقد مر بنا من قبل.

(١) جريدة الأهالى: عدد ٥٢١ ـ ١٩٩١/١٠/٢ ـ ص٧.

(٢) جريدة الوفد: العدد الأسبوعى ٩٢٦ ـ ١٩٩٠/٢/٢١م.

(٣) جريدة الشعب: عدد ٣٥٦ ـ ١٩٩٠/٣/٦م.

(٤) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ـ ص٢٨.

١٣ ـ التهديد بالسجن لأمد غير محدود: وقد مر بنا من قبل.

١٤ ـ عصب العينين:

ويبدأ من بداية التحقيق حتى نهايته وربما يستمر أشهراً، وقد نقلت جريدة الشعب عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ما يأتى:

«وانتقل التقرير إلى أبرز الانتهاكات فى سجون طرة ومنها قيام ضباط مباحث أمن الدولة باقتياد الضحايا فى جوف الليل إلى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى ويتم سحب الضحية خارج السجن ثم يوضع فى دواسة السيارة وهو معصوب العينين ثم يظل معصوبا أثناء فترة احتجازه فى لاظوغلى وأثناء تعذيبه»(١).

١٥ ـ التجريد من الملابس:

أوردت صحيفة الوفد الخبر التالى: «شقيقة الريان تتهم ضباط السجن بتعذيب شقيقها».

«أكدت حسنية توفيق عبد الفتاح شقيقة أحمد الريان أن ضباط السجن المحبوس به شقيقها بدأوا فى ممارسة التعسف معه، وقالت: إن ضباط السجن منعوا دخول الملابس والطعام لشقيقها وأضافت أنهم تركوه بثيابه الداخلية فى هذا الجو البارد»(٢).

١٦ ـ القيد بالسلال لفترات طويلة(٣).

١٧ ـ الوقوف لفترات طويلة فى أوضاع شاذة ساعات طويلة متصلة مع مد الذراعين والرجلين: فى أحياناً كثيرة ويضرب المعتقل إذا تحرك(٤).

---

(١) جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ـ ١٣/٨/ ١٩٩١ ـ ص٤، انظر أيضاً منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ـ ص٢٦، ٢٨، ٤٩، ٥٠، ٥١.

(٢) جريدة الوفد: العدد الأسبوعى ٣١٥ ـ ١٥/٣/٩٠، راجع أيضاً: منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ـ ص٢٦، ٤٩، ٥١.

(٣) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ـ ص٢٦.

(٤) منظمة العفو الدولية: مصر ـ عشر سنوات من التعذيب ـ ص١، ٦.

أيضا: منظمة العفو الدولية: مصر ـ الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارىء ـ ص٢٧.

١٨ ـ الاحتجاز فى زنزانات قذرة تحتوى على البراز وغيره من القاذورات ومملوءة بالحشرات(١).

١٩ ـ المنع من الذهاب لدورة المياه(٢).

٢٠ ـ القتل الجماعى:

وقد تكرر مراراً فى الفيوم ودمياط ومنقباد ونحن هنا ننقل هذا المثال عن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر بلندن: «إن المذبحة الأخيرة لخمسة عشر شخصاً على الأقل فى الفيوم فى ١ مايو ١٩٩١ بيد قتلة مبارك هى وصمة جديدة فى وجهه الخبيث».

«ولكن شرطة مبارك بأوامر مباشرة منه فتحت النار بمنتهى البساطة عليهم وقتلت طبقا لأرقام الحكومة نفسها على الأقل ١٥ شخصاً وجرحت ما هو أكثر»(٣).

٢١ ـ الاغتيال فى الشارع:

ولعل أوضح مثال على ذلك هو مقتل علاء محيى الدين وماجد العطيفى والذى اهتز لهما المجتمع المصرى.

٢٢ ـ اختفاء المعتقل:

تنقل جريدة الشعب عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: «ويشير التقرير بأصابع الاتهام إلى مباحث أمن الدولة على أنها السبب الرئيسى فى حالات الاختفاء التى تقوم بالقبض على الضحية ثم تختفى تماماً ولا يعرف لها مكان، فقامت مباحث أمن الدولة باختطاف مصطفى محمد عبد الحميد طالب بالسنة الثالثة بكلية طب الزقازيق فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ بمقتضى قانون الطوارئ وتحت زعم اشتراكه فى محاولة اغتيال زكى بدر، وقد تعرض مصطفى عبد الحميد للتعذيب بشكل وحشى ومتكرر ثم تم تحويله إلى سجن استقبال طرة ثم انقطعت أخباره تماما ولم يستدل على أثر له حتى الآن»، «وحتى يناير ١٩٩٢ ذكرت

(١) منظمة العفو الدولية: مصر ـ الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارىء ـ ص٢٧.

(٢) المصدر السابق ـ ص٢٧.

(٣) لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر بلندن: طاغية مصر المتعطش للدماء ـ ٤ مايو ١٩٩٠.

منظمة العفو أن أسرته لم تعرف مكانه بعد»[1].

كما أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الأسبوع الماضى تقريراً بعنوان «المصير المجهول» حول الاختفاء القسرى فى مصر أكدت فيه تصاعد حالات الاختفاء خلال العام الأخير لأشخاص كانوا فى قبضة سلطات الأمن لم يتم الاستدلال على أى معلومات تفيد بقاءهم على قيد الحياة بينما تشير الشكوك حول وفاتهم تحت التعذيب، قالت المنظمة: «إن لديها معلومات عن اختفاء ١٦ شخصاً منذ ديسمبر ١٩٩٣ وحتى نوفمبر ١٩٩٤ وقد فقدت الأمل فى العثور عليهم منذ إلقاء القبض عليهم بواسطة رجال مباحث أمن الدولة»، وفيما يلى ما ذكره التقرير عن المفقودين:

١ ـ محمد عطية حافظ إبراهيم:

أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه من أمام منزله بالتبين فى ١٩٩٢/٢/٢٥ وعلى مدى سنة كاملة بذلت أسرته مجهودات للكشف عن مكان اختفائه، وتحرر محضر٢٨٦ لسنة ١٩٩٣إدارى قسم شرطة التبين، وفى مايو عام ١٩٩٤ وردت لأسرته معلومات أنه بسجن استقبال طرة وقد استخرجت تصريح زيارة للسجن وتوجهت للسجن فى ١٩٩٤/٦/١٦ إلا أن إدارة السجن أفادتهم بعدم وجوده وتقدمت المنظمة ببلاغات عديدة للنائب العام ووزير الداخلية ومدير مصلحة السجون كان أخرها فى ١٩٩٤/١٠/١ وحتى الآن لم تتلق المنظمة أى رد يحدد مكان اختفائه وفى ١٩٩٤/١١/٨ تقدم محاميه بطلب لمصلحة السجون للاستعلام عن مكان وجوده وأفادت أنه لم يستدل عليه.

٢ ـ جمعة محمد عبد العزيز:

أفادت المعلومات أنه اختفى بتاريخ ١٩٩٢/٦/٧ وهو فى طريقه إلى قرية الجهود مركز الفشن محافظة بنى سويف للقاء شخص يدعى جمعة عبد الله إسماعيل كان يعمل معه بالعراق وقد انقطعت أخباره حتى الآن، وتزعم أسرته أنه قد يكون قبض عليه فى أثناء توجهه لمحافظة بنى سويف حيث عاصر ذلك حادث

(١) جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ـ ٣ صفر ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٨/١٣م.

اغتيال فرج فودة وكانت أجهزة الأمن تقوم باستيقاف الأشخاص والتحقيق معهم للبحث عن الجناة، كما أفادت أسرته أنها بحثت عنه فى المستشفيات والسجون الرسمية إلا أنها لم تعثر عليه، وقد قدمت المنظمة بلاغات للنائب العام ومدير أمن بنى سويف ووزارة الداخلية فى ١٩٩٤/٨/٢١م.

٣ ـ محمود أحمد محمد السيد:

أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٣/٩/٨ وفى أثناء سيره بالطريق العام بنجع أبو شجرة بسوهاج تم استيقافه من قبل أفراد الشرطة حيث تم اقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره حتى الآن وقد تقدمت أسرته بشكاوى عديدة لسلطات الأمن والنائب العام إلا أنها لم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام فى ١٩٩٤/١١/٧م.

٤ ـ حمادة كمال همام:

أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/١/١ اقتحمت قوة من مباحث أمن الدولة بسوهاج منزله واصطحبته إلى مكان مجهول وانقطعت أخباره حتى الآن وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج فى ١٩٩٤/١٠/٢٤ ولم تتلق ما يفيد بتحديد مكان احتجازه.

٥ ـ أحمد عبد الرحيم اللاه:

أفادت المعلومات أنه بتاريخ يناير ١٩٩٤ اقتحمت قوة من مباحث أمن الدولة بسوهاج منزله وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره حتى الآن، وعقب القبض عليه توجهت أسرته إلى أمن سوهاج للسؤال عن مكانه إلا أنهم رفضوا إفادتهم بأى معلومات وقد تقدمت أسرته بشكاوى عديدة لمدير أمن سوهاج ووزير الداخلية والنائب العام، وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج فى ١٩٩٤/١١/٧ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

٦ ـ جمال عبد الرحيم إبراهيم:

موظف بهيئة الكهرباء أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ تم القبض

عليه من محل عمله بهيئة الكهرباء أمام زملائه ورئيسه فى العمل وأنه قد تم احتجازه بقسم إدفو وزعمت أسرته أنه تعرض للتعذيب فى القسم وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية فى ١٩٩٤/١١/٧م.

٧ ـ صلاح الدين حسن محمد:

أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ تم القبض عليه بمعرفة مباحث أمن الدولة بسوهاج من منزله وتم اصطحابه إلى مكان غير معلوم وانقطعت أخباره وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية فى ١٩٩٤/١٠/٢٤ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

٨ ـ فتحى عبد الحميد أحمد سلمى:

أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه فى يونيو ١٩٩٤ من منزله وتم اقتياده إلى مكان مجهول وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة كلاً من النائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج فى ١٩٩٤/١٠/١٧ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

٩ ـ عبد الرحيم السيد محمد عفيفى:

أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٢ من أمام منزله وإيداعه مركز شرطة أخميم وأنه تم ترحيله إلى مكان غير معلوم فى ١٩٩٤/٩/٤ وانقطعت أخباره ولا تعلم أسرته عنه شيئاً رغم جهودها مع السلطات للكشف عن مكان اختفائه وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج فى ١٩٩٤/١١/١٧ إلا أنها لم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

١٠ ـ حسن على خليل أحمد:

أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٨ تم القبض عليه من محل عمله بواسطة مباحث أمن الدولة وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة وقد بحثت أسرته عنه فى كل أقسام البوليس فى المحافظة وتمت مخاطبة مدير أمن ومباحث أمن

الدولة ووزارة الداخلية بالتلغراف، وقد ذكر والد المختفى لمندوب المنظمة (ابنى موجود بالطابق فوق طابق مباحث أمن الدولة بسوهاج) فى ١٩٩٤/١٠/٧وحتى الآن لم تتلق المنظمة أى رد يفيد تحديد مكان اختفائه.

١١ ـ مصطفى فاروق شعبان:

وقد أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٤ وفى أثناء سيره بالطريق العام تم استيقافه من قبل أفراد الشرطة واقتياده إلى مكان غير معلوم ولا تعلم أسرته مكان احتجازه رغم محاولات عديدة أجرتها مع السلطات وانقطعت أخباره تماما وقد قدمت المنظمة بلاغا للنائب العام فى ١٩٩٤/١٠/٢٦ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

١٢ ـ حمادة محمد محمود:

وقد أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٩ تم القبض عليه من قبل أفراد مباحث أمن الدولة من أمام محل لبيع الأقمشة يملكه شقيقه فى نجع أبو شجرة واقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره عن أهله تماما منذ القبض عليه.

١٣ ـ محمد مرعى راشد قرية العوامية:

ألقى القبض عليه فى ١٩٩٤/٢/٢٠ من منزله بقرية العوامية مركز ساقلته واقتيد إلى مكان غير معلوم وانقطعت أخباره عن أسرته تماماً وقامت أسرته بعمل تظلم من قرار الاعتقال عدة مرات وحصل على إفراجات غيابياً دون أن يحضر إلى المحكمة.

١٤ ـ أحمد عبد الرحمن محمد حسين:

اعتقل فى ١٩٩٣/٤/٧ من مقر عمله بالوحدة المحلية بواسطة مباحث أمن الدولة وتم اقتياده إلى مقر مباحث أمن الدولة بأسوان، وتقدم والده بشكوى إلى النيابة العامة بشأن اختفائه وأبدى والده شكوكاً جادة بوفاته، وقد ادعى أهالى الحالة بوفاته وطالبت النائب العام بالتحقيق وفى ٩٤/٧/١١ تلقت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مذكرة جاء فيها أنه لم يستدل على اتخاذ أى إجراء أمنى ضد المذكور أو سابقة صدور أمر بضبط أو اعتقال له، وإزاء هذه المعلومات فقد تقدمت

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برد مكتوب على مذكرة النائب العام أفادت فيه أنها أدرجت هذه الحالة ضمن حالات الاختفاء القسرى.

١٥ ـ بهاء الدين عبد الرؤوف محمود:

تفيد المعلومات المتوفرة لدى المنظمة أن المذكور ألقى القبض عليه فى ٩٣/٨/١٣ بمنزله هو وشقيقه وتم اقتيادهما إلى مقر مباحث أمن الدولة بأسوان وتم إخلاء سبيل شقيقه حسنى عبد الرؤوف محمود ومازال بهاء الدين مختفياً حتى الآن.

١٦ ـ منصور رشيد الكخيا:

عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ووزير الخارجية الليبى الأسبق، وانضم للمعارضة الليبية عقب خروجه من الوزارة وهو عضو فى منظمات عديدة لحقوق الإنسان، وكان مقيماً فى فرنسا كلاجئ سياسى ووصل للقاهرة للمشاركة فى أعمال الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان يومى ١و ٢ ديسمبر ١٩٩٣، وقد ترددت معلومات عن أنه اختطف بواسطة ليبيين وجرى نقله إلى هناك فى حين نفت الحكومة الليبية سفره إليها(١).

٢٣ ـ اختطاف الفتيات المنقبات:

ذكرت صحيفة الشعب نقلا عن التقرير السابق: «اختطاف طالبة منقبة»

«نصرة فتحى إبراهيم طالبة منقبة بمدرسة السلام الثانوية بحدائق القبة خرجت من منزلها بحى الوايلى متجهة إلى مدرستها وهى لا تدرى ما هو مصيرها؟، اختطفها الأمن ولم يكتف بذلك بل استدعى المقدم مصطفى محمود بمباحث أمن الدولة الأسرة وقام بالتحقيق معها وطالبهم بمعلومات دقيقة عن تصرفات نصرة داخل المنزل وأثار جواً من الرعب فى الأسرة وحتى الآن مازالت نصرة فى غياهب ودهاليز السجون لا تعرف عنها شيئا»(٢).

---

(١) جريدة الشعب: عدد ـ ١٩٩٤/١٢/١٦ ـ ص٤.

(٢) جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ـ ٣ صفر ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٨/١٣م.

أيضاً: منظمة العفو: اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون ص٩.

٢٤ ـ الاختطاف من الشارع:

ذكر التقرير السابق أيضا نقلاً عن جريدة الشعب: «ومن الحالات التى استعرضها التقرير زكريا السيد بكر جندى بالقوات المسلحة الذى خرج من منزله فى صباح يوم ٢٨ يناير ١٩٨٨ إلى وحدته العسكرية ولكنه لم يصل إليها وكل الأصابع موجهة إلى أجهزة الأمن حيث قامت مباحث أمن الدولة باستدعائه أكثر من مرة بسبب نشاطه السياسى وعندما ذهبت أسرته إلى قسم شبرا الخيمة رد عليهم أحد الشرطة قائلاً: يجب أن تنسوا تماماً ابنكم زكريا وإلا تعرضتهم لنفس المصير»(١).

٢٥ ـ توقيع عقوبة الجلد على المعتقلين المسلمين:

ذكرت جريدة الأهالى نقلا عن التقرير السابق: «أنه قد تعرض للجلد عام ٨٩ كل من طارق الأسوانى وعلى عبد المنعم وكمال السعيد، وإن عملية الجلد تتم على «العروسة» وهى قوائم تشبه الصليب يصلب عليها السجين نصف عار ثم يقيد من يديه وقدميه وتنهال الكرابيج على ظهره ليصبح كتلة من اللحم الأحمر تنساب منها الدماء إلى أرضية العروسة»(٢).

٢٦ ـ تعمد التضييق المعيشى وغياب الرعاية الصحية:

تنقل جريدة الشعب عن التقرير المشار إليه: «ومن أساليب إذلال المسجونين تقديم كميات قليلة من الطعام والشراب غير النظيف ورداءة الحالة المعيشية من الأغطية والنظافة ومتطلبات الرعاية الصحية مما يتسبب فى أمراض الكلى والطفح الجلدى، ويقول أحد المعتقلين إن الزنزانة غير صحية ولا يوجد بها منافذ للتهوية وكانوا يتركوننى على البلاط دون فراش أو غطاء وكانت إدارة السجن تعطيهم طعاما قليلا من الأرز القذر والنيئ والفول المسوس والعدس، ويقول معتقل آخر أن مستشفى سجن طرة ليس مستشفى على الإطلاق فالإمكانيات المتوفرة محدودة للغاية حتى أنه لا يوجد به أدوية خلاف الإسبرين، والأطباء يعاملون المعتقلين بشكل سيئ للغاية وغير إنسانى»(٣).

---

(١) نفس المصدر السابق. (٢) جريدة الأهالى: عدد ٥٢١ ـ ١٩٩١/١٠/٢ ـ ص٧.

(٣) جريدة الشعب: المصدر السابق.

٢٧ ـ منع العلاج:

ومن أبرز الأمثلة حالة الأخ نبيل المغربى، فقد ذكرت الوفد الخبر التالى:

«منظمة حقوق الإنسان تطالب وزير الداخلية بالتدخل لإنقاذ حياة سجين سياسى بطرة»

كتب ـ حمدى شفيق: «طالبت أمس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بالتدخل لإنقاذ حياة السجين السياسى «نبيل محمد المغربى» النزيل الحالى بسجن ليمان طرة... أكدت المنظمة فى استغاثة عاجلة ضرورة تقديم الرعاية الصحية للسجين المغربى فوراً لإنقاذ حياته من عدة أمراض خطيرة بالقلب والمعدة والشرايين، وإصدار عفو صحى عنه.. واستنكرت المنظمة عدم تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجين.. وطالبت وزير الداخلية بإجراء تحقيق إدارى مع المسئولين عن وصول السجين «نبيل المغربى» إلى هذه الحالة المتردية، وأعربت عن خشيتها من وفاته مثلما حدث مع المعتقل «شحاته عبد الحميد» الذى تعمد المسئولون بسجن طرة تركه بدون علاج لأمراضه الخطيرة، وقبل وفاته بيوم واحد تم إخراجه من السجن تهرباً من المسئولية... وبعثت المنظمة المصرية ببلاغات عاجلة إلى نقابة الأطباء وعدد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان حول الإهمال المتعمد لأطباء السجون»[١].

ونشرت أيضا الخبر التالى:

«منظمات حقوق الإنسان تطالب باحترام حقوق السجناء السياسيين».

كتب ـ حمدى شفيق: "طالبت منظمة العفو الدولية وثلاث منظمات عالمية أخرى لحماية حقوق الإنسان بضمان الحقوق الأساسية للسجناء والمحتجزين على ذمة قضايا سياسية فى السجون المصرية وخاصة الرعاية الصحية، أعربت منظمة المحامين الأمريكيين ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان واللجنة الدولية للإغاثة من التعذيب عن قلقها البالغ إزاء الأنباء التى وردت عن تدهور الحالة الصحية للسجين «نبيل المغربى» بسجن طرة وتعرضه للموت بسبب إهمال المسئولين

(١) جريدة الوفد: عدد ١٠١٦ ـ ١٩٩٠/٦/٦م.

بالسجن وتجاهلهم لحالته، طالبت المنظمات فى رسائل عاجلة إلى الرئيس حسنى مبارك واللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بإصدار عفو صحى عن السجين المهدد بالموت فى أية لحظة، وأكدت المنظمات ضرورة محاسبة أطباء السجن والمسئولين به عن إهمالهم فى تقديم الرعاية الصحية للسجناء وخاصة السياسيين[١].

ونشرت جريدة الشعب نقلا عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: «يواجه نبيل المغربى المتهم فى قضية تنظيم الجهاد.. نفس مصير زميله السابق حيث أنه لا يقوى على الحركة ويتكلم بصعوبة وتؤكد التقارير الطبية أنه مصاب بقصور فى الدورة التاجية وجلطة فى الشريان التاجى وتمدد فى البطين الأيسر وقرحة بالمعدة ومع كل ذلك ترفض إدارة سجن طرة نقله لمستشفى ويتلذذ القائمون على تعذيبه بمشاهدته وهو يموت ببطء»[٢].

٢٨ ـ تستر أطباء السجون على التعذيب:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالى: «اتهام طبيب بليمان طرة بالتستر على تعذيب المسجونين»..

كتب ـ مجدى حلمى: «قرر مجلس نقابة الأطباء إحالة الدكتور مجدى المنياوى الطبيب بسجن ليمان طرة، إلى مجلس تأديب للتحقيق معه فى شكوى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، اتهمت المنظمة الطبيب بالتستر على تعذيب المسجونين، طلبت النقابة من المستشار بدر المنياوى النائب العام السماح للجنة طبية بزيارة السجن»[٣].

■ ■ ■

(١) جريدة الوفد: عدد ١٠٥٤ ـ ١٩٩٠/٧/١٧م.

(٢) جريدة الشعب: المصدر السابق.

(٣) جريدة الوفد: عدد ١٠٥٣ ـ ١٩٩٠/٧/١٦م.

القسم الثالث: تعذيب السياسيين من غير التيارات الإسلامية

إذا كان معظم التعذيب الواقع على السياسيين يقع على المنتمين للتيار الإسلامى فإن المعتقلين السياسيين من الاتجاهات غير الإسلامية يقع عليهم أيضاً التعذيب الذى وسّعه الفرعون حسنى مبارك ليشمل كل من يستطيع أن يعذبه، ونحن هنا نورد بعض الأمثلة:

نشرت جريدة الوطن الكويتية الخبر التالى: «رابطة حقوق الإنسان تطالب بإطلاق سجناء الرأى».

«أصدرت الرابطة المصرية لحقوق الإنسان بياناً أمس طالبت فيه بإطلاق سراح أعضاء مكتب الرابطة وأشخاص آخرين لا يزالون محتجزين مثلهم بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الشيوعيين المصريين «سرى»، وفى رسالة سلمت إلى المدعى العام أشار رئيس الرابطة محمد إبراهيم كامل إلى عدم وجود أى مبرر لاستمرار حبس هؤلاء الأشخاص وإن إطلاق سراحهم لن يحول دون استمرار التحقيق بشأن التهم الموجهة إليهم، وطالب بأن يعرض المحتجزون الذين تعرضوا للتعذيب على الطبيب الشرعى فى أسرع وقت وفقا لتعليمات المدعى العام نفسه التى لم تنفذ حتى الآن، وتخشى الرابطة أن يحول التئام الجروح دون إثباتها شرعياً، ومن بين الأشخاص الـ ٥٢ الذين اعتقلوا فى ٢٤ أغسطس الماضى اثنان من مسئولى الرابطة هما الصحافى أمير سالم والمحامى محمد السيد سعيد، وكان أخلى سبيل ١٣ من هؤلاء الأشخاص أمس الأول، وهذه الاعتقالات مرتبطة بحملة للمعارضة تضامناً مع عمال مصنع الحديد والصلب فى التبين جنوب القاهرة، حيث تدخلت الشرطة فى مطلع أغسطس الماضى للقضاء على حركة إضراب فى مكان العمل وباشرت مئات الاعتقالات أعقبتها بإلقاء القبض على نحو ٨٠ عاملاً

وقتل شخص وأصيب ١٥ من بين العمال المضربين»[١].

ونشرت جريدة الشعب الاستغاثة التالية: «تم تعذيبى على أيدى أحد ضباط مباحث مدينة رشيد ـ بحيرة دون أى جرم ارتكبته... اللهم إلا إننى أمين الفلاحين لحزب العمل بالمركز، وأطالب بالتحقيق ومعاقبة من عذبونى.. جمعة محمد القش ـ شارع الشهيد أحمد الصبروة المتفرع من شارع عبدالسلام عارف ـ رشيد»[٢].

ونشرت جريدة الوفد الخبر التالى: «منع طبيب من السفر للعلاج من آثار التعذيب»..

كتب ـ محمد عصمت: أرسلت نقابة الأطباء احتجاجا إلى اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية على منع الدكتور أحمد عبد الجواد التونى من السفر إلى فرنسا للعلاج من آثار التعذيب الذى تعرض له فى القضية المعروفة باسم التنظيم الشيوعى المسلح وكانت الحكومة الفرنسية قد وافقت على علاج الدكتور التونى فى أحد مستشفياتها، قامت أجهزة الأمن بالمطار بإنزاله من الطائرة رغم حصوله على قرار من المستشار جمال شومان النائب العام بالسفر للخارج، كما أكد المسئولون فى مصلحة الجوازات والجنسية للطبيب عدم وجود اعتراض من أى جهة على سفره للعلاج فى الخارج[٣].

ونشرت جريدة الوفد الخبر التالى: «١٥ ألف جنية تعريضاً لمواطن اعتقلته مراكز القوى وعذبته».

كتب ـ محمد الحلو: «قضت محكمة استئناف القاهرة بتعويض صفوان رمضان محمد بمبلغ ١٥ ألف جنيه، اعتقلته مراكز القوى عام ١٩٦٥ وقامت بتعذيبه والتنكيل به على مدى ثلاث سنوات، أقام المواطن دعواه أمام محكمة أول درجة يتهم فيها مراكز القوى فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالقبض عليه عام ١٩٦٥ بتهمة اشتراكه فى تشييع جنازة الزعيم خالد الذكر مصطفى

---

(١) جريدة الوطن الكويتية: عدد ٥٢٢٦ ـ ١٩٨٩/٩/٥م.

(٢) جريدة الشعب: عدد ٣٥٦ ـ ١٩٩٠/٣/٦م.

(٣) جريدة الوفد: العدد ٩٥٣ أسبوعى ـ ١٩٩٠/٣/٢٥م.

النحاس، أكد المواطن أنه أودع معتقل الواحات فى جو يسوده الإرهاب وظل معتقلا لمدة ٣ سنوات، وتعرض خلالها لكافة أنواع التعذيب، وطالب فى نهاية دعواه بإلزام وزير الداخلية دفع مبلغ ٥٠ ألف جنيه تعويضاً عما لحق به من أضرار مادية وأدبية، حكمت له محكمة أول درجة بتعويض قدره ٥ آلاف جنيه، وقضت محكمة استئناف القاهرة بتعويضه ١٥ ألف جنيه، صدر الحكم برئاسة المستشار فاروق عبد اللطيف الدسوقى وعضوية المستشارين أحمد الشحات وعبد الحى ميدان وأمانة سر صبرى إمبابى»(١).

نشرت جريدة الوفد الجزء الثانى من تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن عام ١٩٨٩ وتعرض للمضايقات التى يتعرض لها الصحفيون مثل التوقيف فى المطار والمنع من السفر ومداهمة المنازل ومصادرة الأوراق والمنع من متابعة الأحداث والاعتداءات فى مواقع الأحداث والتعذيب فى السجون ونحن ننقل منه هذا الجزء:

«اعتداءات فى مواقع الأحداث»:

١ ـ سيد عبد العاطى ومجدى حلمى «جريدة الوفد حزبية ـ ليبرالية ـ يومية»: فى يناير ١٩٨٨ اعتدت عليهما الشرطة بالهراوات والعصى المكهربة أثناء متابعتهما لمظاهرات جامعة الأزهر تضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية، استولت على أفلام التصوير وبطاقاتهم الصحفية.

٢ ـ أحمد شحاتة «الوفد»: فى يناير ٨٨ تعرض لمطاردة بسيارات الشرطة ومصادرة الأفلام التى التقطها لمظاهرات جامعة عين شمس تضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية.

٣ ـ أيمن نور «الوفد»: فى إبريل ٨٨ تعرض لضرب وحشى فى أحد شوارع القاهرة أمام مقر مكتب مختار نوح المحامى وعضو البرلمان بهدف مصادرة وثائق كان يحملها للنائب المعارض تثبت تصنت مباحث أمن الدولة على أحزاب وصحف معارضة، وقد أصيب نتيجة لذلك بإصابات جسيمة وتنقل بين ٤ مستشفيات حكومية رفضت كلها تسليمه تقريراً طبيا بهذه الإصابات.

٤ ـ سيد عبدالعاطى ومحمود شاكر والمصور عبد الوهاب السهيتى «الوفد»:

فى إبريل ٨٨ ألقت الشرطة القبض عليهم أثناء التقاطهم صور الشرطة وهى تلقى القبض على الباعة المتجولين واحتجزوا عدة ساعات بقسم الشرطة.

٥ ـ محمود الشاذلى ومحمد عبد النبى والمصور مجدى حنا «الوفد»: فى أكتوبر ٨٨ قامت مباحث أمن الدولة بضربهم وتمزيق ملابسهم واستولت على الأوراق والأفلام واحتجزتهم ٦ ساعات أثناء قيامهم بمتابعة الأحداث الطلابية بجامعة الأزهر.

٦ ـ حمدى شفيق «الوفد»: فى نوفمبر ٨٨ تعرض للضرب من ضباط الشرطة أثناء متابعته للنكبة التى أصابت عشرات العائلات المقيمة فى عشش التهمها حريق كبير، وصادر الضباط الأفلام وأتلفوها واحتجزوه عدة ساعات.

٧ ـ ثروت شلبى «الأهالى»: فى يناير ٩٨ ألقت الشرطة القبض عليه أثناء متابعته لأحداث نقابة المحامين واحتجزته ١٢ ساعة، وفى فبراير ١٩٩٨ اختطفته مباحث أمن الدولة أثناء سيره فى الشارع قريب مقر الجريدة واحتجزته فى مقرها الرئيسى بلاظوغلى لمدة ١٨ ساعة فى محاولة لمعرفة مصدر المعلومات التى نشرها فى الأهالى فى ذات الأسبوع حول مسئول كبير حيث مورست عليه ضغوط نفسية شديدة منها إسماعه صرخات محتجزين يتعرضون للتعذيب فى غرفة مجاورة.

٨ ـ عادل حسين «رئيس تحرير جريدة الشعب» ـ «حزبية إسلامية ـ أسبوعية» له عدد من المؤلفات فى السياسة والاقتصاد: فى مارس ٩٨ احتجزته الشرطة على مشارف مدينة الإسكندرية حيث كان مدعوا لإلقاء محاضرة بنادى هيئة تدريس جامعة الإسكندرية وأعادته بالقوة للقاهرة حيث تم احتجازه ساعات طويلة بأحد مراكز شرطة المرور وخلال ذلك جرى تحطيم زجاج سيارته.

التعذيب فى السجون: فى فجر ٢٤ أغسطس ٩٨ شنت مباحث أمن الدولة حملة واسعة النطاق ألقت فيها القبض على ٦٢ شخصاً بينهم ١٠ من الصحفيين والكتاب بزعم تشكيل تنظيم شيوعى سرى باسم حزب العمال الشيوعى المصرى، وأسندت إليهم تهمة التحريض على الاعتصام الذى نظمه عمال مصنع الحديد

---

(١) جريدة الوفد: عدد ١٠٣٥ ـ ١٩٩٠/٦/٢٧م.

والصلب فى حلوان فى مطلع ذلك الشهر، والذى كانت قوات الشرطة قد أطلقت عليهم النيران مما أدى حينذاك إلى مصرع عامل وإصابة عدد آخر بجراح والقبض على عدة عشرات من العمال، وتعرض المحبوسون فى حملة ٢٤ أغسطس لإساءة المعاملة والتعذيب فى سجن أبو زعبل حيث أجبروا على المرور بين صفين من جنود الشرطة يتناوبون ضربهم بالأيدى والأقدام والهراوات والعصى المكهربة فى وجود الكلاب البوليسية مما أدى لإصابة عدد منهم بإصابات جسيمة ظلت تحت العلاج لشهور بعد الإفراج عنهم دون أن يقدموا للمحاكمة بعد أن قضوا فى السجن فترة تتراوح بين ١٥ ـ ٣٠ يوما[١].

ونشرت أيضا جريدة الوفد الخبر التالى: «وزارة الداخلية تدفع ١٥٠ ألف جنيه تعويضاً عن تعذيب باسل حمودة حتى الموت».

كتب ـ زكريا فكرى: «قضت محكمة استئناف القاهرة بإلزام وزارة الداخلية بدفع تعويض قدره ١٥٠ ألف جنيه لأسرة الطالب باسل عبد المحسن حمودة، كانت أجهزة الأمن قد ألقت القبض على الطالب وقامت باعتقاله عقاباً لنشاط والده المعارض لسياسة التطبيع مع إسرائيل ومعارضته لقانون الطوارئ، توفى الطالب أثناء فترة اعتقاله بسبب التعذيب الذى تعرض له، وكانت محكمة جنوب القاهرة قد أصدرت حكمها بإلزام وزارة الداخلية بدفع تعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه استأنف أهل المجنى عليه الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة فقضت برفع التعويض إلى ١٥٠ ألف جنيه اضطرت وزارة الداخلية للإذعان للحكم وحررت شيكاً بالمبلغ»[٢].

---

(١) جريدة الوفد: عدد ١٠٥٧ ـ ١٩٩٠/٧/٢٠م.

(٢) جريدة الوفد: عدد ـ ١٩٩١/٤/٢١م.

٢ ـ تعذيب المحبوسين والمسجونين الجنائيين فى مصر

إذا كانت الحكومة وشرطتها لا تتورع عن تعذيب أطهر شباب مصر الملتزمين بالإسلام فليس غريباً أن تعذب المعتقلين فى قضايا جنائية، ونحن نذكر هنا بعض الأمثلة:

١ ـ التعذيب باحتجاز الأقارب:

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالى: «٣ سنوات حبساً لرئيس مباحث النزهة»..

«قضت أمس محكمة جنح حدائق القبة بحبس الرائد أسامة عواد رئيس مباحث قسم النزهة ٣ سنوات مع الشغل وكفالة ٢٠٠ جنيه، احتجز الرائد زوجة أحد المشتبه فيهم وطفلها أربعة أيام بقسم الحدائق أثناء رئاسته مباحث القسم، صدر الحكم برئاسة عزت كامل رئيس محكمة جنح حدائق القبة وأمانة سر صالح مهدى»[١].

٢ ـ نزع الأصابع والصعق بالكهرباء:

حيث تذكر صحيفة الوفد قصة أشرف عبد المنعم شرشر الذى علق من عصا غليظة تحت رجليه وضرب ضرباً مبرحاً، ثم حاول رئيس المباحث نزع أظافره بكماشة ثم كسر ذراعيه ثم صعقه بالكهرباء ليحمله على الاعتراف بسرقة محل راديوهات، ثم أفرج عنه فى ٢٥ إبريل ١٩٩٠ بعد أن هدده حتى لا يفضح جريمته، ولكن أشرف تقدم إلى نيابة الدلنجات ببلاغ بواقعة التعذيب قيد تحت رقم ١٢/٢ إدارى لسنة ١٩٩٠[٢].

٣ ـ التعذيب حتى الموت:

وهى ظاهرة متكررة فى أقسام الشرطة والسجون المصرية ونحن نسوق بعض الأمثلة:

ذكرت صحيفة الشرق الأوسط الخبر التالى: «اتهام ٣ ضباط مصريين

(١) جريدة الوفد: عدد ٩٧٩ ـ ١٩٩٠/٤/٢٤م.

(٢) جريدة الوفد: ١٩٩٠/٨/٢م.

بتعذيب مسجون حتى الموت»..

«أصدرت رئيس محكمة جنايات الفيوم قراراً بحبس ضابطين وطبيب وثلاثة من الجنود على ذمة التحقيق فى قضية تعذيب مسجون حتى الموت، كان أقارب أحد المساجين أقاموا دعوى قضائية اتهموا فيها نقيب شرطة بسجن أبو زعبل وملازم أول يعمل حالياً بسجن قنا، وضابط طبيب يعمل بمصلحة السجون وثلاثة من المخبرين السريين بتعذيب مسجونهم حتى الموت، وذكرت الدعوى أن المتهمين أودعوا المسجون السجن وعذبوه حتى ألقى مصرعه وذلك أثناء عملهم بسجن الفيوم، أحيل المتهمون الخمسة إلى المحكمة وطلب المحامى رد المحكمة إلا أن المحكمة حبست المتهمين الخمسة إلى دور مقبل»(١).

وذكرت صحيفة الوفد خبراً مفاده أن السائق عادل مصطفى محمد وجد ميتاً فى قسم الزاوية الحمراء وادعوا أنه ألقى بنفسه من الدور الثانى لينتحر ثم فوجئت أسرته بالخبر وشاهدت آثار التعذيب على جسمه فى المشرحة(٢).

وذكرت صحيفة الوفد أيضاً الخبر التالى: «مصرع متهم بسجن الفيوم بسبب التعذيب»..

الفيوم - أحمد جبيلى: «لقى متهم بسجن الفيوم العمومى مصرعه بسبب التعذيب، تلقى محمد عوض الله رئيس نيابة قسم الفيوم بلاغاً من الرائد محمد عبد المنعم الكردى باكتشافه جثة ناصر مصطفى ٣٧ سنة المحبوس احتياطياً لاتهامه باختطاف طفلين انتقل هشام سكران وكيل النيابة بسكرتارية جمال صوفى، وتبين وجود الجثة فى الغرفة رقم ٩ تأديب، وعثر بها على جروح وكدمات وآثار ضرب حديثة نتيجة التعذيب، قرر المستشار محمود الشرشابى المحامى العام لنيابات الفيوم، استدعاء مأمور السجن ومساعديه للتحقيق معهم، وعرض الجثة على الطبيب الشرعى»(٣).

ونشرت أيضاً الخبر التالى: «الإفراج عن رئيس مباحث سجن الفيوم ومعاونه»..

---

(١) جريدة الشرق الأوسط: عدد ٤٨٢١ - ١٩٩٢/٢/٩م.

(٢) جريدة الوفد: عدد ٩٤١ - ١٩٩٠/٣/١١م.

(٣) جريدة الوفد: عدد ٩٤٨ - ١٩٩٠/٣/١٩م.

الفيوم ـ أحمد جبيلى: «أمر هشام سكران وكيل أول نيابة بندر الفيوم بالإفراج عن رئيس مباحث سجن الفيوم ومعاونه بضمان وظيفتهما وكان محمد عوض رئيس نيابة البندر قد وجه إلى النقيب طارق ولعان تهمة التعذيب حتى الموت كما وجه نفس التهمة إلى النقيب معتصم أحمد معاون المباحث، وكان ناصر على مصطفى المحبوس احتياطياً بسجن الفيوم قد لقى مصرعه داخل السجن اثبت التقرير المبدئى للطب الشرعى وجود آثار جروح نافذة بالجثة وكدمات وحروق حديثة»[١].

■ ■ ■

(١) جريدة الوفد: ٥/٤/١٩٩٠م.

٣ ـ تعذيب عامة الناس فى مصر

نظراً لأن النظام المصرى السابق اعتمد على البطش للمحافظة على بقائه لأنه فقد كل مبررات وجوده أمام الناس.

وإزاء هذا أطلق النظام زبانيته على الناس لأنهم خط دفاعه الأخير فتوحشت الشرطة على خصوم النظام وعلى الجنائيين بل وعلى عامة الناس ونحن هنا نورد بعض العينات البسيطة للممارسات اليومية لأجهزة الأمن.

١ ـ تعذيب النساء فى آخميم:

أوردت جريدة الأهالى الخبر التالى: «المباحث تعذب وتحبس النساء فى أخميم»..

سوهاج: على إسماعيل: «شن ضابط مباحث شرطة أخميم حملة تأديبية ضد أهالى قرية عرب الخور بمركز أخميم بسوهاج انتهت بإتلاف المزروعات والاعتداء على أهالى القرية خاصة النساء والأطفال وتعذيبهم وإلقاء القبض على سبعة من نساء القرية هن كريمة خلف الله ـ خديجة عبد الحميد ـ سنية سلمان ـ عدلية صلاح ـ حميدة إبراهيم ـ مديحة عبدالحميد، وقد نقلت سيدتان إلى مستشفى أخميم المركزى نتيجة إصابتهما بإصابات جسيمة بعد تعرضهما وعدد آخر من الفلاحات للضرب بالكرابيج، وبدأت القصة ببلاغ من حبيب على دياب والد رئيس المجلس المحلى لمركز أخميم وصاحب ترخيص محجر جيرى يقع فى نطاق القرية يتهم الفلاحين بزراعة أراضى قاموا باستصلاحها تقع فى منطقة المحجر، أصدرت النيابة العامة قرار ضد الفلاحين ولصالح والد رئيس المجلس المحلى بناء على معلومات غير صحيحة قدمتها إدارة المحاجر والأجهزة الإدارية بسوهاج، وبينما الفلاحون فى انتظار وصول القرار إليهم للتصرف القانونى على أساسه فوجئوا بهذه الحملة التترية برئاسة رئيس المباحث الذى تربطه صلة قرابة بالشاكى، حيث قامت الشرطة بقتل الزرع واستغلال سطوة المباحث فى تعذيب وحبس النساء والأطفال دون إذن من النيابة مستغلاً غياب الرجال عن القرية، وقعت هذه

الأحداث المؤسفة صباح أول أمس (الاثنين) وهى تكرار فقط لعمليات القمع والتأديب الجماعى للقرى التى دأبت الشرطة فى المرحلة الأخيرة على ممارستها ضد المواطنين (٢٥/١٠/١٩٨٩)»[١].

٢ ـ كما أوردت أيضا الخبر التالى: «الحكم بحبس ٦ ضباط شرطة لتعذيبهم مواطن»..

كتب حسين البطزاوى: «قضت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار أحمد عبد الباقى عباس بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ لستة ضباط من مباحث أمن الجيزة فى قضية تعذيب مواطن والاعتداء عليه بالعصى والسياط، وكانت النيابة العامة قد وجهت تهمة التعذيب لستة ضباط للمواطن عبد الجواد رشاد (نقاش) لإجباره على الاعتراف بقتل صديقه طه الشافعى، وتضم قائمة الضباط المتهمين العقيد عبد الفتاح حسن مفتش مباحث شمال الجيزة والعقيد محمد العشماوى رئيس مكتب سرقة المساكن بالجيزة والعقيد محمد القاضى وكيل جرائم النفس والعقيد محمد سامى عبد المجيد والعقيد عماد الدين محمد والمقدم حسن السباعى مأمور قسم الهرم كما قضت المحكمة ببراءة العميد سامح حسن أبو الليل من تهمة التزوير فى محاضر تحقيقات الشرطة فى نفس القضية، وقالت المحكمة: إن أسباب تجاوزات الضباط مع المتهمين يرجع لربط وزارة الداخلية ترقياتهم وتنقلاتهم بالتوصل لمرتكبى الجرائم واعترافهم بها.. الأمر الذى يتطلب من الوزارة إعادة النظر للحد من تلك التجاوزات (٢٥/٧/١٩٩٠)»[٢].

٣ ـ كما أوردت جريدة النور الخبر التالى:

«لوزير الداخلية: نرفض الضرب فى سويداء القلب».. «استجواب عبدالحليم موسى فى مجلس الشعب»..

كتب ـ محمود الخولى: «استنكر الشارع المصرى بكل طوائفه الحادث البشع الذى راح ضحيته فنى إصلاح غسالات ورب أسرة وزميله أثناء مرورهما فى الشارع الذى يقيم فيه وزير الداخلية حيث أطلق حرس منزل الوزير عليهما النار وأمطروهما بوابل من الرصاص رغم أنهما مجردان من السلاح، الأمر الذى أدى إلى

(١) جريدة الأهالى: عدد ٤٢٠ ـ ٢٥/١٠/١٩٨٩م.

(٢) جريدة الأهالى: ٢٥/٧/١٩٩٠م.

مصرع أحدهما بينما أصيب الآخر بإصابات خطيرة. كما طالب الشارع المصرى من وزير الداخلية بعدم انتهاج سياسة الضرب فى سويداء القلب وأكدوا على رفض الشارع المصرى لهذه السياسة جملة وتفصيلاً فى حين أكد أساتذة القانون أنه لا يوجد مبرر قانونى لهذه الجريمة التى ارتكبها حرس الوزير بينما أعلن علماء الإسلام أن ما فعله رجال الحرس همجية ولا يندرج تحت مبدأ الدفاع عن النفس، ومن ناحية أخرى تقدم كمال خالد المحامى وعضو مجلس الشعب بطلب إلى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب لاستجواب اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية حول هذا الحادث، طالب العضو فى هذا الاستجواب استفسار الحكومة عن هذا الانحراف الخطير وطالبها إما أن تعلن قدرتها على حكم البلاد فى ظل القانون العادى أو تقدم استقالتها أو سحب الثقة منها لعجزها عن القيام بواجبها الأساسى وهو توفير الضمانات الأساسية التى تكفل للشعب كرامة وحقوق الإنسان وتحمى حرماته وحريته التى كفلها له الدستور (٣١/ ٧/ ١٩٩١)»[١].

٤ ـ تعذيب موظف واستخدام صول سابق لعلاقاته للاستيلاء على شقة سيدة:

كما نشرت جريدة الشعب الخبر التالى: «سلخانة الشرطة ـ قسم الزيتون»..

«تم احتجاز محمد السيد الفكهانى رجل أمن بالشئون الاجتماعية ورغم قرارات النيابة بالإفراج عنه إلا أن أشرف عز العرب ومصطفى الشال الضابطين بالقسم قررا إخفاءه وتعذيبه مما اضطر أسرته إلى اللجوء بالشكوى للنائب العام ولوزير الداخلية، أما فى قسم الزاوية الحمراء فقد تمكن صول سابق! من تسخير كل الضباط لخدماته للاستيلاء على شقة سيدة فقيرة تصادف سكنها معه فى البلوك السكنى.. وكلما توجهت لعمل محضر يتم احتجازها وتعذيبها!! (١/١٠/١٩٩١)»[٢].

٥ ـ تعذيب محاسب لإجباره على أن يتحمل قضية الأموال المصادرة التى حوكم فيها عبد الخالق المحجوب شقيق رفعت المحجوب.

نشرت جريدة الوفد تحقيقا مطولاً عن كيفية محاولة الزج بالمحاسب طه فرج فى القضية وأنه بالرغم أن النيابة قد أفرجت عنه إلا أن زكى بدر أصدر قراراً

(١) جريدة النور: عدد ٥٨٠ ـ ١٩ محرم ١٤١٢هـ ـ ٣١/٧/١٩٩١م.

(٢) جريدة الشعب: عدد ـ ٦١٧ ـ ١/١٠/١٩٩١م.

فوريا باعتقاله، وأخذ إلى مديرية أمن الجيزة حيث لاقى التعذيب لحمله على كتابة اعتراف كتابى بخطه أنه قد زور توقيع وزير الاقتصاد ولما رفض المحاسب الشاب رغم التعذيب الشديد أمر الوزير بترحيله إلى معتقل وادى النطرون إمعانا فى التنكيل به (١٩٨٩/٢/٢٢)[١].

٦ ـ عقوبة الاختلاف مع ضابط المباحث انتهاك الرجولة:

هذه القصة البشعة نسوقها بتفصيلها كما أوردتها صحيفة الشعب حتى يدرك القارئ أى نظام هذا الذى يحكم مصر: «مأساة شاب اختلف مع ضابط فأمر المحتجزين بانتهاك رجولته»..

«دخل مبنى جريدة الشعب شاب فى مقتبل العمر أحمد محمود محمد تبدو ملامح الحزن والانكسار وطلب أن يتحدث مع أحد محررى الجريدة وتساءل هل تستطيعون أن تنشروا مأساتى دون خوف من زبانية الداخلية؟، فأكدنا له أن محررى جريدة الشعب لا يخشون فى الله لومة لائم ولا يخافون؟، فبدأ يروى مأساته ومعاناته داخل قسم شرطة باب الشعرية: ومأساتى بدأت منذ ثلاثة شهور عندما حدث خلاف بسيط بينى وبين ضابط بمباحث قسم باب الشعرية يدعى زكى بيه.. وتم إنهاء الخلاف وتصالحنا ونسيت الموضوع تماما ولكن القدر كان يحمل لى مالا أتوقعه ففى مساء ١٠/٢٢ كان القدر قد حدد موعده لألتقى بزكى بيه من جديد ولأرى على يديه ما لم يره إنسان فى مصر، حيث تم إلقاء القبض على بدون أى تهمة وتم اقتيادى إلى قسم باب الشعرية.. وكانت أولى أدوات التعذيب تسمى بـ «لولو»، وهو ثعبان أخرجه من كيس قماش ووضع رأسه فى فمى ثم وضعه داخل ملابسى.. ثم وضعونى على الفلكة والكرباج، وتم مدى على قدمى وأشبعونى ضربا ولكن كل هذا يهون لما حدث لى بعد ذلك.

تلامذة صلاح نصر!!، حيث قام كل من زكى وحسام معاونه بنزع ملابسى تماما ووقف كل منهما فى طرف الحجرة وأجبرونى على تقبيل حوائطها أكثر من عشرين مرة بسرعة فائقة وتواعدونى بالويل إذا تأخرت عن تقبيل أى منهم فكنت أجرى من هنا إلى هناك حتى أتلاشى الضرب، وتعرضت لصنوف التعذيب التى

(١) جريدة الوفد: عدد ٦١٤ ـ ١٩٨٩/٢/٢٢م.

أكدت لى أن زكى بيه وحسام باشا هما تلميذان لصلاح نصر، وأن أيامه عادت من جديد، أين نعيش؟، واستمر أحمد يحكى قصته إلى أن جاء إلى هذه اللحظة المزعجة لتنطلق دموعه وتتحبس أنفاسه وتغير وجهه تماما وهو يتذكر أسود ما يمكن أن يحدث فيقول: أن كلاً من زكى وحسام قاما بفك بنطلونيهما وأجبرونى على الفاحشة وتقبيل قضيبيهما ولم يكتفيا بذلك!!، بل قام زكى بيه بإحضار ثلاثة من حجز القسم وبدأ الرجال الثلاثة فى التناوب على انتهاكى والويل لأى منهم إذا تأخر عن أداء مهمته القذرة ويبكى أحمد بحرارة ويسائل: أين نعيش؟، بكل صدق لا أعرف!، وبعد ذلك قام زكى بيه بالطبل على كرسى وأمرنى بالرقص والغناء بالكلمات الآتية: «أنا حميدة والنهارده خلاص استكفيت..مش عايزة تانى».

الفلكة داخل الحجز... وبعد ذلك رمانى مثل الكلب داخل حجز القسم وأقسم أن أبقى واقفاً على قدمى ورافعاً يدى إلى أعلى وكل عشر دقائق كان زكى يدخل إلى الحجز ليتأكد من تنفيذى للأمر وإذا وجدنى قد أنزلت يدى يقوم بضرب جميع من بداخل الحجز... ونظراً لما تعرض له أحمد فقد تقدم رفعت خميس المحامى بمذكرة للمستشار المحامى العام يطالبه باتخاذ اللازم قانونياً ووقف ما يتعرض له أحمد من تعذيب. وأصدر المحامى العام قراراً فى ١٩٩١/١٠/٢٤ لنيابة باب الشعرية لاتخاذ اللازم قانونياً.. وحيال طلب النيابة يخرج أحمد من السلخانة ويذهب إلى نيابة باب الشعرية لتأخذ أقواله وبعد ذلك تم تحويله إلى مستشفى سيد جمال وسط حراسة مشددة، وفى المستشفى رفض أحد أمناء الشرطة المكلفين بحراسته طلبه بإجراء أشعة على رأسه لتوضيح مدى ما تعرض له من إصابات وبعد ذلك توجه إلى مستشفى جامعة عين شمس التى قامت باحتجازه لمدة يومين وتوجيه إشارة إلى قسم باب الشعرية توضح فيها تعرض أحمد للاعتداء الوحشى إلا أن القسم رفض استلامها، ويوضح تقرير المستشفى إصابة أحمد باشتباه ما بعد الارتجاج واحتياجه للراحة لمدة أسبوعين.

مصر يا بلد المظالم ورغم كل ذلك يكشف لنا أحمد عن مفاجأة أفظع مما حدث فقد صدر قرار النيابة بإدراج القضية إدارياً!!، وليس جنحة بعد كل ما تعرض له من تعذيب وامتهان للكرامة لآدميته، وقد أثار هذا القرار حفيظة أبناء المنطقة

الذين تكاتفوا مع أحمد كما أعرب عدد كبير من المحامين عن رغبتهم فى الدفاع عنه، وصل عددهم إلى عشرة محامين ويتزايد عددهم يوما بعد آخر.. إلا أن هذا الجمع الكبير من المحامين فشل فى الحصول على صورة من المحضر الخاص بتحقيقات النيابة!! بل وعندما حاول أحمد مقابلة وزير الداخلية فى مبنى الوزارة قالوا اكتب له شكوى فالوزير ليس لديه وقت لمشكلتك. (٢٤/١٢/١٩٩١)»[١].

٧ - الضابط يخطف سمكرى إكراماً لأقاربه:

أوردت جريدة الوفد الخبر التالى: «ضابط شرطة و٤ من أقاربه يخطفون سمكرى»..

«اقتحم ضابط شرطة وأربعة من أقاربه محل سمكرة سيارات بدمنهور وقاموا بتقييد صاحب المحل هارون حسن حافظ بالحبال وقام الضابط ومرافقوه بحمل المجنى عليه فى سيارة إلى منطقة نائية غرب مصنع البرتقال بدمنهور ونزعوا ثيابه وانهالوا عليه بالضرب المبرح وطعنوه بالمطاوى فى وجهه وفى أماكن متفرقة من جسده، كما قام الضابط بتمزيق متعلقاته وبطاقته الشخصية وشهادة الخدمة العسكرية واستولوا على نقوده وساعة يده» (٢٢/٤/١٩٩٠)[٢].

٨ - مقتل رجل شنقاً فى حجز الشرطة:

أوردت جريدة الوفد الخبر التالى: «نيابة مطروح ترفض إطلاع محام على ملف تحقيقات قضية»..

«أرسل حمدى أبو زيد المحامى نائب رئيس الوفد بمطروح ٣ برقيات للتفتيش القضائى والنائب العام والمحامى العام بالإسكندرية يتضرر فيها من رفض رئيس نيابة مطروح السماح له بالإطلاع على ملف التحقيقات الخاصة بقضية قتل، وكان الطالب السيد فاروق عبد الحميد قد وجد مشنوقاً داخل غرفة الحجز بقسم شرطة مطروح، ويذكر أن حمدى أبو زيد المحامى قد تم توكيله فى القضية وادعى بالحق المدنى أمام نيابة مطروح حتى يتمكن من الإطلاع على ملف القضية، وفوجئ

(١) جريدة الشعب: عدد ٦١٩ السنة ١٣ - الثلاثاء ١٨ جمادى الآخر ١٤١٢هـ - ٢٤/١٢/٩١ ص٤.

(٢) جريدة الوفد: عدد ٩٧٧ - ٢٢/٤/١٩٩٠م.

برفض رئيس النيابة دون إبداء الأسباب» (١٩٩٠/٣/٤)[١].

٩ ـ قتل رجل مسن مسيحى ضربه ضابط شرطة:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالى: «حبس رئيس مباحث قوص بتهمة قتل رجل مسن»..

قنا ـ عبد اللاه محمد: «أمر عبد الكريم محمود رئيس نيابة قنا الكلية بحبس رئيس مباحث مركز قوص ألقى الضابط برجل مسن على الأرض ووقف فوق صدره بالحذاء مما أدى إلى وفاته، وجهت النيابة إلى الضابط تهم الإتلاف والتحريض واستعمال القسوة، وكان رئيس النيابة قد تلقى بلاغاً من متّى وديع كرم معوض يتهم فيه الرائد عبد الوهاب إسماعيل رئيس مباحث قوص بقتل والده البالغ من العمر ٥٨ سنة، أكد البلاغ أن رئيس المباحث كلف المخبر السرى عبد العال بالقبض على «ميخائيل» الجندى الهارب من الخدمة العسكرية، فشل المخبر فى القبض على الجندى، قام رئيس المباحث باقتحام منازل المواطنين وبعثرة محتوياتها واتهم الضابط الرجل المسن بإخفاء الجندى وألقى به على الأرض وضغط فوق صدره بحذائه، أصيب الرجل المسن بغيبوبة ونقل إلى المستشفى قوص ولفظ أنفاسه، ارجع تقرير الطبيب الشرعى وفاة العجوز إلى تجمع دموى ونزيف داخلى وكسور بالأضلاع، أمرت النيابة بالقبض على رئيس المباحث وقررت حبسه (١٩٩٠/٢/١٩)»[٢].

كما نشرت أيضا تطور القضية فى الخبر التالى: «استمرار حبس ضابط الشرطة المتهم بقتل رجل مسن»..

قنا ـ عبد اللاه محمد: «أمر بدوى حسن قاضى المعارضات بحضور فاضل جمال الدين وكيل أول النيابة بأمانة سر جاد حسن باستمرار حبس رئيس مباحث قوص خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيق مع مراعاة التجديد فى الموعد المحدد، وجهت النيابة إلى الرائد عبد الوهاب إسماعيل رئيس مباحث قوص تهمة إلقاء وديع كامل على الأرض، والاعتداء عليه بالحذاء مما أسفر عن مقتله، قام أحمد أبو ضيف مدير نيابة قوص بمعاينة منزل القتيل، قدرت التلفيات بحوالى ٤ آلاف جنيه وكانت محكمة قنا الكلية قد شهدت حراسة أمنية مشددة بلغ عدد الضباط

(١) جريدة الوفد: عدد ٩٣٥ ـ أسبوعى ١٩٩٠/٣/٤م.

(٢) جريدة الوفد: عدد ٩٢٤ ـ ١٩٩٠/٢/١٩ ص١، ص٦.

الذين حضروا الجلسة ٥٠ ضابطاً، وتبذل مديرية أمن قنا اتصالات مكثفة لإرغام أهالى القتيل على التنازل عن البلاغ وتغيير أقوالهم أمام دائرة المعارضات المقبلة (١٩٩٠/٢/٢١)»[1].

١٠ ـ قتل رب عائلة لأنه رفض إزالة عشة حمام من فوق بيته:

هذه المأساة نقدمها دليلاً على الأسلوب الذى تعامل به الحكومة الشعب، نشرت جريدة الوفد التقرير التالى:

«وفاة مواطن!، مات بعد ٣ أيام من علقة ساخنة بقسم الشرطة لرفضه إزالة عشة حمام مجاورة لمطحن قمح!!.»..

«عاشت سرس الليان ليلة حزينة بعد تعرض أحد مواطنيها لاعتداء فى قسم الشرطة قامت المباحث باستدعاء المواطن محمد السيد نصار لإجباره على إزالة عشة حمام فوق سطح منزله المجاور لشونة المطحن فرفض المواطن الامتثال لأمر مأمور القسم فاعتبر أن هذا تحد لقراراته وأمر بإيداعه الحجز وهناك أوسعه زبانية القسم ضرباً حتى فقد النطق والوعى فنقل إلى المستشفى فى حالة سيئة وفارق الحياة بعد ٣ أيام».

تحكى فتحية سيد أحمد زوجة المجنى عليه قصة وأسباب استدعاء زوجها وحبسه والاعتداء عليه فى قسم شرطة سرس الليان فتقول: السبب وراء استدعاء زوجى للقسم وجود عشة حمام فوق سطح منزلنا وكثير ما طلب منا مدير مطحن سرس الليان المجاور لنا أن نزيلها فكنا نرفض واستطاع مدير المطحن أن يستصدر أمر باستدعاء زوجى للتحقيق معه وتهديده والضغط عليه لإزالة عشة الحمام وفى الحادية عشر صباح يوم الأحد ٣ نوفمبر حضر أحد المحضرين يطلب من زوجى المثول أمام البيه المأمور لأمر هام، فاستجاب زوجى وذهب لمكتب المأمور الذى أمره بأن يزيل عشة الحمام، وتضيف الزوجة أن زوجها رفض قائلاً: أى قانون يقضى بذلك؟، لو أزلتم كل عشش الحمام الموجودة فى المدينة فسوف أزيل ما عندى، هنا اعتبر مأمور القسم كلام زوجى تحدياً له وأمر بإيداعه حجرة الحجز ولا أعلم

(١) جريدة الوفد: لعدد ٩٢٦ ـ ١٩٩٠/٢/٢١م.

ماذا حدث له فيها، تأخر زوجى حتى الساعة الثانية ظهراً، تعرض خلال هذه الفترة للاعتداء بالضرب، ذهبت لمقر القسم فإذا بهم يضللونى ويقولون لى إن زوجى غير موجود صرخت فيهم حتى فتحوا باب حجرة الحبس فإذا بزوجى ملقى على الأرض غارقاً فى القىء والبول وفاقداً للنطق والوعى وبه آثار ضرب مبرح، صرخت فيهم وأعلنت أننى سوف أبلغ النيابة بحالة زوجى مما دعا قسم الشرطة بطلب سيارة إسعاف مستشفى سرس الليان وجاءت السيارة ولكن المستشفى رفض إدخال زوجى لخطورة حالته وقام بتحويله إلى مستشفى منوف العام حيث أودعوه قسم الباطنة، وهنا حاول مأمور القسم عمل صلح وأن نتنازل عن المحضر فرفضت وأولادى، وطلبنا التحقيق فيما تعرض له زوجى.

أما فتحى محمد نصار نجل المجنى عليه فصرح بأن والده كان بحالة صحية جيدة عندما استدعوه للقسم وأن ما حدث له كان بسبب ما تعرض له من ضرب مبرح افقده النطق والوعى، وأضاف فتحى: قمت بإبلاغ نيابة منوف وأرسلت تلغرافات للمحامى العام بشبين الكوم ولوزير الداخلية ولمديرية أمن المنوفية، ويؤكد أنه سأل محمد نصار فى فترة تنبه: هل ضربك أحد؟، فأومأ برأسه بما يفيد الإيجاب فسألته عمن قام بضربه؟، فأشار بإصبعيه بما يفيد أن اثنين من العاملين بالقسم قاما بالاعتداء عليه.

ويقول السيد محمد نصار النجل الثانى للمجنى عليه: مات أبى نتيجة للظلم، ذهب إلى قسم الشرطة على قدميه وخرج منه بعد ثلاث ساعات فاقداً للنطق والوعى بعد تعرضه لهجمة شرسة من رجال الشرطة، أوسعوه ضرباً حتى فقد وعيه، ظلوا يضربونه حتى بال على نفسه وتقيئ ما فى بطنه، وأضاف محمد لقد حاولت بشتى الطرق أن استخرج تقريراً طبيا لوالدى من مستشفى منوف العام ولكن تهديدات الشرطة كانت أقوى منى ومن القائمين على المستشفى، فلجأت لنيابة منوف التى طلبت رسمياً من المستشفى استخراج تقرير طبى مبدئى تأكد فيه وجود سحجات فى الفخذ اليمنى لوالدى، ولا يحمل التشخيص الكامل لحالة والدى حيث أنه فاقد الوعى والنطق، استمر أبى فى المستشفى تحت العلاج من الثالثة عصر الأحد ٣ نوفمبر وحتى الثانية من صابح الخميس ٧ نوفمبر.

وفى لقاء مع الدكتور نبيل إسماعيل الطبيب الذى كان يعالج المجنى عليه منذ شهرين، أوضح أن معاون مباحث قسم شرطة سرس الليان قصد عيادته لتحرير تقرير طبى يفيد بأن المجنى عليه مريض بمرض عادى، وأن ما أصابه من نكسة صحية يعيشها الآن هى أحد آثار ارتفاع ضغط الدم والعملية الجراحية التى أجريتها له يوم ١٥ أغسطس الماضى، وأضاف الدكتور نبيل: «بالطبع لم أستجب لمطلب معاون المباحث وكتبت التقرير الذى يفيد بحالته الصحية الحقيقية (١٨/١١/١٩٩١)»[١].

١١ ـ تعذيب الأهالى فى قسم آخر هروباً من المسئولية وإخفاءً للجريمة:

ذكرت صحيفة الحقيقة الخبر التالى: «عاجل إلى النائب العام قسم الزيتون وكر التعذيب»..

«ابتكر ضباط المباحث طريقة جديدة لتعذيب المواطنين عند القبض عليهم والهروب من استدعائهم للتحقيقات فى قضايا التعذيب أمام النيابة.. ذلك عن طريق قيام ضابط المباحث بإرسال المقبوض عليهم إلى أحد الأقسام غير التى ألقى القبض عليهم فيها ليتم تعذيبهم وبعد الحصول منهم على الاعترافات المطلوبة يتم عودتهم إلى القسم الذى ألقى القبض عليهم ليتولى عرضهم على النيابة بناء على الاعترافات الذى حصل عليها من جراء التعذيب، وعند إدلاء المواطن للنيابة بتعرضه للتعذيب بقسم آخر على أيدى ضباط المباحث به دون الذين قبضوا عليه ترفض النيابة إثباتها، كان أخرها عندما أدلى أحد المواطنين أمام نيابة الحدائق بتعرضه للتعذيب بقسم الزيتون لمدة ثلاثة أيام، وعلمت أنه تم تخصيص قسم الزيتون لاستقبال المقبوض عليهم من الأقسام بقطاع الشرق حتى يتم الحصول على اعترافات منهم بعد التعذيب، فهل يتدخل المستشار بدر المنياوى النائب العام لوقف هذه المهزلة التى تعد آخر صيحة للتعذيب والهروب من الاتهام والتحقيق أمام النيابة (١٥/٦/١٩٩١)»[٢].

١٢ ـ ضباط المباحث يسرقون الشقق:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالى: «الذعر فى البساتين!»..

(١) جريدة الوفد: عدد ١٨/١١/١٩٩١م.

(٢) جريدة الحقيقة: عدد ١٥٨ ـ السبت ٢ ذى الحجة ١٤١١هـ ـ ١٥/٦/١٩٩١م.

«تسبب ضباط مباحث القاهرة فى إثارة الذعر بين الأهالى بالبساتين، اقتحم النقيب خالد عبد العزيز من أحداث القاهرة ومعه ٢٥ شخصاً مسلحين بالسنج والمطاوى منزل مخبر بعزبة النصر استولى الضابط ومساعدوه على جميع الأجهزة الكهربائية وبعض النقود وطلقات الرصاص عهدته، كما قاموا بتحطيم محتويات الشقة واعتدوا على سكانها بالضرب، وقام المعتدون باقتحام ثلاث شقق أخرى بنفس المنطقة وفعلوا بها نفس الشىء، كما قاموا باحتجاز بعض الأشخاص عدة أيام دون وجه حق ثم تركوهم، كما قام ضابط مباحث قسم مدينة نصر باقتحام شقتين بالبساتين من بينهما شقة مقاول وقام بتحطيم أثاث الشقة بالكامل واستولوا على ما بها من أجهزة كهربائية، وقام باحتجاز زوجة المقاول وأمه ثلاثة أيام بالقسم، ثم تركوهم دون عرض على النيابة، قدم المجنى عليهم بلاغات عديدة لنيابة المعادى، وكلف صابر عبد الله مدير النيابة أسامة عبد المنعم وحازم سعيد وحاتم مصطفى وكلاء النيابة بالانتقال إلى الشقق المحطمة، وتم عمل معاينات أثبتت صحة أقوال المبلغين، أرسلت النيابة لاستدعاء الضابطين لسؤالهما، وأمرت بعرض المصابين على المستشفى، وتوالى نيابة المعادى تحقيقاتها لمعرفة أسباب هذه الحوادث (٢٠/٣/١٩٩٠)»[١].

كما نشرت فى اليوم التالى أيضاً: «وقدرت قيمة الخسائر بربع مليون جنيه وجهت النيابة إلى الضباط تهم احتجاز مواطنين بدون وجه حق وإتلاف محتويات الشقق وسرقة أجهزة كهربائية (٢١/٣/١٩٩٠)»[٢].

١٣ ـ ضرب عامل انتقاماً لعامل آخر صديق الضابط:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالى: «عاجل لوزير الداخلية»..

«اقتحم عقيد الشرطة سعد زغلول و٦ مخبرين بسيارة الشرطة محطة بنزين موبيل التى تقع بشارع المبتديان بالسيدة زينب، ألقى العقيد ومخبروه القبض على عامل الكاوتشوك أحمد محمود بدون أسباب ومجاملة للكهربائى محمد عباس فى شارع المبتديان والسيارة التى استقلها العقيد تحمل لوحات معدنية رقم ١٢٢٠٣

(١) جريدة الوفد: عدد ٩٤٩ ـ ٢٠/٣/١٩٩٠م.

(٢) جريدة الوفد: عدد ٩٥٠ ـ ٢١/٣/١٩٩٠م.

شـرطة، تم اصطحـاب العـامل أحمـد محـمـود إلى وزارة التـمـوين وتبـادل الضبـاط والعقيد والمخبرون ضرب العامل حتى سقط مغشياً عليه من الضرب المبرح، وتقرر إطلاق سراحه بعد ذلك، والمؤسف أن الكهربائى شارك السادة الضباط فى عملية الضـرب أمـام الضـبـاط، نـرفع هذه الواقـعـة إلى اللواء عـبـد الحليم مـوسـى وزير الداخلية للتحقيق واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه هؤلاء جميعا (١٠/٣/١٩٩٠)»[١].

١٤ ـ أهل الحى يسمعون صرخات التعذيب من القسم:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالى: «تعذيب وحشى لمواطن بنقطة شرطة المهندسين»!

«أصدرت أمس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برئاسة محمد إبراهيم كامل بيـاناً نددت فيـه بعمليات التـعذيب الوحـشى الذى يمـارسـه ضـبـاط نقطة شـرطة المهندسـين، أكدت المنظمـة تعذيب أحد المواطنين داخل نقطة الشـرطة فـجر أمس كما أكدت المنظمة أن سكان العمارات المجاورة للنقطة سمعوا أصوات الضحية التى يتم تعذيبها ووقفوا فى الشرفات لا حول لهم ولا قوة وطالب البيـان اللواء عـبد الحليم موسى وزير الداخلية بإيقاف عمليات التعذيب داخل أقسام الشرطة لانتزاع اعترافات كاذبة بالقوة (٢٢/٦/ ١٩٩٠)»[٢].

١٥ ـ احتجاز وتعذيب دون جريمة:

نشرت جريدة الوفد الخبر التالى: «احتجزوا شقيقى وعذبوه بدون جريمة».

«فوجئ شقيقى عبد الرءوف عبد الحكيم أثناء استقلاله تاكسى بضابط شرطة يسـتقل سيـارة نصف نقل يحاول أن يحتك به وقام بإيقـاف التاكسى وانهـال عليه بالسبـاب فطلب شقيقى من الضابط عدم سبه بأمه فإذا بالضـابط يقتاده إلى قسم ثانى شبـرا الخيـمـة ويحـتجـزه ثلاثة أيام بالقسم ويقوم بتعذيبـه بـالضرب والسحل والسباب، واكتشفت غيابه وأبلغت النيابة، وعلمت باحتجازه مع ١١ شخصاً معه بالحجز دون وجه حق وقامت النيابة بالتفتيش بالقسم وأثبتت التعذيب الواقع على شقيقى، وحتى الآن لم يتم محاسبة الضابط على جريمته واحتجاز شقيقى دون أى جريمـة، وكـان شقيـقى قد عـاد لمصـر بعد غـيـاب ١١ سنة بألمانيا لإقـامـة مـشروع

(١) جريدة الوفد: عدد ٩٤٠ ـ ١٠/٣/١٩٩٠م.

(٢) جريدة الوفد: عدد ١٠٣٠ ـ ٢٢/٦/١٩٩٠م.

استثمارى بمصر!!، منصور عبد الرءوف حكيم المحامى (١٨/٦/١٩٩١)»[١].

١٦ ـ احتجاز النساء رهائن فى أقسام الشرطة حتى يسلم أزواجهن أنفسهم أو حتى يعترفوا:

عن هذه الظاهرة التى تفشت فى أقسام الشرطة ذكرت صحيفة الوفد هذا التقرير الذى ننقل جزءاً منه:

«الشرطة فى قفص الاتهام إنهم يستخدمون النساء رهائن داخل الأقسام، وقائع بالإسكندرية مهداة إلى وزير الداخلية»..

المشهد الأول: «كان الأول داخل قسم الجمرك بالإسكندرية عندما ألقت شرطة القسم القبض على متزوجة وأودعتها الحجز دون أية تهمة سوى أنها شقيقة أخوين قاما بمشاجرة كبيرة فى حى الجمرك واستطاعا الهرب والإفلات من يد رجال المباحث، كانت السيدة تبكى بحرقة شديدة وتتوسل إلى السادة ضباط المباحث أن يغيثوها فهى لا ذنب لها ولا دخل لها بالمشاجرة، ولم تجد السيدة المغلوبة على أمرها من بد سوى انتظار شقيقيها حتى يأتيا إلى قسم الشرطة لتسليم نفسيهما... ومرت ٣ أيام وهى حبيسة التخشيبة تعانى الذل والمرار من جريمة لم تقترفها وسط المجرمين والمشبوهين ومع ذلك لم يسلم شقيقاها نفسيهما وتجرعت وحدها مرارة الظلم».

المشهد الثانى: «داخل قسم شرطة منيا البصل عندما توجهت قوة من القسم إلى حى الورديان للقبض على أحد الهاربين من تسديد غرامة مالية فلم تجده وعثر على ابنة أخيه التى تبلغ من العمر ٢٢ سنة فاحتفظوا بها كرهينة حتى يقوم عمها بتسليم نفسه إلى القسم وباتت المسكينة فى التخشيبة يومين دون أن يأتى عمها الذى لم يكن موجوداً بالفعل داخل الإسكندرية ولم يعلم بالواقعة فاضطر أهلها وذويها للاتصال بمكتب الوفد بالإسكندرية الذى تدخل للإفراج عن الرهينة وتم الإفراج عنها»[٢].

---

(١) جريدة الوفد: عدد ١٣٤٤ ـ ١٨/٦/١٩٩١م.

(٢) جريدة الوفد: عدد ١٣٤٧ ـ ٢٢/٦/١٩٩١م.

١٧ ـ يعذب عاملين فى محل إكراماً لصاحب المحل:

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالى: «حبس ضابط احتجز مواطنين وعذبهما بالكهرباء لمجاملة صديقه»..

كتب ـ محمد زكى: «عاقبت محكمة جنايات القاهرة ضابط شرطة بمرور أسيوط بالحبس سنة مع الشغل لقيامه باحتجازه مواطنين ثلاثة أيام وتعذيبهما صعقاً بالكهرباء لمجاملة أحد أصدقائه كما قضت المحكمة برئاسة المستشار مصطفى بدران وعضوية المستشارين عادل جمعة وخيرى فخرى وأمانة سر جورج الغنيتى بإلزام الضابط وصديقه الذى يمتلك محلا للنظارات بالساحل بأن يؤديا إلى المدعين بالحق المدنى مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت، كشفت أوراق القضية عن قيام النقيب عونى السيسى الضابط بالمرور وصديقه عطية الله إبراهيم باحتجاز المجنى عليهما شريف عبد النبى حسن وأحمد محمد أحمد اللذين يعملان فى محل الأخير بأحد المخازن لإكراههما على الاعتراف بسرقة مجموعة من الشنابر والنظارات، وتولى الضابط تعذيبهما صعقاً بالكهرباء وهما مكبلان وأجبر المجنى عليه الأول على تحرير شيك (١٩/١/١٩٩٠)»[١].

١٨ ـ تاجر تعذبه الشرطة لرفضه تزوير أرقام أسلحة الضباط:

نشرت جريدة الشعب التقرير التالى: «مواطن شردته الشرطة!، رفض التزوير فعذبوه... وشكاهم فنفوه»..

«بداية القصة أن سعد يعمل تاجر أسلحة وذخائر من مركز مطوبس بمحافظة كفر الشيخ ونظراً لطبيعة عمله فهو يتعرض للتفتيش بصورة دورية وقد تم تفتيشه لآخر مرة فى ١٩٩١/٥/٤ ولم يثبت ضده ارتكاب أية مخالفات فى أى مرة تفتيش لهذا فقد انتابته الدهشة عندما ذهب إليه كل من العقيد صبحى أبو المجد مأمور مركز مطوبس والمقدم محمود على سعد رئيس وحدة المباحث وطلبوا منه وضع أرقام مزورة على أسلحة محلية الصنع لاستبدالها بأسلحة عدد من ضباط الشرطة كانوا قد تصرفوا فى أسلحتهم بالبيع ورفض سعد القيام بهذا التزوير، بدأوا يمارسون ضغوطهم ضده وتماديا فى السذاجة قام المذكور بالشكوى لوزير

(١) جريدة الوفد: عدد ٨٩٧ ـ ١٩٩٠/١/١٩م.

الداخلية ومدير مباحث أمن الدولة ورئيس مجلس الشعب.

ورأى بكوات الشرطة فى شكاوى سعد ضيف الله وتضرره من تعرضهم له تجاوزاً يستدعى تأديبه، وفى ١٩٩١/٧/٢ قام المأمور ونائبه ورئيس وحدة المباحث والمعاون مع قوة من مركز مطوبس باقتحام منزل المواطن الساذج وكسر الباب وإتلاف محتويات المنزل وذلك فى الثالثة صباحا ثم اقتادوه بملابسه الداخلية مقيدا بقيد حديدى وطافوا فى الشوارع على هذه الصورة المهينة حتى وصلوا إلى مركز الشرطة، وفى المركز تعرض للضرب والكى وسائر التعذيب لإجباره على سحب شكاواه وعلى القيام بتزوير الأسلحة المطلوبة للسادة الضباط ولم يخرج من المركز إلا فى ١٩٩١/٧/٤ ورغم إصاباته الظاهرة رفضت مستشفى مطوبس وكفر الشيخ استقباله، فلجأ إلى مستشفى الدمرداش يوم ١٩٩١/٧/٧ وأثبت التقرير الطبى إصابته بكدمات وسحجات منتشرة بالظهر وكدمات بالقدمين والفخذين وكى كهربى بباطن القدم وكدمة بالرأس وسحجات بالركبة اليمنى، والأهم من ذلك أنهم أغلقوا محله وهددوه بالاعتقال إن هو عاد إلى بيته وهكذا تحول سعد من مواطن ساذج إلى مواطن مشرد (١٩٩١/٨/١٣)»[١].

١٩ ـ التعذيب فى قسم منيا البصل:

نشرت جريدة الأهالى الخبر التالى:

«تباشر نيابة منيا البصل مجموعة من التحقيقات فى عشرات الشكاوى تقدم بها مواطنون حول ما جرى لهم بعد احتجازهم فى سجن قسم منيا البصل دون مبرر قانونى لفترات طويلة تعرضوا خلالها للتعذيب، اتهم المواطنون الرائد هانى نوفل رئيس مباحث القسم ومساعده النقيب هشام عايدة. من بين الوقائع التى تضمنتها التحقيقات احتجاز قبارى عبد المقصود منذ ٥ سبتمبر حتى الآن وشقيقه صابر الذى ذهب للسؤال عنه والقبض على أيوب حنا عطا الله دون اتهام، وقد أثبت المواطنون فى بلاغاتهم إلى النيابة التعذيب الوحشى الذى تعرضوا له والذى أدى إلى إصابات جسيمة. يذكر أن الرائد هانى نوفل يشتهر فى المنطقة بجولاته التى يحمل خلالها السوط فى يده ويحيط به مجموعة من رجال الشرطة المسلحين ويجرى

(١) جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ـ ٣ صفر ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٨/١٣م.

أثناء الجولات القبض على المواطنين بصورة عشوائية (١٩٩١)»[١].

٢٠ ـ تعذيب رجل حتى الموت:

نشرت صحيفة الوفد الخبر التالى: «اليوم محاكمة ثلاثة ضباط شرطة لقيامهم بتعذيب مواطن حتى الموت»..

«تبدأ الدائرة ١٧ بمحكمة جنايات القاهرة اليوم محاكمة ثلاث ضباط شرطة بتهمة تعذيب مواطن حتى الموت داخل قسم الشرطة فى يناير فى العام الماضى، كان المتهم الأول وهو معاون مباحث قسم الظاهر قد ألقى القبض على على مخلوف عبد العال أحمد واعتدى عليه بالضرب بمساعدة اثنين من زملائه وهما رئيس التحقيقات ورئيس المباحث، وجهت النيابة للمتهمين الأول والثانى تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد واحتجاز المجنى عليه بدون إذن قضائى أو وجه حق، كما وجهت النيابة للمتهم الثالث رئيس المباحث تهمة التزوير فى محررات رسمية واختلاس التقرير الطبى المبدئى وإخفاء جريمة وعدم الإبلاغ عنها، كشف تقرير الطبيب الشرعى أن المجنى عليه مات متأثراً بالتعذيب الوحشى على أيدى الضباط الثلاثة وكانت قد فشلت المحاولات التى جرت فى عهد زكى بدر السابق لمنع تقديم الضباط للمحاكمة (١٧/٣/١٩٩٠)»[٢].

٢١ ـ التعذيب لعدم إصلاح سيارة الضابط:

نشرت صحيفة الشعب الخبر التالى: «شرطة بلقاس فى خدمة الشعب تأخر الميكانيكى فى إصلاح سيارة القسم فكسروا ذراعه»..

«كان المواطن صالح عبد الله محمد الميكانيكى من بلقاس دقهلية يجلس فى مكتب صلاح بيه مأمور مركز بلقاس بعد أن أصلح سيارته وبعد الدردشة والقهوة استدعاه محمود سلامة رئيس المباحث ومحمد فوده معاونه إلى مكتبهما وصل الضابطان إلى المكتب بعد قهوة وما هى إلا نظرة واحدة فقط إلى المخبرين المتواجدين والذين يزيدون على عشرة... حتى انهالوا جميعا ضربا وسباً فى المواطن المسكين وربطوا ذراعيه خلف ظهره وعلقوه على باب الحجرة وراحوا

(١) جريدة الأهالى: عدد ٥٢٢/٩١م.

(٢) جريدة الوفد: عدد ٩٤٦ ـ ١٧/٣/١٩٩٠م.

يسحبوه من قدميه، وعندما كان يصرخ كان المخبرون يضعون الأحذية فى فمه وهم يواصلون الضرب فى كل مكان مما أدى إلى كسر ذراعه اليمنى وخلع فى الكتف، بعد انتهاء المخبرين من مهمتهم أجلسوه مدة حتى يسترد أنفاسه ودلكوا صدره حتى يفيق من غيبوبته ونقلوه إلى منزله حيث ألقوا به أمام باب شقته وانطلقوا ليأتوا بعدها بأيام ويسألوا عنه ويقولوا له: نحن متأسفون النمرة غلط، وتكمل والدته نسيمة سليمان القصة: قبل فجر اليوم التالى سمعت طرقا على باب الشقة فتحت الباب، فوجئت بابنى جثة هامدة أمامى جريت استغيث بالجيران ذهبنا به إلى مستشفى بلقاس العام.. وعندما علم الطبيب ويدعى سعد القصة رفض علاج ابنى ورفض كتابة تقرير طبى عدنا مرة أخرى للمستشفى فى الصباح... طلب الدكتور إشاعة وعمل تجبيس للذراع وعندما أخبرته أننا سنذهب للنيابة أخفى عنا الإشاعة، تضيف الأم أننى أنا وأسرتى وكل من يعرف ذلك الموضوع فى حالة خوف وفزع شديد وعدم أمان فأى إنسان معرض لأن يأخذه ذلك الضابط محمود سلامة ومعاونه محمد فوده ويذيقه ألوان العذاب ثم يعتذر له!، ونسأل صالح عبد الله: ترى ما السبب فى كل ذلك؟، هل كان لهم عندك خدمة ولم تنفذها؟، قبل هذه الحادثة بعشرة أيام جاءنى محمود بيه سلامة وطلب منى إصلاح سيارته ولكنى كنت مشغولاً ونظر إلى نظرة غضب وانصرف (١٩٩١)»[1].

٢٢ ـ تعذيب محامى داخل قسم الشرطة:

نشرت صحيفة الوفد الخبر التالى: «التحقيق مع ضباط قسم الدلنجات بتهمة تعذيب محام، نقابة المحامين بالبحيرة تقاضى وزير الداخلية ومدير الأمن».

البحيرة ـ نبيل الحكيم: «بدأت نيابة الدلنجات بمحافظة البحيرة التحقيق مع مأمور قسم شرطة الدلنجات وبعض ضباط القسم بتهمة تعذيب محام داخل قسم الشرطة وكان فراج عبد العظيم المحامى قد توجه إلى قسم شرطة الدلنجات مع ثلاثة من موكليه ففوجئ بأمين شرطة يطرده من القسم وعندما افهمه المحامى بأنه جاء لأداء واجبه قام أمين الشرطة بصفعه على وجهه وقام أحد الضباط برتبة ملازم أول بركله بقدمه فى بطنه كما شارك مأمور القسم فى الاعتداء على المحامى كما قام بإلقاء كرنيه النقابة الخاص بالمحامى على الأرض وداسه بقدمه، تقدم محامو

(١) جريدة الشعب: عدد ٦١١ ـ ١٠ صفر ١٤١٢هـ.

البحيرة ببلاغ إلى محمد أبو النجا مدير نيابة الدلنجات الذى أثبت الواقعة وأحال المحامى إلى المستشفى الذى أثبت فى التقرير الطبى التعذيب الواقع عليه. وبدأ عبد المجيد علم الدين وكيل النيابة الكلية التحقيق تحت إشراف المستشار طلعت كحيل المحامى العام كما أقامت نقابة المحامين بالبحيرة دعوى مدنية ضد وزير الداخلية ومدير أمن البحيرة ومأمور قسم شرطة الدلنجات (١٩٩١/٨/٢١)»[١].

٢٣ ـ تعذيب سيدة دون تهمة:

نشرت جريدة الأهالى الخبر التالى: «دولة المباحث فى زفتى»..

«دون تهمة سحب ضابط مباحث زفتى هذه السيدة سنية متولى إلى الحجز. هناك تعرضت للضرب بالكرابيج وإطفاء السجائر فى أماكن حساسة من جسدها بالإضافة إلى سيل السباب والشتائم».

«النيابة تحقق فى جريمة مباحث زفتى»..

كتب ـ أحمد نجم: «تبدأ اليوم الأربعاء نيابة زفتى برئاسة عاطف خليل وتحت إشراف المحامى العام لنيابات الغربية المستشار سامى يوسف فى الاستماع لشهود واقعة التعذيب التى قام بها ضباط مباحث زفتى على سنية متولى يوم ١٣ أكتوبر الماضى بتجريدها من ثيابها وضربها بالكرابيج وإطفاء السجائر فى أجزاء حساسة بجسدها، تقدمت المجنى عليها بقائمة بأسماء شهود الحادث للنيابة لسماع أقوالهم مع توفير الحماية لهم بعد تهديدات المباحث لهم الأسبوع الماضى، من ناحية أخرى رفض مفتش التحقيقات بأمن الغربية العميد رجب الصعيدى لسماع أقوال المجنى عليها وأبلغها بأنه أعد تقريراً بأقوالها والواقعة لوزير الداخلية كما قررت لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة الغربية تكليف كل من المحاميين مسعد جمعة وأحمد منصور ورزق سلام وسيد زينة ومحمد عبد الرحمن ووائل السعيد وعلى عبد المنعم وفؤاد عزيز بالإضافة لعبد الحميد نايل من لجنة الدفاع عن الحريات بالقاهرة للدفاع عن المجنى عليها وزوجها (١٩٨٨/١١/١٠)»[١].

٢٤ ـ ضباط أمن الدولة يستغلون سلطتهم للاستيلاء على الشقق:

نشرت جريدة الشعب الخبر التالى: «ضابطان بأمن الدولة يمارسان الإرهاب الخاص»..

(١) جريدة الوفد: عدد ١٣٩٩ ـ ١٩٩١/٨/٢١م.

القاهرة: «العميد سمير عبد المنعم عبد الخالق وشقيقه العقيد محمد وكلاهما بمباحث أمن الدولة يمارسان الإرهاب والبلطجة ضد الأبرياء... ثار نزاع بين شقيقتهما وإحدى جاراتها فقام ضباط أمن الدولة بالقبض على الجيران يوسف محمد أحمد خليل موظف وشقيقته المهندسة علية وبدور عبد الرازق لمدة ثلاثة أيام تعرضوا خلالها للإرهاب والتهديد والسب، تقدم علاء عامر محامى المجنى عليهم ببلاغ إلى النائب العام ضد ضابطى أمن الدولة وشقيقتهما ومأمور قسم شرطة الزيتون المتواطئ مع زملائه»[٢].

٢٥ ـ مأساة قرية الكوم الأحمر:

اعتادت الشرطة فى عهد مبارك القيام بحملات التأديب والتعذيب الجماعية ضد القرى حتى تذل عباد الله وتغرس فى نفوسهم الرعب من النظام ورموزه، وحادثة قرية الكوم الأحمر التى نستعرضها هنا هى إحدى هذه المآسى التى تعيشها مصر كل يوم تحت حكم الإذلال والبطش[٣].

ونحن هنا ننقل بشىء من التفصيل ما نقلته جريدة الوفد عن هذه الجريمة البشعة: «لم يكن للمذبحة المروعة التى ارتكبتها الشرطة فى قرية الكوم الأحمر سبب سوى مشاجرة عادية وقعت بين ضابط شرطة يرتدى ثياب مدنية وسائق إحدى السيارات الميكروباص من أهالى المنطقة ووفقا لأقوال شهود العيان الذين أدلوا بعد ذلك بأقوالهم أمام محكمة أمن الدولة العليا فإن المشاجرة بدأت عندما تسابق ضابط الشرطة الذى كان يستقل سيارة خاصة مع آخرين وسائق الميكروباص إلى عبور الكوبرى الموجود خارج قرية الكوم الأحمر بسيارته قبل الآخر فى حوالى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الجمعة ٢٩ إبريل الماضى وقد اعترف زكى بدر وزير الداخلية أمس الأول أمام أعضاء مجلس الشعب بصحة ما نشرته الوفد وقت وقوع الأحداث عندما ذكر أن السبب كان مشادة بين ركاب سيارة ملاكى بينهم ضابط شرطة وبين ركاب سيارة أجرة خلافاً لما كانت الصحف الحكومية قد نشرته

(١) جريدة الأهالى: ١٠/١١/١٩٨٨م.

(٢) جريدة الشعب: عدد ٦٣٧.

(٣) لمراجعة تفاصيل استجواب النائب على سلامة الوفدى لوزير الداخلية زكى بدر فى جلسة يوم ١٩/٢/١٩٨٩ بمجلس الشعب راجع ملحق مجلة لواء الإسلام عدد رمضان ١٤٠٩هـ.

عن سبب الحادث نقلاً عن مصادر الأمن، وطبقاً لرواية الشهود تطورت المشادة إلى مشاجرة صفع خلالها ضابط الشرطة المتهم سائق الميكروباس على وجهه.. ولم يكن السائق عاثر الحظ يعلم فى تلك اللحظات شخص المعتدى أو وظيفته لأنه كان يرتدى ثيابا مدنية فثارت ثائرته وثأر لكرامته المهدرة بصفعة مماثلة على وجه الضابط الطائش الذى سول له غروره أن يفتك بالسائق فأخرج مسدسه الحكومى فى لمح البصر ليطلق الرصاص ولكن الطلقات استقرت فى جسد سائق آخر تصادف مروره لحظة وقوع الحادث. وسقط المصاب عبد الرسول عبد المجيد خليفة غارقاً فى بركة من الدماء.. ولم يتمالك شقيقه رمضان عبد المجيد الشهير بهراس نفسه عندما شاهد أخاه بين الحياة والموت فاندفع محاولاً الانتقام من الضابط وعاجله الأخير بضربة بمؤخرة سلاحه الميرى فى فمه مزقت شفته وحطمت أسنانه ورد هراس بآلة حادة أحدث بها عدة إصابات بجسد الضابط المعتدى.. وما لبثت قوات شرطة النجدة بالجيزة أن حضرت إلى المكان وبدلاً من نقل المصابين إلى المستشفى انقضت على الموجودين بالمكان فى هجوم مسعور انتقاماً لإصابة الضابط واستخدمت القوات أسلحتها النارية خلال المعركة مما أسفر بالطبع عن سقوط المزيد من الضحايا ثم جاء دور مباحث أوسيم التى حاصرت المكان وألقت القبض على جميع الموجودين وتم نقل المصابين المستشفيات لعلاجهم.

وزير تطربه الملاحم

وكان من المنتظر أن تنتهى الأحداث المؤسفة عند هذا الحد لاسيما وأن نيابة مركز إمبابة بدأت تحقيقاتها حول الواقعة ولكن زكى بدر وزير الداخلية شاء أن يجعل منها ملحمة أمنية من النوع الذى يطربه كما صرح ذات مرة فى حديث تليفزيونى فأصدر أوامر مشددة طبقا لاعترافه الأخير أمام مجلس الشعب أمس الأول باقتحام القرية وضبط المئات من أبنائها وتفتيش مساكنها بعبارة أخرى كان قراره هو ضرورة حشد القوات اللازمة لتأديب أهالى القرية المسكينة بسبب مشاجرة عادية تحدث عشرات من نوعها كل يوم!!، وهكذا داهمت جيوش الرعب المركزى وقوات الأمن ومباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية والقوات الخاصة وفرق الكاراتيه المدججة بالمدافع الرشاشة والبنادق الآلية والهراوات والكرابيج والقنابل المسيلة للدموع والعصى الكهربائية والخيزرانات وغيرها من أدوات البطش والتنكيل

القرية الوديعة الغافلة مع الخيوط الأولى لفجر يوم السبت ٣٠ إبريل الماضى أغلقت الجحافل الجرارة جميع منافذ القرية والطرق المؤدية إليها وقطعت التيار الكهربائى عنها وفرضوا حظر التجول فى جميع شوارعها.

الدستور تحت أقدامهم

وبدأت على الفور أحداث المذبحة المروعة التى انتهكت فيها كل القيم والمبادئ والأعراف الدينية والإنسانية..استباحت قوات الحملة البربرية حرمات منازل القرية ومساجدها السبعة بلا وازع من دين أو ضمير اقتحمت المساجد بالأحذية وحطم الضباط والجنود المصابيح ومزقوا المصاحف الموجودة بها اعتدوا بالضرب والجلد على أئمتها بعد أن قامت القوات بتفتيشها، ثم تضيف الجريدة: لم يجد الضباط والجنود فى عروقهم بقايا من نخوة الرجال أو شهامة الفرسان ليستروا عورات أخواتهن فى الله والوطن ولم يتورعوا من جلدهن بالسياط مع أطفالهن وأزواجهن المغلوبين على أمرهم كانت القوات الغاشمة تتفنن فى ألوان التعذيب وصنوف البطش والانتقام من الأهالى الأبرياء العزل لم يفلت من المذلة والهوان كهل ولا طفل ولا امرأة..فالكل سواء تحت سياط الطغاة وهراواتهم وأحذيتهم، ولم يكن مسموحا لأحد من الضحايا بأن يفتح فمه بكلمة حتى ولو كانت سؤالاً بريئا عن سبب كل هذا البلاء الذى حل على رؤوس الجميع!! بل كان الويل كل الويل لمن يجرؤ على مجرد الاستغاثة بصوت عال!! ولم تنس الحملة الهمجية المسعورة أن تمارس هوايتها الشاذة فى إتلاف كل ممتلكات الضحايا من سيارات وجرارات زراعية وأدوات منزلية ونهب مصوغات وحلى النساء وكل ما عثروا عليه داخل المنازل والمتاجر من نقود وأطعمة!! ويكفى أن نذكر أن القوات الغاشمة دمرت أكثر من ٨٤٠ سيارة وجراراً زراعياً يمتلكها أهالى القرية البالغ تعدادهم ٢٥ ألف نسمة.

جرائم الشرطة البشعة فى رمضان

ولم تكتف بما ارتكبته من فظائع داخل القرية الذبيحة فاعتقلت أكثر من ٥٥٠ شخصاً من أهالى القرية بينهم عدد كبير من النساء والأطفال وقامت بترحيلهم محشورين فى اللوريات إلى جهنم طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى ونقصد به معسكر قوات الأمن بالكيلو عشرة ونصف، ولم يشفع للمعتقلين صيامهم فى شهر

رمضان المبارك ولا الجراح التى أثخنتهم من جراء السحل الذى تعرضوا له على مدى يومين كاملين داخل قريتهم فكان الضباط والجنود يبتكرون كل جديد ورهيب من ضروب الفتك والإيذاء البدنى والمعنوى للضحايا، شتائم وبذاءات يعف القلم واللسان عن ذكرها.. التعليق من الأيدى والأرجل لساعات طوال الضرب بالهراوات والكرابيج الصفع والركل، إجبار الضحايا على الزحف مسافات طويلة بعد تجريدهم من جميع الملابس حتى ما يستر العورات!! بل بلغت سفالة الزبانية وانحطاطهم حداً جعلهم يتلذذون بوضع العصى فى أدبار الرجال وإجبار بعضهم على الاعتداء على البعض الآخر وإرغام النساء على سب أزواجهن بألفاظ غاية فى البذاءة بهدف إذلال الجميع وتحطيم رجولتهم واحترامهم لذويهم!! أيضاً كانوا يتعمدون تكديس أعداد كبيرة من الرجال والنساء عرايا فى عنابر ضيقة للغاية حتى يستحيل على أى منهم النوم أو الجلوس أو حتى التنفس واستنشاق الهواء النقى!

وحاولت أجهزة الأمن تلفيق تهم التجمهر ومقاومة السلطات وتخريب الأموال العامة.. إلى آخر هذه التهم المطاطة التى تأخذ بخناق المواطن المسكين فى مثل هذه الحالات لعدد كبير من أهالى القرية البائسة بالإضافة إلى مئات زعمت وزارة الداخلية أنها قامت باعتقالهم طبقا لقانون الطوارئ، ويهمنا الآن أن نذكر وزير الداخلية بأمرين تهرب من التعرض لهما فى معرض رده على استجواب النائب الوفدى على سلامة عن مذبحة الكوم الأحمر.

الإفراج عن المعتقلين

الأمر الأول هو قرارات القضاء المصرى العظيم بالإفراج الفورى عن جميع أهالى قرية الكوم الأحمر المعتقلين على ذمة الأحداث ورفض اعتراض وزير الداخلية على قرارات الإفراج وهو موقف مشرف لابد من تسجيله لقضاة مصر الأحرار، ومما يثير السخرية أن وزير الداخلية ماطل كعادته مع جميع المعتقلين فى إخلاء سبيل الأهالى تحدياً لقرارات القضاء رغم ما زعمه أمس الأول من احترامه لأحكام وقرارات القضاء!! ولا عجب فالرجل لا ينكر أنه يتوسع فى استخدام قانون الطوارئ وإن كان يزعم أنه يفعل ذلك من أجل الصالح العام!!!.

الحكم التاريخى ببراءة المتهمين

الأمر الثانى هو ذلك الحكم التاريخى الذى أصدرته محكمة أمن الدولة العليا مؤخراً ببراءة جميع أهالى قرية الكوم الأحمر المتهمين فى الأحداث وعددهم ٣٠ شخصاً من التهم التى لفقتها لهم أجهزة الأمن... نود أن نؤكد أن هذا الحكم التاريخى يعد صفحة جديدة مشرقة أضافها القضاء المصرى العظيم إلى سجله الحافل فى حربه المقدسة ضد القهر والظلم والطغيان..

ولم يكن سبب البراءة هو ما ادعاه وزير الداخلية من أن المتهمين قدموا إلى المحكمة محضرا اعتذر فيه أهالى القرية لقيادات الداخلية عما حدث وتنازلت فيه تلك القيادات عن حقها.. فتلك مغالطة صارخة يحاول زكى بدر من خلالها التشكيك فى الأسباب الحقيقية للحكم التاريخى، والحقيقة أن محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار مدحت شلبى وعضوية المستشارين سعد عبد الواحد ومحمود الخازندار استندت فى حكمها العادل إلى حقائق الأحداث والوقائع التى طرحت عليها والتى تثبت بصفة قاطعة الفظائع والممارسات الوحشية التى ارتكبتها الشرطة فى الكوم الأحمر ضد الأهالى الأبرياء، كما قدم الدفاع عن الأهالى أدلة قاطعة على تلفيق الاتهامات للأهالى وكذب ادعاءات وزارة الداخلية.. وأكدت المحكمة فى حيثيات الحكم أن حقوق المواطنين وكرامتهم أولى بالرعاية والإيثار من رجل الشرطة.. وكان من نتيجة الحملة الغاشمة على الكوم الأحمر أن تقدم ٢٥ من أعضاء الحزب الوطنى بالمنطقة باستقالة جماعية من الحزب احتجاجاً على جرائم الشرطة البشعة كما تضارب نائبان بالحزب الوطنى فى مجلس الشعب بالأحذية بسبب خلافهما حول تجاوزات الشرطة (١٩٨٩/٢/٢٢)(١).

٢٦ ـ حادثة عين شمس:

ذكرت صحيفة الوفد التقرير التالى: «مذبحة عين شمس»..

«وننتقل الآن إلى منطقة عين شمس التى شهدت خلال ٥ شهور فقط مذبحتين مروعتين أسفرتا عن مصرع ٩ من المواطنين وإصابة المئات برصاص زبانية زكى بدر الذى اعترف مؤخراً بإصراره على تصفية أعضاء الجماعات الإسلامية جسدياً بل ذهب الوزير فى تصريحاته لمجلة الوطن العربى إلى حد

القول بأنه لا يؤمن بالحوار مع الجماعات الإسلامية وإنما الحل الوحيد هو ضربهم فى المليان وفى سويداء القلب!! أيضاً اعتقلت أجهزة الأمن أكثر من ٩٠٠ شخص خلال أحداث أغسطس ثم ديسمبر الماضيين وكان من بين المعتقلين عدد كبير من زوجات وأمهات أعضاء الجماعات الهاربين والمطلوب اعتقالهم وأطفال المتزوجين منهم كرهائن لإجبار الآباء على تسليم أنفسهم!! ويمكننا أن نوجز أحداث أغسطس الدامى فى السطور التالية وطبقا لما جاء بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا حول الأحداث وأقوال المواطنين المصابين وشهود العيان».

البداية اقتحام مسجد آدم:

عقب صلاة المغرب يوم الجمعة ١٢ أغسطس عقدت الجماعة الإسلامية بعين شمس ندوتها الأسبوعية وسط حصار أمنى مفاجئ شاركت فيه آلاف من القوات التابعة لمختلف أجهزة الأمن وبدا واضحاً أن قيادات وزارة الداخلية تعتزم فعل شىء ما، يؤيد ذلك أن مسجد آدم بالذات سبق اقتحامه عدة مرات خلال العامين الماضيين وأن ندوة ١٢ أغسطس تأتى فى أعقاب حادث مصرع الهاربين من ليمان طرة عصام القمرى ثم خميس مسلم وإصابة ثالثهما محمد الأسوانى برصاص الشرطة وقد اعترف وزير الداخلية فيما بعد فى تصريحاته للصحف الحكومية بوجود محضر تحريات عن بعض الموجودين بالمسجد، وطلبت الشرطة من النيابة الإذن بضبطهم وهكذا انتهزت الشرطة فرصة الندوة الأسبوعية لتحاول اقتحام المسجد والقبض على أعضاء الجماعة الإسلامية الموجودين داخله فرفض الموجودون بالمسجد الخروج وأغلقوا أبواب المسجد لمنع الضباط والجنود من اقتحامه بأحذيتهم كعادتهم فى المرات السابقة، فلجأت القوات إلى أخس الوسائل وأشدها جرماً وتحديا لقداسة بيت الله وحرمته وحطمت نوافذه وألقت من خلالها عددا من القنابل المسيلة للدموع والقنابل الحارقة داخل المسجد لإجبار الموجودين به على الخروج وبالطبع اضطر هؤلاء إلى فتح الأبواب لمغادرة المسجد خشية الاختناق بالغاز، وبمجرد فتح الأبواب اندفع الضباط والجنود داخل المسجد بأحذيتهم الغليظة وقلوبهم المتحجرة وأطلقوا الرصاص على الموجودين بالداخل بلا تمييز وكان هذا العمل الإجرامى كافيا لإثارة أهالى المنطقة الذين انضموا تلقائياً إلى أعضاء الجماعة الإسلامية ضد عدوان الشرطة فاتسع نطاق الاضطرابات حتى شمل

المنطقة بأسرها وجن جنون كلاب السلطة فصدرت الأوامر بإطلاق الرصاص والضرب فى المليان فى جميع الاتجاهات وعلى جميع الأهالى بلا تمييز وتساقط الضحايا من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب وامتلأت الشوارع والبيوت بالجرحى والقتلى الغارقين فى دمائهم كما امتلأت لوريات الشرطة بمئات المعتقلين وكان من الطبيعى أن يرد الأهالى على العدوان الغاشم، فألقت النساء والأطفال الحجارة على قوات الاحتلال المركزى من شرفات ونوافذ المنازل وأصيب ضابطان وأربعة جنود وتوفى الضابط محمد زكريا متأثراً بإصابته بحجر فى رأسه ألقته أم ثائرة من أعلى سطح منزلها لأنها شاهدت طفلها الوحيد على الأرض يتلوى من الألم وسط بركة من الدماء لإصابته برصاص أحد الضباط كما أحرق بعض الثائرين سيارتين للشرطة انتقاما للمذابح الوحشية التى تعرض لها المواطنين الأبرياء... وبالطبع فرضت أجهزة الأمن حظر التجول فى جميع شوارع المنطقة ودفعت وزارة الداخلية بأعداد هائلة من القوات التابعة لمختلف أجهزتها لتأديب المنطقة بأسرها كالعادة!!!.

أذاقت القوات على مدى أسبوع كامل أهالى المنطقة كل ما يخطر على البال من أنواع البطش والانتقام والتنكيل وتعرض المعتقلون لمذابح وحشية داخل أقسام الشرطة والسجون والمختلفة التى تم توزيعهم عليها.

أما عن الحادثة الثانية فى ديسمبر فتذكر الصحف أن زكى بدر قد انتهز فرصة ورود بعض المعلومات عن مسيرة سلمية تنوى الجماعة الإسلامية تنظيمها إلى القصر الجمهورى بالقبة للإعراب عن تأييدها للانتفاضة الفلسطينية البطولية فى الأراضى المحتلة واستنكار المذابح الإسرائيلية البربرية هناك فأصدر أوامره لقواته باقتحام مسجد آدم قبل صلاة الفجر يوم الأربعاء ٧ ديسمبر واعتقال كل من بداخله كما أمر بشن حملة اعتقال واسعة النطاق لجميع أعضاء الجماعة الإسلامية فى مناطق عين شمس والمطرية والألف مسكن ومساكن عين شمس، وبالفعل داهمت جحافل الأمن المناطق المذكورة ومسجد آدم واعتقلت أكثر من ١٨٠ شخصاً وخرجت وزارة الداخلية وصحف الحكومة ببيان مشبوه يتضمن اعترافاً بالحملة على عين شمس واعتقال عشرات من أعضاء الجماعة الإسلامية وزعم

(١) جريدة الوفد: الأربعاء ١٦ رجب ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩/٢/٢٢م.

البيان أنه قد تم ضبط منشورات وأسلحة بحوزة بعض المعتقلين!!! كما اعترف البيان بأن قوات الشرطة أغلقت مسجد آدم وأنها تواصل تمشيط المنطقة بحثا عن أعضاء الجماعة الإسلامية المطلوب اعتقالهم ولكن البيان لم يذكر اعتقال النساء من زوجات وأمهات وأقارب الهاربين وأطفالهم كرهائن لإجبارهم على تسليم أنفسهم ولم يذكر أيضاً ما تعرضوا له من تعذيب وحشى ليعترفوا بأماكن ذويهم!!.

مقتل عصام شمس:

وفى تطور سريع للأحداث طعن بائع بسوق عين شمس المقدم عصام شمس وكيل مباحث شرق القاهرة بمطواة فى صدره أثناء مروره بسوق إبراهيم عبد الرازق وهو أحد أشهر أسواق المنطقة وفر المتهم هارباً بينما نقل الضابط إلى مستشفى هليوبوليس حيث توفى عقب وصوله متأثراً بإصابته.. وفور وقوع الحادث تم فرض حظر التجول فى جميع شوارع المنطقة وشنت حملة اعتقالات واسعة على المشتبه فى صلتهم بالحادث وقد تردد بين أهالى المنطقة أن هناك عدة أسباب لمصرع الضابط منها أنه كان على رأس المتهمين بتعذيب المعتقلين فى سلخانة قسم عين شمس عقب أحداث أغسطس الأسود وأنه شارك أيضاً فى اعتقال عشرات من أبناء المنطقة قبيل مصرعه بليلة واحدة ويمكن لمن يحاول نفى التعذيب المروع للمواطنين داخل سلخانة قسم عين شمس أن ينتقل إلى هناك ليرى كيف يتعامل الضباط مع المواطنين وحينذاك سيعرف السبب فى تكرار محاولات اغتيال الضباط.

مظاهرات الأطفال احتجاجاً على المذبحة:

وأبى أطفال مدرسة الحرية الإعدادية إلا أن يعبروا عن ثورتهم وسخطهم على المذابح الهمجية التى دارت جهاراً نهاراً فى شوارع المنطقة المنكوبة عقب مصرع الضابط فنظموا مظاهرة صاخبة داخل مبنى المدرسة احتجاجاً على الممارسات الوحشية وكان رد فعل المظاهرة لدى تلاميذ زكى بدر أمراً لا يمكن تصوره فضلا عن قبوله اقتحموا المدرسة وأطلقوا داخلها القنابل المسيلة للدموع لتفريق الأطفال الشجعان واعتدوا عليهم بلا رحمة أو إنسانية بالضرب بالهراوات والعصى الغليظة والعصى المكهربة واعتقلوا ٣١ طفلًا منهم وأصابوا العشرات بجراح بالغة!!! وصدرت الأوامر بإلغاء الفترة المسائية فى جميع مدارس المنطقة وتم تعيين قوات

من مباحث أمن الدولة لمراقبة المدارس ومنع الأطفال من التظاهر والثورة احتجاجاً على الظلم والقهر والطغيان.

اعتقال النساء:

وكان للنساء نصيبهن المقسوم من البطش والتنكيل فقد أمر الوزير الشهم باعتقال ٣٠ سيدة وفتاة من أمهات وزوجات وشقيقات قيادات الجماعات الإسلامية الهاربين... وعقب تعذيب مروع تعرضن له فى سلخانة عين شمس تم نقلهن إلى جهنم لاظلوغلى إدارة مباحث أمن الدولة حيث تم تجريدهن من ملابسهن وتعرضن للصفع والركل وألوان السباب البذىء الهابط وهددهن الضباط بتحريض جنود الأمن المركزى على اغتصابهن وتلفيق قضايا مخلة بالشرف لهن إذا لم يرشدن عن أماكن اختباء ذويهن.

ضحايا الموقعة الثانية:

وأثبتت تحقيقات النيابة أن المتهم بقتل عصام شمس هو بائع بطاطين بسوق عين شمس اسمه شريف محمد أحمد كان قد استقال من عمله كمعاون لمدرسة بمصر الجديدة، وكان السوق الذى يعمل فيه قد تعرض أكثر من مرة لغزوات الشرطة واعتدى عليه بعض ضباط المباحث بالضرب المبرح عدة مرات وسبق اعتقاله فى أحداث أغسطس الأسود وتعرض لتعذيب وحشى فى سلخانة عين شمس وكانت نهاية الأحداث تمثيلية سيئة الأداء والإخراج قامت فيها أجهزة الأمن بدور المحقق والقاضى والجلاد فى آن واحد، وقتلت المتهم شريف محمد أحمد ومعه آخرين هما خالد إسماعيل وأشرف درويش رمياً بالرصاص، ثم زعمت وزارة الداخلية فى بيان أصدرته أن القتلى الثلاثة قاوموا الشرطة أثناء القبض عليهم لمدة ثلاث ساعات فى أحد شوارع شبرا رغم عدم إصابة جندى أو ضابط واحد بطلقة!! كما زعم البيان أنه قد تم العثور على بعض الأسلحة بجوار جثث القتلى الثلاثة أيضاً، قتل أحد قيادات الجماعة الإسلامية بالمنطقة ويدعى جابر محمد أحمد وادعت الشرطة كالعادة أنه قاوم السلطات وحاول قتل أحد الضباط فاضطرت القوات إلى إطلاق الرصاص عليه (١٩٨٩)[١].

(١) نفس المصدر السابق.

٢٧ ـ أحداث أبو حماد:

فى مساء السبت ١٩٩٢/٩/٢٦ اشتعلت مدينة أبو حماد بمحافظة الشرقية بانتفاضة شعبية عارمة حطمت الجماهير فيها أقسام الشرطة والمبانى الحكومية احتجاجاً على مقتل خباز يدعى محمود عبد الرحيم برعى بعد تعرضه للتعذيب فى مخفر الشرطة.

وبدأت القصة بمشاجرة بين محمود عبد الرحيم برعى والشرطى منصور صالح محمد لأن الخباز طلب من الشرطى أن يقف فى الصف ويلتزم بدوره فى شراء الخبز، ولكن لأن الشرطة سادة الشعب استنكف هذا الشرطى البسيط أن يساويه الخباز ببقية الناس الأرقاء.

فاستدعى الخباز إلى الشرطة حيث ضرب حتى الموت حتى يكون عبرة لغيره من العبيد الذين ينسون قدرهم، وأصدرت الشرطة بياناً ذكرت فيه أن الخباز قد تصالح مع الشرطى وأنه قد مات نتيجة لمرضه بهبوط فى القلب، ولكن الشعب فى أبى حماد لم يقبل هذه المذلة وانتفض محطما مبانى الحكومة، استدعت الحكومة قوات مكافحة الإرهاب التى اعتقلت المئات ذكرت الصحف أن بينهم ٤ فى حالة خطيرة (١٩٩٢/٩/٢٨)[(١)].

وفرضت قوات الحكومة حظر التجول على مدينة أبى حماد لعدة أيام من الساعة الثامنة مساء إلى الصباح، وقالت صحيفة الوفد وقال مواطنون لمندوب الوفد من مستويات مختلفة: أن مأمور مركز الشرطة هو المتسبب الوحيد فى هذه الاضطرابات لسوء معاملته للأهالى وقسوته معهم لدرجة أنه كان بإمكانه السيطرة الكاملة على الأحداث فى برهة واحدة لو أنه امتص غضب المواطنين المتظاهرين ولكنه للأسف الشديد وجه إليهم السباب والشتائم، فانفجر بركان المواطنين وأشعلوا على الفور النيران فى مركز الشرطة والسيارات المحيطة به، ولقد تعمدنا عدم نشر أسماء المتحدثين من شاهدى الأحداث والاضطرابات بناء على رغبتهم حتى لا يكونوا فى زمرة المقبوض عليهم حيث لا تزال عمليات التمشيط الواسعة من رجال الأمن تجتاح المدينة للقبض على المزيد من المواطنين.

أحد المواطنين قال: إن ما حدث اليوم فى أبو حماد هو نفسه ما حدث فى

---

(١) جريدة الحياة: الاثنين ٢ ربيع الثانى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢/٩/٢٨ ـ عدد ١٠٨٢٤ ص١، ٤.

ادكو بمحافظة البحيرة، والسبب الرئيسى وراء الحادثين هو قسوة رجال الشرطة، فهل هم مأمورون من الحكومة بإتباع هذه السياسة الطائشة، التى تضر ولا تنفع وتزيد من الغضب فى القلوب والسخط على الحكومة وحزبها الحاكم، ويضيف المواطن الذى يعمل طبيباً بالمدينة أن الأحداث لن تنقطع طالما أن القسوة قائمة من رجال الشرطة، وأمس كانت فى ادكو واليوم فى أبو حماد وغداً فى المكان الفلانى بمحافظة كذا[١].

٢٨ ـ أحداث ادكو:

فى النصف الأول من أغسطس ١٩٩٢ تقدم أحد التجار بشكوى ضد أحد خصومه ويدعى سعيد جعبوب لضابط مباحث مركز ادكوا النقيب سامح أبو شادى واستطاع أن يوصى الضابط المذكور بالضغط على سعيد جعبوب فقام النقيب سامح أبو شادى بضرب سعيد فى القسم ضرباً مبرحا مما نتج عنه وفاة جعبوب.

وما أن تسرب الخبر لأهالى المدينة حتى انفجرت المدينة وقام الأهالى بمحاصرة قسم الشرطة وتدمير السنترال والمخبز الآلى واستراحة رئيس مجلس المدينة وغيرها من المبانى الحكومية، وكان رد الحكومة فى منتهى العنف فأرسلت قوات الأمن المركزى التى أطلقت النيران على المتظاهرين فقتلت وأصابت العشرات واعتقلت المئات.

ثم حاولت الحكومة عقد مؤتمر صلح مع الأهالى ولكن المؤتمر انتهى إلى ثورة ضد الحكومة الباغية (١٩٩٢/٨)[٢].

٢٩ ـ الشرطة تحاول اغتصاب امرأة:

قالت صحيفة الوفد على لسان محررها أسامة هيكل: «من شاهيناز لنجوى»..

«جريمة نكراء ارتكبها اثنان من أمناء الشرطة فى رمضان الماضى، قام أحدهما ويدعى مدحت بالاقتراب من سيدة تدعى نجوى فى الثانية عشرة ظهر يوم ٢٤ مارس الماضى... طلب منها إثبات شخصيتها فأبرزت بطاقتها الشخصية، طلب منها التوجه معه لقسم الشرطة على بعد خطوات من ميدان روكسى الذى

(١) الوفد: ١٩٩٢/٩/٢٩م.

(٢) ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٧ أغسطس ١٩٩٢م.

حدثت فيه الواقعة، ورفض انتظار زوجها... توجهت معه بالفعل على بعد خطوات بشارع القبة لتكتشف أنها تدخل مكاناً خاصا وأنها ليست فى قسم شرطة وطلب مدحت من السيدة أن تكشف كتفها أمامه لشكه فى أنها مسجلة بمباحث الآداب كل هذا والسيدة تحاول أن تتماسك أو تتظاهر بذلك وبعد أن اكتشفت نيتهما فى الاعتداء عليها حاولت الهرب عدة مرات من خلال تفاصيل مؤسفة ولا يمكن نشرها، ولكنها مسجلة فى ملف القضية ١١٣ كلى عليا لسنة ١٩٩٢ بالنيابة العسكرية، تعرضت؛ نجوى لأبشع أنواع السباب والضرب، تجمع عدد من المارة ولتدارك الأمر قام أمينا الشرطة بإفهام المواطنين آن نجوى لصة وتم ضبطها وتحاول سرقة بعض السيارات... وأعادوها لهذا المكان الخاص لحين حضور سيارة الشرطة.. ولكن الناس لم تقتنع وأصروا على متابعة الموقف.. واستطاعت نجوى الهرب من قبضة الأمينين وتوجهت إلى زوجها الذى اصطحبها لقسم الشرطة وحرر محضراً بالواقعة ثم أثبت الكشف الطبى أن الضرب المبرح الذى تعرضت له نجوى قد أثر على الغضروف الذى أجرت فيه عملية جراحية قبل شهور من هذه الواقعة، قامت المحكمة العسكرية بإصدار حكمها فى ٣٠ مايو الماضى بحبس المتهم الأول مدحت سنة مع الشغل والنفاذ وحبس المتهم الثانى عامر ١٠ شهور.

«ونحن لا نعترض على أحكام القضاء ولا نهدف إطلاقاً للإساءة إلى سمعة جهاز الأمن ولكننا نطرح تساؤلات مهمة.. هل هذه الأحكام تكفى لردع رجلى أمن ارتكبا فعلاً يخل بالأمن وحاولا اغتصاب سيدة مصرية فى وضح النهار؟، وهل يعود هذان الأمينان إلى عملهما فى حماية الأمن مرة أخرى؟ (١٩٩٢/١٢/٥)»[١].

وهذا الحدث يدل على نظرة بعض رجال الشرطة إلى عوام الشعب على أنهم نهب مباح يستبيحون ضربهم وتعذيبهم وحتى محاولة اغتصاب نسائهم.

٣٠ ـ كتبت صحيفة النور الشكوى من المواطن عادل سيد أحمد بعنوان:

«ما جريمتى يا وزير الداخلية؟»

«أصيب أحد جيرانى يوم الأحد الماضى أثناء عمله إصابة شديدة استدعت أن آخذه أنا ومجموعة من الجيران فى سيارة إلى مستشفى ملوى وعلى باب المستشفى

(١) الوفد: ١٢/٥/ ١٩٩٢م.

فوجئت بمجموعة من الضباط والجنود يأخذونى دون بقية من كانوا معى لأننى ملتح فى سيارة الشرطة إلى قسم شرطة دير مواس حيث قاموا بتغطية عينى وسألونى عن بعض الشباب من مدينة ديروط فلما نفيت معرفتى لهم قاموا بتعذيبى وضربى فى أجزاء متفرقة من جسدى وسبى بألفاظ بذيئة ومازلت حتى الآن أجد صعوبة فى السير على قدمى من أثر التعذيب وقد هددونى بالاعتقال لولا أن جاء الأستاذ جمال عبد الهادى المحامى وضمننى أمامهم وأخذوا على أهلى تعهد بأن يقوموا بحلق لحيتى وفعلاً قام أبى وأخى وعمى بحلق لحيتى مما أصابنى بحالة نفسية سيئة مما يجعلنى أسأل وزير الداخلية ما جريمتى حتى يفعل بى كل هذا؟ وهل الملتحى مدان فى مصر بلد الأزهر لمجرد التمسك بسنة النبى ﷺ (١٦/١٢/ ١٩٩٢)»[١].

٣١ ـ وذكرت صحيفة الشعب تحت عنوان:

«آخر خبر»..

قالت: «أكد أحدث تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ارتفاع عدد من تعرضوا للتعذيب فى معسكرات الأمن المركزى بالصعيد إلى ٣١٥ مواطناً وأن شهر يوليو فقط شهد تعذيب ١٢٥ مواطناً، وأشار التقرير إلى وجود ثلاثة معسكرات لقوات الأمن المركزى يجرى فيها التعذيب بصورة وحشية وهى معسكرات أبنوب بأسيوط ومعسكر قنا ومعسكر الفيوم بالإضافة لمعسكرين محدودين فى الغردقة وبنى سويف، وتناول تقرير المنظمة نماذج من ضحايا هذه المعسكرات حيث تعرض محمد بكرى الشيخ والذى اعتقل عام ١٩٩٠ للتعذيب على مدار أسبوع بأساليب تتراوح بين الضرب بالأسلاك والكابلات الكهربائية، وذكر التقرير حالة المواطن أسامة بهى الدين محمود والذى اعتقل فى نوفمبر ١٩٩١ واحتجز فى زنزانة مظلمة ليس بها أى منافذ للتهوية وتعرض للصعق بالكهرباء فى أجزاء حساسة من جسده (١٥/١٢/١٩٩٢)»[٢].

٣٢ ـ غزو إمبابة:

إمبابة حى شعبى يقطنه ما يزيد عن مليون نسمة، يقع بمدينة الجيزة ضمن

---

(١) صحيفة النور: ١٦/١٢/١٩٩٢م.

(٢) الشعب: ١٥/١٢/١٩٩٢م.

مدينة القاهرة الكبرى، تعرض هذا الحى لغزو مسلح من قبل قوات الإرهاب الحكومية (الشرطة المصرية) وذلك يوم ١٩٩٢/١٢/٨م.

قالت صحيفة الوفد: كتب ـ صلاح الدبركى: «قامت أمس قوات كبيرة تضم ١٥٠٠ ضابط و١٢ ألف جندى تساندهم العربات المصفحة والأسلحة الآلية بحملة لتحرير حى إمبابة من العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم والمسجلين، ضمت الحملة قوات خاصة من الأمن المركزى والمباحث الجنائية وفرق الأمن والمباحث العامة ومصلحة الأمن العام، بدأت الحملة فى الساعات الأولى من صباح أمس وشملت أحياء دائرة قسم إمبابة والمناطق المتاخمة لها ومنها عزبة المفتى وأرض الحداد وأرض المعسكر والطريق الدائرى.. تمكنت الحملة من ضبط ٢٥٨ شخصاً منهم ٨٨ من العناصر المتطرفة و٧٤ من المشتبه فى تطرفهم دينياً وتم ضبط قضيتى اتجار فى المواد المخدرة وقضية تزييف عملة و١٥ مسجلاً خطراً، كما قامت القوات بمداهمة ٣٨ بؤرة تتمركز بها العناصر المتطرفة، وتمت مداهمة العديد من المساجد والزوايا التى يتردد عليها المتطرفون»[1].

وقالت صحيفة الشعب فى وصف أحداث الغزو: «إمبابة الرعب»..

انتشر الفزع بين أهالى إمبابة بعد أن اقتحمت قوات الأمن المنطقة يوم الثلاثاء الماضى واعتقلت أعداداً تتراوح ما بين ٣٥٠ و٥٠٠ وأطلقت الرصاص الحى فى الشوارع واقتحمت المنازل وعدداً كبيراً من المساجد تحت زعم البحث عن المتطرفين والخارجين عن القانون.

«(١٩٠) أسرة تزحف على الأرض»..

ويروى الأهالى أحد المشاهد المؤسفة قائلاً: انتشرت قوات الأمن على طول شارع محمد حسن المتفرع من شارع الاعتماد واقتحموا كل المنازل الموجودة فى الشارع وأمروا كل الأسر أن ينزلوا إلى الشارع، ١٩٠ أسرة تقريباً، ولم يتركوا حتى النساء وقد اضطر عدد من الأهالى أن ينزل بالملابس الداخلية، ثم أمر الأمن الأهالى بأن يقوموا برفع أيديهم إلى أعلى وعمل تمرين القرفصاء والزحف على الأرض!!.

ويقول أحد الأهالى: «وقام الأمن بتكسير الأثاث والثلاجات والتليفزيونات كما

---

(١) الوفد: ١٩٩٢/١٢/٩م.

وجه أفظع الشتائم لنا، فعلى سبيل المثال قال أحد الضباط لنا: يا ولاد الكلب خلو «جابر» ينفعكوا، وقد تكررت هذه المشاهد فى البوهى والقشلاوى والجزائر ورصيف أسعد والاعتماد.. تقول سيدة يزيد عمرها عن ٥٠ عاماً: كنت نائمة وأولادى بنتان بجانبى على السرير بالإضافة إلى والدهم المريض ففوجئت بطلقات الرصاص واقتحام عدد كبير من قوات الأمن الشقة فصرخت: لماذا تضربونا بالنار هل أمركم الإسلام بذلك؟، وتقول السيدة التى لم تستطع أن تحبس دموعها ثم أمروا البنات أن ينهضوا بملابس النوم ثم كسروا دولاب الفضية وشتمونا بأفظع الألفاظ وسألونى أين ياسر؟، قلت لهم مفيش حد اسمه ياسر فتركونى بعد فترة ورحلوا».

وقد واصلت قوات الأمن حملاتها المكثفة فى كل المنطقة تقريبا.. ففى يوم الخميس وفى الساعة الرابعة عصرا انتشر أكثر من ١٠٠ جندى فى منطقة أرض الجمعية واتجهوا إلى شارع النصر ونشروا حالة من الرعب بين الأهالى وقاموا باعتقال كل من يشتبه فيه، حيث يؤكد أحد الأهالى أن الذى تظهر على جبهته علامة الصلاة تكون كافية لاعتقاله(١).

٣٣ ـ إجبار مواطن على التجسس على المتدينين:

نشرت صحيفة النور هذه الشكوى المقدمة من فريد عبد العال سيف ضابط بحرى سابق من سمنود بمحافظة الغربية، فتحت عنوان: «تعذيب ضابط بحرى».

قال الشاكى: «فى ظهر يوم ١٩٩٢/١٠/٢٩ فوجئت باستدعائى من طرف السيد رئيس مباحث سمنود حيث طلب منى العمل كمرشد عن بعض الشباب الملتزم وتربطنى بهم علاقات تجارية ودينية رفضت وغادرت المكتب فوراً، وفى مساء ١١/٣ فوجئت بقوة من المخبرين والجنود تقتحم مكتبى بمدينة سمنود ويقبضون على مع تحطيم المكتب وسرقة ما به بحجة أننى هارب من أحكام بالسجن ولم يشفع لى أننى كنت ضابطاً بالقوات البحرية، تم اقتيادى إلى إدارة البحث الجنائى بالمحلة الكبرى وتعريتى من ملابسى وتعليقى فى سقف حجرة رئيس الإدارة وتم جلدى وضربى فى أماكن حساسة واحتجازى أربعة أيام على هذه الحالة بالإضافة لتعرضى لصعقات كهربائية، بعد أن خرجت توجهت لإجراء الكشف الطبى لإثبات ما بى من إصابات

---

(١) الشعب: ١٩٩٢/١٢/١٥م.

وتقدمت ببلاغ للسيد وزير الداخلية تحت رقم ٢٥١١ وبلاغ السيد رئيس مباحث المحلة الكبرى برقم ٢٣٨٩ بإرسال عدة تلغرافات للسيد رئيس الجمهورية، وحتى الآن لم يتحرك أحد، كل هذا لا يهم... المهم أنهم يهددونى بالقتل وتلفيق القضايا (المخدرات - السلاح - أو نشاط دينى) إذا لم أتنازل عن البلاغين، أناشد السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى حمايتى وإعادة حقوقى والتحقيق فيما حدث»[١].

وهذا الموطن الطيب أرسل بعد تعذيبه البرقيات المذكورة يستنجد بمن؟، يستنجد بفرعون وجنوده، وهل وقع ما وقع عليه إلا بأمر فرعون وبأيدى جند فرعون.

والمستجير بحسنى عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار

٣٤ - حملات الرعب فى ملوى:

«فى يوم ٩٤/٦/٢٥ قتل مجهولون (ظريف أنور متى) وهو تاجر أقمشة متجول أثناء وجوده فى قرية تندا، وعلى الفور قامت حملات أمنية كثيفة لتمشيط المنطقة بحثا عن الجناة، وكعادة أهل القرية حاولوا التعاون مع الضباط ولكنهم فوجئوا بالحملات التفتيشية التى ألقت أثاث منازلهم فى الطريق وأخذت تستجوب النساء والأطفال أما الرجال فتم اقتيادهم إلى مقر مباحث أمن الدولة واستمر الوضع حتى يوم ٢٨ يونيو عندما قام الملازم أول رفعت عبد الحميد من مباحث أمن الدولة فى المنيا بالذهاب إلى أحد المساجد التى تعقد بها الجماعات الدينية لقاءاتها الأسبوعية وأصر على تفريق المجتمعين وهددهم بإطلاق النار عليهم جميعاً، وعندما رفضوا أخبرهم بصدور قرارات اعتقال ضدهم جميعاً. ولم يأت المساء حتى صدرت قرارات عشوائية باعتقال ١٢ مواطناً من المنيا ومنها قرار باعتقال الدكتور جمال محسب الذى يقضى عقوبة الحبس ١٥ سنة فى قضية سياسية واستمرت الحملات التفتيشية حتى فجر اليوم التالى عندما أصابت قوات الأمن المحاسب رجب عبد الحكيم سعد بثلاث رصاصات فى الفخذ والساق والركبة وقامت الإسعاف بنقله إلى مستشفى ملوى العام حيث تركه الأطباء بلا عناية لاستكمال تحقيقات أمن الدولة حتى ساءت حالته وعندما أوشك على الموت تم نقله إلى مستشفى أسيوط حيث توفى فى الطريق.

---

(٢) النور: ١٩٩٣/١/٦م.

وخشيت مباحث أمن الدولة قيام أهل القتيل بأخذ الثأر فقبضت على أخيه وقامت بترحيل أسرة المتوفى من القرية.

ولم يكتف الضباط بهذا بل قاموا بحصار جامع الفتح وإطلاق أعيرة نارية أدت لقفز بعض المصلين فى الماء مما أدى لوفاة أشرف ناجى غرقاً وعادت بعد ذلك قوات الأمن إلى قرية تندا، وأوجا ومحرص وجلوبا، بحجة البحث عن الهاربين.

بعد عودة الضباط من مركز ملوى إلى قرية تندا، تغيرت الصورة تماماً فالشوارع خاوية والسكان يفرون إلى منازلهم لمجرد سماع صوت أى سيارة قادمة خوفاً من الشرطة أما الرجال فأصبحوا سجناء المنازل لا يخرجون منها إلى أعمالهم خوفاً من التجوال أو الوقوع فى يد أحد الضباط.

يقول محروس عبد التواب ٢١ عاماً ويعمل حداداً: عندما حضرت قوات الشرطة إلى منزلى واستأذنت الأسطى ولكنه رفض وطلب منى الذهاب لمركز ملوى لإحضار بعض مستلزمات الورشة وعندما حاولت الذهاب قبض على العساكر وأخذونى للضابط الذى قام بضربى بالعصا على رجلى ثم وضعونى فى سيارة كبيرة بها أكثر من خمسين رجلاً من القرية وذهبوا بنا إلى السجن وهناك وضعونا فى صف كبير وعندما يشعر أحد بالتعب ويجلس ينهالوا عليه بالضرب وسألنى الضابط عن السنيين وأين يختبئون ولكنى أجبته أننى لا أعرف فأخذ يضربنى لمدة ثلاثة أيام ثم أعادونى إلى القرية وقالوا إذا رويت لأحد ما حدث سوف نأخذك مرة أخرى.

ويضيف محمد على مزارع: أن الحملات الأمنية لم تنقطع عن القرية من يوم ٢٥ يونيو ولكنها لم تتحول إلى هذه الدرجة إلا بعد أحداث جامع الفتح.

ويضيف: إنهم اعتادوا يومياً قيام قوات الأمن والضباط بإخراجهم من منازلهم ونصب الفلقة فى الشوارع بحجة أننا نخفى قيادات الجماعات الإسلامية ولا نريد أن ندلهم عليهم.

ويؤكد على طه محمود بائع خضار: أن الضباط أضاعوا رأس ماله عندما ألقوا بعربة البطيخ فى الطريق وقاموا بضربه وإجباره على انتحال اسم سيدة لكى يتركوه وهو منذ ذلك الوقت لا يغادر منزله خوفاً من أن يقوم الضباط بإجباره مرة أخرى على ترديد اسم والدته أو جعله يرتدى ملابس السيدات مثلما حدث مع كثيرين.

أما صابر عبد الرحمن والذى نال بشهادة أهل القرية أكبر نصيب من الضرب على يد الشرطة فيؤكد أن قوات الشرطة قامت بالقبض عليه هو ورمضان قطب ومحمد شرف ومحمد فتحى لمجرد أنهم تأخروا عن ميعاد حظر التجوال حيث كانوا داخل محل الحلاقة ونصبوا لهم الفلقة فى الطريق وانهالوا على أقدامهم ضرباً بالعصا منذ السابعة مساء وحتى الثانية صباحاً وقيدوهم فى السيارات حتى تركوهم للعودة لديارهم بعد أن اصبحوا عبرة لكل من يخالف قرارات الحظر.

ويضيف أحد المواطنين لم يذكر اسمه خوفاً من اضطهاد الضباط: أن قوات الشرطة قامت بنهب محله حيث قاموا بهجمة تتارية على الشاى والسكر والمواد التموينية والأرز والسمن وتركوا المحل خاوياً دون أن يدفعوا مليماً، واحداً لهذه البضاعة، ويتساءل من أين له بسداد ثمن هذه البضاعة إلى أصحابها بعد أن التهمتها قوات الشرطة ولم يعد له سوى أن يبيع أثاث منزله لسداد ثمنها.

أما قرية جلوبا فكانت تهمتها إخفاء «د. بشير» وهو أحد القيادات بالجماعات الدينية وفور صدور القرار بالقبض عليه تحولت القرية إلى ثكنة عسكرية، مئات من الجنود والضباط يحاصرون مداخل القرية، أثاث المنازل ملقى فى الطريق نتيجة الحملات التفتيشية، الأرض الزراعية تكاد تموت من العطش والمحصول مهدد بالفناء فالرجال لا يستطيعون مغادرة المنازل بسبب حظر التجول والزراعات ممنوع الدخول إليها حيث يتم تفتيشها بحثاً عن الدكتور بشير حتى الأطفال ممنوع عليهم اللعب وإلا وقعوا فى أيدى الشرطة.

داخل أحد المنازل أكد صاحبها «للعربى» والذى طلب عدم ذكر اسمه خوفاً من اضطهاد الشرطة: وأن وجود مزارع القصب حول القرية أدت لاعتقاد الضباط اختفاء الهاربين من الجماعات فيها ولذلك فرضوا علينا حظر التجوال ومن يحاول كسر هذا يجد «الفلكة» فى الطريق والضرب ويتساءل!، لصالح من يتم القضاء على زراعة القصب؟، والذى أدى إهمال رعايته بالمنيا والتى تعد من أكبر مراكز إنتاجه إلى ارتفاع سعر عود القصب إلى أكثر من أربعين قرشاً للعود بعد أن كان لا يتعدى خمسة عشرة قرشاً فى مثل هذا الوقت من السنة من العام الماضى ورغم ذلك فنحن عاجزون عن رعاية المحصول، إما من حظر التجول أو خوفاً أن تصيبنا رصاصات الشرطة الطائشة.

أما قرية «المحرص» فقد بدأت حكايتها عندما حاولت قوات الأمن القبض على أحد قيادات الجماعات الإرهابية ويدعى زيدان عبد السلام وقام أخوه محمد عبدالسلام بتسليمه إليهم إلا أن المتهم حاول الفرار فقام الضابط بإطلاق النار عشوائياً مما أدى لإصابة محمد عبد السلام ووفاته وسارعت القوات بالانسحاب خوفاً من رد الفعل الجماهيرى ولكنها عادت بحملات أمنية مكثفة وقامت بحصار القرية حتى أصبح الدخول إليها من رابع المستحيلات وهذه الحملات الأمنية جانبها التوفيق فى معاملة الأهالى حيث أدت هذه الحملات إلى خلق جو من التوتر العام فى قرى المنيا ورفضاً للتعاون معهم[1].

٣٥ ـ الاعتداء على مسجد شبرا الخيمة:

أوردت صحيفة الشعب الصادرة فى ٩٤/٨/١٦ الخبر التالى:

«عاشت منطقة شبرا الخيمة ظهر السبت الماضى ساعات من الرعب ومعارك شرسة بين جحافل الأمن المركزى وعشرات الآلاف من أهالى منطقة (منشية الحرية) احتجاجاً على قرار محافظ القليوبية عادل إلهامى بهدم سلم مسجد المجمع الإسلامى بحجة امتداده داخل حرم الطريق.

تجمع أهالى المنطقة رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخاً حول المسجد من الثانية عشرة ظهر الثلاثاء الماضى وقاموا بالاعتداء على مسئول بمحافظة القليوبية بعد إصراره على هدم سلم المسجد.

عقب صلاة الظهر اجتاحت المنطقة جحافل من قوات الأمن المركزى وسيارات الشرطة ومباحث أمن الدولة وقاموا بإغلاق شارع «١٥ مايو» بينما توافد عشرات الآلاف من الشباب والنساء حول المسجد والتفوا حوله وقاموا بإلقاء الطوب على قوات الأمن بينما أشهر معظمهم السنج والمطاوى فى وجه أفراد الشرطة.

وعلى الفور قامت القوات الخاصة بقذف المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع ورصاص الرش وقد دفع هذا الإجراء المتظاهرين إلى التكتل حول المسجد ورفعوا القنابل المسيلة للدموع من على الأرض وألقوا بها مرة أخرى على قوات الأمن بينما كان الأهالى المصطفون فوق أسطح المنازل المجاورة يلقون إليهم بالبصل للوقاية من

(١) العربى: ١٩٩٤/٨/١٥ ص٦.

القنابل المسيلة للدموع.

وإزاء هذا الموقف وخوفاً من حدوث مجزرة ضد الأهالى قام أحد لواءات الشرطة بالتوجه للمسجد وآخذ فى التفاوض مع مسئولى المسجد حيث أعرب عن احتجاجه على ثورة الأهالى بينما وصلت قوات جديدة للأمن المركزى وهدد ضباط الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين.

انسحبت قوات الأمن وانتشرت حول قسم شرطة شبرا الخيمة بعد إصرار الأهالى على التجمع داخل وخارج المسجد وإقامة صلاة العصر خارج المسجد وقد رابط الأهالى حول المسجد إلى وقت متأخر من الليل. وقال أهالى المنطقة «للشعب» أن المحافظ يحاول إشعال الموقف بسبب قراره الغريب بهدم سلم المسجد تحت حجج كاذبة بامتداد السلم داخل حرم الطريق فى حين أن السور المجاور للمسجد وتمتلكه شركة ملابس يتجاوز سلم المسجد بمسافات كبيرة.

ويوم السبت الماضى بدأت الأحداث تأخذ منحى جديداً كما يقول منصور إبراهيم عبد اللطيف من أهالى المنطقة حين فوجئ الأهالى بوجود سيارة أمن مركزى مع مسئولى مجلس مدينة شبرا لإزالة السلم تنفيذاً لقرار المحافظ مما أدى لاستياء الأهالى ومنعوا تنفيذ الإزالة ووقف بعضهم على السلم ومنعوا البلدوزر من الإزالة.

وفى الواحدة ظهراً بدأت تتوافد على منطقة المسجد سيارات الأمن المركزى وما يقرب من ١٥٠٠ جندى وضابط لتنفيذ الإزالة بالقوة وعلى رأسها اللواء أسامة دبوس مساعد مدير أمن القليوبية وتم إغلاق شارع «١٥ مايو» الكائن به المسجد.

ويضيف جمال مرسى تاجر بالمنطقة أن قوات الأمن بدأت فى استفزاز المواطنين وبدأت فى إلقاء القنابل المسيلة للدموع لتفريق المدافعين عن المسجد وبعض رصاص الرش وبعض الطلقات الحية فى الهواء بالإضافة إلى الرصاص المطاطى.

وقد قام الأهالى بإلقاء الطوب والحجارة على هذه القوات وكذلك إعادة إلقاء القنابل المسيلة للدموع على قوات الأمن مرة أخرى، وتحولت المنطقة إلى ما يشبه المنطقة العسكرية.

وبدأ الأهالى يرددون عبارات: «بالروح بالدم نفديك يا إسلام». «الإسلام بيننا نفديه بدمائنا». «لا إله إلا الله محمد رسول الله».

وقد أثار هذا المشهد بعض الضباط إلى الدرجة التى جعلت أحدهم ينزع الاسبلايت ويردد هذه الهتافات مع المدافعين عن المسجد كما يقول رأفت محمد إبراهيم.

وقد أسفر الهجوم الأمنى على المواطنين عن إصابة أكثر من ١٥٠ شخصاً بإصابات مختلفة.

ومن ناحية أخرى رفض الأهالى مغادرة ساحة المسجد بعد أن اجبروا قوات الأمن على التراجع وعدم تنفيذ أمر الإزالة المشئوم رغم المحاولات المستميتة من محمد عودة عضو مجلس الشعب عن المنطقة تفريق الأهالى من أمام المسجد دون جدوى إلى الدرجة التى كاد يحدث اشتباك بينه وبين شباب المنطقة الذين صمموا على البقاء بالمسجد خوفاً من تكرار الهجوم الأمنى، وقد تعرض رئيس مدينة شبرا الخيمة للاعتداء عليه حين أراد تفريق الأهالى(١).

٣٦ ـ شهادة أخصائية للطب النفسى عن آثار جرائم الشرطة ضد النساء والفتيات:

أرسلت الدكتورة سوزان فياض أخصائية الطب النفسى ومديرة مركز النديم الرسالة التالية لجريدة العربى نقتطف منها ما يلى:

«نرسل إليكم بشهادتنا الطبية المحزنة عن بعض أساليب التعذيب التى اتبعت فى عدد من أقسام الشرطة وعن المشاكل الطبية والاجتماعية المستعصية التى ترتبت على ذلك، بل وعن الأسباب الواهية التى تدفع بعض الضباط لاستخدام أعنف الأساليب وأكثرها بشاعة».

نتوقف بشكل خاص عند حالات النساء «الأمهات»، ففى عدد من هذه الحالات جرى تعذيب الأمهات بتجريدهن الكامل من ثيابهن أمام جمع من المخبرين الرجال بالطبع وطرحوا أرضا وعذبوا باستخدام الصعق الكهربائى فى أماكن حساسة من الجسد بل وجرت السخرية منهن ومن شرفهن وهددن بالاغتصاب بل وصل الأمر أنه قد جرى استجواب طفلة يقترب سنها من مرحلة عمرية حرجة «١٣ سنة» وهى عارية تماماً لمدة ساعتين، وفى هذه الحالة المحددة قام الضباط بإدخال خال الطفلة وعدد من الرجال سكان نفس الحى الذى جرى استجوابهم وتعذيبهم بنفس الطريقة على السيدة العارية المطروحة أرضا كالذبيحة.

وفى حالة ثانية قام جمع من الرجال بإجبار سيدة صعيدية فى الغالب لم ير

زوجها نفسه جسدها حتى الآن قاموا بنزع ثيابها كاملة وضربوها وعذبوها عارية تماماً هى وابنها وزوجة ابنها وطفله.

أما الضرب والتعليق فهو يعتبر أحد الوسائل التقليدية المعروفة وكان من نتائجه فى إحدى الحالات شرخ أمامى فى الجمجمة وكدمات حول العينين وارتجاج بالمخ وكدمات بالفصين الصدغيين ونزيف داخل سائل العين وهذا بخلاف الآلام المبرحة بالجسد والجارى فحص سبب استمرارها للآن وأيضاً بخلاف الأمراض النفسية والعاهات المستديمة التى حدثت فى تلك الحالة.

أما عن الأسباب الواهية التى يتعرض بسببها المواطنون للتعذيب فهى تتراوح بين الرغبة فى معرفة مكان هروب أحد المتهمين بسرقات صغرى وهم عادة شباب صغير السن، ويجرى تعذيب أمه وأبيه أو أفراد أسرته للحصول على اعترافهم بمكان هروبه، رغم أن القانون يعطى الأب والأم الحق فى عدم تقديم المعلومات فى هذه الحالة، أو أن يقوم الضباط تحت ضغط أحد الشخصيات الهامة اجتماعياً بالانتقام من مواطن عن طريق تعذيبه وتدميره نفسياً.

وأخص بالذكر هنا حالتين نتج عن الأولى كسر بالفك وتبول ليلى وعجز جنسى بعد التعذيب بالكهرباء، والحالة الثانية لسيدة فلاحة مكافحة تعزق الأرض وتزرعها بنفسها لإعالة أسرتها المكونة من ستة أفراد وأسرة ابنتها التى توفى زوجها وترك لها طفلين ومنزلاً صغيراً وقطعة أرض صغيرة جداً.

والقصة أن عم الأطفال يصر على أخذهم وأخذ الأرض والمنزل وطرد أرملة أخيه لتذهب وتقيم مع والدتها، ولما رفضت الأرملة ووالدتها ترك الأطفال والأرض أبلغ أصدقائه فى قسم البوليس فقاموا بالانتقام منها بضربها وبوضعها فى خيار نفسى مستحيل وهو أن تخلع ملابسها بنفسها قطعة قطعة أو أن يرسل بها للحبس فى زنزانة الرجال.

أما عن التبعات الطبية المترتبة على استخدام هذه الأساليب من الاعتداءات الجسدية فهى تتعدى الخيال، ففى الحالة الأولى أصيبت السيدة التى جرى عرضها عارية على رجال الحى بحالة نفسية حادة وامتنعت عن الخروج إلى الشارع كما أن

---

(١) الشعب: ١٩٩٤/٨/١٦ ص١، ٣.

أخوتها وأبنائها أصبحوا محملين بالشعور بالخجل والمرارة والرغبة المشروعة فى الانتقام، كما أصيب شقيق هذه السيدة بحروق شديدة وتقرحات فى أماكن الصعق بالكهرباء أدت إلى دخوله فى حالة تسمم وارتفاع شديد فى درجة الحرارة أما الطفلة فأصيبت بصدمة نفسية لا يعلم إلا الله الآثار المترتبة عليها فى المستقبل.

وفى حالة السيدة الصعيدية فقد أصيبت بحالة ذهول ومرض نفسى اضطررنا معه لإدخالها أحد مستشفيات الطب النفسى للعلاج وهى تستكمل العلاج الآن بمنزلها، أما زوجها الذى لم يترك صحيفة إلا واشتكى لها وهو يبكى طوال الوقت فقد أصيب بجانب الاكتئاب النفسى بارتفاع فجائى فى ضغط الدم وشلل بالجانب الأيسر.

وفى الحالة التى أصيبت بكسر فى الجمجمة وارتجاج فى المخ، فبعد أن أدخل المريض أحد المستشفيات الحكومية لمدة عشرة أيام فقد خرج وهو مصاب بشلل فى العصب الدماغى السادس وزغللة دائمة فى العين وصداع شبه دائم وقلق يصل للعصبية وصعوبة فى النوم ونسيان كامل ليوم الحادث والفترة السابقة واللاحقة له.

أما فى حالة كسر الفك والتبول الليلى والعجز الجنسى فهذا المواطن يعانى من الشعور الدائم بالاكتئاب والمرارة والخجل ولا يستطيع الانتظام فى عمله ويتشاجر مع زوجته وأبنائه لأتفه الأسباب.

أما السيدة الفلاحة فهى الوحيدة برغم شعورها بالاكتئاب وشعورها الدائم بالذنب بسبب قيامها بخلع ملابسها بنفسها فهى لازالت تعمل وتعول أسرتها وهى أحد الحالات المتكررة التى أمر وكيل النيابة بغلق ملف تحقيقها بعد أن رفضت الصلح مع الخصم[١].

٣٧ ـ ضابط شرطة يقتل رجلاً أعزلاً:

ذكرت صحيفة العربى ما يلى:

«تطورات جديدة تشهدها قضية عفت محمد والى الذى توفى إثر اعتداء ضابط دورية الشرطة بالعباسية عليه فى شهر أكتوبر الماضى حيث أصدر وزير الداخلية قراراً بوقف النقيب سيف الدين زغلول قائد السيارة ٢٩٧١ شرطة لحين انتهاء التحقيق فى قضية عفت بعد اتهامه بالاعتداء على القتيل»[٢].

(١) جريدة العربى: ١٩٩٤/٨/٢٩ ص٤.

(٢) جريدة العربى: ١٩٩٣/١١/٢٩ ص٥.

٣٨ ـ تعذيب مواطن مصاب بشلل الأطفال:

ذكرت نفس الصحيفة ما يلى:

«واقعة تعذيب جديدة حدثت داخل قسم منشية ناصر ضد مواطن مصاب بشلل الأطفال، القصة بدأت يوم ١٢ أكتوبر الماضى داخل موقف سيارات الميكروباس أسفل كوبرى منشية ناصر عندما حاول المواطن محمد بخيت أحمد الموظف بمستشفى سيد جلال الجلوس فى المقعد الأمامى للميكروباس نظراً لظروفه الصحية إلا أن سائق السيارة رفض جلوسه بسبب رغبة أحد أمناء الشرطة فى الجلوس فى المقعد الأمامى وعندما أصر الشاب على الجلوس قام أمين الشرطة (أشرف السيد جاد) بالاعتداء عليه رغم إعاقته، واشترك معه بعض اللصوص والبلطجية حتى سقط المواطن مغشياً عليه، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد قام أمين الشرطة بمساعدة عدد من البلطجية باقتياد المواطن إلى قسم منشية ناصر وواصلوا الاعتداء عليه وشاركهم ضابط القسم النقيب عماد طاحون حيث قام بتجريد المواطن من ملابسه تماماً وحرض بعض المحتجزين داخل القسم على وضع آلات حادة فى أماكن حساسة فى جسده، ونتيجة التعذيب البشع أصيب المواطن فى وجهه وصدره بجرح غائر وفقد القدرة على الحركة[١].

هذا، ونحن لم نذكر هنا جميع الأحداث التى وقعت من إرهاب الحكومة للشعب. فليس غرضنا الحصر، وإنما ذكرنا بعض ما وقع من أحداث للدلالة على أن امتهان الشعب وتعذيبه وإذلاله هى سياسة ثابتة لحكومة مصر فى عهد الفرعون حسنى مبارك.

■ ■ ■

(١) نفس المصدر السابق.

٤ ـ تعذيب الشرطة للشرطة

من العجيب أن الافتراء استشرى داخل الشرطة نفسها فمارس بعض كبارها هذه الأساليب الدنيئة مع صغارها.

١ ـ تعذيب شرطى حتى الموت:

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالى:

«لواء شرطة.. لم يعجبه أداء جندى للتحية العسكرية... معاقبة الجندى بالوقوف انتباه تحت أشعة الشمس حتى الموت».

الإسماعيلية ـ صلاح الصايغ: «تتحدث الإسماعيلية حالياً عن جريمة بشعة ارتكبها مسئول أمنى كبير بمديرية الأمن، تجرد المسئول الكبير من الإنسانية وأمر أحد جنود التشريفة الخاصة بالمحافظ بالوقوف انتباه تحت أشعة الشمس الحارقة حتى لفظ أنفاسه الأخيرة، تبين إصابة الجندى بصدمة عصبية وهبوط حاد بالدورة الدموية، وكان الجندى سيد محمد عبد النبى ٢١ سنة من السويس قد أدى التحية العسكرية للواء الشرطة، لم يقتنع اللواء بأدائه للتحية وقام بتوبيخ الجندى بسيل من الألفاظ الجارحة وأمره بالوقوف انتباه أمام مبنى ديوان المحافظة، ظل الجندى واقفا تحت لهيب الشمس الحارقة مما أثار مشاعر الجندى وجميع العاملين والمارة أمام الديوان ولم يتمالك الجندى نفسه فسقط صريعاً(١).

٢ ـ ضابط يضرب أمين شرطة فيفقده حاسة السمع!:

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالى:

«امتنع أمين الشرطة عن أداء التحية ـ الضابط يعاقبه بحرمانه من حاسة السمع!»..

كتب ـ محمد زكى: «فقد أمين الشرطة بدار الأوبرا حاسة السمع بعد أن امتنع عن أداء التحية العسكرية لقائده، كان أمين الشرطة «٢٤ سنة» معيناً لخدمة ليلية وذهب لدورة المياه ولدى عودته شاهده قائده (مقدم شرطة) فارتبك ولم يؤد التحية

(١) جريدة الوفد: عدد ١٣٧٥ ـ ١٩٩١/٧/٢٤م.

العسكرية له فعنفه الضابط وصفعه على وجهه أمام زملائه وأمره بتسليم سلاحه الميرى وجهاز اللاسلكى عهدته، كما أمره بالانصراف إلى معسكر مجندى دار الأوبرا، اكتشف أمين الشرطة فقدانه حاسة السمع(!!) فأبلغ رؤسائه بالإدارة لشرطة الآثار والسياحة بالواقعة وتولت نيابة قصر النيل التحقيق»[١].

■ ■ ■

٥ ـ اعتداء الشرطة على النيابة

نعرض هنا للأسلوب المتكبر الذى يتعامل به جهاز الشرطة مع الجميع بما فيهم أعضاء النيابة.

ذكرت صحيفة الوفد الخبر التالى: «حبس ٤ أمناء شرطة لاحتجازهم وكيل نيابة بالقسم».

الإسكندرية ـ منال عبد العال: «أمرت نيابة الرمل بحبس أربعة أمناء شرطة ٤٥ يوماً لاتهامهم باحتجاز وكيل نيابة فى قسم شرطة الرمل وتعديهم عليه بالسب، وكان وكيل النيابة قد شاهد سيارة شرطة تقف أمام سيارته واستعمل الكلاكس لإفساح الطريق له وهبط أمين الشرطة من السيارة وانهال على وكيل النيابة بالسباب، قام وكيل النيابة بصفع الأمين على وجهه، استدعى الأمين ثلاثة من زملائه فى قسم الرمل وألقوا القبض على وكيل النيابة»[٢].

■ ■ ■

(١) جريدة الوفد: عدد ١٢٦٤ ـ ٣٠ شعبان ١٤١١هـ ـ ١٩٩١/٣/١٧م.

(٢) جريدة الوفد: عدد ١٢٧١ ـ ٩ رمضان ١٤١١هـ ـ ١٩٩١/٣/٢٥م.

٦ ـ اعتداء الشرطة على القضاة

اشتهر عن بعض وزراء الداخلية ازدرائهم وعدم امتثالهم لأحكام القضاء، ولكننا هنا نسوق مثالاً يوضح نفسية ضباط الشرطة ونظرتهم للقضاة.

ذكرت صحيفة الأحرار الخبر التالى: «فى أول سابقة عميد شرطة يصفع رئيس المحكمة!».

كتب ـ أحمد إبراهيم: «فى أول سابقة من نوعها صفع عميد شرطة رئيس محكمة جنايات الجيزة على وجهه وأمر رجاله بإلقائه خارج المحكمة!!، كان المستشار محمد إبراهيم الشاذلى رئيس محكمة جنايات الجيزة يحاول الدخول من باب المحكمة التى تجرى بها بعض الإصلاحات، استوقفه رئيس حرس المحكمة وهو برتبة عميد فنشبت بينهما مشادة كلامية صفع خلالها رئيس الحرس رئيس المحكمة على وجهه وأمر رجاله بإلقائه فى الشارع، تجمع رجال الشرطة وأمسكوا برئيس المحكمة إلا أن بعض العاملين بالمحكمة تجمعوا حول المستشار وحالوا دون وصول رجال الشرطة له، وأعلن المحامون إضرابهم وشجبوا وانسحبوا من المحكمة معلنين تضامنهم مع المستشار فتوقفت المحكمة عن العمل فى جميع الدوائر، انتقل إلى مكان الواقعة مساعد وزير العدل ومساعد وزير الداخلية وتولى التحقيق مجدى الضرغامى رئيس نيابات الجيزة الذى أمر بإيداع عميد الشرطة تحت الحراسة لحين الانتهاء من التحقيق»[١].

■ ■ ■

(١) جريدة الأحرار: عدد ٦٥٨ ـ ١٦/٧/١٩٩٠م.

٧ ـ انتهاك الحكومة المصرية للقانون المصرى

نعرض هنا بعض الانتهاكات التى تقوم بها السلطات المصرية للقانون المصرى، وسوف يرى القارئ الكريم فى العرض التالى كيف أن الحكومة المصرية لا تلتزم بتنفيذ وتطبيق القانون إلا بما يحقق مصالحها، ومصالح الحاكم وبطانته.

١ ـ الموقف المتناقض من التعذيب:

بينما تصر القوانين المصرية على منع التعذيب فإن أجهزة الأمن المحافظة على القانون تصر بشدة على التوسع فى التعذيب.

أ ـ تحريم التعذيب فى التشريعات المصرية:

جاء فى المادة ٤٢ من دستور مصر تحريم إلحاق الأذى البدنى أو المعنوى بالمعتقلين والتأكيد بأن أى بيان يدلى به تحت الإكراه أو التهديد يعتبر باطلاً.

وعلاوة على ذلك فإن المادة ٥٧ تنص على أن أى اعتداء على حريات وحقوق المواطن الشخصية التى يضمنها الدستور يعتبر جريمة لا ينطبق عليها قانون التقادم المسقط للعقوبة.

ويضمن البند نفسه قيام الدولة بتعويض على ضحايا مثل هذه الجرائم وتنص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات على فرض عقوبة السجن لمدة تتراوح ما بين ثلاث إلى عشر سنوات على أى موظف أو مستخدم عمومى يأمر باستخدام التعذيب أو يقوم بإنزاله بأى شخص متهم بقصد انتزاع اعتراف منه، فإذا أسفرت هذه المعاملة عن وفاة السجين تكون العقوبة هى نفسها المفروضة على مرتكبى جريمة القتل عمداً (حتى السجن المؤبد أو الإعدام).

أما الجريمة الأقل خطورة المتمثلة بقيام الموظفين أو المستخدمين العموميين باستعمال القسوة ضد الآخرين فى سياق تأدية واجباتهم بحيث أنها تخل بشرفهم أو تحدث آلاما بأبدانهم فإن المادة ١٢٩ تنص على معاقبة مرتكبيها بالسجن حتى

عام واحد أو بغرامة قد تبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى، وتنص المادة ٢٨٢ أيضاً المعاقبة على فعل القبض غير القانونى المصحوب بالتهديد بالموت أو التعذيب[١].

ويذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية: «أن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق لأنه بالرغم من التزامات مصر الدولية بتحريم التعذيب والأحكام المعمول بها فى تشريعاتها لإبطال الاعترافات بالإكراه وجعل استخدام التعذيب لتحقيق هذه الأهداف جريمة يعاقب عليها فإن تعذيب المعتقلين السياسيين لا يزال جاريا فيها».

لقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع عدد كبير من المعتقلين السابقين كانوا محتجزين ما بين عام ١٩٨٦ و١٩٨٨ تتباين أعمارهم وينتمون لبيئات مختلفة، والشهادات التى أدلوا بها عن التعذيب الذى تعرضوا له كانت متوافقة مع بعضها مما يحدوا بمنظمة العفو الدولية إلى الاستنتاج بأن هناك أدلة على وجود نمط من التعذيب فى مصر، وبأن البلاد تفتقر إلى إجراءات وقائية كافية لحماية المعتقلين من هذه الممارسات[٢].

ب ـ اعتراف المحاكم بالتعذيب:

كثيراً ما اعترفت المحاكم بالتعذيب الذى وقع على المتهمين ومن أشهر هذه المحاكمات «قضية تنظيم الجهاد» وهى قضية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا (طوارئ) والتى اعترفت فيها المحكمة بوقوع التعذيب ورفضت كثيراً من الأقوال لاقتناعها بصدورها تحت الإكراه بل وطالبت بمحاكمة المسئولين عن التعذيب، وكان لهذا الحكم الذى صدر فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤ وقع سياسى شديد مما اضطر الحكومة إلى أن توجه النيابة أن تحقق فى مزاعم التعذيب، وبناءاً على هذه التحقيقات قدم ٤٤ من ضباط الشرطة بتهمة التعذيب فى القضية ١٣٠٥ لسنة ١٩٨٦ للمحاكمة وقد برأتهم المحكمة بناءاً على أن المجنى عليهم لا يستطيعون تحديد من الذى عذبهما، وإن كانت المحكمة قد أقرت بالتعذيب، وقد أثار هذا الحكم استياءً فى أوساط القضاة والمحامين والرأى العام لتواطؤ القاضى الشديد مع الشرطة ورغم ذلك أقر بالتعذيب.

(١) منظمة العفو الدولية: مصر ـ الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٢٤، ٢٥.

(٢) نفس المصدر السابق ص٢٥.

كذلك أقرت المحكمة بالتعذيب فى القضية رقم ١١١٠ لسنة ١٩٨٦ أمن دولة عليا وهى المعروفة بقضية الفيديو وقضت المحكمة ببراءة المتهمين الأربعة لعدم اطمئنانها للأقوال التى صدرت منهم تحت التعذيب.

كذلك قضت المحكمة فى القضية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٨٦ ببراءة ١٣ شخصاً اتهموا بتكوين تنظيم شبه عسكرى وإحراق محلات مشروبات كحولية لأن أقوالهم صدرت تحت التعذيب، كذلك كان الأمر فى قضية التنظيم الشيوعى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣م[١].

ج ـ تعذيب الشاكى من التعذيب:

بل وصل الأمر إلى تعذيب الشاكى من التعذيب كما جاء فى أحد تقارير منظمة العفو الدولية: «لقد زعم معتقلون سابقون لمنظمة العفو الدولية أنه جرى توقيفهم لاحقاً خلال عام ١٩٨٧ على يد ضباط فى شرطة الأمن قالوا إنهم كانوا على علم بأن الموقوفين قد أدلوا بشهادات وقدموا شكاوى ضد ضباط ذكرت أسماؤهم فى القضية (قضية محاكمة ٤٤ ضابطاً بتهمة التعذيب)، وقد ادعوا أن هذا كان أحد الأسباب لإعادة توقيفهم وشكل فى إحدى القضايا عاملاً رئيسيا فى تعذيب الموقوف أو إساءة معاملته فيما بعد خلال فترة الاعتقال الثانية»[٢].

د ـ عدم تحقيق النيابة فى شكاوى التعذيب:

كثيراً ما تهمل النيابة مزاعم التعذيب والبلاغات التى تقدم إليها، وقد أوردت منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها: «وأبلغت منظمة العفو الدولية بعديد من القضايا ورد أنه أرسلت فيها معلومات رسمية إلى النيابة العامة بخصوص حوادث تعذيب مزعومة خلال العامين الماضيين ولم يجر إبلاغ أى من الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم بأى تحقيق تم إجراؤه لاحقا أو بأى نتائج لمثل هذا التحقيق»[٣].

هـ ـ التعذيب أثناء المحاكمة:

ويصل استخفاف الشرطة بالقضاء إلى أن المتهمين كثيراً ما يعذبون أثناء نظر قضيتهم أمام المحاكم ومن أمثلة ما نقلته منظمة العفو الدولية عن جريدة الأهرام الرسمية: «لقد لفت انتباه منظمة العفو الدولية أيضا تقرير نشر فى صحيفة

(١) نفس المصدر السابق ص١، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣.

(٢) نفس المصدر السابق ص٣١. (٣) نفس المصدر السابق ص٣١.

الأهرام (الطبعة الدولية) فى ٢٠ إبريل ١٩٨٨ ورد فيه أن النيابة العامة كانت قد تلقت شكاوى من ستة اتهموا فى قضية أمن الدولة العليا رقم ٤٠١ لسنة ١٩٨٧ بالاشتراك فى محاولات اغتيال وزيرى داخلية سابقين ورئيس تحرير إحدى المجلات، وورد أن الستة اشتكوا من أنهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب عند عودتهم إلى سجن طرة من جلسة المحاكمة»[١].

و - انحصار تحقيق النيابة (إذا وقع) فى حوادث فردية وليس فى ظاهرة التعذيب ككل:

وإلى ذلك أشار تقرير منظمة العفو الدولية بقوله: «إلا أن نوع التحقيق الذى تجريه النيابة العامة لا يتناول بالدرس ظاهرة التعذيب ككل، فقد أوضح العاملون فى النيابة لمنظمة العفو الدولية أن النيابة لا تجرى تحقيقا إلا فى قضايا فردية متعلقة بمزاعم التعذيب، وهى لا تقوم بإجراء تحقيقات أوسع نطاقاً تهدف إلى تعيين ممارسات التوقيف والاعتقال والاستجواب التى قد تسهل وقوع التعذيب»[٢].

٢ - تدخل وزير الداخلية فى قرار المحاكم بالإفراج عن المعتقل مخالف للدستور:

من التناقضات التى تعيشها الحكومة المصرية ذلك التناقض بين قانون الطوارئ وبين الدستور، فقانون الطوارئ يجيز لوزير الداخلية الطعن فى قرار المحاكم بالإفراج عن المعتقل وأشارت إلى هذا التناقض منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها بقولها: «ومن دواعى القلق الأخرى أن قانون الطوارئ يجيز لوزير الداخلية الطعن فى قرار محكمة قانونية بالإفراج عن معتقل ما (مما يؤدى فعليا إلى إبطال القرار) وإصدار أمر بعقد جلسة جديدة للنظر فى نفس القضية من قبل محكمة فى نفس الدرجة (وبالفعل يقوم وزير الداخلية بالطعن فى ما يقرب من ٨٠٪ من قرارات المحاكم للإفراج عن المعتقلين، حسب ما ورد على لسان أحد المسئولين فى وزارة الداخلية)، وهذا أمر يدعو للقلق بوجه خاص لأنه يمثل تدخلاً فى شؤون القضاء من قبل نفس المسئول السياسى الذى أصدر أمر الاعتقال الذى تقوم المحكمة بالنظر فى قانونيته وضرورته، ويجوز لوزير الداخلية الطعن فى قرار المحكمة الأولى خلال يوماً وفى هذه الحالة يحال الطعن إلى محكمة ثانية خلال ١٥ يوماً من تقديمه، يوجب

---

(١) نفس المصدر السابق ص٣٦.

(٢) نفس المصدر السابق ص ٣٦.

على المحكمة الثانية الفصل فيه خلال ١٥ يوما من تاريخ الإحالة.

ومثل هذا التدخل من قبل وزير الداخلية من شأنه أن يمدد فعلياً إلى ٤٥ يوماً فترة الاعتقال نفسه الذى اعتبرته محكمة قانونية أمراً مجحفاً، ولذلك قد يقضى المعتقل فترة تصل إلى ٩٠ يوماً بعد اعتقاله قبل أن يمكن المثول أمام محكمة لديها سلطة إصدار أمر بالإفراج عنه دون أن يتمكن وزير الداخلية من إلغاء قرارها.

أن السلطة الاستثنائية التى يتمتع بها وزير الداخلية لإبطال مفعول قرار المحاكم بالإفراج عن المعتقلين تبدو غير منسجمة مع مبدأ استقلال السلطات القضائية الذى تضمنته أحكام المادتين ١٦٥، ١٦٦ من دستور مصر[١].

٣ ـ التفتيش على السجون وأماكن التعذيب:

سوف نرى فى هذا العرض أن النيابة تتناقض مع قانون تنظيم السجون ومع تعليمات النيابة العامة وكما التزمنا فيما سبق فإننا لن نتحدث من واقع خبرتنا المريرة الشخصية ولكننا سنترك أطرافاً أخرى تقدم شهادتها.

أ ـ ضرورة تفتيش السجون بناء على القانون وتعليمات النيابة وكذب النيابة فى تصريحاتها:

ينص القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون والمادة ١٧٤٧ من تعليمات النيابة العامة على ضرورة تفتيش السجون مرة واحدة فى الشهر على الأقل مع عدم الإعلان عن موعد هذه الزيارات سلفاً[٢].

كما تفصل المادة ١٧٤٨ من تعليمات النيابة العامة الأمور التى يجب التثبت منها عند التفتيش[٣].

وفى لقاء بين مندوبى منظمة العفو الدولية ومسئولى النيابة ادعى الأخيرون أنهم يبذلون جهداً خاصاً لتبين أحوال المعتقلين بناءاً على المادة ٣ من قانون الطوارئ[٤] أى ضحايا التعذيب فى واقع الأمر إلا أن تقريراً للمنظمة ذكر: «شعرت منظمة العفو الدولية بالقلق عندما علمت أثناء مقابلات متعمقة أجرتها مع عدد

(١) نفس المصدر السابق ص ١١، ١٢.
(٢) نفس المصدر السابق ص ٤٠.
(٣) نفس المصدر السابق ص٤٠.
(٤) نفس المصدر السابق ص ٤١.

من المعتقلين إدارياً ومع معتقلين احتجزوا لأسباب سياسية خلال عام ١٩٨٧ وبعضهم كانوا هم أنفسهم من المحامين أنه لم يشاهد أحد منهم مسئولاً عن تفتيش السجون من النيابة أو يبلغ بوجود مسئول لهذا يجرى تفتيشاً للسجن وفى أية مرحلة من مراحل اعتقالهم».

ونظراً لأن بعض الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم كانوا قد قضوا أكثر من ستة شهور فى السجن ومنهم من قضى أسابيع أو شهر رهن الحبس الانفرادى مما يجعلهم محور اهتمام أكبر لا أقل من النيابة فإن هذا يشير على ما يبدو إلى أن زيارات مسئولى النيابة كانت إما أقل تكراراً أو أقل شمولاً مما زعم مسئولو النيابة أو كلا الأمرين»[1].

ب - حماية أماكن التعذيب من التفتيش الدورى:

استثنت تعليمات النيابة مراكز الاعتقال التى يقع فيها التعذيب من تفتيش رؤساء النيابة الدورى فإذا تبين لك أن التفتيش الدورى للسجون نادراً ما يتم لأدركت استحالة تفتيش مراكز الاعتقال التى يتم فيها التعذيب.

ولقد لاحظت منظمة العفو الدولية ذلك وسجلته فى تقريرها: «أن تجارب منظمة العفو الدولية تشير إلى أن التعذيب أو المعاملة السيئة غالباً ما يقعا فى المراحل الأولى من الاعتقال عقب التوقيف مباشرة وقبل إحالة المعتقلين إلى السجون أو إحضارهم أمام النيابة، والمادة ١ مكرر للقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بنصه المعدل بشأن تنظيم السجون تخول لوزير الداخلية سلطة احتجاز المعتقلين فى أماكن غير تلك الواقعة ضمن الأصناف الأربعة للسجون المحددة فى المادة ١ (الليمانات والسجون العمومية والسجون المركزية والسجون الخاصة) وتقع جميع هذه السجون تحت سلطة مصلحة السجون وتخضع لنظام تفتيش السجون من قبل النيابة، ووفقا لتعليمات النيابة العامة لا تخضع أماكن الاعتقال الأخرى لنظام التفتيش هذا.

بل فى الواقع تنص المادة ١٧٥٠ من تعليمات النيابة العامة على أنه لا يجوز لمسئول فى النيابة تفتيش مراكز الاعتقال الأخرى إلا بناء على تعليمات النائب

(١) نفس المصدر السابق ص٤١.

العام، ويوجد هذا التقييد نفسه فى المادة ١ مكرر من قانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦م.

وحسب فهم منظمة العفو الدولية للممارسات الحالية فنادراً ما تجرى عمليات التفتيش هذه إن حصلت على الإطلاق كما أن ممثل النيابة لا يحس بأن بإمكانه الذهاب إلى مثل هذه الأماكن إلا إذا وردت معلومات توحى بحدوث جريمة فى ذلك الحين.

وفى هذا الصدد تعتقد منظمة العفو الدولية أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لمراكز مباحث أمن الدولة فى لاظوغلى وشارع جابر بن حيان بالدقى ولمركز مكافحة الإرهاب ومعهد تدريب أمناء الشرطة بطرة فقد ورد ذكر جميع هذه الأماكن بشكل بارز فى شهادات سجناء ومعتقلين سابقين خلال العامين الماضيين[١].

٤ ـ تبليغ المعتقل بأسباب اعتقاله إلزام قانونى تنتهكه الشرطة دائما:

توجب التشريعات المصرية إبلاغ المعتقل بأسباب اعتقاله كتابة ولكن ذلك لم يحدث، وقد سجلت ذلك منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها: «تنص التشريعات المصرية بما فى ذلك المادة (٣) مكرراً من قانون الطوارئ على أنه يتوجب إبلاغ أى شخص يتم توقيفه أو اعتقاله عن بأسباب التوقيف فوراً وكتابة (مع زيادة التأكيد)، ومما يثير قلق منظمة العفو الدولية هو أن أحكام القانون المصرى فيما يتعلق بهذا الموضوع لا تجرى تطبيقها عملياً بالنسبة للأشخاص المعتقلين بموجب أحكام قانون الطوارئ، ففى جميع القضايا المعروفة لدى منظمة العفو الدولية والمتعلقة بأشخاص اعتقلوا بموجب المادة (٣) لم يبلغ المعتقل كتابة بأسباب توقيفه، فالشكوى التى ترددت على ألسنة المحامين المدافعين عن المعتقلين السابقين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم هى أنه لم يجر تبليغ المعتقلين بأية معلومات عند إلقاء القبض عليهم، وذكرت التقارير أنه فى حالات كثيرة طلب فيها المعتقلون معلومات عن أسباب توقيفهم جرى إبلاغهم أنه سيجرى توضيح الأسباب فى الوقت المناسب أو أن الأسباب معروفة، فإما لم يجر تبليغ المعتقلين بأسباب التوقيف على الإطلاق (حتى مثولهم أمام المحكمة بعد مرور ٣٠ يوماً على الأقل على اعتقالهم) أو أن أية معلومات أبلغوا بها شفهياً قبل انعقاد الجلسة كانت من الغموض بحيث جعلت من الصعب الطعن فى قانونية الاعتقال»[٢].

---

(١) نفس المصدر السابق ص٤٢.　　(٢) نفس المصدر السابق ص٩، ٤٥.

٥ ـ حق المعتقل فى مقابلة محاميه على انفراد أو أقاربه:

تعطى المادة (٧) من الدستور والمادتين ١٣٩ و ١٤١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٣ مكرر و ٦ من قانون الطوارئ الحق للموقوفين والمعتقلين للاتصال بأحد المحامين.

وتنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ على: «يرخص لمحامى المسجون فى مقابلة على انفراد... سواء أكانت المقابلة بدعوة من المسجون أم بناء على طلب المحامى»، ومع ذلك لاحظت منظمة العفو الدولية أن هذه الضمانات لا يسمح بها فى كثير من الأحيان، بل لاحظت المنظمة أن استمارة طلب زيارة الأقارب التى تصدر من مكتب النيابة لطلب التظلم تنص صراحة على الترخيص بزيارة واحدة لشخص واحد بحضور أحد مندوبى السجن بعد انتهاء مدة المنع المقررة بقرار وزير الداخلية، ولاحظت المنظمة أن هذه المدة لا تقل عادة عن ٣٠ يوماً وإنها إجراء إدارى لم ينشر كقانون.

كما لاحظت أن زيارات المحامين كثيراً ما تتم بحضور الحراس وضربت المنظمة أمثلة ببعض الحالات: «مثل حالة محمود عجمى مهلهل الذى اعتقل فى ١٩٨٧/٢/٣١ وتعرض لتعذيب شديد وعزل عن الآخرين ٣٧ يوماً وخلال فترة اعتقاله فى السجن بعد ذلك لم يسمح له بالاتصال بمحام أو أقاربه».

ومثل حالة ياسر محمد عبد الجواد، ألقى القبض عليه فى ١٩٧٩/٥/٣٠ وتعرض لتعذيب شديد ولم يسمح له بالاتصال بمحامى لأول مرة إلا بعد ثلاثة أسابيع عند مثوله أمام النيابة وكانت كل مشاوراته مع المحامى فى كل الزيارات تتم تحت إشراف أحد ضباط السجن.

ومثل حالة عصام محمد عبد اللطيف الذى ألقى القبض عليه لأول مرة فى ٩٢ نوفمبر ١٩٨١ حيث مضى فى السجن سنتين وثمانية أشهر تعرض خلالهما للتعذيب الشديد لاتهامه بالانضمام لمنظمة الجهاد، ثم اعتقل لمرة ثانية فى مايو ١٩٨٧ وتعرض لتعذيب شديد ومثل أمام المحكمة بعد حوالى ٦٠ يوماً من اعتقاله وحتى تلك الفترة لم يسمح له بالاتصال بأحد من أقاربه أو بأحد المحامين ثم أفرج عنه فى ٩١ نوفمبر ١٩٨٧ دون توجيه تهمة له.

ومثل حالة محمد عبد الرحيم الشرقاوى ألقى القبض عليه لثانى مرة فى ٦ مايو ١٩٨٧ وتعرض لتعذيب وحشى فى معهد أمناء الشرطة بطرة. ورغم طلبه المتكرر لرؤية محاميه فقد منع من الاتصال بأى محامى إلا بعد مثوله أمام النيابة، وسمح له برؤية محام بعد مرور شهرين تقريباً على توقيفه وذلك فى حضور أحد الضباط ولم يؤذن له برؤية عائلته إلا بعد مضى أسبوعين تقريبا على لقائه بالمحامى وأفرج عنه دون توجيه تهمة إليه بعد قضائه سبعة أشهر رهن الاعتقال[١].

كما أوردت جريدة النور الخبر التالى: «فى قضية سرقة الذهب ـ منع المحامين من الاتصال بالمتهمين».

كتب ـ محمد بسيونى: «قامت مباحث أمن الدولة بمنع المحامين الإسلاميين من الاتصال ومقابلة المتهمين فى الجماعات الإسلامية فى قضية سرقة محلات الذهب، قامت مباحث أمن الدولة بمنع المحامين يوسف صقر وعبد الغفار عزب من زيارة المتهم قطب محمد»[٢].

٦ ـ اتصال المباحث بالمعتقل:

رغم إنه ليس من حق المباحث أو الشرطة عموماً الاتصال بالمعتقلين على إذن كتابى من النيابة بناءاً على طلب الشرطة إلا أن الواقع يخالف ذلك، فقد ذكر أكبر مسئول فى نيابة أمن الدولة إلى منظمة العفو الدولية أنه لم يستلم أى طلب من هذا النوع من مباحث أمن الدولة خلال العشرين عاماً الماضية.

أوردت المنظمة فى أحد تقاريرها: إلا أن منظمة العفو الدولية تلقت كثيراً من التقارير عن قيام عملاء مباحث أمن الدولة بتعذيب المعتقلين داخل السجون أو نقلهم إلى مبانى أخرى لتعذيبهم، وفى هذه الحالات ورد ذكر هذه الممارسات فى الأحكام التى أصدرتها «وأشارت المنظمة فى تقريرها إلى أن الشهادات الكثيرة أمثلة التى تلقتها تشير إلى»:

١ ـ احتجاز مباحث أمن الدولة للمعتقلين فى مراكزها فى الإدارة العامة بلاظوغلى أو فى شارع جابر بن حيان بالدقى لتعذيبهم قبل نقلهم للسجون النظامية.

(١) نفس المصدر السابق ص ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١.

(٢) جريدة النور: عدد ٥١٢ ـ ١٨صفر ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١/٨/٢٨م.

٢ ـ تعذيب المعتقلين أثناء احتجازهم فى سجن استقبال طرة السجن الملحق بمزرعة طرة وفى مركز مكافحة الإرهاب.

٣ ـ وقيام مباحث أمن الدولة بنقل المعتقلين بالقوة من سجون طرة لمعهد أمناء الشرطة بطرة أو مركز مكافحة الإرهاب بطرة حيث يحتجزون فترات تبدأ من عدة ساعات إلى عدة أسابيع يتعرضون فيها لتعذيب شديد(١).

كما ذكرت أيضا المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هذه الملاحظات فى تقريرها عن سجون طرة وأوضحت كيف يفرض رجال المباحث نفوذهم داخل سجون طرة بخلاف القانون وكيف يقتادون الضحايا فى جوف الليل إلى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى حيث يتعرضون للتعذيب، وقد عرض التقرير لبعض النماذج مثل الصحفى خالد الشريف والصحفى عامر عبد المنعم وطلعت فؤاد قاسم ونزار غراب الطالب بكلية الحقوق (نجل المستشار محمود غراب)، كما أكد التقرير السابق على إشراف مباحث أمن الدولة بشكل دورى على السجون(٢).

هذه الحقيقة أكدها اللواء سمير عيد مساعد وزير الداخلية ومعاون السجون سابقاً الذى قال فى ندوة صحفية: «الأصل فى السجون أن تكون مستقلة عن مباحث أمن الدولة ولكن ما يحدث حالياً أن مباحث أمن الدولة لها مكاتب فى السجون توافى وزارة الداخلية بتقارير مستمرة عن مديرى السجون... ولا يمكن أن يتغير الوضع فى السجون مادامت تابعة لوزارة الداخلية لذا أطالب بأن تكون السجون تابعة لوزارة العدل»(٣).

٧ ـ تواطؤ نيابة أمن الدولة مع مباحث أمن الدولة:

تعمل نيابة أمن الدولة فى الحقيقة فى تنسيق تام مع مباحث أمن الدولة بل أحيانا تعمل لمصلحة مباحث أمن الدولة ومن أمثلة هذا التواطؤ:

---

(١) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص٥٥، ٥٦.

(٢) جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ـ ٣ صفر ١٤١٢هـ ـ ١٣/٨/١٩٩١م.

أيضا جريدة الأهالى: عدد ٥٢١ ـ السنة ١٤ ـ ٢/١٠/١٩٩١ ص٧.

(٣) جريدة الحقيقة: عدد ١٦٦ ـ ٢٩ محرم ١٤١٢هـ ـ ١٠ أغسطس ١٩٩١م.

أ ـ إصدار أوامر توقيف بدون أدلة حقيقية:

حيث تصدر أوامر النيابة بصُيغ عامة مبهمة للإذن بالقبض على كل من يعارض الحكومة لكى تحتجزه المباحث وتعذبه.

وقد سجلت منظمة العفو الدولية ذلك فى أحد تقاريرها حيث ذكرت: «عندما اجتمع ممثلو منظمة العفو الدولية بالمحامى الأول المسئول عن إدارة شؤون نيابة أمن الدولة عبروا عن قلقهم إزاء التقارير المتعلقة بمذكرة التوقيف التى أصدرتها نيابة أمن الدولة مع عدم توفر أدلة جوهرية ظاهرة أو توفر القليل منها بما يربط بين المعتقلين وبين الجريمة وقد أدى هذا إلى ظهور نمط من أعمال التوقيف حيث تم اعتقال كثير من الأشخاص واستجوابهم لمدة أسابيع أو أشهر من قبل نيابة أمن الدولة، غير أنه تم الإفراج عنهم قبل مثولهم أمام المحاكم بسبب الافتقار إلى الأدلة على اقترافهم أى جرم جنائى».

وبناء على تقارير تلقتها منظمة العفو الدولية، فإنه فى هذه الفترة من الاعتقال بالذات يتعرض كثيرون من السجناء للتعذيب والمعاملة السيئة على يد رجال مباحث أمن الدولة.

«لقد ذكر المحامى العام الأول لممثلى منظمة العفو الدولية أنه لا يرخص بأعمال التوقيف هذه على أساس الشبهة وحدها وإنما إذا توفرت أدلة على قيام الشخص الموقوف بارتكاب الجريمة، غير أنه أقر بأنه لا يقدم للمحاكمة سوى ٥٪ تقريبا من الذين يقبض عليهم بسبب ارتكاب جرائم أمنية مزعومة[١].

ب ـ عدم استقلال نيابة أمن الدولة من المباحث فعلياً:

وقد سجلت منظمة العفو الدولية هذه الملاحظة حيث ذكرت فى أحد تقاريرها: «لقد تلقت منظمة العفو الدولية عدداً من التقارير حول قيام مباحث أمن الدولة بتعذيب المحبوسين خلال فترة الستين يوماً التى تسبق مثول المحبوس أمام إحدى المحاكم».

«ويبدو أن نيابة أمن الدولة لا تتمتع بقدر كاف من الانفصال العملى عن مباحث أمن الدولة يكفل رصد المعاملة التى يلقاها المعتقلون بصورة وافية وباستقلال تام»[٢].

(١) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص ١.

(٢) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص ١٩.

ج ـ تدخل مباحث أمن الدولة فى تحقيق نيابة أمن الدولة:

لا يقف نفوذ مباحث أمن الدولة على التدخل فى السجون والتلاعب فى دفاترها والإشراف على المسجونين وتعذيبهم وسحبهم من السجون للتعذيب وإعادتهم بل يمتد أيضا للتلاعب فى تحقيقات نيابة أمن الدولة، وهذا أمر مشاهد وملموس لكل من خاض تجربة الاعتقال، ولكننا هنا نستشهد بأقوال منظمة العفو الدولية وليس بأقوالنا حيث ذكرت أن بعض المعتقلين عذب قبل الذهاب للنيابة لإرغامه على الاعتراف وأن بعضهم شاهد عميلاً للمباحث واقفا خارج الغرفة بحيث يمكنه سماع الاستجواب ثم ساقت المثال التالى: «إن الدكتور صلاح دسوقى الذى ألقى القبض عليه فى يوم ٧ يونيو ١٩٨٧ واتهم فى القضية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٨٧، وهو خير من يمثل كثيرين من المعتقلين فى زعمه أنه فى كل ليلة أعقبت استجوابه من قبل نيابة أمن الدولة قام رجال مباحث أمن الدولة بتذكيره بأقواله التى كان قد أدلى بها إلى النيابة!، وواصل هؤلاء معاملته ومضايقته بشتى الأساليب فى السجن الملحق بمزرعة طرة، وقد أبلغ نيابة أمن الدولة بهذه الأساليب طوال مدة استجوابه الذى استغرق أسبوعين إلا أنه لم يكن على علم بأى إجراء اتخذ بخصوص هذه الشكوى».

من الواضح أن نيابة أمن الدولة لم تحظ بثقة غالبية محامى الدفاع والسجناء السابقين الذى أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم فقد كانت هناك شكوك كثيرة فى وجود تعاون وثيق بين مباحث أمن الدولة ونيابة أمن الدولة، وبناء عليه فإن نيابة أمن الدولة لم توفر الحماية والضمانات المتوقعة عادة من سلطة مثلها[١].

٨ـ مسرحية تجديد الاعتقال والمعاناة أثناءه:

ونحن ننشر هنا هذه الرسالة التى نشرتها جريدة الشعب من المعتقلين الإسلاميين داخل السجون والمعتقلات المصرية:

«من وراء القضبان وغياهب المعتقلات حيث يقضى شبابنا المسلم زهرة أعمارهم وصلتنا هذه الرسالة المفزعة التى تكشف عن المذابح التى يتعرض لها هؤلاء الشباب فى معسكرات اعتقال دائم تفوق معسكرات النازى ونعتذر عن عدم

(١) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص ٥٦.

ذكر الأسماء الموقعة على الرسالة نظراً لتربص الظالمين بالمعتقلين».

نحن المعتقلين الإسلاميين بالسجون المصرية.. نكتب لكم من خلف جبال الصمت والإهمال والتعذيب التى شيدها حولنا الأمن المصرى.. وقد بلغنا أن حضرتكم تكتبون مقالات تتعلق بقضيتنا، وتنشرون أسماءنا لتظل حية فى دنياكم بعيداً عن قوائم السجون والترحيلات لذلك فنحن نشكركم على هذا العمل الذى تأخر عنه الكثيرون ممن يكتبون فى أتفه الأمور، وإن مجرد اهتمامكم بمأساتنا كان نسمة وفاء للإنسانية فى أبداننا بعد أن ظننا أنكم جميعا فى دنيا الحرية قد تعاهدتم مع الحكومة المصرية على شطبنا من قوائم الآدميين واعتبارنا ننتمى إلى عالم آخر غير بنى الإنسان.

ثم نحب أن نضع بين أيديكم بعض الحقائق:

أولاً: إن أسوأ ما يمثل الاستخفاف والاستهزاء بكل المبادئ والقوانين هو كيفية إعادة الاعتقال حيث يتم الإفراج عن المعتقل على الورق فقط بينما هو محبوس يعانى أو معلق فى سلخانة التعذيب لحين صدور قرار اعتقال جديد له للإيهام بأنه خلال هذه الفترة بين الاعتقالين حر طليق، وقد ارتكب من الجرائم ما يبيح لأمن الدولة اعتقاله من جديد، وخوفاً من تفتيش النيابة على المراكز والأقسام التابع لها المعتقل يتم تغريبه بعيداً عن بلده إلى أماكن نائية اتفق مع المسئولين فيها على الانسجام مع هذه اللعبة الخبيثة وأشهر هذه الأماكن هى:

١ ـ فرع أمن الدولة بالوادى الجديد، حيث يرحل إليه المعتقل معصوب العينين حتى لا يعرف أين هو ويرمى هناك فى زنزانة سيئة ويمنع من كل متعلقاته حتى ساعته كما يمنع من يتعامل معه من إجابته على أى سؤال، وقد حدث ذلك مع كل من أحمد يوسف حمد الله، ومحمود شعيب، وعلى محمد الدينارى.

٢ ـ معسكر فرق الأمن بأسيوط، وهو أسوأ مكان يعامل فيه المعتقل ويعانى من غلظة ضباطه حيث يقضى طوال الفترة وهى ٧ ـ ١٤ يوماً داخل سيارة الترحيل التى يتعمدون وضعها فى الشمس مغلقة وهو مقيد اليدين من الخلف وراء ظهره مع تقييدهما بيدى زميله الذى على نفس حالته، ولا يسمح له بالنزول حتى لدورة المياه إذ يقضى حاجته داخل السيارة... هذا بالإضافة إلى الإهانة والسباب والاستهزاء بالدين وسنة النبى ﷺ.

٣ ـ مركز شرطة العزب بالفيوم وهو مشهور بشدة البطش وقد رحل إليه محمد جمال إسماعيل رغم إصابته بالذبحة الصدرية نتيجة التعذيب، وقد أدت الظروف السيئة إلى اشتداد المرض عليه ودخوله غرفة الإنعاش مرتين، وبعد مشادة بين مدير مستشفى الفيوم العام ومدير الأمن حول تسجيل حالته فى أوراق المستشفى حملوه فى بطانية ورحلوه إلى سجن الاستقبال الذى استعد لاستلامه على هذه الحالة وأمر مأمور السجن بإيداعه عنبر التأديب!!.

٤ ـ مراكز الشرطة المعروفة بالتعذيب وعداوة ضباطها للاتجاه الإسلامى مثل مركز العدوة وأبى قرقاص بالمنيا، وقد رحل إلى هناك سيد فرج وعلاء صابر وأحمد فؤاد، ومركز الواسطى وسيرمنت ونقطة قاى ببنى سويف، وقد رحل إليها هلال محمد عبد الله وعلى أحمد سلامة وعادل فتحى، وقسمى اللبان والرمل بالإسكندرية، وقد عومل فيهما رفعت محمد حسن وآخرون معاملة سيئة للغاية.. أما معتقلو القاهرة والجيزة فيتم توزيعهم إما على مراكز الحوامدية وإما على فرعى أمن الدولة بلاظوغلى وجابر بن حيان ليقضوا فترة هذا الإفراج الوهمى فى غرف التعذيب، ويوجد حالياً فى لاظوغلى شعبان على إبراهيم وبهيج على محمد ومحمد تيسير منذ إخلاء سبيلهم من النيابة فى القضية ٣٧٣ بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٥. كما يوجد حالياً بفرع جابر ابن حيان كل من أشرف جميل وعلى عبد الظاهر وعادل عثمان وسامح حسن، وما سبق هو مجرد أمثلة على مراكز التغريب والتعذيب حيث يعامل من يتم تغريبه إليها أسوأ معاملة لحمله على التخلى عن التزامه بالإسلام وإجباره على ترك الدعوة إلى الله.

ثانياً: إنه مما يؤسف له أنه قد تكرر كثيراً إبلاغ النيابة لوجود معتقلين يفرج عنهم فى أقسام الشرطة، وحضرت النيابة بالفعل وعاينت هذا الوضع غير القانونى ولم تجد أسماءهم مسجلة فى دفاتر القسم ولكنها بعد أن تبدى استياءها وحماسها لإخلاء سبيلهم يموت هذا الحماس فور إبلاغ مأمور القسم بأنه يوجد قرار اعتقال شفوى من أمن الدولة وترجع النيابة تاركة خلفها جريمة احتجاز بدون سند رسمى، وتكرار هذه المأساة جعل ضباط المباحث يستهزئون بأى محاولة لإبلاغ النيابة.

ثالثاً: لم تعد السجون المصرية هى المكان الأمين لإيداع المعتقل لحين الإفراج عنه ولكنها أصبحت مقابر جماعية للتصفية الجسدية والمعنوية البطيئة حيث

تهيمن عليها وتديرها مباحث أمن الدولة للضغط على المعتقل ومساومته بكل الطرق الخبيثة على الرجوع عن التمسك بدينه.

رابعا: إننا رغم كل هذه المحاولات الإرهابية فإننا بفضل الله تعالى ثابتون على طريقنا، واثقون من وعد ربنا بأن العاقبة للمتقين وبأن كل هذه المحاولات مآلها الفشل الذريع فى إيقاف المد الإسلامى العظيم الذى أصبح أعلى من هذا العبث التافه والله معنا.. وحسبنا الله ونعم الوكيل..

المعتقلون الإسلاميون بسجون مصر المسلمة[1]:

كما نشرت جريدة النور مقالاً لمنتصر الزيات المحامى ذكر فيه: «إن بين يدى أسماء لأكثر من ثلاثين مسلماً امضوا بين جدران طرة ثلاث سنوات يحكمهم قانون بغيض اسمه قانون الطوارئ»[1].

كما أصدرت جماعة الجهاد تقريراً عن أوضاع المعتقلين من كافة التيارات الإسلامية فى فبراير ١٩٩٢ ذكرت فيه عشرات الحالات التى أمضت سنيناً عديدة يجدد اعتقالها على الورق كلما انقضت ثلاثة أشهر صدر أمر اعتقال جديد دون أن يخرج المعتقل من السجن. وقد رصدت منظمة العفو الدولية هذه الحيلة فذكرت فى تقرير لها: «بناءا على تقرير صدر فى١٠ فبراير ١٩٨٨ عن نقابة المحامين المصرية كان وزير الداخلية قد أصدر سبعة أوامر اعتقال متتالية كوسيلة لتمديد فترة احتجاز بعض المعتقلين»[2].

وذكرت أيضاً: «أن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حول تقارير أشارت إلى أنه فى بعض القضايا تم إصدار أمر الاعتقال الجديد أثناء وجود المعتقل فى السجن أو مباشرة بعد الإفراج عنه بحيث اتضح أنه لم تنشأ أية أسباب للاعتقال لم يجر تقديمها مسبقاً إلى المحكمة التى أصدرت أمر الإفراج»[3].

---

(١) جريدة الشعب: عدد ٦١٧ ـ ١/١٠/١٩٩١م.

(٢) جريدة النور: ٢٣/١٠/١٩٩١م.

(٣) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١٤.

(٤) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١٣.

٩ـ الاحتجاز بعد إعلان البراءة:

رصدت منظمة العفو الدولية أيضاً هذه الظاهرة حيث ذكرت فى أحد تقاريرها: «وفى العديد من الحالات أصدرت المحاكم أوامر بالإفراج عن المعتقلين، إلا إنه سرعان ما تقوم الحكومة بتجاهل قرارات هذه المحاكم أو تعيد توقيفهم فوراً بموجب أوامر اعتقال جديدة»[١].

وتذكر أيضاً: «ويبدو فى بعض الحالات أنه جرى بقاء الأشخاص المعتقلين بموجب قانون الطوارئ فى السجون دون أى سبب منطقى قانونى، وذلك بعد أن كان أمر الإفراج عنهم قد صدر فى الجلسة الثانية»[٢].

وضربت المنظمة مثلاً بحالتين: «أولاهما حالة عادل عبد الرؤوف الشافعى الذى اعتقل فى١٤ فبراير ١٩٨٧ ثم تظلم مرتين من قرار الاعتقال وحصل فى كل مرة على قرار بالإفراج رغم طعن وزير الداخلية».

وكان من المفروض أن يخلى سبيله وفقاً لقانون الطوارئ إلا أنه ظل فى السجن وتظلم مرتين أخرتين حتى بلغ عدد قرارات الإفراج عنه أربعة قرارات ولكنه حول للنيابة فى القضية ٤٠١ لسنة ١٩٨٧ وصدر أمر بالإفراج عنه فى ٩ سبتمبر ١٩٨٧ ولكنه لم يفرج عنه بعد هذا التاريخ أيضاً، والمثال الثانى هو الصحافى الدكتور محمد مورو الذى قبض عليه فى ٢٦ يونيو ١٩٨٧ ثم صدر بحقه ٤ قرارات إفراج كان آخرها فى ٢ ديسمبر ١٩٨٧ ولكنه لم يفرج عنه إلا فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٧م[٣].

ومن هذا يتضح مدى استهزاء الداخلية ووزيرها بأحكام القضاء الذى يدّعون الدفاع عنه ضد الخارجين عليه، وهذه سمة عامة للحكومة فى عصر الرئيس السابق مبارك كما قدمنا فى هذا المبحث من دلائل تؤكد ذلك.

■ ■ ■

(١) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١.

(٢) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١٢.

(٣) منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص١٢، ١٣، ١٤.

٨ ـ انتهاك الحكومة المصرية لمعاهداتها الدولية

نتعرض فى هذا المبحث لبعض الانتهاكات الصارخة التى ترتكبها الحكومة المصرية للمعاهدات الدولية التى وقعت عليها.

١ ـ من الغريب فى الأمر أن الحكومة المصرية بتاريخها العريض فى التعذيب والإذلال للشعب المصرى تسابق إلى توقيع المعاهدات الدولية لمناهضة التعذيب.

فقد كانت مصر إحدى ثلاث دول لعبت دوراً هاماً فى إصدار القرار رقم ٣٢/٦٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٧، الذى طلب من جميع الدول الأعضاء تعزيز دعمها لإعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب (١٩٧٥)، وقد صدقت مصر فى ١٤ يناير ١٩٨٢ على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وكانت أول دولة عربية تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فى ٢٥ يونيو ١٩٨٦، وقامت بإيداع وثيقتها الخاصة بالتصديق على الميثاق الإفريقى الخاص بحقوق الإنسان والشعوب فى ٣ إبريل ١٩٨٤م[(١)].

٢ ـ تدخل السلطة التنفيذية لمراجعة قرارات المحاكم وإلغائها فى قضايا الحبس الوقائى من قبل وزير الداخلية متناقض مع مبدأ استقلال السلطات القضائية المنصوص عليه فى المادة ١٤ (١) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمنصوص عليه أيضاً فى المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٨٥م.

المبدأ ٢: «تفصل السلطة القضائية فى المسائل المعروضة عليها دون تحيز،

---

(١) منظمة العفو الدولية: مصر ـ الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص١، ٢٤، ٢٥، ٥٨. التعذيب فى مصر ١٩٨١ ـ ١٩٨٣: أدلة منظمة العفو الدولية ورد الحكومة عليها ص١، مصر ـ اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون ص١.

ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات مباشرة كانت أو غير مباشرة من أى جهة لأى سبب».

المبدأ ٤ : «لا يجوز أن تحدث أية تدخلات غير لائقة أو لا مبرر لها فى الإجراءات القضائية، ولا تخضع الأحكام التى تصدرها المحاكم لإعادة النظر»[١].

٣ - ينص قانون الطوارئ على أن قرارات محاكم أمن الدولة طوارئ لا يجوز الطعن عليها بأى وجه من الوجوه أمام محكمة عليا مما يجعل هذه القرارات غير خاضعة للمراجعة حتى من قبل محكمة النقض.

وهذا مخالف للمادة ١٤ (٥) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتى تنص على ما يلى: «لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء وفقا للقانون إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر فى قرار إدانته وفى العقاب الذى حكم به عليه»[٢].

٤- فى الوقت الذى لا يجيز قانون الطوارئ الطعن فى أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) أمام أى محكمة عليا فإنه ينص على أن أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) لا تعتبر نهائية ما لم يصدق عليها رئيس الجمهورية الذى يجوز له إلغاء الحكم وإصدار أمر بإعادة المحاكمة من قبل محكمة ثانية من نفس الدرجة، وفى جميع القضايا التى تعاد فيها المحاكمات ويتخذ فيها قرار بالبراءة يتوجب تصديق رئيس الجمهورية على الحكم الثانى، وهذه القيود تتناقض مع التزام الحكومة المصرية فى معاهداتها الدولية من ناحيتين:

أ - أنها تعطى سلطة استثنائية للسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) لمراجعة قرارات المحاكم أو إلغائها وهذا يتناقض مع مبدأ استقلال السلطات القضائية كما بينا.

ب - أن الأمر بإعادة المحاكمة يتناقض مع الحظر الدولى على محاكمة أى شخص على ذات الجرم مرتين كما نصت على ذلك المادة ١٤ (٧) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٣].

٥ - تأخر عرض المتهم على القضاء وحرمانه من حق التظلم الفورى من اعتقاله يتناقض مع العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(١) منظمة العفو الدولية: مصر - الاعتقال التعسفى والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص١٢، ٢١.

(٢) المصدر السابق ص ٢٠، ٢١. (٣) المصدر السابق ص٢٠، ٢١، ٢٢.

خلال فرض حالة الطوارئ ينص القانون المصرى على حالتين يمكن لنيابة أمن الدولة فيهما اعتقال الأشخاص الذين يتم القبض عليهم بسبب جرائم جنائية متعلقة بالأمن.

الحالة الأولى: بموجب قانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٨٠، حيث تستطيع نيابة أمن الدولة اعتقال أولئك الأشخاص لمدة ١٥ يوماً ويمكن تمديد هذه الفترة لمدة ٤٥ يوماً أخرى بسبب ممارسة نيابة أمن الدولة لسلطات قاضى التحقيق وبعد ذلك يجب تصديق محكمة قانونية على أى تمديد إضافى لفترة الاعتقال بانتظار المحاكمة، أى أن نيابة أمن الدولة تستطيع اعتقال الشخص لمدة ٦٠ يوماً قبل عرضه على محكمة للنظر فى شأن اعتقاله.

الحالة الثانية: بموجب أحكام المادة ٦ من قانون الطوارئ وهذه المادة تتيح للمعتقل التظلم من أمر اعتقاله فوراً إلى إحدى المحاكم وتوجب المادة الفصل فى التظلم خلال ٣٠ يوماً، وقد صرح المحامى العام الأول المسئول عن إدارة شؤون نيابة أمن الدولة أن النيابة منذ مطلع عام ١٩٨٧ بدأت تعتقل الأشخاص بموجب قانون الإجراءات الجنائية.

والسبب واضح لأن الأخير يتيح للنيابة فرصة اعتقال أطول قبل عرض المتهم على القضاء للفصل فى قانونية اعتقاله، وهذا التأخير فى عرض المعتقل على القضاء للنظر فى قانونية اعتقاله سواء بعد ٦٠ يوماً بموجب قانون الإجراءات الجنائية أو بعد ٣٠ يوماً من تظلمه بموجب قانون الطوارئ يتناقض مع المادة ٩ (٤) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التى تنص على:

«لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكى تفصل هذه المحكمة دون إبطاء فى قانونية اعتقاله وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانونى».

بل إن معظم حالات التعذيب تقع فى الفترة الأولى من الاعتقال وتأخير عرض المتهم يسمح بالتئام كثير من إصاباته بحيث يصعب فحصها مؤخرا[١].

---

(١) المصدر السابق ص١٠، ١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٠.

٦ ـ إبلاغ المعتقل فوراً بأسباب اعتقاله:

تنص المادة ٩ (٢) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلى: «يتوجب إبلاغ أى شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه».

وكما بينا فى الفقرة ٤ من الفصل السابع أن هذا الأمر لا وجود له فى الواقع العملى.

٧ ـ الفحص الطبى للمعتقلين:

ذكرت منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها: «تنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة على أنه يجب أن يقوم الطبيب بفحص كل سجين فى أقرب وقت ممكن بعد دخوله السجن ثم يفحصه بعد ذلك كلما اقتضت الضرورة» القاعدة ٢٤.

لقد أوصى مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب فى تقريره لعام ١٩٨٨ ما يلى: «ينبغى إجراء فحص طبى لكل شخص رهن الاحتجاز فى أسرع وقت ممكن بعد القبض عليه».

موضحا بأنه: «إذا أثبت أن الحالة الصحية للمحتجز سليمة وقت القبض عليه يصبح من الأصعب تفسير تدهور صحته أثناء فترة احتجازه، ولكى يكون هذا الفحص فعالاً حقيقة ينبغى أن يحدث ليس فقط فى السجون الرسمية وإنما أيضاً فى جميع الأماكن التى يحتجز فيها أناس مثلاً لأغراض الاستجواب».

هذا ولم يخضع أى من المعتقلين السياسيين السابقين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم للفحص الطبى عند وصوله إلى السجن، وبالفعل فإن المعتقلين الذين زعموا أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء الاعتقال شكوا بشكل متواصل من عدم خضوعهم لفحص طبى عند وصولهم إلى السجن حتى عندما طلبوا ذلك بالتحديد.

وعلاوة على ذلك لم تتوفر أية مساعدة طبية لأولئك الذين كانوا بحاجة إليها بسبب التعذيب، وقال معظمهم إن سبب ذلك هو وقوع التعذيب أو المعاملة السيئة خارج مبنى السجن أو أنهم لم يشاهدوا أى موظف طبى أثناء وجودهم فى السجن.

بينما قال بعضهم أنه بعد إنهاء الاستجواب ونقلهم إلى السجن لم يتلقوا إلا عناية طبية أساسية على شكل مرهم مسكن يوضع على الجروح والإصابات، وزعم آخرون أن

أطباء السجن لم يكن لهم حول ولا قوة ولم يكن فى نيتهم التدخل من أجل ضحايا التعذيب، وذلك لأسباب مفهومة هى خشية تعريض أنفسهم للمضايقة والتخويف[١].

٨ ـ حق المعتقل فى الاتصال بمحاميه وأقاربه ومنع الحبس الانفرادى:

لاحظت منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها عن مصر أن التعذيب والمعاملة السيئة تحدث غالباً عندما يعزل المعتقل بمعزل عن الآخرين فى عزلة عن العالم الخارجى لأن هذا يمكن المعذبين من ممارسة التعذيب بحرية كما أنه يعطى فرصة لشفاء جروحه قبل عرضه على الطب الشرعى لتضييع الأدلة على التعذيب، ولقد أوصى مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب فى تقريره العام ١٩٨٨ بأنه «ينبغى بذل كل الجهود لإعلان الحبس الانفرادى حبساً غير قانونى».

وفى تعليقها على المادة ٧ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[٢] إلى أنه «من بين الضمانات التى قد تجعل السيطرة فعالة سن أحكام ضد احتجاز أى شخص احتجازاً انفرادياً[٣] والسماح لأشخاص مثل الأطباء والمحامين وأفراد العائلة بالاتصال بالمحتجزين دون أن يخل ذلك بالتحقيق»[٤].

وذكرت منظمة العفو أنها تشعر بالقلق لأنه لم يسمح للمعتقلين من الناحية العملية الاتصال بالمحامين للمرة الأولى إلا بعد مضى أيام أو حتى أسابيع فى كل مرة، وتعتبر منظمة العفو الدولية فترات التأخير هذه غير مقبولة لاسيما وإن مصر ملتزمة بالمقاييس الدولية لحقوق الإنسان[٥].

كما حثت منظمة العفو على: «ضمان الاتصال المتكرر بين المعتقل وعائلته واتصاله الفورى بمحاميه عند القبض عليه، واجتماعه بهذا المحامى بعد ذلك على

(١) المصدر السابق ص٥١، ٥٢.

(٢)، (٣) يقصد فى النص الإنجليزى الأصلى فى الحالتين أعلاه الحبس الانعزالى:

Incomunicado Detention Solitary Confinement.

حيث ينعزل المعتقل عن العالم الخارجى ويمنع عنه الاتصال بالآخرين، لا الحبس الانفرادى.

(٤) المصدر السابق ص٢٧، ٤٧.

(٥) المصدر السابق ص٤٩.

فترات منتظمة وعلى انفراد ووفقا لأحكام المادة ١٤ (٣) (ب) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقاعدة ٩٣ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة»(١).

٩ ـ تعذيب الشاكى من التعذيب مخالف لاتفاقية مناهضة التعذيب التى وقعت عليها الحكومة المصرية:

ذكرت منظمة العفو أنها تلقت تقارير من معتقلين اعتقلوا بسبب تقديم شكاوى ضد بعض الضباط لقيامهم بالتعذيب كما كان هذا سبب فى تعذيبهم خلال فترة الاعتقال الثانية، وتنص المادة ١٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب على أنه «ينبغى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأى أدلة تقدم»(٢).

■ ■ ■

(١) المصدر السابق ص٥٣.

(٢) المصدر السابق ص٣١.

المصريون يغيرون وجه التاريخ

ثورة ٢٥ يناير

ثورة ٢٥ يناير أو ثورة الغضب المصرى أو الثورة البيضاء هى ثورة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١م الموافق (٢١ صفر ١٤٣٢ هـ) وكان يوم ٢٥ يناير/ كانون الثانى هو اليوم المحدد من قبل عدة جهات وأشخاص أبرزهم الناشط وائل غنيم وحركة شباب ٦ أبريل وهو يوافق يوم عيد الشرطة فى مصر. وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً فى ظل حكم الرئيس محمد حسنى مبارك.

كان للثورة التونسية الشعبية التى أطاحت بالرئيس التونسى زين العابدين بن على أثرٌ كبيرٌ فى إطلاق شرارة الغضب الشعبى فى مصر.

أدت هذه الثورة إلى تنحى الرئيس محمد حسنى مبارك عن الحكم فى (١١فبراير/ شباط ٢٠١١م ـ ٨ ربيع الأول ١٤٣٢ هـ) ففى السادسة من مساء الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان فى بيان قصير عن تخلى الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

١ ـ أسماء الثورة

تسمى فى الغالب ثورة ٢٥ يناير، وثورة الغضب، وتسمى أحياناً ثورة الشباب، وثورة اللوتس أو الثورة البيضاء. وفى بعض وسائل الاعلام تعرف باسم «ثورة الـ ١٨ يوم». ويطلق عليها أيضاً الثورة الضاحكة.

٢ ـ أسباب الثورة

الأسباب غير المباشرة

١ ـ قانون الطوارئ:

انتشار شرطة مكافحة الشغب شبه العسكرية من الأمن المركزى خلال ثورة ٢٥ يناير.

نظام الحكم فى مصر هو جمهورى نصف رئاسى تحت قانون الطوارئ (قانون رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨) المعمول به منذ سنة ١٩٦٧، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهرا فى أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة. وقيد القانون بشدة اى نشاط سياسى غير حكومى مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميا أى تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالى ١٧,٠٠٠ شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير بـ ٣٠,٠٠٠، وبموجب «قانون الطوارئ» فإن للحكومة الحق أن تحجز أى شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضاً بمقتضى هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه و تستطيع الحكومة أن تبقيه فى السجن دون محاكمة. وتعمل الحكومة على بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومى وتستمر الحكومة فى ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة فى مصر. لذلك فهى لا تتخلى عن الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات ممولى جماعة الإخوان الرئيسيين واعتقال رموزهم وتلك الإجراءات تكاد تكون مستحيلة بدون قانون الطوارئ ومنع استقلالية النظام القضائى. مؤيدوا الديمقراطية فى مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتى تشمل حق المواطنين فى محاكمة عادلة وحقهم فى التصويت لصالح أى مرشح أو الطرف الذى يرونه مناسبا لخدمة بلدهم.

٢ ـ قسوة الشرطة:

يعتبر أحد الأسباب الرئيسية غير المباشرة فى هذه الثورة، حيث أنه فى ظل قانون الطوارئ عانى المواطن المصرى الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتى تتمثل فى طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث حدث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذى توفى على يد الشرطة فى منطقة سيدى جابر فى الإسكندرية يوم ٦ يونيو ٢٠١٠ الذين قاما بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان. وفى يوم ٢٥ يونيو قاد محمد البرادعى المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجمعا حاشدا فى الإسكندرية منددا بانتهاكات الشرطة ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازى.

ثم تُوفى شاب فى الثلاثين وهو السيد بلال أثناء احتجازه فى مباحث أمن الدولة فى الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب فى رأسه وبطنه ويديه.

وذكر بأن العديد من أفراد الشرطة ضبطوا وهم يستخدمون العنف. وقد نقل عن أحد رجال الشرطة قوله لأحد المتظاهرين بأن بقى له ثلاثة أشهر فقط من الخدمة ثم وبعد ذلك «سأكون على الجانب الآخر من الحاجز». إجمالى ضحايا عنف وبلطجة وزارة الداخلية المصرية وصل إلى أكثر من ٣٥٠ (شهيد) على أقل تقدير، ولم يتم الحصر النهائى بعد حتى كتابة هذا الكتاب.

٣ ـ رئاسة حسنى مبارك:

حكم الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك مصر منذ سنة ١٩٨١ م. وقد تعرضت حكومته لانتقادات فى وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية. «نال بدعمه لإسرائيل دعماً من الغرب، وبالتالى استمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة». واشتهرت حكومته بحملاتها على الإسلاميين، ونتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة فى ردودها الأولية لانتهاكات حسنى مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية فى عناوين أخبارها الرئيسية ما يجرى من حالات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى فى مصر. وقد كان لحكم مبارك الأثر الكبير على التدهور الاقتصادى و الاجتماعى على المصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ فى مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم فى البلاد.

٤ ـ الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

خلال حكمه ازداد الفساد السياسى فى إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسساتى الذى هو ضرورى لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية. وعلى مستوى الشخصى، كان بإمكان أى فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أى مواطن فى منطقته بإعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.

منظمة الشفافية الدولية هى منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما فى ذلك الفساد السياسى. ففى تقرير لها فى مؤشر الفساد سنة ٢٠١٠ قيّمت مصر بـ ٣,١ استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال اعمال ومحللى الدولة، حيث أن ١٠ تعنى نظيفة جدا وتعنى شديدة الفساد. تحتل مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلد مدرج فى التقرير.

بحلول أواخر ٢٠١٠ حوالى ٤٠ مليون من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أى يعتمدون على دخل قومى يعادل حوالى ٢ دولار فى اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة.

٥ ـ زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر:

مصر هى ثانى أكبر دولة فى إفريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا، وهى أكبر دولة فى منطقة الشرق الأوسط. وحسب تقديرات سنة ٢٠٠٧ وصل عدد سكان مصر لحوالى ٧٨,٧٣٣,٦٤١ نسمة (يوجد تقديرات اخرى تقول ان عدد سكان مصر وصل ٨١,٧١٣,٥١٧ فى يوليه ٢٠٠٨). حيث ان هناك احصائيه عن زيادة عدد سكان تقول ان مصر تزداد طفلا كل «٢٣ ثانيه» اى تزداد مصر حوالى ١,٥ مليون نسمة فى السنه الواحدة مما يشكل خطرا كبيرا على الموارد المحدوده فى مصر اذا لم توجد حكومة واعيه تستخدم هذه الثروه السكانيه.

بينما كان عدد سكان مصر عام ١٩٦٦م ٣٠,٠٨٣,٤١٩ نسمة، ومعظم المصريين يعيشون بالقرب من ضفاف نهر النيل، فى مساحة حوالى ٤٠٠٠٠ كيلومتر مربع (١٥٠٠٠ ميل مربع)، لان هذه الارض تعتبر هى الوحيدة القابلة للزراعة فى مصر. زيادة عدد السكان صاحبه تدهور اقتصادى نتيجة فشل سياسات الدولة فى الإستفادة من ازدياد الأيدى العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لكنهم من غير وظائف مجزية إلى تكثير سواد المعارضة، حيث كان الشباب العمود الفقرى للثورة، فضلا عن معرفتهم الوثيقة عموما بوسائل الإتصال الحديثة واستخدامهم الفعال لها فى تنظيم الثورة وإبقائها حية خلال قطع نظام حسنى مبارك للإتصالات فى البلاد من بدايات الثورة ولعب هذا العامل دورا كبيرا بل ورئاسيا فى اندلاع الثورة خاصة مع زيادة نسبة الفقر فى المجتمع المصرى حيث

ارتفعت الى ٨٠٪ من الشعب منهم اكثر من ٤٠٪ معدومين اى تحت خط الفقر وعلى هذا انقسم المجتمع المصرى الى طبقتين ليس بينهما وسط احداهما اقليه تملك كل شيء وهى تمثل ٢٠٪ فقط من الشعب وطبقة ثانيه اغلبيه لاتملك اى شيء وهى تمثل ٨٠٪ من الشعب وهذا هو النظام الاوليجاركى الذى يسيطر فيه قله على الثروه مستولين على حق الشعب الكادح وهذا ما يطلق عليه الرأسمالية الاحتكارية التى يحاول فيها رجال الاعمال والمستثمريين السيطره والاحتكار على هيئات ونظم الدوله محاولين ادارة دفة الحكم لمصلحتهم فهم بذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدوله تشريعية كانت او تنفيذيه بل وحتى قضائيه.

٦ ـ محمد البرادعى:

كان لظهور محمد البرادعى أثر فى عودة الأمل والنشاط للحراك السياسى فى مصر، حيث طالب بتغييرات دستورية لضمان نزاهة انتخابات الرئاسة. كما تشكلت مجموعات من الشبان أطلقت حملة باسم «الحملة الشعبية المؤيدة للبرادعى» قامت بجمع توكيلات من الناس للبرادعى حتى يطالب باسمهم بتعديل الدستور.

٧ ـ تصدير الغاز المصرى لإسرائيل:

منذ عام ٢٠٠٤م أبرمت مصر أربعة عقود تقوم بموجبها بتصدير الغاز الطبيعى لإسرائيل ـ بسعر أقل بأضعاف من سعر السوق ـ ويمتد العمل بهذه العقود حتى عام ٢٠٣٠. ولقد تسببت هذه العقود فى أزمات سياسية كبيرة للحكومة المصرية بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين حيث أن التصدير يبدأ فى حالة وجود فائض وهو ما لم يتوفر فى مصر. واعتبر هؤلاء تلك العقود إهداراً للمال العام ومجاملة لإسرائيل فضلا عما يشوبها من فساد وعدم شفافية وهو ما دعا المحكمة الإدارية بمصر إلى أن تصدر أحكامها ببطلان قرار وزير البترول المهندس سامح فهمى لتكليفه مديرى شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم، التى تقوم بدورها بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية. وطالبت المحكمة الحكومة المصرية بإعادة النظر فى أسعار التصدير حيث يصدر الغاز المصرى لاسرائيل بـ ٢,٥ دولار للمتر بدلا من ١٠ دولار للمتر حسب سعره العالمى وذلك بمقتضى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ بين الرئيس الراحل انور

السادات ورئيس وزراء اسرائيل مناحم بيجن. ولكن الحكومة لم تستجب لهذا القرار، ومضت بتصدير الغاز بالأسعار التى كانت وقت الإتفاقية قبل أكثر من ثلاثة عقود، فكان هذا من اهم أسباب نقمة الشعب عليها.

الأسباب المباشرة

١ ـ انتخابات مجلس الشعب:

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطنى الحاكم على ٩٥٪ من مقاعد المجلس ,أى أن المجلس خلا من أى معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظراً لأنها تناقض الواقع فى الشارع المصرى. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصرى فى الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء فى عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من المشاركة فى هذه الانتخابات بشكل قانونى.

٢ ـ مقتل الشاب خالد محمد سعيد:

كان المواطن المصرى خالد محمد سعيد قد قُتل فى الإسكندرية فى ٦ يونيو عام ٢٠١٠م بعد أن قيل أنه تم تعذيبه حتى الموت على أيدى اثنين من مخبرى قسم شرطة سيدى جابر، ولم يتم البت فى قضيته بعد أو إثبات الاتهام بالقتل عليهما حيث أن تقرير الصفة التشريحية الثانى جاء موافقاً للأول بعدما أمر النئب العام المصرى إعادة تشريح الجثة، مما أثار احتجاجات واسعة دون أن يصدر الحكم فى القضية التى أثات جدلاً كبيراً مثلت بدورها تمهيداً هاماً لاندلاع الثورة.

٣ ـ تفجير كنيسة القديسين فى الإسكندرية:

تفجير كنيسة القديسين هو عملية إرهابية حدثت فى مدينة الإسكندرية وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية. بعد حلول السنة الجديدة بعشرين دقيقة حدث انفجار أمام كنيسة القديسين فى منطقة سيدى بشر. هذه العملية الإرهابية أوقعت ٢٤ قتيلاً (من بينهم مسلمين) كما أصيب ٩٧ شخصًا. وتعتبر أول عملية إرهابية بهذا المشهد المروع تحدث فى تاريخ مصر. قبل العملية بفتره قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة فى بغداد وهدد الكنائس فى مصر. وقبل التفجير

بأسبوعين نشر على موقع متطرف دعوة لتفجير الكنائس فى مصر وعناوين اكتر من كنيسه منهم كنيسة القديسين والطرق والأساليب التى يمكن بها صناعة المتفجرات. هذه العملية أحدثت صدمة فى مصر وفى العالم كله. وإحتج كتير من المسيحيين فى الشوارع، وانضم بعض المسلمين للاحتجاجات. و بعد الاشتباك بين الشرطة والمحتجين فى الإسكندرية والقاهرة، وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك فى مصر. ونشرت بعض المعلومات فى بعض مواقع الانترنت والصحف والمجلات أن وزارة الداخلية المصرية هى وراء هذه التفجيرات بمساعدة جماعات ارهابية وأن هناك سلاح سرى فى الوزارة تم تأسيسه من اثنين وعشرين ضابطا وتحت اشراف وزير الداخلية «حبيب العادلى» وتم تحويله الى المحاكمة بعد اعتراف منفذى العملية عند طلبهم اللجوء السياسى بالسفارة البريطانية بالقاهرة.

٤ ـ مقتل الشاب سيد بلال:

سيد بلال (١٩٨١ ـ ٦ يناير ٢٠١١) مواطن مصرى يقطن فى الإسكندرية اعتقله رجال جهاز أمن الدولة هو ومعه الكثير من السلفيين للتحقيق معهم فى تفجير كنيسة القديسين وقاموا بتعذيبه حتى الموت. وكانت الشرطة المصرية قد اقتادت سيد بلال من مسكنه فجر الأربعاء ٥ يناير ٢٠١١ م وأخضعته للتعذيب ثم أعادته إلى أهله فى اليوم التالى جثة هامدة.

ويبلغ سيد بلال من العمر ٣٠ عاماً وحاصل على دبلوم صناعى. عمل فى شركة بتروجيت حتى عام ٢٠٠٦ م حين اعتقل وأودع سجن ليمان أبى زعبل. ثم عمل براد لحام. وهو أب لطفل عمره سنة وشهران.

٥ ـ قيام الثورة الشعبية التونسية:

اندلعت الثورة الشعبية فى تونس فى ١٨ ديسمبر عام ٢٠١٠ م (أى قبل ٣٨ يوماً من اندلاع ثورة الغضب المصرية) احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع محمد البوعزيزى الذى أضرم النار فى نفسه، واستطاعت هذه الثورة فى أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسى زين العابدين بن على (الذى حكم البلاد لمدة ٢٣ سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذى حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربى تكمن فى تظاهره

وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربى بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

٦ ـ ظاهرة البوعزيزية فى مصر:

قبل أسبوع من بداية الأحداث؛ قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء ١٨ يناير عام ٢٠١١ م بإشعال النار فى أنفسهم بشكل منفصل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة وهم:

ـ محمد فاروق حسن (من القاهرة).

ـ سيد على (من القاهرة).

ـ أحمد هاشم السيد (من الإسكندرية) ـ توفى فى نفس اليوم متأثراً بالحروق التى أصيب بها.

ـ محمد عاشور سرور (من القاهرة).

وذلك احتذاءاً بالمواطن التونسى محمد البوعزيزى الذى أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه.

وقد أطلق بعض علماء الاجتماع والكتاب الصحفيون اسم «ظاهرة البوعزيزية» على الحوادث المتكررة فى الوطن العربى والتى يحرق فيها المحتجون أنفسهم ـ تقليداً لمحمد البوعزيزى ـ احتجاجاً على البطالة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة. وقد شملت هذه الظاهرة إلى عدة دول عربية. على الرغم من أن ظاهرة البوعزيزية ظاهرة يخجل التاريخ من ذكرها إلا أنها هى التى أدت إلى إطلاق شرارة الثورات العربية وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية فى عدة دول عربية.

٧ ـ المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت:

قام المواطن المصرى وائل غنيم بتأسيس صفحة أو مجموعة «كلنا خالد سعيد» فى الموقع الاجتماعى فيسبوك على شبكة الإنترنت، وكان خالد سعيد قد قُتل فى الإسكندرية فى ٦ يونيو عام ٢٠١٠ م بعد أن تم تعذيبه حتى الموت على أيدى اثنين من مخبرى شرطة قسم سيدى جابر، مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها

تمهيداً هاماً لاندلاع الثورة. كما دعا وائل غنيم من خلال الصفحة على موقع الفيسبوك إلى مظاهرات يوم الغضب فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١ م. وكان له دور كبير فى التنسيق مع الشبان لتفجير الثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١١ م.

فالثورة عندما بدأت يوم ٢٥ يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا صفحة (كلنا خالد سعيد) على موقع الفيسبوك أو شباب الفيس بوك.. كما قال وائل غنيم فى حديثه مع منى الشاذلى فى برنامج العاشرة مساءً، ومن ثم تحولت الى ثورة شارك فيها جميع الشباب، والآن تحولت إلى ثورة شارك فيها جميع طوائف الشعب المصرى.

٣ ـ أحداث الثورة

اليوم الأول: ٢٥ يناير ٢٠١١ (يوم الغضب):

تنادى الشعب المصرى عبر المواقع الاجتماعية على الإنترنت كالفيسبوك والتويتر واليوتيوب إلى إعلان يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ م (وهو يوافق الاحتفالات الرسمية بعيد الشرطة) بأنه يوم غضب للشعب المصرى متأثرين بالثورة التونسية الشعبية. فلبى آلاف المحتجين الدعوة وخرجت المظاهرات السلمية فى مختلف أرجاء مصر.

لجأت قوات الأمن المركزى لفض اعتصام آلاف المصريين بالقوة فى ميدان التحرير بوسط القاهرة وعند منتصف الليل. وقد شهدت الاحتجاجات ثلاثة قتلى من المتظاهرين، إضافة إلى جندى من الشرطة.

شملت المظاهرات بالإضافة إلى القاهرة العاصمة مدن: دمياط وأسيوط والمحلة الكبرى والإسكندرية والمنصورة والسويس والإسماعيلية وطنطا.

ردد المتظاهرون هتافات مثل «تونس هى الحل» و«يسقط يسقط حسنى مبارك» و«الشعب يريد إسقاط النظام» كما قامت وزارة الاتصالات بقطع خدمة الهواتف المحمولة فى ميدان التحرير فى صباح اليوم وتم إعادة تشغيل الخدمة ليلاً.

حصيلة اليوم الأول:

- ثلاثة قتلى من المتظاهرين، إضافة إلى جندى من الشرطة، وعشرات المصابين.

■ مئات المعتقلين.

اليوم الثانى: ٢٦ يناير ٢٠١١:

قامت آلاف من قوات الأمن بإلقاء القنابل المسيلة للدموع بكثافة بُعيد منتصف الليلة على نحو عشرة آلاف متظاهر بميدان التحرير حسب التقديرات الحكومية، وفرقتهم وطاردتهم عبر الشوارع الفرعية.

ازدادت الاحتجاجات بمحافظة السويس وأخذت فى بعض المناطق تأخذ شكل حرب شوارع تحت تنظيم المناضل حافظ سلامة (قائد القوات الشعبية للمقاومة فى حرب أكتوبر) مع الساعة التاسعة نجح المتظاهرون فى تجميع المتظاهرين مرة أخرى فى قلب العاصمة.

كما قامت السلطات المصرية بمنع موقعى الفيسبوك والتويتر وكرد على ذلك تم إختراق مواقع وزارة الداخلية المصرية والحزب الوطنى الديموقراطى والموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية وتعطيلهم.

حصيلة اليوم الثانى:

■ وصل عدد الضحايا إلى ٧ قتلى.

■ استمرار تجاهل الحكومة المصرية وجميع القنوات المصرية للأحداث.

اليوم الثالث: ٢٧ يناير ٢٠١١:

بدأت فى صباح اليوم الثالث عدة مظاهرات فى مدينتى الإسماعيلية وطنطا، فقد انطلقت تعزيزات أمنية إلى محافظة الإسماعيلية وبدأت تظاهرات أمام «مجمع المحاكم» فى مدينة طنطا بلغ عدد المتظاهرين فيها حوالى ٥٠٠٠ شخص. وقد اقتحم متظاهرون فى صباح اليوم نفسه بوابات وزارة الخارجية المصرية، وأضرموا النار فى عجلات السيارات فى شوارع البلد. كما تابعت المظاهرات والاحتجاجات الظهور فى عدة مدن أخرى بما فى ذلك السويس وشبين الكوم وغيرها. اختفى وائل غنيم مسوق شركة جوجل فى مصر، فى ظروف غامضة.

حصيلة اليوم الثالث:

■ اعتقال وائل غنيم ملهم الشباب فى الثورة.

■ بنهاية اليوم الثالث قامت الحكومة المصرية بقطع شبكات الإنترنت عن مصر.

■ بدأت بعض التعليقات الرسمية عن المظاهرات وإن كانت تتسم بالتهجم والاستنكار ورفض موقف المتظاهرين.

■ دعت القوى الشعبية إلى جمعة الغضب بعد الخروج من المساجد ,ودعت الأقباط للتجمع فى الكنائس ثم الخروج فى وقت واحد.

اليوم الرابع: ٢٨ يناير ٢٠١١ (جمعة الغضب):

فى حدود الساعة الواحدة ليلاً بدأت موجة من الاعتقالات الواسعة لعشرات من النشطاء السياسين فى صفوف جماعة الأخوان المسلمين بصورة غير مسبوقة. وفى صباح اليوم أصدرت وزارة الاتصالات أمرا بوقف خدمة الإنترنت والرسائل القصيرة (sms) والإتصال عبر الهواتف المحمولة فى جميع أنحاء الجمهورية المصرية.

بدأت بعد أداء صلاة الجمعة تظاهرات شعبية واسعة فى عدد من المدن المصرية، فخرج مئات الآلاف فى أغلب المدن المصرية كالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة والإسماعيلية ودمياط والفيوم والمنيا ودمنهور ومحافظة الشرقية وبور سعيد ومحافظة شمال سيناء.

أطلق الأمن فى القاهرة القنابل المسيلة للدموع واعترض رجال الأمن المتظاهرين فى محاولة لمنعهم من الوصول إلى ميدان التحرير، كما أطلقت القوات الأمنية الرصاص المطاطى على المتظاهرين قرب الأزهر، ولاحق رجال أمن بملابس مدنية المتظاهرين وقاموا باعتقال بعضهم. إلا أن جموع المتظاهرين واصلت تظاهرها وبدأ المتظاهرون بالتوجه إلى القصر الرئاسى، وهم يَهتفون بسقوط الرئيس المصرى. كما امتدت المظاهرات إلى مناطق أخرى فى البلاد كمدينة نصر شرقى القاهرة.

مع عصر اليوم كان المتظاهرون قد نجحوا فى السيطرة بالكامل على مدينتى الإسكندرية والسويس، فقد تم إحراق جميع مراكز الشرطة فى الإسكندرية واضطرت قوات الأمن فى آخر الأمر إلى الانسحاب من المدينة بعد الفشل فى قمع المتظاهرين، أما فى السويس فقد سَيطَرَ المتظاهرون على أسلحة قسم شرطة الأربعين، واستخدموا القنابل المُسيلة للدموع ضد رجال الأمن بينما شاعت أنباء عن سيطرة المتظاهرين على المدينة وطرد قوات الأمن منها. وتم حرق مقر للحزب

الوطنى الحزب الحاكم الرئيسىّ الواقع فى مدينة القاهرة، كما دمرت مقرات الحزب فى عدة مدن بما فى ذلك كوم أمبو ودمياط، وقام المتظاهرون فضلاً عن ذلك بإتلاف جميع صور الرئيس حسنى مبارك فى مسقط رأسه شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

فى حدود الخامسة بعد الظهر بدأت قوات الجيش بالظهور فى ميادين القاهرة، وفى الخامسة والنصف أعلنت رويترز أن الحاكم العكسرى يُعلن عن حظر التجول فى القاهرة والإسكندرية والسويس، لكن بالرغم من ذلك فقد تحدت جموع المتظاهرين حظر التجوال. وقد أعلنت السى إن إن تباعاً عن خطاب سيَصدر عن الرئيس حسنى مبارك بخصوص المظاهرات، لكن ثبت بعد ذلك عدم أنه غير صحيح.

فى نهاية اليوم نزلت مدرعات الجيش المصرى إلى شوارع المدن لمساندة قوات الشرطة التى لم تعد قادرة على تحمل الضغوطات وحدها. بدأت حالات من النهب والسلب تقول الحكومة أنها من المتظاهرين لكنهم فى واقع الأمر كانوا من البلطجية والمساجين الذين حررتهم وزارة الداخلية من اقسام الشرطة والسجون العامة لترويع المواطنين وحث المتظاهرين على التراجع

المتظاهرون يقفون بالمرصاد لمحاولة سرقة المتحف المصرى ويستنجدون بقوات الجيش لإنقاذ المتحف المتظاهرون يتجاهلون حظر التجول واستمرار التظاهرات طوال الليل.

حصيلة اليوم الرابع (جمعة الغضب):

■ أفلتت الأمور من يد الحكومة المصرية خاصة محافظتى السويس والأسكندرية.

■ خروج المظاهرات من جميع محافظات الجمهورية بأعداد تقدر بمئات الألاف.

■ تدمير كثير من مقرات الحزب الوطنى وأقسام الشرطة فى جميع أنحاء مصر.

■ نزول الجيش المصرى محاولاً فرض الأمن على الشارع المصرى ومن ثم فرض حظر التجول.

■ مقتل عدد غير معلوم من المتظاهرين بأعداد بلغت فى بعض التقديرات الى مائة قتيل بالإضافة إلى اعتقال الآلاف.

■ انهيار البورصة المصرية مع خسائر بلغت ٧٢ مليار جنيه.

■ دهس سيارة تحمل لوحات معدنية لهيئة دبلوماسية العشرات من المتظاهرين وخلفت على الأقل ١٥ قتيلاً وعشرات الجرحى ووقعت الحادثة فى شارع القصر العينى بجوار السفارات الأمريكية والبريطانية وهناك تساؤلات عن طريقة تصوير الواقعة وتم الكشف لاحقاً أن السيارة التى أصبحت حديث العامة تابعة للسفارة الأمريكية.

■ دهس جموع الحاشدين بسيارات تابعة للأمن المركزى مما خلف ورائهم الكثير من القتلى والمصابين بإصابات بالغة الخطورة.

اليوم الخامس: ٢٩ يناير ٢٠١١:

أذاع التلفزيون المصرى عن خطاب للرئيس المصرى حسنى مبارك وعد فيه بحل المشكلات الاقتصادية وقام بحل الحكومة مع وعد بتشكيل حكومة أفضل وتوفير فرص أكبر للشعب المصرى للنمو والرخاء وترك مزيد من الفرص للحريات كانت ردة فعل المتظاهرين والمعارضة هى رفض البيان الرئاسى بل أعلنت الجمعية الوطنية للتغير لن ترضى بأقل من رحيل الرئيس المصرى.

مع بداية النهار بدأت حالة من الهدوء ولكن مع تطور الوقت بدأت أعداد المتظاهرين فى التزايد فى كافة أنحاء مصر. مع منتصف النهار بلغت أعداد المتظاهرين فى ميدان التحرير حوالى ٥٠,٠٠٠ متظاهر وظهرت بعض الصور لجنود من الجيش يرفعون العلم المصرى مع المتظاهرين.

كما تم تشغيل خدمة الهواتف المحمولة فقط مع استمرار وقف رسائل (sms) والانترنت فى جميع أنحاء الجمهورية.

■ استمر العنف فى سيناء ووصل إلى ذروته بتفجير مبنى مباحث أمن الدولة فى رفح المصرية.

■ أعلن التليفزيون المصرى تمديد حظر التجول ليصبح من الرابعة عصرًا إلى الثامنة صباحًا.

■ تم اقتحام سجن أبو زعبل شديد التحصين وحدوث إطلاق نار مكثف، وبدء انتشار شائعات عن تصفية المعتقلين السياسيين.

■ أعلن التليفزيون المصرى عن قبول استقالة أحمد عز عضو أمانة السياسات

فى الحزب الوطنى.

■ الجيش المصرى يتصدى لمحاولة اقتحام مطبعة البنك المركزى المصرى.

■ محاولات لاقتحام وزارة الداخلية والجيش المصرى يعزل بين المتظاهرين ورجال الشرطة ووقوع ثلاث قتلى من المتظاهرين على الأقل.

■ انتشار عصابات فى كافة أحياء القاهرة تقوم بأعمال النهب والسلب مع تجاهل تام للشرطة المصرية لما يحدث بل وصلت الأمور لدرجة الأختفاء التام للشرطة مع إطلاق الشرطة لكافة المحتجزين بداخل اقسام الشرطة مع انتشار دعوات عبر رسائل الجوال للمتظاهرين للعودة لحماية بيوتهم تلا ذلك خطاب للسيد اسماعيل عثمان المتحدث الرسمى باسم الجيش بأن الجيش سيقف ليتصدى لجميع عصابات النهب التى انتشرت ورجاء للمتظاهرين بالتزام بحظر التجول.

■ استمرار التظاهرات فى بعض المناطق فى مصر أهمها ميدان التحرير رفضا لتعيين عمر سليمان كنائب للرئيس واستمرارا للدعوة لتنحى الرئيس المصرى ثم تلاه حديث لمحمد البرادعى يعلن احترامه للجيش ولعمر سليمان ويؤكد رفضه لأستمرار النظام وعسكرة مؤسسة الرئاسة.

■ دفع الجيش المصرى بالمزيد من التعزيزات فى مواجهة أعمال السلب والنهب المنتشرة على نطاق واسع فى كثير من مناطق القاهرة والإسكندرية والسويس. وتفيد الأنباء بأن الجيش ألقى القبض على عدد من الخارجين على القانون بينما شرع سكان الأحياء فى تشكيل لجان شعبية وفرض أطواق أمنية لحماية أنفسهم وممتلكاتهم بعد بدء سريان حظر التجول الجديد فى القاهرة والسويس والإسكندرية.

■ سادت حالة من التوتر الأمنى والتمرد عددا من السجون المصرية، خاصة فى ليمان طرة وأبو زعبل والقطا. وتحدث مراسلو الجزيرة عن إطلاق نار وسقوط قتلى وجرحى فى هذه السجون. وذكرت مصادر أمنية لرويترز أن ثمانية من نزلاء سجن أبو زعبل قتلوا برصاص قوات الأمن وأن ١٢٣ آخرين أصيبوا أثناء محاولتهم الهروب من السجن. وقد قالت مصادر أمنية إن نحو ألف شخص فروا من أماكن الاحتجاز فى أقسام شرطة مصرية اقتحمها محتجون ونهبوها وأحرقوا أغلبها.

■ ذكر مراسل الجزيرة أن قوات الأمن اقتحمت سجن القطا بدلتا مصر

وتحدث عن عشرات القتلى. كما تحدث عن تمرد بسجن أبو زعبل الذى يضم سجناء سياسيين، وأشار إلى إطلاق نار على المعتقلين.

حصيلة اليوم الخامس للغضب:

■ انتشار عصابات فى كافة أحياء أنحاء مصر تقوم بأعمال النهب والسلب مع تجاهل تام للشرطة المصرية بل ومع ادعاءات بأن المحرض الأساسى للسرقة هم رجال الشرطة.

■ قام الرئيس حسنى مبارك بتعيين عمر سليمان كنائب له وتكليف الفريق أحمد شفيق كرئيس للوزراء.

■ استمرار تدمير كثير من مقرات الحزب الوطنى وأقسام الشرطة فى جميع انحاء مصر.

■ مواصلة قطع شبكات الأنترنت فى مصر.

■ رفض المتظاهرين تعيين عمر سليمان كنائب للرئيس واستمرار الاحتجاجات.

■ جيش مصر يتحرك لسد الفراغ الأمنى.

■ جملة الوفيات فى أيام الغضب المصرى تصعد إلى ١٠٢ قتيل، فيما بلغ عدد الجرحى ١٥٠٠ مدنى و١٠٠٠ شرطى، ومن بين القتلى رئيس مباحث سجن الفيوم اللواء محمد البطران وعدد من مساعديه.

اليوم السادس: ٣٠ يناير ٢٠١١:

■ طائرة من طائرتان تابعتان للقوات الجوية المصرية من نوع إف ١٦ فايتنج فالكون ظهرتا فى سماء القاهرة خلال ساعات حظر التجول.

■ تحدى آلاف المتظاهرين قرار حظر التجول واستمروا فى التظاهر مطالبين برحيل الرئيس المصرى حسنى مبارك رغم دفع الجيش المصرى بمزيد من التعزيزات الى مخلتف المدن المصرية للسيطرة على الأوضاع الأمنية التى تشهد حالة انفلات شبه كامل. كان الأهالى قد شكلوا مجموعات لحراسة ممتلكاتهم حاملين العصى والسكاكين كما أقاموا نقاط تفتيش بعد انتشار عمليات النهب والسلب فى عدد من الأحياء وسط غياب تام لقوات الشرطة فيما تكتفى قوات

الجيش بحراسة المنشآت الحيوية.

■ تمرد فى سجن وادى النطرون على الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية على بعد مئة كلم شمال العاصمة المصرية. وقدر عدد السجناء الهاربين بعدة الاف قاموا بتمرد وتمكنوا جميعا من الفرار بعد أن استولوا على أسلحة رجال الأمن. ويضم هذا السجن عددا كبيرا من الاسلاميين المحتجزين فيه منذ سنوات اضافة إلى بعض السجناء الجنائيين وأفادت بعض التقارير الاعلامية أن أحد الفارين من السجون المصرية قد وصل إلى منزله فى غزه ،وقد قتل ثمانية سجناء وفر عدد كبير اخر إثر تمرد فى أبو زعبل، أحد السجون الكبيرة فى شرق القاهرة. كما فر عدد آخر من سجن الفيوم مساء السبت اثر تمرد مماثل قتل خلاله ضابط شرطة. كما تمكن العديد من السجناء من الفرار فى السجون الصغيرة فى عدة محافظات مصرية.

■ عاود الآلاف من المصريين الاحتشاد فى ميدان التحرير وسط القاهرة فى فترة ما قبل الظهر، مواصلين احتجاجاتهم ضد نظام الرئيس المصرى مبارك إلا أن عدد المتظاهرين الموجدين فى الميدان هو بضعة آلاف وهو اقل بكثير من أعداد المتظاهرين فى الأيام السابقة ويعلل ذلك بأن الوقت ما زال مبكرا وان الكثير من المصريين يشعرون بالخوف ولزموا منازلهم بعد حصول أحداث شغب وسلب ونهب. المتظاهرون تحدوا حظرا للتجوال تم تمديده من الثالثة ظهرا وحتى الثامنة صباحا وواصلوا بقاءهم فى الميدان للمطالبة برحيل نظام الرئيس حسنى مبارك.

■ نقل التلفزيون المصرى عن مبارك طلبه من الحكومة التى كلف بتشكيلها أحمد شفيق اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز الحريات الديمقراطية وفتح باب النقاش والتباحث مع قوى المعارضة. انضم المعارض المصرى محمد البرادعى إلى حشود المحتجين فى ميدان التحرير وسط القاهرة قائلاً: «نحن بدأنا عهدا جديدا ولا يمكن للثورة أن تتراجع». وخاطب المحتشدين قائلا «لقد استرددتم حقوقكم وما بدأناه لا يمكن ان يعود الى الوراء». وأضاف «لنا مطلب أساسى... رحيل النظام».

■ دعت المعارضة إلى إضراب عام الاثنين وتظاهرات حاشدة الثلاثاء تحت اسم «احتجاجات مليونية».

■ دفع الجيش المصرى بتعزيزات إضافية إلى القاهرة فى الوقت الذى حلقت طائرت حربية مقاتلة ومروحيات فوق المتظاهرين فى ميدان التحرير وسط القاهرة.

■ قامت السلطات المصرية بسحب تراخيص قناة الجزيرة فى ظهر اليوم. وبحلول عصره قامت شركة نايل سات بإيقاف بث قناة الجزيرة إلا أن قناة الجزيرة أعلنت عن تردد جديد تبث عليه قناة الجزيرة.

حصيلة اليوم السادس:

■ استمرار المظاهرات فى ميدان التحرير فى تحد لحظر التجول.

■ قبض القوات المسلحة على ٢١١٣ خارج على القانون وتقديمهم للمحكمة العسكرية.

■ تشكيل لجان شعبية لحماية الأحياء والمدن فى مصر.

■ هروب بعض السجناء من معظم سجون مصر، وخصوصاً بعض السجناء السياسيين ومن أبرز الهاربين قيادات جماعة الإخوان المسلمين.

اليوم السابع: ٣١ يناير ٢٠١١:

■ استمرار المظاهرات العارمة فى أنحاء مصر، وعشرات الآلاف من المتظاهرين يحتلون ميدان التحرير بوسط القاهرة، يستعدون لتنظيم صلاة الغائب على أرواح قتلى الاحتجاجات. وكان المتظاهرون تحدوا حظرا للتجوال الذى تم تمديده من الثالثة ظهرا وحتى الثامنة صباحا وواصلوا بقاءهم فى الميدان للمطالبة برحيل نظام الرئيس حسنى مبارك. من جانبها استأنفت قوات الأمن والشرطة الانتشار من جديد فى بعض المدن الرئيسية بعد اختفائها طيلة الايام الماضية، كما شددت وحدات الجيش اجراءات التفتيش حول العاصمة المصرية،وعززت انتشارها لحماية المرافق الحيوية، ومن بينها محطات المياه والكهرباء. اعتقلت قوات الجيش نحو ٥٠ شخصا حاولوا اقتحام المتحف المصرى فى ميدان التحرير لنهبه. فى حين تعهد الجيش المصرى فى وقت سابق بالامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين.

■ دعا المحتجون «لمسيرة مليونية» يوم الثلاثاء ١ فبراير ٢٠١١ لمطالبة الرئيس حسنى مبارك بالتنحى. فيما ذكرت وسائل الأعلام الرسمية إن السلطات أوقفت حركة القطارات فى البلاد. كما دعا متظاهرون إلى مسيرة لقصر الرئاسة فى

مصر الجديدة يوم الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١م.

اليوم الثامن: ١ فبراير ٢٠١١ (المظاهرات المليونية):

خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر استجابة لدعوة المعارضة لانطلاق «تظاهرة مليونية» لاجبار الرئيس حسنى مبارك على الرحيل فقد غض ميدان التحرير بالمحتجين، بينما اعلن منظمو التظاهرة أن عددهم تجاوز المليون متظاهر. وتعتبر تظاهرات الثلاثاء الاكبر منذ انطلاق حركة الاحتجاج فى الاسبوع الماضى. قدر عدد المتظاهرين فى القاهرة بأكثر من ٢٠٠٠٠٠ من وكالة رويترز ومليون من قبل الجزيرة. قالت وكالة أسوشيتد برس إن تظاهرة اليوم تبدو افضل تنظيما من سابقاتها حيث يقوم متطوعون بالتفتيش عن مندسين من جانب الحكومة قد يحاولون استثارة العنف. تم تقدير العدد الإجمالى لمتظاهروا هذا اليوم بحوالى ثمانية ملايين شخص فى القاهرة وسائر أنحاء مصر، مطالبين بتنحى الرئيس حسنى مبارك ونظامه عن الحكم. وكانت السلطات المصرية قد أغلقت كل الطرق المؤدية الى القاهرة من المحافظات المجاورة، كما اوقفت كل خدمات السكك الحديد والحافلات لمنع المتظاهرين من التوجه الى العاصمة. فى حين خرجت تظاهرات مؤيدة للرئيس مبارك ـ قدرت بالآلاف ـ فى مناطق أخرى من العاصمة ولاسيما حى المهندسين وأمام مبنى التلفزيون، بعض مصادر الاعلام: تسريبات غير مؤكدة بان النيابة العسكرية قامت بالقاء القبض على وزير الدخلية السابق حبيب العادلى إلا أن بعض الأوساط الصحفية المستقلة أضافت أنه لم يظهر فى الصورة منذ ٢٨ يناير (جمعة الغضب).

وفى صباح اليوم أعلنت جوجل عن عمل أرقام هواتف لتسمح للمصريين لبث رسائل إلى تويتر دون الحاجة إلى الإنترنت.

ما إن انتهى خطاب الرئيس مبارك، الذى أعلن فيه عدم ترشحه لولاية جديدة، حتى قام كل المعتصمون فى كل من ميدانى التحرير بالقاهرة والشهداء بالأسكندرية بالأضافة إلى المتظاهرون بكل المحافظات برفض خطابه والهتاف بسقوطه.

■ وزير الداخلية الجديد يغير شعار الشرطة من الشرطة والشعب فى خدمة الوطن إلى الشرطة فى خدمة الشعب.

اليوم التاسع: ٢ فبراير ٢٠١١ (موقعة الجمل):

فى بداية اليوم التاسع: هتافات فى العديد من المدن المصرية ترفض خطاب مبارك وتطالب برحيله ومحاكمته تلا ذلك بلطجية حاولوا تفريق المظاهرات المناوئة لمبارك فى الإسكندرية وبورسعيد بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وقد تدخل الجيش لصدهم بإطلاق النار فى الهواء ,كما قامت العديد من المظاهرات الشعبية الحاشدة التى تؤيد خطاب الرئيس فى عدد كبير من المدن المصرية كما تم عودة خدمة الانترنت فى جميع أنحاء مصر بعد توقف دام ٥ ايام، كما أعلن التلفزيون المصرى عن اعتقال أجانب بحوزتهم أسلحة فى العريش، كما صدر قرار باستمرار تعليق عمل البورصة المصرية حتى يوم الخميس ,رئيس مجلس الشعب فتحى سرور الدستور يحتاج إلى شهرين ونصف لتعديله ,محمد البرادعى يقول إن طلب مبارك تعديل الدستور خدعة للاحتفاظ بالسلطة ,القوى المعارضة تدعو إلى مواصلة التظاهر، وتقول إنها لن تتفاوض مع السلطة ما لم يغادر الرئيس مبارك سدة الحكم، تقصير فترة سريان نظام حظر التجول ليبدأ من الخامسة مساء الى السابعة صباحا، الجيش المصرى يقول للمتظاهرين «إن رسالتهم وصلت... ونحن ساهرون على تأمين الوطن» وعليهم العودة إلى حياتهم العادية.

اندلعت الاشتباكات نهار الأربعاء حين حاول أنصار الرئيس مبارك دخول ميدان التحرير فى وسط العاصمة بالقوة فى محاولة منهم لإخراج الآلاف من المحتجين الذين يعتصمون هناك منذ أيام داعين إلى تنحى الرئيس. وقد تراشق الطرفان بالحجارة فى معارك كر وفر استمرت ساعات. وبحسب روايات شهود العيان رمى مؤيدو مبارك فى وقت لاحق بقنابل حارقة وقطع من الاسمنت على المعتصمين فى ميدان التحرير من أسطح البنايات المجاورة وكانت قوات الجيش قد رفضت التدخل، ولكنها أطلقت النار فى الهواء فى محاولة منها لتفريق المتظاهرين كما رفعت لافتات مناوئة لأبرز وجوه المعارضة محمد البرادعى الذى شارك فى التظاهرات المطالبة برحيل الرئيس المصرى والتى اوقعت ٣٠٠ قتيل بحسب ارقام غير مؤكدة نقلتها الامم المتحدة منذ اندلاعها واتهم المتظاهرون رجال شرطة بلباس مدنى باقتحام الميدان والاعتداء على المحتجين على حكم مبارك، وعرض بعض المتظاهرين هويات شرطة سقطت من المقتحمين.

فى بداية الاشتباكات حاول بعض المؤيدين لمبارك اقتحام الميدان على ظهور الخيل والجمال أو على عربات تجرها الخيول وهم يلوحون بالسياط والعصى. سرعان ما تحولت بعض الشاحنات إلى حواجز بين المتراشقين بالحجارة، ومع استمرار سقوط الضحايا تحول ميدان التحرير إلى موقع لعلاج الجرحى.وبعد بدء سريان حظر التجول استمر اعتصام المحتجين فى الميدان وبدأ بعضهم فى إزالة آثار المصادمات.

كما كان عدة آلاف فى ميدان مصطفى محمود فى القاهرة للتعبير عن تأييدهم لمبارك، وحدثت اشتباكات بالعصى والحجارة بين المؤيدين والمعارضين، فى ميدان مصطفى محمود بمنطقة المهندسين وتبادل المحتجون رسائل على تويتر بأنه تم جمع أعداد كبيرة من أعضاء الحزب الوطنى للاحتشاد فى ميدان مصطفى محمود وبالقرب من ميدان التحرير، وأن رجال أعمال تابعين للحزب الحاكم جندوا بلطجية للاشتباك مع المحتجين مقابل ٤٠٠ جنيه للشخص الواحد (٦٨ دولاراً تقريباً)، كما شوهد بعض المتظاهرين يتقاضون مبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى.

وأكد أحد المتظاهرين أن هناك تجمعات أخرى مؤيدة لمبارك فى أحياء أخرى مثل شبرا والعباسية ومدينة نصر. أمام مبنى التلفزيون الذى يبعد حوالى كيلومتر واحد عن ميدان التحرير حيث يحتشد معارضو الرئيس المصرى تجمع نحو ٥٠٠ شخص وقد رفعوا لافتات كتب عليها «نعم لمبارك من أجل الاستقرار، نعم لرئيس السلم والسلام» و«لن نكون عراقاً آخر» و«اللى بيحب مصر ما يغرقش مصر».

فى هذا الخضم حث عمر سليمان نائب الرئيس المصرى جميع المتظاهرين على العودة إلى منازلهم والتقيد بحظر التجول من أجل استعادة الهدوء قائلا ان الحوار مع القوى السياسية مرهون بانتهاء الاحتجاجات فى الشوارع. نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن سليمان قوله: «إن المشاركين فى هذه التظاهرات قد وصلوا برسالتهم بالفعل سواء من تظاهر منهم مطالبا بالاصلاح بشتى جوانبه او من خرج معبرا عن تأييده للسيد رئيس الجمهورية وما جاء بكلمته لأبناء الشعب». وقال نائب الرئيس أن الحوار مع القوى السياسية الذى «يضطلع به بناء على تكليف السيد الرئيس يتطلب الامتناع عن التظاهرات وعودة الشارع المصرى للحياة الطبيعية بما يتيح الأجواء المواتية لاستمرار الحوار ونجاحه كما قالت بعض القنوات الفضائية مثل قناة العربية ظهور وائل غنيم مسوق شركة جوجل بينما

أكدت بعض القنوات الفضائية الأخرى مثل قناة المحور اختفائه وعدم ظهوره منذ يوم الخميس ثالث أيام الاحتجاجات المصرية».

اليوم العاشر: ٣ فبراير ٢٠١١:

قالت مصادر وزارة الصحة المصرية أن ثلاثة أشخاص قتلوا وأكثر من ١٥٠٠ جرحوا يوم الأربعاء الذى شهد اشتباكات عنيفة بين المؤيدين والمعارضين للرئيس المصرى حسنى مبارك فى وسط القاهرة. وأصدر النائب العام المصرى عبد المجيد محمود قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق فى الحزب الوطنى، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلى، ووزير السياحة السابق زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربى وجاء فى القرار تجميد حسابات المصارف لهؤلاء، كما شمل القرار عددًا آخر من المسؤولين.

فى لقاء مع قناة ايه بى سى الأمريكية قال حسنى مبارك أنه يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى، وقال أنه مستاء جدًا لمشاهد العنف فى البلاد، ولا يريد أن يرى المصريين يقتتلون فيما بينهم. وفى حوار لرئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق للصحفيين قال أنه لا يريد لدول بنت ٢٠٠ عام - يقصد الولايات المتحدة الأمريكيه - التدخل فى شئون مصر الدولة العريقة وقال هذه الاحتجاجات تبث صورة سيئة للمصريين خارج البلاد كما قام بالاجابة على بعض أسئلة الصحفيين وعندما سألته راندا أبو العزم مراسلة قناة العربية عن سبب تحرش بعض المتظاهريين من المؤيدين لمبارك بالصحفيين واخذ منهم الكاميرات رفض الاجابة وقال لها هذا لن يحدث مرة أخرى (هذا الحديث بثه التلفزيون المصرى الرسمى).

فى حوار لنائب الرئيس عمر سليمان للتلفزيون المصرى أكد أن الرئيس المصرى لا يريد الترشح للانتخابات ولا ابنه السيد جمال مبارك كما كان يدعى البعض، وأضاف قائلاً انه أيضا لا يريد الترشح للانتخابات الرئسية حتى يبطل أقوال القائلين أن الرئيس مبارك عين سليمان ليتولى من بعده الرئاسة ويكون عونا له ليحميه بعد تركه الحكم وقال سليمان انه كان عرض على جميع المعارضين عمل اجتماع مع الحكومة الجديدة ويوجد منهم من وافق ويوجد وقال إن مصر لن تقبل تدخلا أجنبيا فى شؤونها الداخلية، مستغربا تلك المواقف من دول كانت تعتبر

«صديقة»، فى إشارة على ما يبدو إلى الولايات المتحدة.

كما نشرت قناة الحياة الفضائية المصرية وثائق من موقع ويكيليكس تفيد بأن قطر تستخدم قناة الجزيرة لعمل الفتة بين المصريين، وكما قالت أن الموقع نشر أن وزير الخارجية القطرى فى حديث مع نظيره الاسرائيلى أنه سوف يعطى أمرا لقناة الجزيرة الفضائية بنشر الفتن بين المصريين ,ولكن قناة الجزيرة نفت هذا وبرئت نفسها من خلال موقعها الالكترونى.

اليوم الحادى عشر: ٤ فبراير ٢٠١١ (جمعة الرحيل):

«جمعة الرحيل»: هو يوم الجمعة ٤ فبراير/ شباط ٢٠١١، وأيضًا «يوم الحقيقة» وهو اليوم الحادى عشر للثورة الشعبية المصرية. أعلنت قوى المعارضة فى مصر هذا اليوم كيوم لزحف الجماهير لإسقاط الرئيس محمد حسنى مبارك.

فى المقابل دعا المؤيدون لنظام الرئيس مبارك إلى مظاهرات فى نفس اليوم وأطلقوا عليها «جمعة الاستقرار» أو «جمعة الوفاء».

كما منعت السلطات المصرية وزير التجارة السابق رشيد محمد رشيد من السفر خارج البلاد. وقد قال رشيد ليس لى علم بهذا الأمر، وأنه الآن خارج البلاد حيث يوجد فى دبى اشتراك مثقفون منهم عضو مجلس الشعب السابق حمدين صباحى والفقيه الدستورى يحى الجمل والروائى علاء الأسوانى.

■ ترحيب وتأيد عدد كبير من المتظاهرين لحمدين الصباحى كممثل لهم.

■ من جهة أخرى التزمت حكومة أحمد شفيق بوعدها بعدم التعرض للمظاهرات وأبطال حركات الحزب الوطنى الديمقراطى واختفاء للبلطجة والعنف الذى حدث قبيل ذلك من ثورة ٢٥ يناير.

■ فى صباح هذا اليوم تعرضت قناة الجزيرة لاختراق وقرصنة لموقعها الجزيرة نت وقام فيه القراصنة باختراق نظام الاعلانات فى موقع الجزيرة نت، وقاموا بنشر إعلان مسيئ يحمل عنوان «معا لإسقاط مصر»، وربطوه بمواد مزعومة وزعت قبل أيام بالقاهرة ونسبت لتسريبات ويكيليكس زورا، ليعطوا انطباعا بأن الجزيرة تساهم فى خطة واسعة فى سياق ما يحدث فى مصر، وهو ما نفته شبكة الجزيرة جملة وتفصيلا، ونجدد نفيه بالمناسبة، وقد بدأت محاولة

الاختـراق تحـديدا من السـاعـة السـابعـة إلا ربعـا وحـتـى التـاسـعـة صبـاحـا بتـوقيت الدوحة، وفـى اليوم نفسه تمكن فنيـو الجزيرة من إفشـال مـحاولتى اختراق قويتين، إحداهمـا كـان مصدرها من مصـر والثانيـة كانت من ألمانيـا، وكان الهدف المشـترك بينهمـا هـو دخـول قـواعـد بيـانات الموقع واسـتبـدال بيـانات خـاطئـة منهـا، ويأتـى هـذا الاخـتـراق والمحـاولات الفـاشلة فـى سـيـاق تشـويه تغطيـة شـبكـة الجـزيرة لمجـمل الأحـداث العربيـة وخـاصـة فـى تونس ومـصـر ووثائق مـفـاوضـات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، وقدم موقـع الجزيرة اعتذاراً عما حدث بالموقـع هذا اليوم.

وقد استغل هذا الاعلان أحمد شوبير ضد قناة الجزيرة فى برنامجه على قناة مـودرن كورة كمـا احتشـد أكثر مـن مليون متظاهـر فـى مـيـدان التـحـريـر فـى جـمـعـة الرحيل. وفـى حـديث خـاص لأحـمـد شـفـيق لقناة العربيـة قـال أنه يسـتبـعـد تفـويض الرئيس حـسنى مـبـارك سلطاته لنائبـه عـمـر سـليـمـان، وقـال إن «بقـاء مـبـارك رئيسـاً مـصـدر أمـان للبلد». وأضـاف شـفـيق «نحـتـاج الرئيس لأسبـاب تشـريعيـة»، وأن «مـبـارك خدم البلاد لمدة ٣٠ سنة وهو لا يحـتاج البقاء لعدة أشـهر إضافيـة»، وشـدد على أن «مـبـارك لم يرتكب أخـطاء فـى حق الشـعب المصـرى»، وأكـد أن «الحكومـة تقـدم ضمـانات أمنيـة للمـتظاهـرين بعـدم مـلاحقـتهـم أمنيـا» وأوضـح أن «الحكومـة تجـرى نقـاشـا مـع قوى مـخـتلفـة مـن المحـتـجين، وأننا نقـتـرب مـن نقـاط الاتفـاق مع قـوى الاحتجاج». وقـال إن «عدد المتظاهـرين اليوم الجمعـة جاء أقل من أيـام سـابقـة، وإن اختلاف الأفكار بينهم اليوم أكبـر»، وتـابع أن «الحكومـة الحـاليـة تضم رجل أعـمـال واحدا بشكل استثنائى، وأن وجوده ضرورى لفترة مؤقتة» وهو وزيـر التموين، وأعلن أن «التغييـر الشـامل للحكومـة أمـر غيـر منطقى»، وتعد رئيس الوزراء بـالتحـقـيق فـى مواجهات ميدان التحرير الأربعاء الماضى.

وجـه الداعـيـة المصـرى الدكـتـور مـحـمـد الصـغـيـر، العـامـل فـى الأزهـر الشـريف، رسـالة إلـى الرئيس حسنى مبارك عبـر قناة «العربية» أكد فيهـا أن عثمـان بن عفان وافق علـى الرضـوخ لمطالب ثوار لم يكونوا على الحق، وقـال «لا يراق من أجلى دم فـى الإسـلام»، واستدرك قائلا «إن الجمـاهير التـى خرجت فـى مصر تطالب بمطالب مشـروعـة حسب مـا أكد رئيس الوزراء المصـرى أحـمد شـفيق ونائب الرئيس المصـرى عمـر سليـمـان». وأضـاف الصغيـر، الذى كـان فـى زيارة للإمـارات، «أرى أن الرئيس

يجب أن يتوج القرارات التى اتخذها بقرار الرحيل حقنا لدماء المسلمين». كما قام الجيش المصرى بخفض مدة حظر التجوال ليبدأ من الساعة السابعة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً.

اليوم الثانى عشر: ٥ فبراير ٢٠١١:

ا ف ب: وفاة الصحفى المصرى أحمد محمد محمود بخيت متأثرا باصابته أثناء تظاهرات يوم ٢٩ يناير وهو صحفى يعمل بجريدة الاهرام، وضع وزير الداخلية السابق حبيب العادلى مع ٣ من قياداته تحت الإقامة الجبرية. الأمن المصرى يعتقل مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة عبد الفتاح فايد والصفى برفقته أحمد يوسف، إقصاء جمال مبارك وصفوت الشريف من الحزب الوطنى «الحزب الحاكم فى مصر »... وتعين بدراوى أميناً للحزب.

كما تقرر اعادة تشغيل خدمة الرسائل القصيرة (sms) بعد توقف دام ٩ أيام كما حدث تفجير يستهدف أنبوب الغاز بين مصر والأردن فى الصباح الباكر لهذا اليوم.. وإسرائيل تعلق مؤقتاً وارداتها، قررت إسرائيل السبت ٢٠١١/٢/٥ وقف وارداتها مؤقتاً من الغاز الطبيعى المصرى بعد هجوم استهدف أنبوباً للغاز بين مصر والأردن، حسب ما ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة. بدوره، توقع مسؤول أردنى توقف إمدادات الغاز من مصر لمدة أسبوع تقريباً بعد الانفجار الذى استهدف خط الأنابيب الرابط بين البلدين جنوب العريش المصرية، وأضاف ذات المصدر أن الأردن سيولد مزيداً من الطاقة باستخدام زيت الوقود والسولار على إثر هذا الحادث، وينقسم الأنبوب إلى فرعين ينقل أحدهما الغاز إلى الأردن والثانى إلى إسرائيل، وكان مصدر أمنى فى شمال سيناء أكد أن الهجوم الذى وقع السبت على خط أنابيب الغاز المصرى جنوب العريش نفذته عناصر أجنبية، واستهدف فرعاً للخط يزود الأردن بالغاز وليس إسرائيل. تمكن الجيش المصرى بمساعدة الدفاع المدنى من السيطرة على ألسنة اللهب الناتجة عن الانفجار دون حدوث أى خسائر بشرية، إضافة إلى إغلاق المصدر الرئيس لتدفق الغاز، وقال مصدر إن وحدتين تعملان بالغاز الطبيعى فى محطة الكهرباء فى شمال سيناء توقفتا. كما قدر خبراء اقتصاديون من الشرق الأوسط ثروة عائلة الرئيس المصرى حسنى مبارك بنحو ٧٠ مليار دولار أمريكى، تتركز غالبيتها فى أرصدة فى بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات فى لندن

ونيويورك ولوس أنجلوس، فضلاً عن امتلاكها مساحات راقية واسعة فى مدينة شرم الشيخ على شواطئ البحر الأحمر، وقالت صحيفة «الغارديان» البريطانية فى تقرير نشرته مساء الجمعة عن ثروة عائلة مبارك، «إنه وبعد ثلاثين عاماً فى موقع الرئاسة وأكثر من ٦٠ عاماً فى الخدمة العسكرية، كان للرئيس مبارك صلاحيات واسعة فى ما يتعلق بعقود الاستثمار التى تدر على البلاد أرباحاً بملايين الجنيهات المصرية»، وأضافت أن «معظم هذه الأموال كانت ترسل إلى خارج مصر، وتودع فى حسابات بنكية سرية، ويتم استثمارها لاحقاً فى شراء بيوت وفنادق راقية». ووفقاً لتقرير إخبارى نشر فى صحيفة عربية، لم تفصح «الغارديان» عن جنسيتها، «فإن لمبارك أملاكاً فى مانهاتن وبيفيرلى هيلز»، ووصفت الصحيفة جمال وعلاء مبارك، ابنا الرئيس المصرى، بأنهما من أصحاب المليارات. وأبانت وقفة احتجاجية خارج منزل فاخر يملكه جمال مبارك فى «بلغرافيا» وسط لندن، عن شهية العائلة تجاه امتلاك الأماكن الغربية الأثرية القديمة. ظهرت تقارير حول محاولة اغتيال سليمان ولكن مصدر أمنى ينفى تقارير عن محاولة اغتيال سليمان، ومبعوث أوباما أكد أن «مبارك يجب أن يبقى فى السلطة لتوجيه التغييرات».

اليوم الثالث عشر: ٦ فبراير ٢٠١١:

أول أيام أسبوع الصمود، أعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة المصرية مجدى راضى الأحد أن جلسة الحوار التى عقدت بين نائب الرئيس سليمان ومجموعة من ممثلى المعارضة والشخصيات الهامة انتهت إلى التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية فى غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين فى قضايا الفساد، والتقى نائب الرئيس المصرى سليمان بمجموعات من قوى المعارضة بينها ممثلون عن جماعة الإخوان المسلمين وبمشاركة حزب الوفد الليبرالى وحزب التجمع اليسارى وممثلون عن البرادعى أبرز المعارضين لمبارك لإيجاد حل للأزمة السياسية التى تعصف بالبلاد، كما رفض سليمان مطلب المعارضة بقيام مبارك بتفويض سلطاته إلى نائب الرئيس. كما طلب بعض الشباب من سليمان اثناء الاجتماع الذى عقد الافراج عن وائل غنيم، وبى مساء اليوم تقرر الافراج عن وائل غنيم فى يوم ٧ فبراير وهو اليوم التالى لهذا اليوم مباشرةً الساعة الرابعة ظهراً.

كما تمسكت جماعة الاخوان المسلمين بمطالبها وهى رحيل الرئيس مبارك.

وفى محاولة حكومية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، وهو ما قد يعنى تهميش المظاهرات، استأنفت البنوك المصرية عملها بشكل تدريجى الأحد، فى حين حاول الجيش المصرى فتح طريق للسيارات بميدان التحرير الذى يحتشد فيه المتظاهرون. ويوصف التحرك الحكومى فى هذا الصدد بأنه أول اختبار حقيقى لإمكانية السيطرة على قوة دفع الاحتجاجات، أما القيادى فى حركة كفاية أحمد بهاء الدين شعبان فقال إن طلب رئيس الوزراء المصرى أحمد شفيق بقاء الاعتصام فى ميدان التحرير وعودة الحياة بشكل طبيعى إلى أنحاء البلاد الأخرى هدفه التعويل على عامل الزمن لتآكل حركة الاحتجاجات، وقد أدى آلاف من المتظاهرين صلاتى الظهر والعصر فى الميدان، ثم أقيمت صلاة الغائب على أرواح مَن قتلوا فى اشتباكات مع قوات الأمن المصرية منذ انطلاق الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير/كانون الثانى الماضى، وفى وقت لاحق، أقام المسيحيون قداساً شهده آلاف المسلمين. وقد ردد المتظاهرون الشعارات التى غدت مألوفة، والتى تطالب بإسقاط النظام وتنحى الرئيس حسنى مبارك عن الحكم، وبذلك نفذ المتظاهرون اليوم ما سمّوْه يوم الشهيد فى أسبوع الصمود، فى وقت يستمر فيه توافد المتظاهرين إلى ميدان التحرير، كما تواصلت الاحتجاجات فى مدينة الإسكندرية ثانى أكبر المدن المصرية. وتجمع المتظاهرون الذين زاد عددهم فى ساعات المساء عن ربع مليون أمام مسجد القائد إبراهيم، ورددوا شعارات مناهضة للحكومة، وطالبوا بإسقاط النظام وتنحى الرئيس مبارك. وتشهد المدينة مظاهرات شبه يومية منذ الخامس والعشرين من الشهر الماضى، وفى المنصورة انطلقت مظاهرة ضخمة قُدّر عدد المشاركين فيها بنحو ربع مليون أيضا، كما نشرت على مواقع الإنترنت صور لاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الشرطة فى مدينة المنصورة وقعت اليوم الثالث من فبراير ٢٠١١ كما شهدت مدن المحلة الكبرى والزقازيق وطنطا وبنى سويف وأسيوط ودمنهور والعريش مظاهرات حاشدة مطالبة برحيل الرئيس مبارك، رغم محاولات منع وتخويف من قبل مجموعات مرتبطة بالحزب الوطنى الحاكم، كما صنع المتظاهرون دروع بشرية لحماية ميدان التحرير.

وقال أحمد ماهر المنسق العام لحركة «٦ أبريل» التى كانت من بين أبرز

الأطراف التى دعت إلى الاحتجاجات للجزيرة نت إن الشباب المشاركين فى التظاهر يجمعون على عدم الثقة فى النظام، مؤكدا أن الأمر أكبر من مجرد احتجاجات، وأضاف «نحن نتحدث عن تغيير حقيقى للنظام بالكامل ودستور جديد.. نتحدث عن مجلس رئاسى يضم مدنيين وعسكريين.. نتحدث عن حكومة إنقاذ وطنى لتسيير الأعمال».

كما شدد المنسق العام لحركة كفاية عبد الحليم قنديل على أن الهدف هو إسقاط مبارك، معتبرا أن أى حوار فى هذا الوقت لا يخدم الانتفاضة الشعبية، وقال قنديل للجزيرة إن الأمر تحول إلى ثورة شعبية حقيقية يجب أن لا تكون موضع حوار أو تفاوض، مشيرا إلى تغير موقف الإخوان المسلمين بالدخول فى حوار مع الحكومة. وذكر أن جماعة الإخوان لم تهيئ للثورة وإنما ساعدتها، وأضاف أن «الجماعة أخطأت فى توقيت الحوار»، كما اعتبر أن قوة الجيش الموجودة حاليا تملك تنحية مبارك، على أن تشكل بعد ذلك حكومة انتقالية.

مطالب الشباب

١ ـ رحيل الرئيس: بمعنى التنحى عن السلطة تمهيدا لتقديمه لمحاكمة عادلة عما ارتكب طوال سنوات حكمه ال٣٠ من انتهاكات للقانون والدستور وحقوق الإنسان بوصفه المسئول الأول كونه رأس النظام ومحاسبته عن مصادر ثروته وأفراد عائلته.

٢ ـ حل مجلسى الشعب والشورى لثبوت تزوير الانتخابات التى اجريت مما يجعل بقاءهما غير دستورى ولا معنى لقيامهما بإجراء تعديلات دستورية فى ظل الطعن فى شرعية وجودهما.

٣ ـ تولى السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية طبقا لمواد الدستور الحالى يتولى خلالها الإعلان عن تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد على أن يترأس هذه الجمعية الفقيه الدستورى الدكتور يحيى الجمل يتم بعدها دعوة الشعب للاستفتاء على الدستور الجديد لإقراره.

٤ ـ تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال يشارك فيها كل قوى المعارضة الوطنية.

٥ ـ تولى الجيش حفظ الأمن والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.

٦ ـ تولى الشرطة العسكرية مهام الشرطة المدنية لحفظ النظام فى البلاد.

٧ ـ عزل قيادات الشرطة ومدراء الأمن وقيادة أمن الدولة والأمن المركزى ووضع ضباط وجنود الشرطة تحت تصرف الشرطة العسكرية.

٨ ـ التحفظ على المسؤولين السابقين ومنعهم من السفر تمهيدا لتقديمهم لمحاكمة عادلة.

٩ ـ تجميد اموال المسؤولين السابقين وأسرهم لحين لمعرفة مصادرها.

١٠ ـ الإعداد لأنتخابات رئاسية وتشريعية وفقا للدستور الجديد حال الانتهاء منه بعد اقراره من الشعب فى استفتاء عام.

اليوم الرابع عشر: ٧ فبراير ٢٠١١:

أعلن الجيش المصرى عن تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الساعة الثامنة مساءً الى الساعة السادسة صباحاً، كما تم الافراج عن وائل غنيم وعن بعض المعتقلين.

كما قامت النيابة المصرية بالتحقيق فى مزاعم بمسؤولية وزارة الداخلية عن تفجير كنيسة القديسين، والعادلى يتهم كبار مساعديه بالتسبب فى انهيار الشرطة.

كما اجتمع حسنى مبارك بالحكومة الجديدة فى مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء والدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف ووزير الدفاع والإنتاج الحربى حسين طنطاوى، بحسب وكالات الانباء، ودخل الاعتصام الذى يقيمه مناهضو الرئيس المصرى فى ميدان التحرير الاثنين يومه الرابع عشر، ومنع المعتصمون الجيش المصرى من فتح أهم مجمع حكومى فى ميدان التحرير، رافضين بذلك عودة الحياة الطبيعية الى هذا الشريان الحيوى فى قلب القاهرة مصرين على إبقاء الضغط على السلطات بالتوازى مع الحوار الذى اطلق الأحد بين الحكومة وعدد من الشخصيات وممثلين لأحزاب المعارضة، وخرج بعض المعتصمين من ميدان التحرير وأقاموا حاجزين بشريين على طرفى المدخل الخلفى للمجمع الحكومى مانعين الموظفين من الدخول اليه، ووقف عشرات الموظفين وراء أسلاك شائكة للجيش بانتظار تطور الوضع ومعرفة ما اذا كانوا سيتمكنون من دخول

المجمع، ولايزال المعتصمون يتواجدون حول الدبابات المنتشرة على مداخل الميدان لمنع عناصر الجيش من أى محاولة محتملة للتقدم داخل الميدان مقدمة لإخراجهم، أو لإزالة العوائق التى وضعوها على كل المداخل لمنع أنصار الرئيس مبارك من التقدم داخله. من جانب آخر، هاجم مجهولون، صباح اليوم الاثنين، مقر قطاع الامن المركزى بحى الاحراش فى مدينة رفح المصرية، وأطلقوا باتجاهه قذائف «آر بى جى» ما اسفر عن إصابة ضابط ومواطن بجراح، وذكرت بعض وكالات الأنباء أن الهجوم استمر ساعتين متواصلتين استخدم فيه المهاجمون إضافة إلى قذائف الـ «آر بى جى» أسلحة مختلفة، وهاجموا ثكنات الجنود، فيما تدخل أفراد من قبيلة الارميلات المصرية إلى جانب قوات الأمن، وأسفرت الاشتباكات عن إصابة نقيب شرطة مصرى يدعى محمد نبيل أصيب بطلق نارى فى إحدى ساقية، كما اصيب شاب بدوى من الاهالى يدعى محمد احمد محمود (٢٠ سنة) بطلق نارى فى صدره، وفى سياق آخر، أعلن المستشار سرى صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى، أن المحكمة بدأت فى توزيع كل الطعون الانتخابية المقدمة ضد أعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لسرعة البت فيها، وأكد صيام أن الطعون على الانتخابات البرلمانية البالغ عددها ١٥٢٧ طعناً موزعة على ١٩٥ دائرة انتخابية، وسيتم اعتباراً من الأسبوع المقبل إرسال ما ينتهى من التحقيقات وإعداد التقارير بشأنها إلى مجلس الشعب، لكى يتولى بدوره اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى الدستور بشأن الفصل فى صحة العضوية، موضحاً أن المحكمة ستوالى العمل فيها بصفة مستمرة حتى يتم الانتهاء من كل الطعون.

■ فى هذا اليوم رضخت السلطات المصرية لإرادة الشباب وأطلقت سراح الناشط المصرى وائل غنيم ملهم الشبان فى الثورة وقائد ثورة الشباب.

■ كما قامت شركة نايل سات باعادة بث قناة الجزيرة.

اليوم الخامس عشر: ٨ فبراير ٢٠١١ (يوم حب مصر) (يوم الشهيد بلال):

■ ظهر موقع يحاول جمع ورصد الحوادث التى تجرى فى مصر عن طريق الجمع الجماهيرى. هذه هى المحاولة الثانية لمثل هذا المشروع حيث فشلت المحاولة الأولى بعد انقطاع الانترنت.

■ مدينة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد شهدت انفلاتا أمنيا غير مسبوق بعد انسحاب معظم القيادات الأمنية فى المحافظة تلا ذلك قيام قوات الجيش المصرى بالإنتشار فى أحياء المدينة ونجحت فى السيطرة على الموقف. وفى الإسكندرية احتشد آلاف المصريين قرب مسجد القائد إبراهيم وسط مدينة الاسكندرية مطالبين برحيل الرئيس حسنى مبارك. شهدت المدينة تظاهرات على مدى أربعة أيام كانت جميعها سلمية لكن تخللها اضرام النار بمراكز للشرطة. رفعت لافتات للتنديد بنظام حكم الرئيس مبارك كما ابدى كثير من المحتجين امتعاضهم من الموقف الأميركى تجاه النظام المصرى حيث اعتبره الكثير أنه متعاطف معه.

■ فى مدينتى المحلة وطنطا بمحافظة الغربية تجمع الآلاف من المتظاهرين الرافضين لإستمرار الرئيس مبارك فى الحكم عقب اداء صلاة العصر وانطلقوا فى مسيرات للمطالبة برحيله فورا. ردد المتظاهرون الهتافات المعادية لمبارك وأفراد أسرته. أكد المحتجون تضامنهم مع المعتصمين فى ميدان التحرير بالعاصمة المصرية القاهرة كما قرر عدد منهم المبيت أمام ديوان عام المحافظة حتى رحيل مبارك. شهدت مدينتا السويس وأسيوط تظاهرات شارك فيها الآلاف.

■ فى بور سعيد تم حرق مبنى المحافظة وقد رحبت جموع المتظاهرين المحتشدة فى ميدان التحرير بوائل غنيم، الناشط الذى «اختفى» على أيدى قوات الأمن المصرية قبل ١٢ يوما وأطلق سراحه يوم الثلاثاء. يعود لغنيم الفضل فى تأسيس صفحة فى موقع فيسبوك لعبت دورا مهما فى تنظيم الاحتجاجات التى اندلعت فى مصر الشهر الماضى. قال غنيم فى كلمة وجهها الى الجموع: «لن نتنازل عن مطلبنا فى زوال النظام ولن نستسلم». وفى اشارة إلى المحتجين الذين قتلوا على أيدى الأجهزة الأمنية، قال غنيم: «لست بطلا، إن الابطال هم الذين استشهدوا». - مظاهرة وصلت الى حوالى ثلاثة مليون متظاهر فى ميدان التحرير، والتظاهر والإعتصام أمام مجلسى الشعب والشورى، ووزارة الداخلية، والبرلمان.

■ اعتصام بعض العاملين بالتليفزيون المصرى وروزاليوسف وبعض الشركات.

اليوم السادس عشر: ٩ فبراير ٢٠١١:

■ نقل مدير أمن الوادى الجديد ومحاكمة ضابط شرطة أحمد السكرى معاون

مباحث الخارجة بعد تعديه بألفاظ خارجة على الأهالى ومقتل ٥ أشخاص فى مواجهات مع الأمن.

■ وزير الثقافة الجديد جابر عصفور يستقيل من منصبه «لأسباب صحية».

■ المعتصمون بميدان التحرير يبدأون فى تصميم وبناء دورات مياه فى الجزيرة الوسطى بميدان التحرير.

■ حركة «صحفيون بلا حقوق» تطالب الصحفيين بالثورة على رؤساء تحرير الصحف القومية الفاسدين.. وتطهير نقابة الصحفيين من النقيب مكرم محمد أحمد وعناصر نظام مبارك شعبياً.

■ إرتفاع عدد القتلى فى أحداث الخارجة بالوادى الجديد إلى خمسة بعد وفاة اثنين متأثرين بجراحهم.

■ مداولات فى نقابة الصحفيين لسحب الثقة من النقيب مكرم محمد أحمد بسبب موقفه من الثورة.

■ آلاف يحاصرون مقر محافظة كفر الشيخ ويدمرون مقر القوى العاملة بها.

■ آلاف العمال فى حلوان وكفر الدوار وكفر الزيات يتظاهرون ضد الحكومة.

■ متظاهرون فى منفلوط يوقفون حركة المرور فى طريق مصر أسيوط الزراعى.

■ مظاهرة فى ميدان الأربعين فى السويس تطالب برحيل مبارك، وعمال ١١ شركة يواصلون الاعتصام هناك بسبب تدهور أوضاعهم المادية.

■ تأجيل عودة الدراسة إلى المدارس والجامعات أسبوعا أخر بسبب ثورة ٢٥ يناير لتبدأ فى ١٩ فبراير.

■ المعتصمون ينظمون وقفة بالشموع فى التاسعة من مساء اليوم بمناسبة ذكرى الأربعين لشهداء كنيسة القديسيين بالإسكندرية.

■ عشرات الموظفين يتظاهرون أمام الهيئة للتأمين الصحى فى شارع الجلاء مطالبين بالتعيين بعد قضاء بعضهم ٢٦ عاما بدون تعيين ومرتباتهم تصل إلى ٣٠٠ جنيه.

■ عشرات من الصحفيين غير المعينين بالأهرام يحاصرون مبنى الأهرام

مطالبين بالتعيين الفورى بعد قضائهم أكثر من ١٠ سنوات بدون تعيين.

■ رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق ينقل نشاطه إلى وزارة الطيران خوفا من حصار المتظاهرين.

■ اعتصام لعشرة آلاف عامل أمام وزارة البترول من شركات مختلفة «بتروتريد» و«بترومنت» و«إبيسكو» و«التعاون» و«أنابيب البترول» وذلك للتعبير عن مطابهم الممتدة على مدار السنوات الماضية وهى تطبيق لائحة إدارية واحدة، وتعيين من مر عليه أكثر من عشر سنوات فى العمل، وتطبيق قواعد السلامة المهنية، وأكد العاملون أنهم مستمرون فى الأعتصام لأنهم لم يتوقعوا عودة سامح فهمى للوزارة بعد كل هذه المشاكل.

■ لجنة تعديل الدستور التى تضم ١١ شخصية قضائية تجتمع للمرة الأولى فى مقر دار القضاء العالى.

■ موظفو الهلال الأحمر فى رمسيس يقطعون الشارع ويحتجون على عدم تعيينهم رغم عملهم لمدة تتجاوز العشرين عاما، ومازالو يعملون بعقود، واعترض الموظفون على وعود التعيينات ولم يتم شئ، ووصل عددهم إلى أكثر من ٥٠٠ شخص ورفعوا لافتات هاتفين: «معتصمين معتصمين حتى التعيين».

■ بعض العاملين فى مؤسسة الأهرام يوزعون ملف فى ميدان التحرير عن شباب التحرير بعنوان «٢٥ يناير ٢٠١١ يوم ولدت مصر من جديد» وفى الصفحة الأولى «التحرير.. ميدان الحالمين بوطن جميل» مع صورة مكتوب عليها «يسقط الطاغية.. ارحل يا ظالم».

■ المتظاهرون فى ميدان التحرير يقيمون صلاة الأربعين على أرواح ضحايا كنيسة القديسين ويصلون لشهداء الثورة.

■ استقالة أشرف زكى من رئاسة نقابة الممثلين.

■ ظهور قوات الأمن المركزى لأول مرة منذ اختفائها مساء يوم ٢٨ يناير الماضى لتحيط بالمتظاهرين من عمال النظافة فى شارع السودان دون أن تحتك بهم.

■ موظفو البريد المتظاهرون فى العتبة يطالبون بإقالة هانى محمود - رئيس

الهيئة - وتعيين نائبه خالد عباس بدلاً منه، وكذلك زيادة المرتبات وتثبيت المؤقتين، كما تم إغلاق مركز الحركة الرئيسى فى رمسيس ومُنع خروج أو دخول أى شخص إليه، كما طالب الموظفون بإقالة جميع المستشارين الذين عينوا فى الهيئة بمعرفة علاء فهمى، وتجمع الموظفون تحت شعار «البريد للبريديين».

■ عمال ورش بولاق يدخلون اضرابا ويجلسون على القضبان لمنع مرور القطارات.

■ إخلاء مقر مجلس الوزراء والانتقال لمقر آخر مع تواصل الاعتصامات حوله.

■ عمال النقل العام يدخلون فى اعتصام مفتوح فى جراجات الهيئة تضامنا مع مطالب المعتصمين فى ميدان التحرير واحتجاجا على عدم صرف حوافزهم.

■ ١٠٠٠ من العاملين فى شركة مياه الشرب والصرف الصحى بالجيزة يتظاهرون أمام مقر الشركة احتجاجا على إصدار رئيس الشركة قرار بلا رقم لتعيين من مضى على وجودهم بالشركة ٦ أشهر.

■ الصحفيون والإداريون والعمال فى روز اليوسف يرفضون ما طرحه كرم جبر رئيس مجلس إدارة من مكافآت ويطالبون برحيل رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير عبد الله كمال الذى يهرب من المواجهة ويترك مكتبه.

■ اعتصام مفتوح فى مستشفى كفر الزيات بسبب تأخر صرف الحوافز للعاملين.

■ أكثر من ٢٠٠٠ من عمال ورش كوم أبو راضى التابعة للسكة الحديد يدخلون فى إضراب عام تضامنا مع المعتصمين فى ميدان التحرير واحتجاجا على تجاهل إدارة الهيئة لمطالبهم منها التحقيق مع الرئيس السابق للشركة المشرفة على الورش، ويهددون بالانضمام إلى المعتصمين فى ميدان التحرير إذا لم يتفاوض معهم وزير النقل.

■ آلاف من عمال النظافة يتظاهرون فى شارع السودان تضامنا مع مطالب ثورة ٢٥ يناير بالإضافة إلى مطالبهم الخاصة المتعلقة بأجورهم وتحسين أوضاعهم.

■ ١٥٠٠ عاملا فى شركة بتروتريد يتظاهرون أمام مقر شركتهم للمطالبة بإقالة وزير البترول سامح فهمى.

■ عمال مصنع فحم الكوك يبدأون إضرابا احتجاجا على تدنى أحوالهم.

■ كما انشأ المتظاهرون ١٠ دوارت مياه فى ميدان التحرير.

اليوم السابع عشر: ١٠ فبراير ٢٠١١ (يوم الإنتظار):

حدثت مظاهرات فى جامعة أسيوط ضد رئيس الجامعة، كما قام موظفوا الحكومة بالاضطراب وعمل مظاهرات، كما أحدث أطباء القصر العينى مظاهرة من أمام القصر العينى.

تجمع المتظاهرون فى ميدان التحرير وكان عددهم ٣ مليون متظاهر تقريباً، أصدر الجيش المصرى بيانه الأول. وقال المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا قال فيه إنه اجتمع اليوم فى إطار الالتزام بحماية البلاد والحفاظ على مكتسبات الوطن وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة وقرر الاستمرار فى الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من تدابير وإجراءات لحماية البلاد، ولوحظ أن الرئيس المصرى حسنى مبارك لم يكن حاضرا فى الاجتماع بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وترأس الاجتماع وزير الدفاع المصرى المشير محمد حسين طنطاوى مما يعنى حسب المراقبين أن الجيش قد يكون تولى السلطة فى البلاد بالفعل، والرئيس ينقل صلاحيته الى نائب الرئيس حسب الدستور (لايمكن لنائب الرئيس حل مجلس الشعب أو حل الوزارة أو طلب تعديل الدستور)، طلب تعديل المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٣، ١٨٩ من الدستور وإلغاء المادة ١٧٩ الخاصة بقانون الإرهاب وانه سوف يقوم برفع قانون الطوارئ عندما تستقر البلاد، كما ألقى نائب الرئيس عمر سليمان خطاب بعد الرئيس منادياً فيه المتظاهرين بالعودة لديارهم.

اليوم الثامن عشر: ١١ فبراير ٢٠١١ (جمعة الزحف أو جمعة التحدى أو جمعة النصر):

فى صباح اليوم ألقى الجيش بيانه الثانى قائلاً فيه أنه يكفل «إجراء تعديلات دستورية وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات» التى تعهد بها الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الخميس، وتعهد «بإنهاء حالة الطوارئ»، وقال البيان إنه يضمن «إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل فى الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب وما يتبعها من إجراءات، وإجراء التعديلات الدستورية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وصولاً إلى مجتمع ديمقراطى حر»، ودعا الجيش المصرى الى «عودة الحياة الطبيعية» فى البلاد، محذراً من «المساس بأمن وسلامه

الوطن والمواطنين»، وقال بيان الجيش إنه «يتعهد بعدم الملاحقة الأمنية للمتظاهرين الشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح»، وجاء البيان الثانى الذى يصدره الجيش خلال التظاهرات الشعبية فى مصر عقب اجتماع صباح الجمعة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوى وزير الدفاع والإنتاج الحربى القائد العام للقوات المسلحة. طلب نائب الرئيس من رئيس الوزراء أحمد شفيق تعيين نائب لرئيس الوزراء من الحكماء يتولى شؤون الحوار، وبعد الخطابين اللذين ألقاهما الرئيس مبارك ونائبه سليمان، توجهت أعداد من المحتجين تقدر أعدادهم بثلاثة آلاف شخص تجاه منطقة القصر الجمهورى. كما حاصر عشرات الآلاف مبنى التلفزيون القريب من ميدان التحرير، والذى تتولى حراسته قوات من الحرس الجمهورى.

كان المتظاهرون فى ميدان التحرير ثائرين ليل الجمعة بعد خطاب مبارك الذى رفض ترك السلطة، ووعدوا باختبار قوة جديد اليوم الجمعة معلنين عن تظاهرات ضخمة. هتف المتظاهرون: «يا جيش مصر اختار، الشعب أو النظام»، موجهين حديثهم إلى رجال القوات المسلحة المنتشرين فى الميدان. وكان بعضهم يهتف: «يسقط مبارك، يسقط مبارك، ارحل ارحل»، بينما رفع آخرون أحذيتهم فى اتجاه الشاشة التى كانت تنقل خطاب مبارك، وهو ما يعتبر شتيمة كبرى فى المجتمعات العربية. بدأ التجمع هادئاً ولكن الشعارات أصبحت عنيفة مع خطاب مبارك ثم الكلمة التى وجهها نائبه عبر التلفزيون داعياً فيها الشباب إلى العودة لبيوتهم. وصاح المتظاهرون «للقصر رايحين شهداء بالملايين»، ودعا متظاهرون آخرون إلى بدء إضراب مدنى عام حتى سقوط النظام.

قال وائل غنيم أنه يرحب ببيان الجيش الذى تعهد فيه بضمان الإصلاحات، مؤكداً أن «حركة الشباب لن تتنازل عن أىٍّ من مطالبها». وحذر من الإعلام الموجه الذى يستهدف الثورة، وقال غنيم إن بيان الجيش جيد ولكننا «نحتاج إلى خطوات محددة وسريعة لأن هناك أزمة ثقة مع كافة مؤسسات الدولة»، وطالب بضرورة إيجاد «صلات مباشرة بين قيادات حركة الشباب ولجنة الحكماء والمجلس العسكرى». وحثّ على محاربة المفسدين، وقال إن الملاحقة القضائية استهدفت «وجوهاً محروقة»، وأن مطاردة الفساد يجب أن تستهدف «الكثيرين ممن نهشوا

البلاد على مدى ٣٠ عاماً».وذكر غنيم أن بعض وسائل الإعلام نشرت تصريحات له أعلنها قبل خطاب الرئيس مبارك، باعتبار أنها ذكرت عقب الخطاب، وقال إنه ورفاقه «لن يدخلوا حرباً مع وسائل إعلامية تقوم بعمليات توجيه»، وفى يوم الخميس، وقبل إلقاء مبارك كلمته، كتب غنيم، خبير الإنترنت الذى أصبح أحد رموز «ثورة ٢٥ يناير» فى مصر، على موقع تويتر mission accomplished أو «المهمة أنجزت» وذلك بعد الأنباء التى رجحت أن يعلن مبارك تنحيه، الأمر الذى لم يحدث، حيث فوض الرئيس صلاحياته لنائبه، واحتفظ بموقعه رئيساً للبلاد.

حذر المعارض المصرى محمد البرادعى على موقع تويتر من «انفجار» الوضع فى مصر، داعياً الجيش الى التدخل «لإنقاذ البلاد كى لا تنجرف مع التيار»، بعد رفض الرئيس حسنى مبارك التخلى عن السلطة، وأضاف فى تصريحات الخميس أن «مصر على أعتاب انفجار، وعلى الجيش ان يتدخل لإنقاذ البلاد الآن»، ورداً على سؤال لمحطة التلفزيون الأمريكية «سى ان ان»، ندد البرادعى بما اعتبره «تضليلاً» من جانب الرئيس المصرى، وقال «ان الناس هنا غاضبون جداً، وخوفى الكبير هو ان يتحول الغضب إلى عنف»، متهماً مبارك بتعريض مستقبل بلاده للخطر لأنه «يريد أن يبقى فى السلطة»، وذكر البرادعى «انه أمر مذل بالنسبة لرئيس أن يكون دون سلطة ولكنه يريد مع ذلك أن يبقى رئيساً، انه وضع مريع»، معتبراً أن المصريين لن يقبلوا فى أى حال مبارك ونائبه، وأردف قائلاً إن «سليمان ليس إلا امتداداً لمبارك، انهما توأمان، وأى منهما ليس مقبولاً من الشعب»، ومن جهة أخرى، اعتبر البرادعى فى مقابلة مع صحيفة «فورين بالسى» الأمريكية ان المرحلة الانتقالية التى كلف بها نائب الرئيس لن تحمل الديمقراطية للبلاد الا «اذا واصلنا الضغط عليهم».

■ صدر بياناً من رئاسة الجمهورية يعلن فيه رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وتسليم إدارة شئون البلاد للمجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية وبهذا حققت الثورة المصرية او ثورة اللوتس أكبر مطالبها.

■ أصدر المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية بيانه الثالث يقول إنه سيحدد لاحقا الخطوات والإجراءات والتدابير التى ستتبع بعد تنحى مبارك ويؤكد أن ذلك ليس بديلا عن الشرعية التى يرتضيها الشعب.

■ تحدثت أنباء عن هروب «عز» و«المغربى» و«عائلة مبارك» إلى لندن بينما نفت سلطات مطار القاهرة هذا.

٤ ـ مابعد ثورة ٢٥ يناير

■ اليوم الأول ١٢ / ٢/ ٢٠١١:

تقرر تخفيض فترة حظر التجوال لتصبح من الساعة ١٢ صباحاً الى الساعة ٦ صباحاً.

أصدر الجيش المصرى بيانه الرابع واعلن فبه انه يلتزم بكافة المعاهدات التى وقعتها مصر، كما ناشد الجيش المصريين التعاون مع الشرطة، الجيش: نتطلع لضمان الانتقال السلمى للسلطة فى مصر، كما كلف الجيش الحكومة المصرية الحالية بتسيير الأعمال حتى تشكيل أخرى جديدة، وأعلنت البورصة المصرية عن عودتها للعمل الاربعاء المقبل بعد أسبوعين من التوقف فى الوقت الذى بدأت تعود فيه الحياة لسابق عهدها، وبدأ عناصر من الجيش المصرى بإزالة الحواجز من محيط ميدان التحرير وسط القاهرة الذى كان مركز الاحتجاجات الشعبية، فيما تعهد نشطاء فى ميدان التحرير بالبقاء فى الميدان إلى أن يقبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى تسلم مهام السلطة فى مصر وثيقة الاصلاح التى وضعوها، وفى بيانين طالب منظمو الاحتجاجات فى مصر برفع حالة الطوارىء، ومن بين المطالب الأخرى للإصلاحيين فى ميدان التحرير بوسط القاهرة، الذى كان مركزا للاحتجاجات، الإفراج عن كل السجناء السياسيين وحل المحاكم العسكرية. ويريدون أيضا مشاركة مدنية فى العملية الانتقالية، عودة عدد من المواطنيين الى منازلهم للعودة الى الحياة الطبيعية.

■ اليوم الثانى ١٣ / ٢ / ٢٠١١:

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الخامس والذى أعلن فيه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو حتى يتم انهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه وكذا رئاسة الجمهورية، معلناً فى ذات البيان تعطيل العمل بالدستور وحل مجلسى الشعب و الشورى وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب، وأكد على استمرار تكليف وزارة الدكتور أحمد شفيق

بتسيير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة والتزام الدولة بكافة المعاهدات والمواثيق الدولية التى هى طرف فيها، كما أعلن المجلس أن رئيسه سيتولى تمثيله أمام كافة الجهات فى الداخل والخارج، وأكد على أن للمجلس الحق فى إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية التى يتولى فيها حكم البلاد.

ومجلس أمناء الثورة يدعو لمظاهرة مليونية يوم الجمعة ٢٠١١/٢/١٨م، احتفالاً بالنصر واستكمالاً للثورة حتى تحقق كل مطالبها (المصدر: موقع قناة الجزيرة).

■ اليوم الثالث ١٤ / ٢ / ٢٠١١:

الشرطة العسكرية طوقت بضع عشرات من المعتصمين فى ميدان التحرير بوسط القاهرة، وطالبتهم بمغادرة الميدان وإلا واجهوا الاعتقال. وبقى عشرات المعتصمين فى ميدان التحرير للحفاظ على مكتسبات الثورة وتحقيق جميع مطالبهم - كما يقولون - (بحاجة لمصدر)، وكان منظموا المظاهرات دعوا سابقًا إلى مغادرة الميدان على أن يكون يوم الجمعة ٢٠١١/٢/١٨م يوم تجمع مليونى فى ميدان التحرير للاحتفال بالنصر واستكمالاً للثورة لتحقيق كل مطالبها.

وبحسب موقع قناة الجزيرة أن السفير المصرى لدى الولايات المتحدة سامح شكرى قال إن الرئيس السابق محمد حسنى مبارك قد يكون فى حالة صحية سيئة. يتزامن ذلك مع تقارير غير مؤكدة نشرتها صحف مصرية تشير إلى أن مبارك يعانى من حالة اكتئاب ويرفض تناول الدواء ويدخل مرارا فى غيبوبة.

وقد أدلى السفير شكرى بذلك فى مقابلة أجرتها معه شبكة أن بى سى الأميركية، وأشار فيها إلى أنه تلقى معلومات تفيد بأن صحة مبارك ربما تكون آخذة فى التدهور. لكنه امتنع عن إعطاء تفاصيل محددة.

وأشارت صحيفة «المصرى اليوم» إلى أن مبارك كان انتقل إلى مدينة شرم الشيخ بصحبة عائلته على متن طائرة الرئاسة يوم الجمعة الماضى قبل أن يعلن نائبه عمر سليمان تخليه عن حكم البلاد الذى استمر لنحو ٣٠ عاما.

وخضع مبارك لجراحة استئصال المرارة وورم حميد فى مارس/ آذار العام الماضى فى مستشفى هايدلبرغ بمدينة بادن، بعدما أثبتت الفحوص التى أجراها وجود التهابات مزمنة فيها، كما خضع فى ٢٠٠٤ لعملية جراحية فى العمود الفقرى بألمانيا.

وأصدرت القوات المسلحة بيانها الخامس قائلة فيه بحسب موقع قناة الجزيرة أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مصر دعا المواطنين إلى وضع حد للتظاهر والاعتصام وتهيئة ما سماه المناخ المناسب لإدارة شؤون البلاد فى هذه المرحلة إلى حين تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة. تزامن ذلك مع استمرار احتجاجات واعتصامات عمالية ونقابية تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية والوظيفية.

وتلى البيان فى التلفزيون الرسمى أهاب فيه «بالمصريين الشرفاء أن يدركوا أن الوقفات الاحتجاجية تؤدى إلى آثار سلبية وتتسبب فى الإضرار بأمن البلاد، لما تحدثه من إرباك فى مرافق الدولة».

وأشار البيان إلى أن تلك الاحتجاجات «تؤثر سلبيا على توفير متطلبات الحياة وتؤدى أيضا إلى إرباك عجلة الإنتاج وتعطيل مصالح المواطنين وتؤثر سلبا على الاقتصاد وتهيئ المناخ لعناصر غير مسؤولة وأعمال غير مشروعة».

كما أهاب بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة «فى سبيل تحقيق الأمن والاستقرار وضمان استمرار الإنتاج، بالمواطنين والنقابات القيام بدورها على الوجه الأكمل، كل فى موقعه»، وأعرب عن أمله من الجميع تهيئة المناخ المناسب لإدارة شؤون البلاد إلى أن يتم تسليمها للسلطة المدنية الشرعية المنتخبة.

■ اليوم الرابع ١٥ / ٢ / ٢٠١١:

تقرر عمل تظاهرتين مليونتين فى ميدان التحرير سلميتان واحدة تحتفل بانتصار الثورة والتاكيد على المطالب التى لم تتحقق بعد والاخرى تحت عنوان اسف يا ريس والهدف منه الاعتذار للرائيس السابق عما حدث.

كما طلب المجلس الاعلى للقوات المسحلة من لجنة الدستور انجاز تعديل الدستور فى مدة لا تتجاوز عشرة ايام وأعلن خلال لقاء بأعضاء اللجنة بعد تشكيلها عن خطوات المرحلة القادمة عقب التعديلات وتبدأ بطرحها للاستفتاء الشعبى خلال شهرين. وكشف صبحى صالح المحامى بالنقض وعضو اللجنة الدستورية فى تصريحات لقناة «دريم» المصرية الفضائية، عما دار فى اللقاء الذى ترأسه المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس العسكرى، قائلا إنه بعد اعلان نتيجة الاستفتاء سيتم رفع حالة الطوارئ لتأهيل البلاد للانتخابات البرلمانية

والرئاسية. يذكر أن قانون الطوارئ مطبق فى مصر منذ بداية حكم الرئيس السابق حسنى مبارك قبل ٣٠ عاما. وأكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مصر، الثلاثاء ٢٠١١/٢/١٥، أنه لا يسعى للسلطة ولا يطلبها وأن الوضع الحالى فُرض عليه. وأعرب المجلس، فى بيان نقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، عن أمله فى تسليم شؤون الدولة إلى سلطة مدنية ورئيس منتخب. وحذر المجلس كذلك من أن استمرار الإضرابات والاعتصامات سيكون له نتائج «كارثية» على مصر.

كما دعا المجلس العسكرى الحاكم الى وقف الاعتصامات العمالية الجماعية.

■ اليوم الخامس ١٦ / ٢ / ٢٠١١:

تقرر تأجيل الدراسة فى الجامعات والمدارس المصرية لمدة أسبوع أخر.

■ اليوم السادس ١٧ / ٢ / ٢٠١١:

القاء القبض على اربعة، وهم: اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية السابق، أحمد المغربى وزير الإسكان، وزميله وزير السياحة فى الحكومة السابقة زهير جرانة، ثم المثير للجدل أحمد عز الأمين السابق للتنظيم فى الحزب الوطنى.

وكان الأربعة تم نقلهم عصر الخميس ٢٠١١/٢/١٧ إلى السجن فباتوا ليلتهم الأولى داخل ما يطلقون عليه اسم «ملحق عنبر ٢» بالسجن الشهير، وهو العنبر الذى يقيم فيه رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، المحرّض على قتل المغنية اللبنانية سوزان تميم، فى أواخر يوليو/ تموز ٢٠٠٨ فى دبى.

وبحسب ما أوردت وسائل الإعلام المصرية الموثوق بمصادرها، فإن ثروة أحمد عز وحده تزيد على ٤ مليارات دولار، وأكثر من نصفها تبلغ ثروة زهير جرانه، المماثلة ثروته لما يملك زميله فى الوزارة السابقة أحمد المغربى.

أما الوزير السابق العادلى فهو «أفقر» النزلاء الجدد، إذ لا تزيد ثروته على مليار و٢٠٠ مليون دولار، فى حين تبلغ ثروة هشام طلعت مصطفى ضعف ما يملكه العادلى كما يقولون.

ومع ذلك فإن لائحة أصحاب المليارات التى تصدرها مجلة «فوربس» الأمريكية كل عام لم تتضمن اسم أى منهم إلى الآن، ولا حتى اسم أى نزيل وراء قضبان طرة

من المشاهير والأغنياء.

تحت شعار «الشعب يريد إسقاط الحكومة» مسيرة مليونية بميدان التحرير لتأبين شهداء الثورة والتأكيد على مطالبها، تنطلق يوم الجمعة ٢٠١١/٢/١٨ مسيرة مليونية مصرية فى ميدان التحرير تحمل اسم «جمعة النصر»، للاحتفال بالنصر وتأبين شهداء «ثورة الخامس والعشرين من يناير»، والتأكيد على تحقيق باقى أهداف ومطالب الثورة.

ودعا للمسيرة على مدار الأسبوع الماضى على مواقع التواصل الاجتماعى ما أطلق عليه «ائتلاف شباب الثورة فى مصر». وتبدأ فعاليات المسيرة المليونية بصلاة الجمعة، يعقبها إقامة صلاة الغائب أو الوقوف دقيقة حداد على أرواح الشهداء، كما دعا بعض الشباب على الفيس بوك بعمل جروب لكل منطقة ونولية اهل كل منطقة بنظافة منطقتها صباح يوم الجمعة قبل الصلاة.

■ **اليوم السابع ١٨ / ٢ / ٢٠١١ (جمعة النصر):**

منع رجال أمن يتولون حراس الداعية الشهير يوسف القرضاوى، الذى أم صلاة الجمعة فى ميدان التحرير، المدون المصرى الشهير وائل غنيم، الذى كان من أكبر منظمى حركة الاحتجاج الشعبى التى أطاحت بالرئيس حسنى مبارك، الجمعة من اعتلاء المنصة فى ميدان التحرير، نقلا عن تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية. وقال شاهد عيان، وهو أحد المصورين، إنه عندما حاول غنيم اعتلاء المنصة لإلقاء كلمة فى هذا الميدان، الذى احتشد فيه اليوم الملايين للاحتفال بسقوط مبارك وتكريم القتلى الذين سقطوا خلال تظاهرات الأسابيع الماضية، وأيضا للتأكيد على مطالبهم التى لم تتحقق بعد، حال عدد من رجال الأمن يبدو أنهم يحرصون القرضاوى دون وصول غنيم إلى المنصة، فما كان منه إلا أن غادر الميدان وقد غطى وجهه بالعلم المصرى. شهدت ساحة الإعلام المصرى مشادة ساخنة على الهواء مباشرة حول تغطية الإعلام المصرى لأحداث ثورة ٢٥ يناير. ونشب التلاسن بين الإعلامى المصرى محمود سعد، الذى رفض العمل خلال الثورة احتجاجا على أسلوب التغطية، ووزير الإعلام السابق أنس الفقى، الذى قام بمداخلة تليفونية، أثناء برنامج «مصر النهاردة» الذى استضاف خلاله سعد يوم الأربعاء الماضى، على الهواء مباشرة،

رئيس قطاع الأخبار فى التلفزيون المصرى عبد اللطيف المناوى، وتعرض الإعلام المصرى لانتقادات بالغة على تغطية إعلامية تجاهلت الثورة المصرية وعمدت إلى تشويهها، ثم تحولت بعد نجاح الثورة إلى تأييدها والثناء عليها.

وواجه سعد خلال الحلقة، المناوى، باتهامات تركزت على «الكذب وتزييف الحقائق ومحاولة ترويع المواطنين ووصم الثورة والثوار». ورد المناوى مؤكدا أن «التلفزيون تعرض لضغوط هائلة خلال الثورة من كافة القوى فى ظل تحول معظم مؤسسات الدولة إلى مرحلة السيولة».

■ اليوم الثامن ١٩ / ٢ / ٢٠١١:

أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى عزمه خوض سباق الانتخابات الرئاسية المصرية المقبلة، وذلك وفقاً لما نشرت صحيفة «الشروق» المصرية على موقعها على الإنترنت السبت ٢٠١١/٢/١٩م.

وقال موسى إن من أبرز نقاط برنامجه الانتخابى معالجة الخلل المجتمعى فى ظل السياسات الخاطئة فى الفترة الماضية، واصفاً جماعة الإخوان المسلمين بأنهم قوة لا يستهان بها، وأكد أنها أصبحت شرعية وتؤثر فى تشكيل الرأى العام.

وأكد أهمية تغيير شكل السياسة الخارجية وتحسين صورة المواطن المصرى فى الداخل والخارج، وذلك عبر الارتقاء بعمل السفارات المصرية واستعادة الدور المحورى والمهم الذى كانت تقوم به مصر باعتبارها الدولة الرائدة الأولى فى العالم العربى.

وافقت دائرة شؤون الأحزاب فى مجلس الدولة المصرى، السبت ٢٠١١/٢/١٩، على تأسيس «حزب الوسط الإسلامى الجديد»، وهو أول حزب سياسى مصرى أسسه إسلاميون منشقون عن جماعة الإخوان المسلمين، وكان يسعى للحصول على ترخيص منذ ١٥ عاماً.

■ اليوم التاسع ٢٠ / ٢ / ٢٠١١:

كشف تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك بحسب معارضيه خللاً فى منظومة القضاء وبحسب المستندات التى قدمتها مجموعة من رؤساء المحاكم فى مصر فإن زوجة وزير العدل تملّكت شقة فى منطقة مميزة بالإسكندرية بأقل من عُشر قيمتها السوقية.

وتتعلق القضية بعقار فى مدينة الإسكندرية كان محل خلاف بين الورثة ما دفع وزارة الأوقاف إلى وقف بيع الوحدات السكنية فى هذا العقار حتى يتم فض النزاع بشأن الإرث.

الوزير، وفق الاتهام الموجه إليه استنادا إلى هذه الوثائق، تدخل مستخدما نفوذه لأجل وقف قرار وزارة الأوقاف، وبيعت إحدى شقق العقار إلى زوجة الوزير بمبلغ لا يتجاوز العشرة آلاف دولار فى حين أن قيمتها السوقية تبلغ نحو ربع مليون دولار.

وتم تسجيل بيع هذه الشقة فى الشهر العقارى فى الإسكندرية سنة ٢٠٠٨ واللافت هو ذكر اسم وصفة وزير العدل فى العقد الرسمى للشهر العقارى، رغم انتفاء صلته بالعقد.

وبعد عام بالضبط بيعت وحدات أخرى من العقار، ويبدو أن الشهر العقارى رفض إتمام عملية البيع، بسبب اعتراض وزارة الأوقاف، فأتى قرار الوزير بتجاوز وزارة الأوقاف وإتمام البيع.

المتضررون من بقية الورثة قالوا إنهم سلكوا الطرق الشرعية للحصول على حقوقهم إلا أن نفوذ الوزير حجب صوتهم ومنع الشكوى وفق ما يرد فى الاتهامات الموجهة إلى الوزير.

■ اليوم العاشر ٢١ / ٢ / ٢٠١١:

أكد الدكتور الشيخ يوسف القرضاوى، رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين، أنه لم يرَ الناشط وائل غنيم على المنصة فى ميدان التحرير يوم الجمعة الماضى ١٨ فبراير/ شباط.

ونفى وجود حراس لديه قيل إنهم منعوا غنيم من الصعود إلى المنصة. وقال: «كان معى أولادى وليس لى حرس على الإطلاق، بل لقد طالبنى كثير من العلماء بأن يكون لى حرس، فقلت لهم: الله يحرسنى». وأضاف أحاط بى الشباب وعملوا كردوناً حولى حتى لا يتم إيذائى وأنا فى التحرير بسبب التدافع والزحام الشديد، ولست أنا ممن نظم الاحتفال ولا مسؤولاً عمن يلقون الكلمات. وقال القرضاوى: كان يسعدنى أن أرى وائل غنيم الذى أكبرته كثيراً عندما خرج من المعتقل وحيّاه الشباب كمفجر لثورة ٢٥ يناير فردّ بأن الشهداء هم الذين يستحقون التحية.

وأضاف أنه أشاد به من قبل، متسائلاً: كيف أمنعه ولماذا؟.. إننا ضيوف فى الاحتفال، وقد جئت محتفلاً بالثورة، وجئت أحيى جميع الشهداء، لا أطمع فى مغنم ولا منصب، جئت مهنئاً وداعياً للخير فحسب، وليست لى أى مآرب فى مصر ولا أسعى لأى مناصب.

وكانت بعض وسائل الإعلام ذكرت أن حراس القرضاوى منعوا وائل غنيم من الصعود إلى المنصة ما حمله على مغادرة ميدان التحرير غاضباً. كما شبّه الكاتب المصرى محمد حسنين هيكل عودته بعد نجاح الثورة بعودة الخمينى عام ١٩٧٩ إلى إيران بعد نجاح ثورتها فى الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوى. وأشار القرضاوى إلى أن إلقائه لخطبة الجمعة «ليست إيذاناً ببدء دولة دينية، بل على النقيض من هذا الكلام يأتى توجهى لإقامة دولة مدنية، لكن بمرجعية إسلامية، وهذا لا يعيب دولتنا، فكثير من الدول اختارت الاشتراكية كمرجعية وأخرى اختارت القومية.. فأنا ضد الدولة الدينية تماماً، فلسنا دولة مشايخ ولا ملالى».

ونفى أنه جاء مصر مثل الخمينى، قائلاً: الخمينى كان صاحب ثورة، أما أنا فكنت مؤيداً للثورة فقط.

تقدم رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان الدكتور بطرس بطرس غالى، وأعضاء المجلس باستقالاتهم إلى المجلس العسكرى، وقرر أعضاء المجلس الإبقاء على تسيير الأعمال من خلال الأمين العام للمجلس والعاملين به.

وأكد المجلس فى بيان له على أهمية تعديل قانون إنشائه بما يحقق توسيع اختصاصات المجلس التى تقتصر على القيام بالدور الاستشارى لكى تشمل القيام بدور فعال فى التصدى لانتهاكات حقوق الإنسان ودعم الحريات.

■ اليوم الحادى عشر ٢٢ / ٢ / ٢٠١١:

استبعدت حكومة شفيق المعدلة (فهمى وعائشة والمصليحى).. وتبقى على (أبو الغيط ومرعى).

كما اكد الجيش إغلاق القصر الجمهورى وإحالة رئيس مباحث أمن الدولة للتحقيق.. ومظاهرة فى التحرير لإسقاط الحكومة.

كما هرب حسين سالم خارج مصر تاركاً صديقه المقرب «حسنى مبارك»

يواجه مصيره أمام غضبة الشعب.

كما كشفت لجنة تقصى الحقائق أن الشرطة تعمدت إطلاق الرصاص على المتظاهرين.. ودهسهم بالسيارات.

كما طلبت مصر من ١٣ دولة عربية وغربية تجميد أرصدة مبارك وعائلته.

كشفت مصادر رسمية رفيعة المستوى بوزارة الزراعة أن عقد بيع ألف فدان فى مشروع توشكى، لصالح الأمير الوليد بن طلال، تم إعداده بمعرفة شركة الأمير السعودى، ووافق عليه الرئيس مبارك بعد تمريره على مجلس الوزراء لإقراره بتاريخ مايو، تمهيدا لتكليف وزارة الزراعة، ممثلة فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، بالتوقيع على العقد.

وأكدت المصادر أن الهيئة اعترضت على بنود العقد لأنها كانت تمس السيادة المصرية وتخالف القوانين ولم يتم عرضها على الوزارات المعنية مثل الرى والكهرباء والنقل لإبداء الرأى فيها. وأوضحت أن الدكتور محمود أبوسديرة، الرئيس الأسبق للهيئة، اعترض على بنود العقد.

كما نظمت المئات مظاهرة فى ميدان التحرير تطالب بإسقاط حكومة شفيق وأحد قيادات الجيش يخاطبهم: (اللى بيحب مصر يروح).

■ كما كانت اول مرة فى مصر تتعامد الشمس على وجه تمثال رمسيس الثانى ولا يشاهدها عدد كبير من السياح فقد شهد ١٠٧٦ شخصاً بينهم ٢٦ سائحاً هولنديا وقالت مصادر إن هذه أول مرة تشرق الشمس على وجه تمثال رمسيس الثانى فى معبده الكبير قدس الاقداس بأبوسمبل صباح اليوم فى غياب محبيه الذين كانوا يحرصون على مشاهدة الظاهرة الفلكية والهندسية النادرة التى تتكرر يومى ٢٢ فبراير و ٢٢ اكتوبر من كل عام.

■ اليوم الثانى عشر ٢٣ / ٢ / ٢٠١١:

تقرر استئناف الدراسة بالمدارس يوم الاحد مع تأجيل استئناف الجامعات لحين ان يقرر رئيس كل جامعة موعد بدء جامعته مع الحق لمدير كل مدرية تعلمية فى ايقاف الدراسة فى ادارته اذا وجد اى مظاهرات او شغب.

أكد مصدر مسؤول فى الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات أن الجهاز يعتزم التقدم بمقترح بإلغاء بعض البنود التى وصفها بـ «المعيبة» فى قانون تنظيم الاتصالات، والتى تم بمقتضاها قطع وسائل الاتصالات عن مصر مساء ٢٧ يناير الماضى.

طلبت مصر من بريطانيا تعزيز مطالبها بالإعفاء من الديون، أو على الأقل إعفائها من الفوائد لدى دول الاتحاد الأوروبى، وكانت مصر قد طالبت الاتحاد أمس الأول، بدراسة إمكانية إسقاط الديون أو فوائدها، وفقاً للسياسات المتبعة فى الدول الدائنة، بهدف رفع العبء عن ميزانية الدولة. جاء ذلك خلال لقاء الدكتور سمير رضوان، وزيرالمالية، أمس، مع وزير التجارة والاستثمار البريطانى، اللورد ستيفن جرين، والوفد المرافق له والذى ضم عدد من كبار رجال الأعمال، والعاملين فى نظم التعليم والإدارة.

حالة من الترقب والتخبط أصابت مبنى التليفزيون، عقب الإعلان عن إلغاء وزارة الإعلام، وعدم معرفة اسم القيادة الجديدة المنوطة بتسلم مهام الوزارة الملغاة. فيما يواصل العاملون بماسبيرو وقفاتهم الاحتجاجية على الأوضاع السابقة بالمبنى.

كما أن المهندس أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، أصيب بحالة إعياء شديد نقل على إثرها إلى المستشفى مساء أمس الأول.

كان الشيخ فى استقبال العاملين بقطاع الإنتاج والإذاعة الهندسية للاستماع إلى مطالبهم والتوقيع بالموافقة على ما تم تقديمه من طلبات وتثبيت العمالة المؤقتة وتنفيذ اللائحة الجديدة للأجور، وإستمرت هذه اللقاءات عدة ساعات، وكان لافتا للانتباه أنها تمت فى مكتب اللواء نبيل الطبلاوى، رئيس قطاع الأمن، والذى أرجع هذا الأمر إلى «الثقة» التى يحظى بها قطاع الأمن بين العاملين، منوها بأنه لا توجد أى قيود على الشكاوى أو المطالب التى يتقدم بها العاملون بالمبنى.

كما أعرب عدد كبير من المسؤولين الأجانب عن رغبتهم فى زيارة ميدان التحرير، ولقاء شباب ثورة ٢٥ يناير، الذين كانوا سبباً فى تغيير وجه الحياة السياسية فى مصر، فيما قررت عدة دول تغيير أسماء ميادين بها إلى «ميدان التحرير»، ومنها ميدان «نانتس» أحد الميادين الكبرى فى باريس. وأبدت وزيرة خارجية الاتحاد.

أعلنت وزارة الصحة أن الأعداد الأولية للمصابين خلال ثورة «٢٥يناير» وصلت إلى ٦ آلاف و٤٦٧ حالة، يستمر منهم تحت العلاج ٥٠ حالة، كما أظهر الحصر النهائى للشهداء بمستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية استشهاد ٣٨٤ مواطنا، وإعداد قوائم بالأسماء وسبب الوفاة وإرسال هذه القوائم إلى مكتب النائب العام قبل إعلانها فى صورتها النهائية.

كماقدم مكرم محمد أحمد، نقيب الصحفيين، استقالته من منصبه صباح أمس، ووافق مجلس النقابة على الاستقالة خلال اجتماع فى نفس اليوم، كما قدم الكاتب الصحفى حمدى رزق استقالته من رئاسة التحرير مجلة «المصور»، وذكر عبدالقادر شهيب، رئيس مجلس إدارة دار الهلال، أنه أيضا سيرسل استقالته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبرر مكرم استقالته بأن ظروفه الصحية ستعوقه عن الاستمرار فى منصبه، فيما قال حمدى رزق فى اتصال هاتفى لـ «المصرى اليوم» إنه تقدم باستقالته مكتوبة، بعد أن كان أعلنها شفاهة خلال اللقاء الأخير لرؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارات الصحف القومية والحزبية والخاصة مع رئيس الوزراء فى حكومة «تسيير الأعمال» الدكتور أحمد شفيق. ورفض رزق الكشف عن أسباب الاستقالة.

تظاهر مئات الأقباط بمدينة أسيوط، اليوم، احتجاجاً على مقتل القس داوود غبريال، راعى كنيسة «أبوسيفين»، وسرقة خزانة حديدية من داخل مسكنه. خرج المتظاهرون إلى شوارع المدينة وقطعوا الطريق ورددوا هتافات: «يا خسيس يا خسيس.. دم القبطى مش رخيص» و«بالروح بالدم نفديك يا صليب» وطالبوا بالقصاص من الجناة.

■ اليوم الثالث عشر ٢٤ / ٢ / ٢٠١١:

لجنة تعديل الدستور، برئاسة المستشار طارق البشرى، تعكف حالياً على وضع الصياغة النهائية للمواد المقترح تعديلها فى الدستور الحالى، تمهيدا لتسليمها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال اليومين المقبلين.

وقالت مصادر قضائية إن اللجنة اتفقت على إلغاء المادة ١٧٩، الخاصة بقانون مكافحة الإرهاب، والتى كانت تعطى لرئيس الجمهورية حق تقديم المتهمين فى جرائم وقضايا الإرهاب إلى محكمة خاصة يأمر بتشكيلها.

وأوضحت المصادر أن اللجنة انتهت فى مقترحها بتعديل المادة ٨٨ الخاصة بالإشراف على الانتخابات البرلمانية، إلى الاتفاق على أن يكون الإشراف القضائى كاملا على العملية الانتخابية من بدايتها وإلى إعلان النتائج.

دعا ائتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير، جموع المصريين إلى المشاركة فى مسيرة مليونية بميدان التحرير غداً تحت اسم «جمعة الاستمرار» للمطالبة بإسقاط حكومة الدكتور أحمد شفيق وتشكيل حكومة «تكنوقراط» تدير البلاد خلال المرحلة الانتقالية المقبلة.قال زياد العليمى، عضو المكتب التنفيذى لائتلاف شباب الثورة.

الدكتور أشرف حاتم، وزير الصحة فى الحكومة الجديدة، توجه مساء أمس الأول، عقب حلف اليمين، لزيارة الدكتور أحمد سامح فريد، وزير الصحة السابق، فى عيادته الخاصة. وأوصى «سامح» الوزير الجديد، خلال الزيارة التى استغرقت أقل من ساعة، بضرورة العمل على تحقيق مطالب العاملين فى الوزارة.

قدمت الحكومة، اليوم، اعتذاراً للشعب المصرى عن الأخطاء المتراكمة التى تم ارتكابها فى حقه طوال السنوات الماضية، وقالت إن تلك الأخطاء، التى ارتفعت أحياناً لمرتبة الخطايا، لا يتحملها الوزراء الحاليون. وأكدت فى بيان لها، أمس، أن مجلس الوزراء يتطلع إلى أن ينال ثقة الشعب ومساندته، لكنه يدرك فى الوقت نفسه صعوبة استعادة ثقة أهدرت على مدى سنوات، متعهداً بمحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين أياً كانت مواقعهم.ونفى المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى بيان له، أمس، صحة ما يتردد حول وجود ثورة مضادة، لكنه حذر من وجود من يحاول إحداث الفتنة بين نسيج الوطن.وذكر المجلس فى البيان الذى نشره فى صفحته بموقع «فيس بوك» أنه يراقب ما يحدث على الساحة الداخلية بكل دقة وحذر، وما يتردد من تعبيرات سياسية مستحدثة مثل الثورة المضادة وخلافه.

كما توافر معلومات حول محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها اللواء عمر سليمان أكد وزير الخارجية أبو الغيط، نائب رئيس الجمهورية السابق، فى منطقة منشية البكرى يوم ٢٩ يناير الماضى، عقب حلفه اليمين الدستورية نائباً لمبارك مباشرة.

قالت مصادر مطلعة إن موكب عمر سليمان، الذى كان يمر فى شارع الخليفة المأمون فى اتجاه روكسى، كان يضم ٣ سيارات، وإن السيارة الأولى تعرضت لإطلاق

نار كثيف من مجموعة كانت تستقل سيارة إسعاف، وإن الحادث أسفر عن مصرع اثنين أحدهما حارس سليمان الشخصى، الذى قتل فى الحال، بينما تعرض السائق لإصابة بالغة نقل على إثرها إلى المستشفى.

بدأ اللواء محمود وجدى، وزير الداخلية، مراجعة خطط انتشار وعمل مجموعات الأمن المركزى فى مديريات أمن القاهرة وحلوان والجيزة و٦ أكتوبر، ومدى استكمال مقوماتها المادية والفنية والبشرية، مطالباً بضرورة تفعيل عمل هذه المجموعات وتوسيع دوائر انتشارها والمبادأة بالتصدى لأى أعمال خارجة عن القانون فى دوائر عملها.

ألقت مباحث الأموال العامة المصرية القبض على أنس الفقى، وزير الإعلام السابق، على ذمة التحقيق معه فى عدة قضايا، حيث نسبت إليه التحقيقات الاستيلاء على المال العام لنفسه وللغير، وإهدار ما قيمته ١٢ مليار جنيه، فضلاً عن تضخم ثروته.

وتباشر نيابة الأموال العامة حاليًا التحقيق معه، بإشراف القاضى على الهوارى، المحامى العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا. وفى سياق الحرب على الفساد، صرّح المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بأنه أرسل الخميس ثلاثة تقارير رقابية إلى المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام.

لقى ضابط شرطة مصرى وسائق ميكروباص مصرعهما بعد مشادة كلامية بينهما، لاختلافهما على أولوية المرور فى ميدان الجزائر بمنطقة المعادى الجديدة بالقاهرة، حيث قام الضابط على إثرها بإطلاق النار على سائق الميكروباص الذى لقى مصرعه فى الحال. وتجمع أهالى المنطقة حول الضابط وضربوه ضربا مبرحا أدى إلى مصرعه فى الشارع بحسب وكالة الأنباء الألمانية.

وأكد شاهد عيان للعربية.نت أن المشاجرة نشبت عصر اليوم بعد مشادة كلامية حول أولوية المرور بين سائق الميكروباص وشخص يستقل سيارة جيب تبين بعدها أنه ضابط شرطة.

■ اليوم الرابع عشر ٢٥ / ٢ / ٢٠١١ (جمعة التطهير أو الاستمرار):

احتشد نحو مليون متظاهر فى ميدان التحرير بوسط العاصمة المصرية القاهرة الجمعة ٢٠١١/٢/٢٤، للمطالبة بإسقاط حكومة أحمد شفيق، واستكمال

تحقيق مطالب الثورة، والتعبير عن التضامن مع ثورات الشعوب العربية فى ليبيا واليمن والبحرين والمغرب والجزائر، كما طالب متظاهرون بمحاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك. ودعا ائتلاف شباب الثورة إلى المظاهرة التى تتزامن مع ذكرى مرور شهر على اندلاع ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثانى التى أسقطت نظام مبارك بعد ٣٠ عاماً فى الحكم، وما سميت بجمعة الأستمرار.

■ أكد الدكتور حسين العطفى، وزير الموارد المائية والرى، أن تصرفات المياه خلف السد العالى تكفى تأمين الاحتياجات المائية لكافة أغراض الزراعة والشرب والصناعة وتشغيل الملاحة بنهر النيل وتوليد الطاقة الكهربائية.

وقال العطفى إن الوزارة تواصل استكمال تنفيذ الخطة القومية لإدارة الموارد المائية بالتنسيق والتعاون مع الوزارات المعنية وفى مقدمتها وزارة الزراعة والإسكان والبيئة والتى تؤكد على حماية المجارى المائية ونهر النيل من التلوث وتوفير احتياجات كافة الزراعات من المياه.

■ تقدمت مؤسسة الهلالى للحريات برئاسة المحامى سيد فتحى ببلاغ إلى النائب العام ضد عبد الله حسن عبد الفتاح، رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، باسم مجموعة من العاملين بالوكالة، يتهمون فيها عبد الفتاح بحجب مستندات خاصة بالتصرفات المالية للوكالة، وإهدار المال العام.

وجاء فى نص البلاغ أن عبد الله حسن عبد الفتاح، رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط، منذ تعيينه فى شهر يوليو ٢٠٠٥ يقوم على حجب البيانات والمعلومات والمستندات الدالة على العديد من التصرفات المالية للوكالة عن جهات الاختصاص المعنية وهى مجلس إدارة الوكالة والجمعية العمومية فضلا عن الجهاز المركزى والذى أشار فى العديد من التقارير عن نقص وأخطاء هذه المعلومات على مدار الخمس سنوات الماضية، وقام منذ تاريخ تعيينه بتحديد مرتبه وعلاواته من تلقاء نفسه دون الاستناد إلى أى قاعدة أو لائحة المرتبات بالوكالة.

■ توجه ما يزيد على ٣٠٠ متظاهر فى شارع مجلس الشعب للاعتصام أمام مجلس الوزراء حتى إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق وتمكن البعض منهم من الدخول إلى الشارع فيما منعت قوات الجيش آخرين من الدخول وحاول أحد

قيادات الجيش إقناع بعض المتظاهرين بالتظاهر فى أى مكان آخر عدا شارع مجلس الوزراء لأنه تحت مسئولية قوات الجيش إلا أن المتظاهرين قرروا الاعتصام مرددين «الشعب يريد محاكمة حسنى مبارك، الشعب يريد إقالة الحكومة».

■ صرح الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء الذى يشرف على المجلس الأعلى للصحافة - رداً على سؤال حول أوضاع الصحف القومية بعد تقديم بعض قيادتها استقالاتهم - بأننا نقوم بمراجعة الأوضاع فى الصحف القومية، حيث سيتم الالتزام عند اختيار قيادات الصحف بالكفاءة المهنية والقبول، أى رضا الرأى العام والعاملين بالصحف.

■ تأجيل بدء الدراسة فى المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية العامة والفنية فى ٦ اكتوبر وبورسعيد وشمال سيناء الى ٥ مارس ٢٠١١م.

بعد ان قرر وزير التعليم ان تأجيل المدارس يحدده كل محافظ بما يراه مناسبا لمحافظته مع اعلان بدأ الدراسة فى المدارس فى ٢٠١١/٢/٢٦ وقام محافظى كلاً من الاسكندرية والمنيا واسيوط و ٦ اكتوبر وبورسعيد وبنى سويف وشمال سيناء بتأجيل الدراسة الى ٥ مارس القادم حتى يصبح الوضع مناسباً لاستكمال الدراسة فى المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والفنية وهو نفس موعد بدء الدراسة بالجامعات ومن المعروف ان الوزرتان المسئولتين عن المدارس والتعليم اصبحا وزارة واحدة يرأسها احمد جمال الدين موسى مع وضع وزير مختص بالبحث العلمى وفصلها عن التعليم العالى الذى كان يرأسه هانى هلال، اجيل الدراسة بالبحيرة لاسبوع آخر حتى ٥ مارس ٢٠١١ وبذلك تنضم البحيرة لمحافظات الاسكندرية واسيوط والمنيا فى الاجيل الاستثنائى وفى انتظار معرفة اذا كان سيكون التأجيل فى محافظات اخرى ايضاً ام سيكتفى بتلك المحافظات وكان التأجيل جاء من محافظ البحيرة محمد شعراوى بعد ان وجد انه لابد من التأجيل وعدم امكانية البدء فى السبت القادم وكان وزير التعلبم العالى والتربية والتعليم قد قال ان الدراسة فى المدارس تبدأ فى ٢٦ فبراير الحالى مع امكانية التأجيل من جانب المحافظين اذا رأوا ان هناك سبب لذلك وانه لا دخل للوزارة فى التأجيل وقال ان الجامعات ستؤجل الى ٥ مارس من العام الحالى، تأجيل الدراسة فى محافظة بنى سويف الى ٥ / ٣ / ٢٠١١م.

حدثت احتكاكات بين المتظاهرين والشرطة العسكرية أسفرت عن القبض أو اعتقال ٢٥ شخصاً.

■ اليوم الخامس عشر ٢٦ / ٢ / ٢٠١١:

أصدر السيد محمود وجدى، وزير الداخلية، قرارًا بنقل اللواء مجدى نبوى عبد النبى أبو قمر، مدير أمن البحيرة، وتعيين اللواء محمد صلاح الدين محمد زايد، مديرًا لأمن البحيرة، اعتبارًا من اليوم السبت الموافق ٢٦ الجارى، وذلك بعد ساعات من نشر الفيديو المسىء للشعب المصرى، وجدير بالذكر أن اللواء مجدى أبو قمر قد ظهر فى أحد مقاطع الفيديو المنشورة على موقع يوتيوب يظهر فيه ويشن هجوما حاداً على المواطنين، قائلا: «أى شخص ساهم فى أى عمليه خلال الثورة سيتم اتخاذ الإجراءات ضده، وستتم محاسبته فورًا، واصفًا أفراد الشرطة بقوله أنهم «أسياد البلد»، مضيفًا:

«اللى يمد ايديه على سيده تتقطع، ونحن أسياد البلد، واحنا اللى مخليين فيها أمن. البلد لما غبنا عنها يومين كلهم صوتوا وقالوا الحقونا».

تقرر تأجيل الدراسة فى محافظة الجيزة لمدة أسبوع اخر.

أكدت تقارير إخبارية السبت ٢٠١١/٢/٢٦، أن قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة التى تتولى شؤون الحكم فى مصر مؤقتاً ستلتقى مع عدد من ممثلى الشباب باتحاد وائتلاف شباب الثورة ومجلس الأمناء وعدد من المستقلين غداً الأحد.

وأصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية السبت قراراً بالإفراج فوراً عن كافة المحتجزين من شباب ثورة ٢٥ يناير خلال أحداث ميدان التحرير ليلة أمس، بعد إصرار مجموعة من المتظاهرين أمس فى جمعة «التطهير» على إقالة الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء فى حكومة تسيير الأعمال، ووزيرى الخارجية والعدل، فيما لا يزال عدد من المتظاهرين يعتصمون فى ميدان التحرير ويستعدون لتظاهرة أخرى الجمعة المقبلة.

وجاء قرار الإفراج عن المحتجزين فى بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الثانى والعشرين على صفحته الخاصة بموقع «فيسبوك»، وحمل البيان اعتذاراً صريحاً عما حدث بالأمس، مؤكداً «أن ما حدث كان مجرد احتكاكات غير

مقصودة، وأنه سيعمل على عدم تكرار ذلك». وقال المجلس الأعلى للقوات المسلحة: «إنه لم ولن تصدر أى أوامر بالتعدى على أبناء الشعب، وأن ما حدث الليلة الماضية خلال مظاهرات جمعة التطهير، هو نتيجة احتكاكات غير مقصودة بين الشرطة العسكرية وأبناء الثورة». وأضاف المجلس أنه سيتم اتخاذ كافة الاحتياطات التى من شأنها أن تراعى ذلك مستقبلاً، مؤكداً حرصه على تحقيق الأهداف النبيلة للثورة». وكانت قوات من الجيش تضم أفراداً من الشرطة العسكرية وآخرين يرتدون ملابس عسكرية، قد حاولوا فض اعتصام المتظاهرين، أمام مجلس الوزراء بالقوة، مطالبين برحيل حكومة أحمد شفيق التى اعتبروها جزءاً من النظام السابق. وحينما قرر المتظاهرون الاعتصام أمام مجلس الوزراء، قام الجيش بإغلاق الشارع المؤدى لمجلس الوزراء بالمدرعات، فانتقل المتظاهرون إلى شارع القصر العينى لتنفيذ اعتصامهم مرددين هتافات «الشعب يريد إسقاط الحكومة»، «الشعب يريد رحيل شفيق»، «مش حنمشى، شفيق يمشى»، لكن المتظاهرين فوجئوا بالاعتداء عليهم من قبل الشرطة العسكرية والتى قامت أيضاً باعتقال عدد منهم، الأمر الذى دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الإفراج عن المعتقلين وإصدار بيان إعتذار، وقال محمد البلتاجى عضو ائتلاف ثورة ٢٥ يناير «إن المظاهرات سوف تستمر حتى إقالة شفيق وأبو الغيط ومرعى، لأن الثورة تجد فيهم بقايا للنظام القديم»، واتفق معه د. عمرو الشوبكى رئيس منتدى البدائل، والخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية متسائلاً «لماذا الإبقاء على هؤلاء؟، حتى لو لم تكن تحيطهم شبهات، لكن يبقى أنهم يمثلون فكراً ثار الشعب عليه، وليس من المعقول أن يكونوا هم الوحيدون الذين يستطيعون إدارة وزاراتهم، فمصر مليئة بالكفاءات والوطنيين»، ونقلت وكالة رويترز أمس عن محتجين أن قوات من الجيش المصرى فضت بالقوة فى ساعة متأخرة من مساء أمس الجمعة اعتصاماً فى ميدان التحرير بالقاهرة، وعاد المتظاهرون صباح اليوم السبت ليعتصموا مجدداً فى الميدان، وأكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اليوم حرصه على تحقيق أهداف «ثورة ٢٥ يناير»، لافتاً إلى أنه «لم ولن يصدر أى أوامر بالتعدى على أبناء الشعب»، كما قال المتحدث الرسمى باسم المجلس الاعلى للقوات المسلحة ان ٨ اشخاص من ٢٥ شخص كانوا من البلطجية فمنهم من لايحمل تحقيق شخصية او يبيع اشياء ممنوعة وغيرهم وتم

الافراج عن الباقى.

انتهت اللجنة الدستورية المكلفة بتعديل المواد الدستورية برئاسة المستشار طارق البشرى من التعديلات الدستورية المقترح تعديلاها. جاء فى التعديلات الجديدة التى أعلنها المستشار البشرى اليوم السبت اختصار مدة رئيس الجمهورية على دورتين متتاليتين مدة كل منهما ٤ سنوات، ولا يحق له الترشح مرة أخرى مدى الحياة، وألا يقل سن الرئيس عن ٤٠ عاما وبدون حد أقصى. تضمنت التعديلات أن يكون رئيس الجمهورية مصريا ومن أبوين مصريين وعدم حصول أى منهم على جنسية أخرى بخلاف الجنسية المصرية وألا يكون متزوجا من أجنبية. وقال المستشار طارق البشرى، فى مؤتمر صحفى اليوم السبت عقب اجتماع له ولرؤساء اللجنة الدستورية المكلفة بتعديل مواد دستورية مع رئيس المجلس العسكرى المشير حسين طنطاوى ونائبه الفريق سامى عنان إنه تم الاتفاق على تعديلات محددة فى المادة «٧٦»، وهى الخاصة بإجراءات ترشيح رئيس الجمهورية. وأكد أن الهدف من التعديلات فى هذه المادة هو التقليل والتخفيف من الشروط التى يجب توافرها فى الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، وتمثلت فى ثلاث نقاط الأولى: أن يؤيد ٣٠ عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، والثانية أن يحصل المرشح على تأييد ٣٠ ألف مواطن من ١٥ محافظة؛ بما لا يقل عن ١٠٠٠ مواطن من كل محافظة، والثالثة يمكن لأحد الأحزاب القائمة وله عضو واحد على الأقل فى أى من مجلسى الشعب والشورى «المنتخبين» ترشيح عضو من أعضائه لرئاسة الجمهورية. وأكد البشرى قيام لجنة قضائية بحته بالإشراف الكامل على الانتخابات برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا، وعضوية لجنة قضائية خماسية من محكمة استئناف القاهرة ومحكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية، كما تتولى جهات قضائية أيضا الإشراف على اللجان الفرعية. وقال المستشار طارق البشرى، فى المؤتمر الصحفى الذى خصص لإعلان التعديلات الدستورية بحضور أعضاء اللجنة، إنه بالنسبة للمادة «٧٥» والتى تتعلق بالشروط التى يجب أن تتوفر فى الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، والتى توجب بأن يكون مصرى الجنسية ومن أبويين مصريين، أضيف إليها «ألا يكون هو أو أحد والديه حاصل على جنسية أجنبية، وألا يكون متزوجا من أجنبية، وألا يقل سنه عن

٤٠ عاما». بالنسبة للمادة «٧٧»، قال المستشار طارق البشرى إنه تقرر أن تكون مدة رئيس الجمهورية أربع سنوات ميلادية، ويرشح لمرة واحدة بعد ذلك «أى يحق له الترشح لدورتين متتاليتين فقط». وبالنسبة للمادة «٨٨» والخاصة بالإشراف على الانتخابات، فقد نص المشروع الحالى، بحسب المستشار طارق البشرى، «بأن يكون الإشراف من الهيئات القضائية: بداية من الإشراف على الجداول الانتخابية وحتى عمليات الانتخابات والفرز وإعلان النتائج. وفيما يخص المادة «٩٣»، قال المستشار طارق البشرى إن المشروع المقدم للاستفتاء يتعلق بالطعن فى صحة عضوية مجلس الشعب، بحيث يتم نقل الطعن من مجلس الشعب «سيد قراره» إلى المحكمة الدستورية العليا، بحيث تفصل فى الطعون الخاصة بصحة عضوية أعضاء المجلس. وبشان المادة «١٣٩»، قال المستشار طارق البشرى إن التعديلات أوجبت على رئيس الجمهورية أن يقوم بتعيين نائبا له خلال ٦٠ يوما على الأكثر من تاريخ مباشرة عمله، وإذا خلا المنصب «النائب» يقوم بتعيين نائب آخر على الفور، ويشترط به ما يشترط به منصب رئيس الجمهورية من أن يكون من أبويين مصريين، وألا يكون هو أو أحد والديه حاملا لجنسية أجنبية، أو متزوجا من أجنبية. وقال المستشار طارق البشرى، فى المؤتمر الصحفى الذى خصص لإعلان التعديلات الدستورية بحضور أعضاء اللجنة، إنه بالنسبة للمادة «١٤٨» الخاصة بحالة الطوارئ، فإن التعديل يتضمن «أن يكون الإعلان عن حالة الطوارئ بعرضها على مجلس الشعب خلال سبعة أيام فقط، ويدعى المجلس فورا للانعقاد إن لم يكن موجودا، وألا تزيد مدة حالة الطوارئ عن ستة أشهر، يقوم بعدها باستفتاء شعبى، ويتقرر من خلاله مدها». وبالنسبة للمادة «١٧٩»، والخاصة بقوانين الإرهاب، فقد أعلن المستشار طارق البشرى إلغائها كاملة، أما المادة «١٨٩» والخاصة بتعديل الدستور، أضيفت إليها فقرة جديدة تتعلق بطريقة تعديل وتغيير الدستور «يستبدل بها دستور آخر». وأشار المستشار طارق البشرى إلى أن هذه التعديلات الدستورية بمثابة دستور مؤقت، يتم بعده وضع دستور جديد للبلاد. وأكد أنه تقرر تعديل المادة «١٨٩» مكرر التى تتعلق بالوضع الحالى وانتخابات مجلسى الشعب والشورى الحالية، بحيث يجتمع المنتخبون من هذين المجلسين ويشكلوا لجنة تأسيسية من مائة عضو لإعداد دستور جديد للبلاد خلال ٦ أشهر من انتخاب المجلسين، ويكون

مدة الاستفتاء عليه ٦ أشهر أيضا. وللمادة «١٨٩» مكرر واحد «حالة زمنية وقتية» بالنسبة لمجلس الشورى يقوم الناخبون باختيار ثلثيه بالانتخاب حتى يتمكنوا من اختيار رئيس الجمهورية الذى سيقوم بدوره بتعيين الثلث الأخير لمجلس الشورى. وأشار البشرى إلى أن الاستفتاء على الدستور الجديد سيكون بكافة محافظات مصر عن طريق بطاقة الرقم القومى وليس من خلال الجداول الانتخابية.

■ قام محمود سعد بتقديم استقالته من التلفزيون المصرى.

تقدم مركز شفافية للدراسات المجتمعية والتدريب الإنمائى ببلاغ للنائب العام، يطالب فيه بالكشف عن مصدر وطريقة حصول رئيس ديوان رئيس الجمهورية سابقاً الدكتور زكريا عزمى على أرض مساحتها ٤٠ ألف فدان بمنطقة وادى النقرة بمحافظة أسوان، خصصها لزراعة أنواع نادرة من الفواكه التى تصدر إلى الخارج، مطالباً فى البلاغ الذى حمل رقم ٢٥٥٢ بحصر أموال وأرصدة وممتلكات رئيس الديوان والتحقق من مصادرها.

كما تقدم المركز بست بلاغات للنائب العام ضد ٣٠ شركة استثمار زراعى حصلت على أراضى على الطريق الصحراوى بغرض استصلاحها، وقامت ببناء منتجعات وفيلات وإسكان فاخر وسياحى عليها.

وقال حسين متولى مدير مركز شفافية فى بلاغات المركز للنائب العام، إن مسئولى هيئة التنمية الزراعية أصدروا قرارا فى ديسمبر ٢٠٠٨ يسمح للمستثمرين الزراعيين برفع نسبة البناء على الأراضى المخصصة لهم بغرض الاستصلاح، مقابل سداد ١٠٠ ألف جنيه عن كل فدان حصلوا عليه بمبلغ يتراوح بين ٥٠ و٢٠٠ جنية، رغم وجود مانع قانونى يتمثل فى ضرورة تغيير نشاط شركاتهم بقرار جمهورى.

أعلن رجل الأعمال المصرى المقيم فى لندن عمرو النشرتى عزمه بالتقدم ببلاغين للنائب العام بعد غد الاثنين، الأول ضد أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام بتهمة السب والقذف عقب نشر صحيفة الأهرام لقائمة ذكرت الصحيفة أن بعض المتظاهرين فى ميدان التحرير قاموا بتوزيعها وتضم عددا من المسئولين ورجال الأعمال من بينهم عمرو النشرتى أطلقوا عليهم «ناهبى ثروة مصر» وتضم ٣٣ اسما.

■ اليوم السادس عشر ٢٧ / ٢ / ٢٠١١:

فى تمام الساعة التاسعة صباحاً نظم نحو ٣٠٠ طالب من مدرسة إسماعيل القبانى الثانوية بمنطقة العباسية بالقاهرة مظاهرة صباح اليوم، الأحد، أمام مقر مديرية التربية والتعليم بالمحافظة للمطالبة بحذف أجزاء من مناهج النصف الدراسى الثانى.

وبدأت احتجاجات الطلاب داخل مقر المدرسة ثم انتقلت بعدها بساعتين إلى مقر المديرية القريب من كلية الهندسة بجامعة عين شمس، وسط مطالبات من جانب الطلاب لمدحت مسعد مدير المديرية بالاستجابة لمطالبهم.

كما نظم الائمة والدعاة ميسرة للمطالبة بانتخاب شيخ الازهر.

فى السياق نفسه تجمع عدد من طلاب مدرسة الخديوية الثانوية بنين بالسيدة زينب أمام مقر وزارة التربية والتعليم، للمطالبة بتأجيل بداية امتحانات الثانوية العامة وإلغاء الامتحان التجريبى بعد مد إجازة منتصف العام.

تسببت مظاهرة لذوى الاحتياجات الخاصة، فى تعطيل خروج الدكتور أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء، من مقر المجلس بشارع قصر العينى اليوم، الأحد، بعد تدخل القوات المسلحة المكلفة بحراسة مقر المجلس، وهو ما تسبب فى تغيير مسار «شفيق» وتأمينه للعودة إلى منزله.

وكان ذوو الاحتياجات الخاصة، بدأوا تظاهرهم صباح اليوم، مطالبين بإسقاط الحكومة بعد «تقاعسها» - بحسب قولهم - عن تطبيق قرار تعيينهم ضمن نسبة الـ ٥٪ التى منحها لهم القانون.

يأتى ذلك فى الوقت الذى شهد فيه مجلس الوزراء توافد مسئولين ووفود أجانب لمقابلة «شفيق» والبت فى بعض الأمور الخاصة بمستقبل مصر.

■ بدأت نيابة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار هشام بدوى المحامى العام الأول، منذ قليل، التحقيق مع اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية السابق، فى التهم المنسوبة إليه، وتتعلق بقتل عدد من المتظاهرين بالرصاص الحى، وانسحاب جميع أجهزة الشرطة ليلة ٢٨ يناير مما تسبب فى حالة فوضى تامة فى البلاد، بالإضافة إلى التورط فى تهريب عدد كبير من المسجونين والمسجلين خطر والبلطجة واستخدامهم لإرهاب المتظاهرين والمواطنين.

وواجهت النيابة العادلى، بتقارير الطب الشرعى التى كشفت استخدام قنابل مسيلة للدموع منتهية الصلاحية، واستخدام رصاص حى محرم دولياً.

وكان النائب العام المستشار عبد المجيد محمود أصدر قرارا بتشكيل فريق من المحققين برئاسة النائب العام المساعد المستشار عدنان فنجرى، وعضوية عدد كبير من المحامين العامين الأول، والمحامين العامين ورؤساء النيابة، وتكليفهم بمتابعة التحقيقات الجارية فى النيابات على مستوى الجمهورية فى كافة الوقائع التى حدثت خلال المظاهرات وأسفرت عن حالات قتل وإصابات وأعمال التخريب والإتلاف العمدى وإشعال الحرائق، وما ارتبط بها من وقائع أخرى.

قالت الإعلامية منى الشاذلى مقدمة برنامج العاشرة مساء، إن مصادر أكدت أن كل من سيقوم بخرق حظر التجول فى الفترة القادمة سيتم حبسه فوراً ٦ أشهر على أقل تقدير موضحة أن هذه المعلومات لم يتم الكشف عنها حتى الآن.

تقدم ٥٦ قاضيا اليوم، الأحد، ببلاغ للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود ضد وزير العدل المستشار ممدوح مرعى يتهمونه بالتدخل فى بعض القضايا مجاملة لمسئولين ووزراء سابقين، كما اتهموه فى بلاغهم باستغلال نفوذه والتربح من وظيفته.

واستمع أحد المحامين العموميين بالمكتب الفنى للنائب العام إلى أقوال المستشارين أشرف زهران وهشام جنينة على مدار ٣ ساعات فى البلاغ المقدم منهم نيابة عن الـ ٥٦ قاضيا.

تسلم المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام أمس السبت، ثلاثة تقارير من المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ويتضمن التقرير الأول فحص ومراجعة أعمال مركز تحديث الصناعة التابع لوزير التجارة والصناعة السابق رشيد محمد رشيد، والذى تضمن العديد من المخالفات.

والتقرير الثانى عن المخالفات التى وقعت بالمنطقة الاقتصادية بشمال غرب خليج السويس التابعة لوزير الاستثمار السابق محمود محيى الدين، أما التقرير الثالث فيتعلق بقيام الهيئة العامة للاستثمار بشراء أراض من أقارب أحد الوزراء فى الحكومة السابقة بالأمر المباشر بدون تشكيل لجنة فى العروض المقدمة.

وتعتبر هذه التقارير الثلاثة التى أعدها الجهاز المركزى للمحاسبات من ضمن المستندات التى سيتم تقديمها إلى نيابة الأموال العامة، والتى تخدم التحقيقات مع المسئولين الذين تم إحالتهم إلى محكمة الجنايات، أو الذين لم يتم التحقيق معهم حتى الآن، وأن هذه التقارير كسابقتها تم إرسالها من قبل إلى الجهات المعنية ولم يتخذ بشأنها أى قرار.

قررت نيابة الأموال العامة حبس أنس الفقى، وزير الإعلام السابق، وأسامه الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات، التى تجرى معهما لاتهامهما بإهدار نحو ٧٥٠ مليون جنيه على الدولة، وتم أمس نقل الفقى والشيخ إلى سجن مزرعة طرة. وقالت التحقيقات إن الفقى وافق على منح شركة «صوت القاهرة» عقد احتكار لإعلانات التليفزيون بالأمر المباشر، مقابل ٣٥٠ مليون جنيه فقط، رغم أن المبلغ كان يمكن أن يتضاعف إذا تم إجراء مزايدة بين الشركات، كما وافق على بث إعلانات للحكومة والحزب الوطنى دون مقابل. وواجهت النيابة الفقى بمخالفة أخرى تتعلق بتقاضى عدد من المذيعين رواتبهم مرتين، منهم محمود سعد وتامر أمين ومنى الشرقاوى. وقال «الفقى»، فى تحقيقات النيابة، إنه لجأ إلى إسناد الإعلانات لشركة «صوت القاهرة» لأنه كان يخشى دخول شركات أجنبية للإعلان فى التليفزيون. وذكر أن إعلانات الحزب الوطنى والحكومة كانت رداً على من يقولون إن الحكومة ليست لها إنجازات، مؤكداً أنه كان ينفذ سياسة الدولة. وفيما يخص رواتب المذيعين قال إن أسامة الشيخ هو المسؤول عنها.

ووجهت النيابة إلى أسامة الشيخ تهمة إهدار نحو ٧٠ مليون جنيه على الدولة، لموافقته على شراء مسلسلات من شركات يمتلك أسهماً فيها بأسعار خرافية، كما أنفق أموالاً على تطوير القنوات دون مستندات.

علن المئات من المتظاهرين، أمس، استمرار اعتصامهم فى ميدان التحرير حتى تتم الاستجابة لمطالبهم، وفى مقدمتها إقالة حكومة الدكتور أحمد شفيق، والمحافظين، وإلغاء مباحث أمن الدولة، وإنهاء حالة الطوارئ، وحل المجالس المحلية والدعوة لانتخابات جديدة.

دعت حركة «٦ أبريل» والعديد من الحركات الشبابية المصريين إلى العودة

مجدداً إلى ميدان التحرير بعد المشاحنات التى وقعت بين أعضائها وقوات من الشرطة العسكرية، مساء أمس الأول، فى محاولة لفض الاعتصام بالقوة، واعتقال عدد من المتظاهرين.

من جانبه، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة ٣ بيانات متتالية خلال ٦٠ دقيقة، أمس، اعتذر خلالها عن فض اعتصام التحرير بالقوة، وأعلن خلالها الإفراج عن المعتقلين، وحذر الشباب من المندسين على الثورة.

أعلن الدكتور أحمد جمال الدين موسى، وزير التربية والتعليم والتعليم العالى، عن عزم الوزارة تطبيق الأحكام القضائية النهائية الخاصة بالحرس الجامعى، ودخول المنتقبات الامتحانات والمدن الجامعية، وأى حكم نهائى ضد أى شخص مهما كان منصبه، واصفاً مهام الوزارة الحالية بأنها «ذات طبيعة خاصة»، وأنها تأتى فى ظل حكومة تسيير الأعمال بما يفرض عليها أولويات ومطالب تختلف عن الأوقات العادية.

قال «موسى»، خلال زيارته محافظة الدقهلية، أمس، التى تفقد خلالها ٣ مدارس فى مدينة المنصورة فى أول أيام الدراسة بالفصل الدراسى الثانى، إنه لم يتم دمج وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى، مشيراً إلى أن كل وزارة قائمة بذاتها لكن يشرف عليهما ويديرهما وزير واحد، معتبراً أن هذا الأمر يحقق اللامركزية من خلال منح سلطات أوسع لرؤساء الجامعات لحين تحقيق استقلالها بشكل محترم طبقا للدستور، إلى جانب تطبيق اللامركزية من خلال تفويض المحافظين فى العديد من الأمور والقرارات الخاصة بالتعليم فى نطاق محافظاتهم، لافتاً إلى أن البداية كانت تفويضهم فى إصدار قرار بدء الدراسة فى الفصل الدراسى الثانى من عدمه حسب ظروف كل محافظة.

كد المستشار جودت الملط، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، أنه لن يتوقف عن إرسال تقاريره الرقابية عن الفساد وإهدار المال العام إلى النائب العام وهيئة النيابة الإدارية، رداً على التهديدات التى وصلته من بعض الأشخاص المرتبطين برموز الفساد فى النظام السابق.

وقال الملط إن هذه التهديدات لن تمنعه من أداء واجبه الوطنى فى إرسال تقارير الجهاز عن الفساد وإهدار المال العام فى وزارات وهيئات دواوين الدولة إلى جهات التحقيق.

تظاهر العشرات من الفنانين والمثقفين أمام مكتب وزير الثقافة بالزمالك، اليوم، احتجاجاً على تعيين المهندس محمد الصاوى وزيراً للثقافة، ووقع المشاركون فى الوقفة الاحتجاجية بياناً طالبوا فيه بضرورة إنشاء حكومة انتقالية تنهض بمهمة إدارة البلاد، معتبرين استمرار وجود حكومة أحمد شفيق التفافاً على أهداف الثورة.

وهتف المتظاهرون ضد الصاوى وطالبوا برحليه من الوزارة، مقترحين أن يتولى المجلس الأعلى للثقافة مسؤولية إدارة الوزارة لحين تشكيل حكومة جديدة غير حكومة شفيق، وترك الصاوى اجتماعاً عقده بمكتبه أمس، لتخطيط ميدان التحرير وخرج للحديث مع الفنانين، الذين واجهوه باتهاماتهم بفرضه رقابة على العروض، وحاول وزير الثقافة الجديد الدفاع عن نفسه، وقال: «لم يحدث، أو حدث مرة واحدة»، إلا أن الفنانين أصروا على اتهاماتهم للوزير.

■ اليوم السابع عشر ٢٨ / ٢ / ٢٠١١:

تم تأجيل امتحانات الثانوية العامة لمدة أسبوعين.

أصدر النائب العام المصرى، الاثنين ٢٠١١/٢/٢٨، قراراً بمنع الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك وأفراد عائلته من السفر خارج البلاد، كما تضمن القرار التحفظ على أموال مبارك وأسرته. ويشمل القرار مبارك وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما هايدى راسخ وخديجة الجمال، بحسب ما أفاد بيان صادر عن مكتب النائب العام.

وأشار القرار إلى أنه يجرى التحقيق مع مبارك وعائلته فى البلاغات المقدمة ضدهم، دون أن يشير إلى أى تفاصيل حول البلاغات المقدمة ضد أفراد الأسرة.

وذكرت صحيفة الأهرام الحكومية فى صدر صفحتها الأولى الاثنين أن بلاغات قدمت للنائب العام تفيد «بوجود حسابات سرية لأفراد من أسرة مبارك فى البنوك المصرية».

وأكدت الاهرام أنه وفقا للبلاغات فان حسابات زوجة مبارك سوزان ثابت بلغت ١٤٧ مليون دولار بينما بلغت قيمة حسابات نجله الاكبر علاء مبارك قرابة ١٠٠ مليون دولار ونجله الاصغر جمال ١٠٠ مليون دولار كذلك. وقالت الصحيفة،

نقلا عن البلاغات، ان الرئيس المصرى السابق قام بتوكيل زوجته سوزان للتصرف فى حساب مكتبة الاسكندرية الذى كان يتم تغذيته من المنح الاجنبية.

قال الناشط المصرى والمدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعى إن تحديد الفترة الانتقالية قبل إجراء انتخابات بستة أشهر غير كافية ولابد من إعطاء الشعب الفرصة لتكوين أحزاب تمثله، خاصة أن الجيش يتحدث عن فترة ٥ أشهر لظهور أحزاب وفقاً للجنة تكوين الحزب، ما يعطى فقط فترة شهر للأحزاب المكونة وذلك سيعطى أفضلية كبيرة فقط للجماعات المنظمة وهى الإخوان المسلمين والحزب الوطنى الحاكم الذى يعيد استنساخ نفسه، وبالتالى سيؤدى ذلك إلى تكوين نظام لا يؤدى إلى الديمقراطية المنشودة.

قالت مصادر قضائية إن رئيس محكمة استئناف القاهرة المستشار السيد عبدالعزيز عمر قرر، الأحد ٢٠١١/٢/٢٧، تحديد جلسة الخامس من مارس/آذار لبدء محاكمة وزير الداخلية المصرى السابق أمام محكمة جنايات القاهرة.

وقال مصدر إن حبيب العادلى الذى أقيل خلال احتجاجات الغضب التى أدت إلى تنحى الرئيس حسنى مبارك متهم فى هذه القضية بغسل أموال.

وبحسب صحيفة «اليوم السابع» فإن النيابة العامة كانت قد تلقت إخطاراً بتاريخ ٢٠١١/٢/٢١، من وحدة مكافحة غسل الأموال التى تم إخطارها من أحد البنوك بقيام شريك بإحدى شركات المقاولات بإيداع مبلغ ٤ ملايين و٥٠٠ ألف جنيه فى حساب وزير الداخلية السابق بما لا يتناسب مع حركة وطبيعة حسابه الشخصى طرف البنك، وأن التحقيقات كشفت أن الشخص الذى قام بإيداع تلك المبالغ قد سبق أن أسندت وزارة الداخلية إلى شركته تنفيذ إنشاء بعض العمارات السكنية فى بعض المشروعات الخاصة بها، وأن هذا الشخص قام بشراء قطعة أرض مخصصة للمتهم بمنطقة القاهرة الجديدة، وأودع قيمتها فى الحساب الشخصى للمتهم بأحد البنوك، وبعد هذه الصفقة التى تمت بينهما أعادت وزارة الداخلية إسناد تنفيذ عمليات أخرى لذات الشخص مشترى الأرض.

بدأت نيابة أمن الدولة العليا، التحقيق فى البلاغ المقدم إلى النائب العام من البدرى فرغلى رئيس اتحاد أصحاب المعاشات ضد الدكتور يوسف بطرس غالى

وزير المالية السابق، والذى يتهمه فيه بالاستيلاء على أموال التأمينات المملوكة لأصحاب المعاشات، والتى بلغت ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه، وإهدارها بضمها لسيطرة وزارة المالية وإنفاقها فى غير المصارف المخصصة لها.

واتهم البدرى، وزير المالية، بالإبادة الجماعية من خلال امتناعه عن تمويل شراء الأدوية للتأمين الصحى، وقيام التأمين بصرف أدوية بديلة ليست لها فاعلية أدت إلى وفاة العشرات من المرضى.

قررت حكومة تسيير الأعمال برئاسة الدكتور أحمد شفيق إنشاء صفحة لها على موقع التواصل الاجتماعى الشهير «فيس بوك» للتواصل مع الآلاف من الشباب والمواطنين.

اعتصم اليوم مئات الشباب بميدان التحرير ويطالبون باسقاط حكومة شفيق.

والتقى ائتلاف شباب الثورة، والذى يضم حركات: شباب ٦ إبريل ودعم البرادعى وحزب الجبهة، والإخوان المسلمين، وشباب أحزاب: «الغد» و«الوفد» و«التجمع» و«الكرامة»، مع قيادات المجلس العسكرى مساء أمس على مدار ٤ ساعات.

وأكد حسام مؤنس بحملة دعم حمدين صباحى مرشحا للرئاسة، خلال المؤتمر الصحفى الذى عقد مساء اليوم الاثنين، أن اللقاء المطول مع المجلس العسكرى مساء أمس بدأ بالحديث عن أحداث جمعة التطهير، حيث اعتداء الشرطة العسكرية على متظاهرى التحرير، إلا أن المجلس بدا متحفظا على فكرة الاعتصام بعد فترة حظر التجوال المقررة بعد منتصف الليل، وفى المقابل أعلن الشباب رفضهم لاستخدام العنف مع أى من المتظاهرين، مع إمكانية استمرار الاعتصام داخل منطقة محددة بالميدان.

أعلنت إدارة البورصة منذ قليل أنه تم تأجيل العمل بالبورصة مرة أخرى حتى يوم الأحد المقبل.

وقالت البورصة إن القرار اتخذ بعد التشاور بين كل من هيئة الرقابة المالية وشركة مصر للمقاصة ومجلس الوزراء وجمعيات المستثمرين والمتعاملين فى البورصة.

وأضافت البورصة أن التأجيل جاء لهدفين رئيسيين، أولهما إعادة تحديث قوائم الممنوعين من التصرف فى أموالهم من رجال الأعمال وغيرهم، والذين لهم شركات مدرجة أو أسهم بالبورصة.

والسبب الثانى هو انتظار تمكن صغار المتعاملين بالبورصة من الاستفادة من الدعم المادى الذى اتفق على تقديمه لهم عبر شركات السمسرة بالاتفاق مع وزارة المالية.

صرح المستشار طارق البشرى، رئيس لجنة تعديل الدستور، بأن التصويت فى الانتخابات، خلال المرحلة المقبلة، سيكون ببطاقة الرقم القومى، مؤكداً أن عملية الانتخاب واللجان المشرفة عليها، ابتداء من اللجنة العليا إلى اللجان العامة ثم الفرعية، ستكون تحت إشراف قضائى كامل من أعضاء الهيئات القضائية، منوهاً بأن دور وزارة الداخلية سيقتصر على تأمين العملية الانتخابية.

وقال البشرى، خلال مؤتمر صحفى عقده أمس بمقر انعقاد اللجنة بوزارة العدل، إن ما انتهت إليه لجنة التعديلات الدستورية من تعديل لبعض نصوص الدستور هو المرحلة الأولى من عملها، لتبقى بعد ذلك المرحلة الثانية، التى تختص بتعديل نصوص القوانين المكملة أو المتفرعة من تلك النصوص الدستورية، وهى قوانين مباشرة الحقوق السياسية، وقوانين مجلسى الشعب والشورى، وقانون انتخاب رئيس الجمهورية.

ترددت أنباء قوية، عن تعديل وزارى مرتقب خلال الساعات القادمة، يطال ٤ وزراء هم: اللواء محمود وجدى وزير الداخلية، وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية، والمستشار ممدوح مرعى وزير العدل، والمهندس محمود لطيف وزير البترول. وقال مصدر مطلع لـ «اليوم السابع» إن تغيير الوزراء الثلاثة، ربما يكون نزولاً على رغبة الرأى العام، بعد الضغط الإعلامى المُطالب بوجوه جديدة لهذه الوزارات، خصوصاً بعدما تردد عن أن وزير الداخلية الحالى محمود وجدى يواجه معارضة من قيادات الوزارة إلى جانب ما شهدته الأيام الماضية من أحداث مؤسفة، مثل واقعة ضابط المعادى الذى أطلق النار على سائق الميكروباص عقب نشوب مشاجرة بينهما بسبب الاختلاف على أولوية المرور، وتصريحات اللواء مجدى أبو قمر، مدير أمن البحيرة، الذى تم نقله بعد نشر فيديو له يسيئ للمواطنين.

كلّف الدكتور أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء، الدكتور زياد بهاءالدين، رئيس هيئة الرقابة المالية، بتشكيل «مجموعة عمل» لوضع قواعد منع تعارض المصالح المالية للوزراء والمسؤولين بالدولة، مع المصلحة العامة، وذلك تمهيداً لطرحها للنقاش، واقتراح شكل إصدارها، استكمالاً لجهود الدولة فى الحد من

ظاهرة الفساد الإدارى، ووضع الآليات والنظم التى تمنع ظهوره.

وتنفيذا لهذا التكليف - الذى جاء عقب لقاء شفيق مع بهاءالدين فى مجلس الوزراء أمس - تقدم الأخير باستقالته من رئاسة الهيئة لرئيس مجلس الوزراء، الذى قبلها وكلّف الدكتور أشرف الشرقاوى النائب الأول لرئيس هيئة الرقابة المالية بتولى مهام رئيس الهيئة.

أصدرت المحكمة العليا العسكرية أحكاما قضائية ضد ٣٥ متهماً فى جرائم البلطجة والسرقة بالإكراه وخرق حظر التجول، وترويع المواطنين فى عدد من المحافظات. وحصل بعض المتهمين على أحكام بالسجن تراوحت بين عامين وخمس سنوات، فيما عوقب آخرون بدفع غرامة تتراوح بين ٢٠٠ و٥٠٠ جنيه.

٥ - شهداء ٢٥ يناير... خلدوا أسماءهم فى التاريخ

بعد مرور شهر كامل من انتفاضة شعبنا المصرى العظيم، نكتشف أن عدد الشهداء الذين اختلطت دماؤهم بتراب مصر قد وصل إلى ٥٠٣ شهداء، وهذا مدعاة إلى الإصرار على أن تستمر الثورة حتى تتطهر مصر من المفسدين لأرضها وشعبها. وفاء لدماء طاهرة سالت، ولشباب لا زال لديهم اليقين فى التغيير إلى مصر التى كانت تصنع التاريخ دوماً.

«ستظل دماء الشباب المصرى التى سالت على مدار أيام ثورة الغضب، وما سبقها وما سيتلوها، شاهدا طوال التاريخ على نبل غاية هؤلاء الشباب ومدى وطنيتهم وصدق غايتهم، وستظل نبراسا يهدى من يأتى خلفهم من أجيال.

وسيظل التاريخ يذكر فى أنصع صفحاته أسماء شهداء الثورة الذين غيروا بدمائهم مجرى التاريخ المصرى، وسطروا بدمائهم لبلادهم تاريخا جديدا مجيدا، وفتحوا طريق الحرية لبنى وطنهم، وأعادوا الثقة المفقودة لشباب هذا الوطن، الذى ربما يمرض أحيانا لكنه أبدا لا يموت».

٦ - ردود الفعل الدولية على اندلاع ثورة ٢٥ يناير

منظمات دولية

■ الاتحاد الأوروبى - دعا رئيس مجلس الاتحاد الأوروبى هيرمان فان رومبوى

إلى إنهاء العنف فى مصر وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، و«من فرضت عليهم الإقامة الجبرية لأسباب سياسية ومنهم شخصيات سياسية، وبدء عملية الإصلاح الضرورية». كما قالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبى كاثرين آشتون إن «الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية».

■ جامعة الدول العربية ـ دعا الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يوم السبت ٢٩ يناير إلى تحرك سريع لاحتواء الوضع المتفجر فى مصر عبر إصلاح سريع يستجيب بصورة جادة لمطالب الشعب.

■ الاتحاد الإفريقيـ فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، أعرب الاتحاد الإفريقى عن قلقه من الوضع الاضطراب السياسى فى مصر. وقال جين بينج رئيس مفوضية الاتحاد فى مؤتمر صحفى «تمر مصر بوضع نحتاج لمراقبته، إنه وضع مقلق». واضاف بينج «بعد الذى حدث فى تونس، نحن نراقب الأحداث فى الأماكن الأخرى ونحن قلقون».

■ صندوق النقد الدولى ـ أعلن صندوق النقد الدولى يوم الثلاثاء الأول من فبراير على لسان مديره دومينيك شتراوس خان أن الصندوق على استعداد تام لمساعدة الحكومة المصرية فى إعادة بناء إقتصادها الذى مزقته الاحتجاجات الدائرة فى البلاد، كما أكد خان على ضرورة عمل الحكومة بجد لمكافحة البطالة وتحقيق العدالة الإجتماعية ولا سيما تحقيق سبل العدالة فى الأجور وعلى بات عليها «مواجهة حربا أهلية غير محمودة العواقب».

الولايات المتحدة

■ الولايات المتحدةـ قالت وزيرة خارجية هيلارى كلينتون أن حكومة مصر «مستقرة» رغم الاحتجاجات. الرئيس الأمريكى باراك أوباما يعلق على الموقف فى مصر يطلب فيه من النظام المصرى ترك الفرصة لحرية التعبير وحق التظاهر فى مصر وفى نفس الوقت لم يهاجم النظام الحاكم بشكل مباشر حيث انه دعا الى اصلاحات من خلال النظام.

■ فى اول رد فعل على تعيين اللواء عمر سليمان نائبا للرئيس وتسمية رئيس وزراء جديد لمصر أعلنت الولايات المتحدة إن تغيير الأشخاص غير كاف وأكدت

على الحاجة الى اجراء تغيير سياسى «حقيقى» وهددت بإعادة النظر بالمعونات المالية الكبيرة التى تقدمها لمصر.

■ بنهاية اليوم الخامس أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى باراك اوباما يؤيد انتقال السلطة بشكل منظم فى مصر إلى حكومة تلبى طموحات الشعب المصرى.

■ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية - فى خطوة غير مسبوقة - بالظهور فى ٥ مقابلات متتالية فى برامج تليفزيونية صباحية الواحدة تلو الأخرى للتعليق على الوضع فى مصر. وقد سئلت مرارا وتكرار أن تعلن عن تأييدها أو معارضتها للرئيس المصرى، إلا أنها تحاشت تماما الإجابة وأكدت أن «الولايات المتحدة فى صف الشعب المصرى ونريد مصر ديمقراطية تحترم حقوق شعبها».

■ رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى جون كيرى إن على الرئيس مبارك أن يدرك إن استقرار مصر يتوقف على تنازله عن الحكم لمصلحة نظام سياسى جديد. ودعا كيرى الرئيس المصرى إلى الإعلان صراحة عدم نيته الترشح أو ترشيح ابنه للانتخابات الرئاسية وإخراج عائلته من المعادلة السياسية. وناشد كيرى البيت الأبيض والكونغرس إعادة النظر فى نوع المساعدات التى تقدمها واشنطن لمصر.

■ أعلن البيت الأبيض الأمريكى أن مبعوث اوباما «فرانك ويسنر» حث مبارك على التحضير لانتقال منظم للسلطة وقال له إن واشنطن ترى أن رئاسته قد انتهت.

■ بنهاية اليوم الثامن قال الرئيس الامريكى باراك اوباما ان انتقالا منظما للسلطة «يتعين أن يبدأ الآن».

■ روبرت جيبس - المتحدث باسم البيت الأبيض: التغيير يجب أن يبدأ الآن وهذه الرسالة نقلها اوباما لمبارك خلال اتصالهما الامس بصراحة وصدق. يجب أن يبدأ التغيير و الانتقال الان.

■ السناتور الأمريكى جون ماكين دعا الرئيس المصرى حسنى مبارك إلى التنحى واعلن متحدث باسم الخارجية الأميركية ان وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون طالبت عمر سليمان بإجراء تحقيق حول أعمال العنف التى شهدها ميدان التحرير.

الدول العربية

أبدت بعض الزعامات العربية تضامنها مع الرئيس المصرى حسنى مبارك، فى حين تضامن الشعوب العربية و المصريون بالخارج مع المتظاهرون. فقد شهدت بعض الدول العربية مظاهرات تضامنية مع الشعب المصرى مثل اليمن والأردن وموريتانيا وتونس مرددين هتافات منها «ارحل ارحل يا مبارك»، و«يا مبارك بن على فى انتظارك». كما تظاهر العشرات من عرب ٤٨ تأييدا للشعبين المصرى والتونسى.

■ المملكة العربية السعودية- أجرى ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز اتصالا هاتفيا اليوم السبت مع الرئيس المصرى أعرب فيه عن مساندته له وانتقد الاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ الثلاثاء الماضى، كما أشاد الملك عبد الله بن عبد العزيز بدور الجيش فى الانتقال السلمى للسلطة بوم السبت الموافق ١٢ فبراير.

■ ليبيا ـ تلقى الرئيس مبارك مكالمة هاتفية من العقيد الليبى معمر القذافى، أعرب له فيها عن ثقته فى «استقرار المجتمع المصرى وحفاظه على ما حققه من مكتسبات».

■ فلسطين ـ تلقى مبارك اتصالا من الرئيس الفلسطينى محمود عباس، أكد خلاله «تضامن الشعب الفلسطينى مع مصر قيادة وشعبا فى الظرف الراهن بما يطرحه من تحديات».

■ سوريا ـ قال وزير الخارجية السورى وليد المعلم أن سوريا تتمنى الخير للشعب المصرى وأن ما يجرى بمصر هو شأن داخلى.

■ الكويت ـ اشادت الكويت بدور الجيش فى الأنتقال السلمى للسلطة فى مصر يوم السبت فبراير.

الدول الأوروبية

■ المملكة المتحدة ـ فرنسا ـ ألمانيا: مكتب رئيس الوزراء البريطانى والرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل يصدرون بيانا مشتركا دعا فيه الرئيس مبارك إلى «إجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبانتخابات حرة وأن يتعامل مع الأحداث الحالية باعتدال، والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الأمر ودعوة المتظاهرين إلى أن يمارسوا حقهم سلميا وضرورة تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة وان تستجيب لتطلعات الشعب المصرى».

■ إيطاليا ـ قال وزير الخارجية الإيطالى فرانكو فراتينى إن أى تغيير مفاجئ للحكم فى مصر سيحدث فوضى فى الشرق الأوسط، معتبرا أن «الاستقرار فى مصر جوهرى للمتوسط كله».

■ المملكة المتحدةـ أجرى رئيس الوزراء البريطانى ديفيد كاميرون مكالمة هاتفية مع الرئيس المصرى وعبر عن قلقه الشديد لما يجرى فى مصر، خاصة أعمال العنف التى تقع فى الشوارع المصرية.وأكد كاميرون على أن مواجهة الاحتجاجات السلمية بالعنف غير مقبول، وحث مبارك على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع الإصلاحات. وزير الخارجية البريطانى ويليام هيج يدعو الحكومة المصرية إلى ضبط النفس، مضيفا أن على الرئيس المصرى "الاستماع بصورة عاجلة" للمتظاهرين.

■ روسيا ـ فى موسكو، دعت وزارة الخارجية الروسية السلطات المصرية إلى تأمين «السلم الاجتماعى» وإعادة الاستقرار إلى البلاد.

الشرق الأوسط

■ إسرائيل ـ قال المبعوث السابق الإسرائيلى جدعون بن عامى أن الاحتجاجات فى مصر لن تتبع طريق الاحتجاجات فى تونس وأن المخابرات والأمن المصرى يعرف التعامل بحزم مع أى عمل يهدد وجودها وهى قد بدأت بالفعل بالقيام بذلك. وقال عضو الكنيست بنيامين بن إليعازر انه لن تحدث ثورة فى مصر وأن كل ما بوسعنا ان نقدمه هو ان نعبر عن دعمنا لمبارك.

■ مع أستمرار الاحتجاجات ومرور ٦ أيام على بدايتها، أعرب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن أمله بألا تترك الاحتجاجات أثراً على معاهدة السلام كما أعرب عن خشيته من تكرار ما حدث بإيران فى تلميح إلى الثورة الإسلامية بمصر.

■ إيران ـ دعت إيران المسؤولين المصريين السبت إلى الامتثال لمطالب المتظاهرين «المطالبين بالعدالة» وتجنب أعمال العنف. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست إن «مظاهرات المصريين هى حركة تطالب بالعدالة». ودعا المتحدث المسؤولين المصريين إلى «تجنب أى قمع عنيف من جانب قوات الأمن والشرطة ضد موجة اليقظة الإسلامية التى اتخذت شكل حركة شعبية فى البلاد».

■ قال وزير الخارجية الإيرانى على آكبر صالحى الثلاثاء: إن الانتفاضة التى تشهدها مصر حاليا ضد نظام الرئيس المصرى حسنى مبارك «سوف تساعد على خلق شرق أوسط إسلام».

تركيا - قال رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إن على الرئيس المصرى حسنى مبارك ان يستمع الى مطالب شعبه «دون تردد». وقال اردوغان فى خطابه الاسبوعى المتلفز للبرلمان التركى مخاطبا الرئيس المصرى: «استمع الى صراخ شعبك ومطالبه الانسانية العادلة، واستجب لمطلبه بالحرية دون مواربة واضاف اردوغان ان الحل لكل المشاكل السياسية يكمن فى صناديق الاقتراع ووجه أردوغان رسالة ضمنية للرئيس مبارك قائلا «أقول للرئيس مبارك بشكل أخوى إننا بشر وإننا إلى زوال» فى إشارة منه إلى ضرورة نزول الرئيس المصرى على إرادة الشعب والتنازل سلميا وطواعية عن السلطة.

■ وزير الخارجية التركى أحمد داود أوغلو إنه «يؤكد للمرة الثالثة إن مطالب المتظاهرين المصريين مطالب شرعية، لكن يجب أن تكون المظاهرات بعيدة عن العنف، وأن تتعامل السلطات المصرية بعقلانية». واضاف أن «تركيا لن تبقى صامتة إزاء ما يحدث فى مصر، فهى تعطى أهمية كبرى للسلام الداخلى فى مصر وللدول الصديقة، وتعرب عن حزنها وأسفها لسقوط قتلى وجرحى فى تلك المظاهرات». وقال داود أوغلو: «إن تركيا انتقدت حينما تدخلت فى القضية اللبنانية، وانتقدت أيضا حينما لم تتدخل فى القضيتين التونسية والمصرية».

دول أخرى

■ اليابان - حث رئيس الوزراء اليابانى ناوتو كان الرئيس المصرى على بدء حوار مع شعبه.

■ جزر المالديف - حث رئيس جزر المالديف السيد محمد نشيد الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك على ضرورة التنحى وتجنيب البلاد المزيد من حمامات الدماء.

■ ماليزيا - بعد انقضاء الأسبوع الأول من المظاهرات الاحتجاجية، أعلن فى العاصمة الماليزية كوالالمبور مع دخول الاحتجاجات يومها السابع تشكيل ائتلاف

مـاليزى للتضـامن مع الشـعب المصـرى لـ «دعم مطالبه العـادلة لاسـتـعـادة الحـرية والديمقراطية من نظام مبارك الديكتاتورى».

■ فنزويلا - اتهم الرئيس الفنزويلى هوغو شافيز الولايات المتحدة بأنها لعبت دورا «مـخـجـلا» فى الأزمـة المصـرية، مـعـبـرا عن سـخـريتـه مما أسـمـاه «السـيـاسـة الخارجية الأميركية المتقلبة كالحرباء».

٧ـ الردود المحلية على اندلاع ثورة ٢٥ يناير

دور الكنيسة

دعت الطوائف المسيحية المصرية الثلاث (الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية) إلى مقاطعة مظاهرات يوم الغضب وعدم النزول للشارع بداعى عدم معرفة هدفها ومن يقف خلفها. كما دعا البابا شنودة إلى التهدئة فى ثانى أيام المظاهرات وهو يلقى عظته الأسبوعية . وبالرغم من ذلك، فقد شارك عدد من الشباب المسيحى ونشطاء أقباط معروفون مثل عضو حزب الوفد رامى لكح فى بعض المسيرات. فيما أدان المفكر القبطى رفيق حبيب موقف الكنيسة المصرية بدعوة الأقباط إلى مقاطعة الاحتجاج، ولكنه أكد أن مشاركة الأقباط فى التظاهرات تتزايد يوماً بعد يوم. أعلن البابا شنودة عن تأييده للرئيس مبارك يوم الأحد ٢٧ يناير، كما أشاد بدور الجيش القوى فى «حماية البلاد والتصدى للخارجين عن القانون».

غابت بعض محافظات الصعيد عن المشهد الاحتجاجى فى الأيام الأولى وقد رجح بعض المحللون سبب ذلك يعود إلى وجود قبضة أمنية حديدية على الإقليم إضافة لكونه بعيدا عن العاصمة. ولكن سجلت محافظات عدة بالصعيد مثل أسيوط والمنيا وقنا وسوهاج بعض التجمعات الاحتجاجية والمظاهرات.

الاقتصاد

أُغلقت البورصة المصرية منذ الأحد ٣٠ يناير وحتى الأربعاء ١٦ فبراير بسبب الاحتجاجات الشعبية الواسعة، وقد خسرت البورصة فى آخر جلستى تداول لها قبل الإغلاق ٦٩ مليار جنيه مصرى (١١,٧ مليار دولار).

مؤشر السوق المصرية كاس ٣٠ انخفض بمقدار ٩,٩٣٪ إلى ٥، ٤٩ ,٧٢٨

نقطة. بنهاية يوم «جمعة الغضب» وصلت خسائر البورصة ٧٢ مليار جنيه مما اصاب خسائر كبيرة حتى لكبار المستثمرين وكان من بين القطعاعات التى تأثرت بالإحتجاجات قطاع النقل حيث إرتفعت الخسائر إلى ١٥ مليون جنيه يوميا. فخسائر مترو الأنفاق تبلغ مليون جنيه أما خسائر السكك الحديدية المصرية فتبلغ ٤ ملايين جنيه يوميا فيما تبلغ خسائر الموانئ المصرية ١٠ ملايين جنيه يوميا.

مصر للطيران وشركات أخرى تعلق رحلاتها من وإلى القاهرة مع حلول اليوم الخامس من الاحتجاجات. كما أفادت مصادر فى مطار القاهرة أن ١٩ طائرة خاصة غادرت المطار توجهت معظمها إلى دبى وعلى متنها كبار رجال الأعمال المصريين والعرب.

كما أفادت تقارير نشرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أن مصر تكلفت خسائر وصلت إلى ٩٠ مليون دولار بسبب قطعها للإنترنت الذى إستمر لمدة خمسة أيام وهذه الخدمات المعطلة تمثل ٣٪ إلى ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى، أى ما يمثل خسارة تقارب الـ ١٨ مليون دولار يوميا.

الرقابة الإعلامية

رسم كاريكاتورى لكارلوس لاتوف يوضح دور الإنترنت فى الاحتجاجات.

قامت السلطات المصرية بقطع خدمات الهاتف المحمول فى البلاد فى محاولة لإحباط محاولات التجمهر والتظاهر بعد صلاة الجمعة، وذلك تلبية لدعوة القوى المعارضة للحكومة التى سعت إلى تصعيد حركتها فيما أطلق عليه اسم «جمعة الغضب». قال متحدث باسم شركة فودافون البريطانية أن الحكومة طالبت الشركة بإيقاف خدماتها فى أماكن معينة من مصر. وأضاف المتحدث أنه تبعاً للقانون المحلى فيُمكن للدولة طلب هذا الطلب وعلى الشركة أن تستجيب وتنفذه. هذا وقد نشرت فى هذا اليوم (يوم الجمعة) عدة وثائق أمريكية على موقع ويكيليكس عن مصر تتحدث إحداها عن القمع والتعذيب ضد الشعب المصرى.

وفضلاً عن ذلك فقد عطلت شبكة الإنترنت فى البلاد. وقد اعتدى أيضاً عناصر أمن بملابس مدنية على مراسل الجزيرة أحمد منصور. كما اعتُدىَ على مراسل قناة البى بى سى محمد الصاوى واختفى ٤ مراسلون فرنسيون تابعون

لوكالة الأنباء الفرنسية. لوحظت عودة محدودة للاتصالات مع مواصلة قطع شبكات الإنترنت فى مصر مع حلول اليوم الخامس من الاحتجاجات.

قرر وزير الإعلام فى الحكومة المصرية المقالة آنس الفقى إغلاق وإيقاف نشاط قناة الجزيرة فى مصر وإلغاء التراخيص وسحب البطاقات الممنوحة لجميع العاملين بها فى ٣٠ يناير. كما منعت السلطات المصرية بث القناة على قمر نايل سات. وفى اليوم التالى اعتقلت السلطات المصرية ٦ من الصحفيين العاملين لحساب قناة الجزيرة الإنجليزية من فندقهم بالقاهرة بعد أن منعتهم السلطات من تغطية المظاهرات وقد أطلقت سراحهم فى وقت لاحق.

فى المقابل قررت المذيعة «سها النقاش» فى التلفزيون المصرى الحكومى الامتناع عن الاستمرار فى العمل فى الجهاز الذى ظلت تعمل فيه منذ ٢٠ عاما، مبررة خطوتها بـ «افتقاد الأخلاقيات المهنية» فى تغطيته الاحتجاجات المتواصلة التى تطالب برحيل الرئيس حسنى مبارك. وقالت المذيعة أنها قرأت خمس نشرت إخبارية فى قناة النيل للأخبار فى ٢٦ يناير، وهو ثانى أيام الغضب، وأنها استاءت لأن شوارع القاهرة صورت على أنها هادئة، بينما كانت تعج بآلاف المتظاهرين.

موقف المعارضة

محمد البرادعى يشارك فى احتجاجات «جمعة الغضب».

سياسيا، طالبت الجمعية الوطنية للتغيير امس برحيل مبارك وكامل نظامه، وتعيين حكومة تسيير أعمال لمدة ستة أشهر تضم قضاة وعسكريين. وأصدرت الجمعية الوطنية للتغيير، التى تضم فى عضويتها أغلب أطياف المعارضة السياسية فى مصر بينها «الإخوان» وحزب الغد ـ جبهة أيمن نور ـ وشخصيات سياسية بارزة، «وثيقة» دعت فيها الرئيس المصرى إلى التنحى عن الحكم وتغيير النظام المصرى بشكل كامل، وتشكيل حكومة مؤقتة تضم قضاة وعسكريين لتسيير أمور البلاد لمدة ستة أشهر.

أبدى المعارضون للنظام المصرى رغبتهم فى رحيل الرئيس المصرى. فقد أبدى كل من محمد البرادعى كرمز لليسار المصرى ويوسف القرضاوى ممثلا للتوجه الاسلامى رغبتهم فى رحيل الرئيس.

وقرر عددا من رموز المعارضة الانتقال إلى المعارض محمد البرادعى لإطلاعه على التطورات وما جاء فى الاجتماع. وقال عصام العريان العضو البارز بجماعة الاخوان ان الجماعة بصدد تشكيل لجنة سياسية موسعة مع البرادعى للحديث مع الجيش بعد آن دخلت الاحتجاجات فى مصر يومها السابع. وذكر العريان آن جماعة الاخوان لا تتخذ قرارات من جانب واحد دون القوى الوطنية وآنها ستسعى أيضا للاتصال بأطراف سياسية أخرى دون آن يقدم ايضاحات. أعلنت خمس جماعات مصرية معارضة عن توكيل الدكتور محمد البرادعى فى سادس أيام الاحتجاجات للتصرف فى شؤون البلاد الداخلية والخارجية فى المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة انقاذ وطنى مؤقتة ودعا بيان للجماعات التى آطلقت على نفسها اسم قوى الاحتجاجات (حركة ٦ أبريل، حركة كلنا خالد سعيد. مجموعة من المثقفين والصحفيين، الجمعية الوطنية للتغيير، حركة ٢٥ يناير) إلى حل البرلمان ووضع دستور جديد للبلاد يتمكن بموجبه الشعب المصرى من الاختيار الحر والنزيه لممثلية البرلمانيين وانتخاب رئيس شرعى للبلاد الإلغاء الفورى لحالة الطوارى والإفراج عن جميع المعتقليين السياسيين.

من جهة ثانية، شكلت اربعة احزاب مصرية مع شخصيات عامة تحالفا باسم «الائتلاف الشعبى للتغيير» لمواجهة الفراغ السياسى بعد تصاعد حركة الاحتجاج الشعبى. واعلن السيد البدوى رئيس حزب الوفد الليبرالى فى مؤتمر ان احزاب الوفد والتجمع والناصرى والغد اضافة الى شخصيات عامة على رأسها الدكتور كمال ابو المجد والدكتور احمد زويل تشكيل هذا الائتلاف لمطالبة مبارك بترك منصبه. وحدد الائتلاف حدد مجموعة من المطالب اهمها «استجابة مبارك للمطالبة الشعبية وترك منصبه كرئيس للجمهورية بعد ان اسقطت التظاهرات والاحتجاجات شرعية نظامه».

آلاف الشباب المتظاهرين فى ميدان التحرير اصدروا بيانا فوضوا بموجبه الدكتور أحمد زويل، العالم الفيزيائى الحائز على جائزة نوبل، بتشكيل لجنة من الحكماء غير السياسيين ليكونوا حلقة الوصل بين المتظاهرين والحكومة، على ان يكون التفاوض حول اعلان مبارك عدم ترشحه للفترة الرئاسية القادمة وتعديل الدستور للسماح بانتخابات حرة ونزيهة وحل مجلسى الشعب والشورى وتسليم رموز الفساد حسب البيان للجيش

تمهيدا لمحاكمتهم وان يقدم تقريرا عن اختفاء الامن والشرطة.

أعلنت جماعة الإخوان المسلمون فى ٥ فبراير ٢٠١١ إنها قررت الدخول فى جولة حوار مع الحكومة المصرية على أن تتسع لكل القوى الوطنية وفى مقدمتها ممثلون حقيقيون لشباب الثورة، وذلك للتعرف على جدية المسؤولين إزاء مطالب الشعب. نفى محمود عزت نائب المرشد للعام للجماعة أن الحوار يعد تراجعا عن رفضها السابق للتحاور مع النظام. فقال إن قرار التحاور مع الحكومة جاء بعد استجابتها لعدة شروط منها وقف العدوان على الشعب وكفالة حق التظاهر السلمى، كما أن الجماعة ما زلت تتطالب بتنحى الرئيس.

النظام

ألقى الرئيس المصرى حسنى مبارك خطابان منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية. حل الرئيس الحكومة المصرية برئاسة أحمد نظيف فى خطابه الأول الذى ألقاه بعد رابع أيام التظاهرات. عند حلول المساء من اليوم الخامس قام مبارك بتعيين عمر سليمان كنائب له ثم تلاه بتكليف الفريق أحمد شفيق كرئيس جديد للوزراء. تم الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة فى ٣١ يناير، وقد تضمنت التشكيلة بقاء وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوى والخارجية أحمد أبو الغيط والبترول سامح فهمى والإعلام أنس الفقى والتضامن الاجتماعى على مصيلحى بمناصبهم، وتعيين اللواء محمود وجدى وزيرًا للداخلية وسمير رضوان وزيرًا للمالية وجابر عصفور وزيرًا للثقافة وفتحى البرادعى وزيرا للإسكان والمرافق وزاهى حواس وزير دولة للآثار.

ألقى مبارك ثانى خطاب له منذ بدء الاحتجاجات مع حلول نهاية ثامن أيامها، أعلن فيه أنه سيكمل ولايته الرئاسية الحالية ولن يترشح لولاية جديدة فى انتخابات الرئاسة التى تجرى فى مصر فى سبتمبر ٢٠١١م. كما وعد فيه بإصلاحات دستورية تتضمن تحديد فترات تولى الرئاسة. فى حين أتهم إن البعض سرعان ما استغل هذه المظاهرات «للسعى لإشاعة الفوضى وللقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها» واعتبر مبارك أن التظاهرات تحولت إلى «مواجهات مؤسفة تحركها قوى سياسية سعت لصب الزيت على النار بأعمال إثارة وتحريض

وسلب ونهب وإشعال للحرائق». وأضاف أنه كلف نائبه عمر سليمان بالحوار مع المعارضة «حول كافة القضايا المثارة وما يتطلب من تعديلات دستورية وتشريعية من اجل تحقيق هذه المطالب المشروعة». وانتقد الرئيس المصرى رفض أحزاب المعارضة لهذه الدعوة.

ردود الفعل الداخلية

■ رئاسة الجمهورية: كلف الرئيس محمد حسنى مبارك نائبه عمر سليمان بإجراء حوار شامل مع المعارضة والقوى الوطنية المختلفة تتركز حول الإصلاح الدستورى والتشريعى وتعديل مواد الدستور موضع النقد.

■ الجيش المصرى ـ مع دخول المظاهرات الاحتجاجية يومها الثامن، أعلن الجيش المصرى فى بيان له أعلنه قائد الأركان سامى حافظ عنان أن الجيش يتفهم المطالب المشروعة للمتظاهرين تفهما كاملا وأنه لن يلجأ أبدا لاستخدام العنف تجاههم.

■ الإخوان المسلمون ـ أعلنت جماعة الإخوان المسلمين على لسان السيد ممدوح البلتاجى ممثلها فى مجموعة العشرة والتى ضمت نواب لتحالف الجبهة الوطنية للتغيير فى أعقاب اجتماعه مع باقى ممثلى أطياف المعارضة السياسية والقوى الوطنية المشاركة فى الاحتجاجات الحالية أنه «لا يمكن التفاوض على إنهاء التظاهر» قبل رحيل الرئيس محمد حسنى مبارك.

■ الأزهر الشريف ـ خلال اليوم الثامن من التظاهرات الشعبية التى طالت جميع أنحاء مصر، طالب الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية الأسبق الرئيس محمد حسنى مبارك بضرورة الاستجابة لمطالب جموع الشعب حقنا للدماء وسعيا «لمصلحة الوطن ومرضاة الله».

■ النائب العام: تم منع التالى اسمائهم من السفر الى خارج البلاد والتحفظ على حساباتهم البنكية وممتلكاتهم أحمد عز، وحبيب العادلى، وأحمد المغربى، وزهير جرانة، ورشيد محمد رشيد.

٨ ـ الثورة وكشفها لتلاحم وأخلاق الشعب المصرى

■ إن ثورة ٢٥ يناير كشفت عن الرابطة الحميمة بين أبناء الشعب المصرى، فقبل أيام من اندلاع الثورة كانت البلاد تعيش حالة من التوتر بسبب تفجير كنيسة

القديسين فى الإسكندرية (التى يبدو وجود أطراف خبيثة وراءها). ثم أتت الثورة لتظهر تلاحم الشعب المصرى ووقوف الشبان المسلمين بجانب إخوتهم المسيحيين وقيام الطرفين بمساعدة بعضهم البعض وحمايتهم.

■ أظهرت الثورة مدى الحب الكبير الذى يكنه المصريون لبلدهم، فطيلة أيام الثورة كان الشعار «سلمية.. سلمية» وكذلك «لا تكسّر ولاتخرّب». بالإضافة إلى قيام المصريين بتشكيل لجان شعبية (بعد اختفاء الشرطة) لحماية البلد وخاصة المتحف المصرى ممن وصفوا بالبلطجية. كما سُجّل خلال أيام الثورة انخفاض معدلات الجريمة والسرقة.

■ قدّم المصريون خلال الثورة نموذجاً رائعاً عن الشعب المصرى وأخلاقه الرفيعة التى لفتت انتباه معظم قادة العالم. ويكفى أن تعلم أن الثوار عندما غادروا ميدان التحرير قاموا بتنظيفه وإعادته أجمل مما كان من قبل.

■ ظهرت بشكل واضح خلال الثورة روح الدعابة لدى المصريين والتى كادت تختفى خلال عهد البؤس أيام نظام حسنى مبارك. فقد امتلأ ميدان التحرير باللافتات الظريفة التى تطالب نظام حسنى مبارك بالرحيل. بالإضافة لقيام المصريين بالأعمال الظريفة كإجراء الزفاف فى ميدان التحرير، أو مثلاً القيام بال (حضرة) على الطريقة الصوفية لعلها تنفع وتجعل حسنى مبارك يرحل.

انتصار الثورة وسقوط نظام مبارك

فى السادسة من مساء الجمعة ١١ فبراير/ شباط ٢٠١١ م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان فى بيان قصير عن تخلى الرئيس عن منصبه وكان هذا نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم أيها المواطنون فى ظل هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. والله الموفق والمستعان».

■ ■ ■

شعراء ثورة
٢٥ يناير

ارحـــل

فاروق جويدة

ارحل كزين العابدين وما نراه أضل منك

ارحل وحزبك فى يديك

ارحل فمصر بشعبها وربوعها تدعو عليك

ارحل فإنى ما أرى فى الوطن فردا واحدا يهفو إليك

لا تنتظر طفلا يتيما بابتسامته البريئة أن يقبل وجنتيك

لا تنتظر أمّا تطاردها هموم الدهر تطلب ساعديك

لا تنتظر صفحا جميلا فالخراب مع الفساد يرفرفان بمقدميك

ارحل وحزبك فى يديك

ارحل بحزب امتطى الشعب العظيم

وعتى وأثرى من دماء الكادحين بناظريك

ارحل وفشلك فى يديك

ارحل فصوت الجائعين وإن علا لا تهتديه بمسمعيك

فعلى يديك خراب مصر بمجدها عارا يلوث راحتيك

مصر التى كانت بذاك الشرق تاجا للعلاء وقد غدت قزما لديك

كم من شباب عاطل أو غارق فى بحر فقر وهو يلعن والديك

كم من نساء عذبت بوحيدها أو زوجها تدعو عليك

ارحل وابنك فى يديك

إرحل وابنك فى يديك قبل طوفان يطيح
لا تعتقد وطنا تورثه لذاك الابن يقبل أو يبيح
البشر ضاقت من وجودك .. هل لابنك تستريح ؟
هذى نهايتك الحزينة هل بقى شىء لديك ؟
ارحل وعارك أى عارْ
مهما اعتذرتَ أمامَ شعبكَ لن يفيد الاعتذارْ
ولمن يكونُ الاعتذارْ؟
للأرضِ .. للطرقاتِ .. للأحياءِ .. للموتى ..
وللمدنِ العتيقة .. للصغارْ ؟ !
ولمن يكونُ الاعتذارْ ؟
لمواكب التاريخ .. للأرض الحزينة
للشواطئ .. للقفارْ ؟ !
لعيونِ طفلٍ
مات فى عينيه ضوءُ الصبحِ
واختنقَ النهارْ ؟ !
لدموعِ أمٍّ لم تزل تبكى وحيدا
فر أملا فى الحياة وانتهى تحت البحار
لمواكبِ العلماء أضناها مع الأيام غربتها وطول الانتظارْ ؟ !
لمن يكون الاعتذار ؟
ارحل وعارك فى يديكْ
لا شىء يبكى فى رحيلك ..
رغم أن الناس تبكى عادة عند الرحيلْ

لا شيء يبدو في وجودك نافعا
فلا غناء ولا حياة ولا صهيل..
ما لي أرى الأشجار صامتةً
وأضواءَ الشوارعِ أغلقتْ أحداقها
واستسلمتْ لليلِ في صمت مخيف..
ما لي أرى الأنفاسَ خافتةً
ووجهَ الصبح مكتئبا
وأحلاما بلون الموتِ
تركضُ خلفَ وهمٍ مستحيلْ
ماذا تركتَ الآن في أرض الكنانة من دليل؟
غير دمع في مآقي الناس يأبى أن يسيلْ
صمتُ الشواطئ.. وحشةُ المدن الحزينة..
بؤسُ أطفالٍ صغارٍ
أمهات في الثرى الدامي
صراخٌ.. أو عويلْ..
طفلٌ يفتش في ظلام الليلِ
عن بيتٍ توارى
يسأل الأطلالَ في فزعٍ
ولا يجدُ الدليلْ
سربُ النخيل على ضفافِ النيل يصرخ
هل تُرى شاهدتَ يوما..
غضبةَ الشطآنِ من قهرِ النخيلْ؟!

الآن ترحلُ عن ثرى الوادى
تحمل عارك المسكونَ
بالحزب المزيفِ
حلمَكَ الواهى الهزيلْ..
ارحلْ وعارُكَ فى يديكْ
هذى سفينَتك الكئيبةُ
فى سوادِ الليل تبحر فى الضياع
لا أمانَ.. ولا شراعْ
تمضى وحيدا فى خريف العمرِ
لا عرش لديكَ.. ولا متاعْ
لا أهلَ.. لا أحبابَ.. لا أصحابَ
لا سندا.. ولا أتباعْ
كلُّ العصابةِ تختفى صوب الجحيمِ
وأنت تنتظرُ النهايةَ..
بعد أن سقط القناعْ

■ ■ ■

الأرض قد عادت لنا

فاروق جويدة

يا سيدى الفرعون..

هل شاهدت أحزان المدينه

الناس تصرخ من كهوف الظلم

والأيام موحشة حزينه

ومواكب الكهان تنهب فى بلاطك..

والخراب يدق أرجاء السفينه

والموت يرسم بالسواد زمانك الموبوء

والأحلام جاحدة.. ضنينه

فى كل بيت صرخة

وعلى وجوه الراحلين تطل أنات دفينه

والجوع وحش كاسر

كالنار يلتهم الصغار.. ويستبيح الناس..

يعصف بالقلوب المستكينه

وقصورك السوداء يسكنها الفساد..

وصرخة الشرفاء..

بين يديك عاجزة سجينه

الناس فى الزمن الكئيب

تحب طعم الظلم.. تأنس للهوان..

وتحتمى بالموت.. تسكرها الضغينه

الشعب بين يديك ضاق بنفسه

كره الحياة.. ومل دنياه الحزينه

يا سيدى الفرعون..

شعبك ضائع فى الليل

يخشى أن ينام

فى الجوع لا أحد ينام

فى الخوف لا أحد ينام

فى الحزن لا أحد ينام

من لم يمت فى السجن قهرا

مات فى صخب الزحام

حتى الصغار تشردوا بين الأزقة..

يبحثون عن الطعام

من لم يمت بالجوع منهم..

مات فى بؤس الفطام

وتسير كالطاووس.. والسفهاء حولك

يلعقون حذاءك المعجون

من نبض الجماجم والعظام

وأراك تحكى عن زمان الأمن..

ترسم صورة الأمل المحلق

بين رايات السلام!

هذا سلام اللهو والعبث الرخيص وسكرة الأوهام

هذا سلام الراقصين على طبول القهر..

والصبح المكبل بالظلام

هذا سلام العاجزين السابحين..

على شراع من حطام

هذا سلام الرقص فى صخب الملاهى..

والليالى السود.. والمال الحرام

هذا سلام السارقين الراكعين..

المنتشين بخمرة الحكام

مازلت يا مولاى تطرب من أهازيج السلام

مولاى..

مازال يرتع فى بلاطك كل يوم..

ألف دجال مغامر

وأمام عينك يذبح الشعب الحزين..

وأنت تسكرك المباخر

وأمام عرشك يسقط التاريخ

تصرخ أمنيات العمر.. تنتحر المآثر

ومواكب الطغيان حول العرش..

خانوا العهد.. واحترفوا الصغائر

باعوا الأمانة فى مزاد الإفك..

صاروا دمية السلطان..

والسلطان جائر

رقصوا على كل الحبال

وتاجروا فى الناس..

واغتصبوا الضمائر

هذا هو الطغيان يعبث فى قلوب الناس منتشيا

وفى سفه يجاهر

وأمام بابك يصرخ الأطفال جوعى

هل سمعت الآن أنات الحناجر؟!

الجوع يا مولاى كافر

أعطاك هذا الشعب يوما..

كل ما ضيعت من فيض المشاعر

وتركته للسارقين على بلاطك

بين محتال.. وأفاق.. وغادر

قد كان لى قلب صغير..

ضاع منى ذات يوم..

وانزوى فى الأفق كالطير المهاجر

كم عشت أطلق كل يوم سرب أشعار يغنى..

كم غزلت ثياب عرس للأزاهر

ورسمت فجرا بين أشباح الظلام..

ظننت يوما أن للطغيان آخر

حتى رأيت الليل فى عينيك يرصدنى

ويطلق فى دمى سهما

وجرح القهر فى الأعماق غائر
أتراك يا مولاى تدرك
كيف يقتل فى بلاط القهر شاعر ؟!!
يا سيدى الفرعون..
هل شاهدت أشلاء الرعايا
سخط الوجوه.. تعاسة الأطفال..
ذل الفقر.. حزن الأمهات على الصبايا
أشباحك السوداء فى الطرقات..
تشطرنا شظايا
ومواكب القهر الطويل..
تطل بين يديك حزنا.. أو ضياعا.. أو خطايا
هذى سنين العمر..
تسقط بين أيدينا بقايا
ما عدت أعرف والزمان يدور بى
هل ما يراه الناس ضحكى أم بكايا؟!
الخوف يحفر حول قصرك ألف قبر للضحايا
والنائمون على بلاطك..
موكب للقهر.. عرس للمنايا
يا سيدى الفرعون
ماذا سيبقى للشعوب إذا توارت..
خلف أطلال السنين.. وكل ما فيها فسد
تبدو الرؤوس على المدى

قطعا من الشطرنج.. تلقيها الرياح بلا عدد
سرب من الجرذان يعبث فى البلاط..
ولا يرى منهم أحد
وقمامة التاريخ فوق التاج..
رائحة تفوح.. ووشم عار للأبد
كل الحدائق فى بلادى أجدبت
وترهلت همم الرجال..
وكل عزم فى جوانحهم خمد
عمر تبدد فى الظلام..
ونخوة عرجاء فى جسد همد
أنات أطفال.. صراخ صبية
وبريق عمر فى مآقينا جمد
ونحيب عصفور تغرب..
فى سبيل العيش عمرا وابتعد
وحنين شيخ كم تشرد فى دروب القهر..
كم عانى.. وللأوغاد فى هلع سجد
قد ضاق بالوطن البخيل..
ورغم طول البؤس فى جلد صمد
لم يبق غير الموت يرحم وحشة الغرباء
يحضننا التراب.. يسيل دمع الأرض
يرتاح الجسد
يا سيدى الفرعون..

قبلك ألف فرعون فجر

وأطاح بالدنيا.. وعربد فى البشر

والشعب فى صمت صبر

وأراك دمرت الحدائق.. والمصانع

واستبحت دم الشجر

وأطحت بالأشجار.. شردت العصافير الجميلة..

واعتقلت الصبح.. واغتلت القمر

وتقول إنك أول الرسل العظام..

وآخر الرسل الكرام..

وفيك سر الله..

حين تشاء تعصف كالقدر!!

يا سيدى الفرعون قل لى

كيف أدمنت الفساد

وبأى حق

قد ورثت الحكم فى هذى البلاد

وبأى دين..

قد ملكت الأرض فيها.. والعباد

مولاى لا تغضب..

إذا ما جاء دورك فى المزاد

ورأيت عرشك بعض ما أكل الحريق

وبعض ما ترك الرماد

ورأيت تاج الملك..

يهوى فوق رأسك مثل أسراب الجراد
اقرأ حكايا الملك يا مولاى..
تدرك أين أصبح قوم عاد
أتراك تعرف ما الذى خنق الجياد ؟
الجالسون على الكراسى فى عناد
الراكعون أمام أصنام الفساد
البائعون لكل شىء فى المزاد
انظر إلى لون الوجوه..
وكيف غطاها السواد
انظر إلى حزن الأرامل..
خلف أثواب الحداد
هذى بلاد لم تعد
فى ظل بطشك كالبلاد
صغرت بنا الأشياء.. ضاق الكون
صرنا لا نراه
الناس تهرب فى الشوارع..
والحياة بلا حياه
والنهر يغرق كل يوم فى دماه
مرت عليه غرائب الأيام..
من قهر.. إلى قهر..
ومن ذل إلى ذل
وجف النيل من بطش الطغاه

وطن بعرض الكون يبحث عن مداه

وطن بطول الكون يسقط من علاه

يتوكأ المسكين فى الآفاق..

يسأل عن سماه

مازال يصغر فى العيون.. وينحنى

حتى تلاشت بين أعيننا خطاه..

مولاى.. أجهضت الأجنة فى البطون

وجئت تبحث عن وريث

كثر الحديث عن الخلافة سيدى

كثر الحديث!

الشعب خلف جنازة الأحلام..

يبحث عن مغيث

هذى الرؤوس الراكعات على حذائك

كل ما فيها خبيث

عهد خبيث..

عرش خبيث..

زمن خبيث

فرع تنامى فى حقول القهر عمرا.. وانتشى

بحلاوة المال الخبيث

ودناءة القهر الخبيث

بالرغم من هذا.. تفتش

بين فئران السفينة عن وريث ؟!!

مولاى..

قد تصغر الأشياء بين عيوننا

وتتوه كالأيام فى بحر الزمن

وتظل تصغر.. تصبح الأنهار تابوتا

ويغدو ماؤها الفضى

كالبئر العفن

تغدو الوجوه ملامحا رحلت

وطيفا من شجن

تتكسر الأشواق.. والذكرى

وما عشناه فيها من محن

قد يصغر الإنسان..

حين ينام فى حضن التراب..

ويحتويه الصمت.. يدفئه الكفن

لكن شيئا فى العيون يظل يكبر

كلما صغرت بنا الدنيا.. نسميه الوطن

ما أصغر الدنيا إذا صغر الوطن

ما أرخص الأشياء إن هان الوطن

تخبو ملامحه.. ويهدأ صوته

ويصير نبضا خافتا فوق الزمن

ويضيق كالشريان.. ترتعد الدماء..

ويحتويها الخوف فى قلب وهن

يبدو كطيف فى جوانحنا سكن

ونظل نبحث كلما صغرت بنا الأشياء

عن وجه قديم.. للوطن

يا سيدى الفرعون..

كيف أنام.. والأبناء فى قلبى جياع؟!

كيف السبيل إليك والشكوى ضياع؟!

حاولت يوما أن أشق البحر.. أن ألقاك..

ثار الموج.. والتهم الشراع

شاهدت طلعتك البهية..

والجنود يطاردون الناس حولك..

كان يفصلنا ذراع

وهوت على رأسى الأيادى السود تصفعنى

وتعوى فوق أشلائى الضباع

الشمس غامت فى عيونى..

والمدى حولى زئير.. أو صراخ.. أو قناع

أسلمت نفسى للطريق.. ولم أزل أجرى..

يطاردنى قناع.. ثم يصفعنى قناع

أدركت يا مولاى.. كيف يموت طفل..

لم يزر عينيه ضوء.. أو يصافحها شعاع

أدركت كيف يضيع عمر المرء.

فى وهم طويل.. أو خداع

اسأل رجالك إن أردت..

عن الرحيل بلا وداع

فالناس تهرب فى الشوارع..

كلما ظهر القناع

عينان غائرتان كالبحر السحيق..

رفات وجه جامد..

ويدان جاحظتان خلفهما ذراع

وعلى المدى سجن بعرض الكون..

أسنان بلون الليل.. يخفيها القناع

الأرض يا مولاى يسكنها قناع

كانت لنا وطنا كصدر الأم يحتضن الجميع

فى الأمن فى الماء المقطر من عيون الصبح..

فى دفء الربيع

لا فرق يا مولاى فى أرحامنا

يوما أتينا من ظلام دامس..

من عاش فى قصر منيف..

من تسلل فى القطيع

لا فرق فى أنسابنا

لا فرق بين خميلة رضعت ضياء الشمس

أو أخرى يحاصرها الصقيع

لكن مولاى المعظم..

لا يميل إلى الخيول

ويحب أصوات الحناجر.. والمباخر.. والطبول

لم تكره الأشجار يا مولاى ؟!

هل فى النخل عيب أو رذيلة؟!

الناس تفرح كلما ارتفعت وراء الأفق

نخلات جميلة

حتى العصافير الجميلة هاجرت

خلف الأمانى.. والأغانى المستحيلة

غنت لنا زمنا.. وقد كبلتها

فى ساحة الطغيان مرغمة ذليلة

غزت الخفافيش الكئيبة أرضنا

وغدت خطى الفرسان مثقلة هزيلة

لا خير فى وطن يبيع خيوله

كى يشترى بالعار أحزان القبيلة

هذا هو النسيان يا مولاى يطردنا من التاريخ

والأمس الحزين الآن يصرخ حولنا

لا شىء يبدو فى الظلام أمامنا

هذى خيول الأمس تركض بالبطون..

صهيلها المهزوم.. يبكيها.. ويبكى حالنا

غيرت خارطة الزمان..

بنيت أشباحا على الطرقات..

تشبهنا.. وتحمل اسمنا

مولاى أخطأنا كثيرا فى الحساب..

فقد نسينا ما عليك.. وكم نسينا ما لنا

أجهضت آخر ما تبقى من ليالى الحلم

من زمن البراءة بيننا
لكنه زمن الخضوع.. وسطوة الطغيان..
والجلاد يرتع خلفنا
فلكم حلمنا أن نرى
وطنا عزيزا آمنا
ولكم حلمنا أن نرى
شعبا نقيا.. مؤمنا
وطنا ترهل خلف قافلة الزمان..
يسير مكتئبا حزينا.. واهنا
يا أيها الفرعون.. فارحل عن مدينتنا
كفاك الآن طغيانا وظلما بينا
افتح لنا الأبواب..
واتركنا لحال سبيلنا
أترى تصدق أن يكون الخوف حصنا آمنا؟!
أترى تصدق أن يصير الحلم يوما مدفنا؟
ما عدت أملك غير فقرى مسكنا
ما عدت أعرف غير حزنى موطنا
فلقد نسيت طوال عهدك من أنا
ارحل وخلفك لعنة التاريخ..
أما نحن..
فاتركنا لحال سبيلنا..
نبنى الذى ضيعت من أمجادنا

نحى الذى ضيعت من أعمارنا

دعنا نفتش فى خريف العمر . .

عن وطن عريق . . كان يوما للكرامة موطنا . .

الناس تصرخ فى الشوارع . . أرضنا أولى بنا

والأرض قد عادت لنا

الأرض قد عادت لنا

■ ■ ■

الميــدان

عبد الرحمن الابنودى

أيادى مصرية سمرا ليها فى التمييز
ممدودة وسط الزئير بتكسّر البراويز
سطوع لصوت الجموع شوف مصر تحت الشمس
آن الآوان ترحلى يا دولة العواجيز
عواجيز شداد مسعورين
أكلوا بلادنا أكل.. ويشبهوا بعضهم نهم وخسة وشكل
طلع الشباب البديع قلبوا خريفها ربيع
وحققوا المعجزة.. صحّوا القتيل من القتل
اقتلنى! قتلى ما هيعيد دولتك تانى
باكتب بدمى حياة تانية لأوطانى
دمى ده ولاّ الربيع؟ الاتنين بلون أخضر
وبابتسم من سعادتى ولاّ أحزانى؟
تحاولوا ما تحاولوا.. متشوفوا وطن غيره
سلبتوا دم الوطن وبشيمتوا من خيره
أحلامنا.. بكرانا.. أصغر ضحكة على شفة
شوفتوشى صياد ياخلق بيقتله طيره؟
السوس بينخر وسارح تحت إشرافك
فرحان بهم كنت وشايلهم على اكتافك

وأما أهالينا من زرعوا وبنوا وصنعوا
كانوا مداس ليك ولولادك وأحلافك
ويامصر قام العليل رجعتله أنفاسه
وباس جبين الوطن.. مال الوطن باسه
من قبل موته بيوم صحوه أولاده
من كان سبب علّته محبته لناسه
الثورة فيضان قديم محبوس ماشافوش زول
الثورة لو جت ماتبنش فى كلام أو قول
تقلب وتعتل فى سرية
تفور فى القلب وتنغزل فتلة فتلة فى ضمير النول
متخافش على مصر يابا.. مصر محروسة
حتى من التهمة دى اللى فينا مدسوسة
ولو انتا أبوها بصحيح وخايف عليها قوى
تركتها ليه بدن بتنخره السوسة؟!
وبيسرقوك يالوطن قدامنا عينى عينك
ينده بقوة الوطن ويقولى: قوم.. فينك؟!
ضحكت علينا الكتب.. بعدت بنا عنك
لولا ولادنا اللى قاموا يسددوا دينك
لكن خلاص ياوطن صحيت جموع الخلق
قبضوا على الشمس بإديهم وقالوا لأ
من المستحيل يفرطوا عُقد الوطن تانى
والكدب تانى محال يلبس قناع الحق

بكل حب الحياة خوَّط فى دم أخوك
قول إنت مين للى باعوا حلمنا وباعوك.. أهانوك وذلّوك
ولعبوا قمار بأحلامك
نيران هتافك تحرر صاحبك الممسوك
يرجع لها صوتها.. مصر تعود ملامحها
تاخد مكانها القديم والكون يصالحها
عشرات سنين تسكنوا بالكدب فى عروقنا؟
والدنيا متقدمة ومصر مطرحها
كتبتوا أول سطور فى صفحة الثورة
وهما عُلما وخُبرا مِداورة ومناورة
وقعتوا فرعون هرب من قلب تمثاله
لكن جيوشه مازالوا يحلمه ببكره
صباح حقيقى.. ودرس جديد قوى فى الرفض
أتارى للشمس صوت.. وأتارى للأرض نبض
تانى معاكم رجعنا نحب كلمة مصر
تانى معاكم رجعنا نحب ضحكة بعض
مين كان يقول ابننا يطلع بنا من نفق
دى صرخة ولاّ غنا؟ وده دم ولاّ شفق؟
أتاريها حاجة بسيطة الثورة ياخوانّا
مين اللى شافها كده؟ مين أول اللى بدأ؟
مش دول شبابنا اللى قالوا كرهوا أوطانهم؟!
ولبسنا توب الحداد وبعدنا قوى عنهم؟!

همّا اللى قاموا النهارده يشعلوا الثورة
ويصنّفوا الخلق مين عانهم ومين خانهم
يادى الميدان اللى حضن الفكرة وصهرها
يادى الميدان اللى فتن الخلق وسحرها
يادى الميدان اللى غاب اسمه كتير عنه وصبرْها
ما بين عباد عاشقة وعباد كارهة
شباب.. كإن الميدان أهله وعنوانه
ولا فى الميدان نسكافيه ولا كابتشينو
خدوده عرفوا جمال النوم على الأسفلت
والموت عارفهم قوى وهمّا عارفينه
لا الظلم هين يا ناس ولا الشباب قاصر
مهما حاصرتوا الميدان عمره ما يتحاصر
فكرتنى بالميدان بزمان وسحر زمان
كرتنى بأغلى أيام فى زمن ناصر
شايل حياتك على كفّك.. صغير السن
ليل بعد يوم المعاناة وإنت مش بتئن
جمل المحامل وانت غض
باتعجب إمتى عرفت النضال إسمحلى حاجة تجنّ
أتاريك جميل ياوطن مازلت وهاتبقى
زال الضباب وانفجرت بأعلى صوت.. لأه
حرضتنا نبتسم ودفعت إنت الحساب
وبنبتسم بس بسمة طالعة بمشقة
فينك يا صبح الكرامة الاّ البشر هانوا

وأهل مصر الأصيلة إتخانوا واتهانوا
بنشترى العزة تانى والثمن غالى
فتح الوطن للجميع قلبه وأحضانه
الثورة فيض الأمل وغنوة الثوار
الليل إذا خانه لونه يتقلب لنهار
ضج الضجيج بالندا إصحى يافجر الناس
فينك ياصوت الغلابة وضحكة الأنفار؟
واحنا وراهم أساتذة خايبة تتعلم
إزاى نحب الوطن وإمتى نتكلم
طال الصدأ قلبنا ويأسنا من فتحه
قلب الوطن قبلكم كان خاوِ ومضلَم
أولنا فى الجولة. لسّه جولة ورا جولة
ده سوس بينخر يابويا فى جسد دولة
أيوة الملك صار كتابة
إنما أبدا لو غفلت عينًا لحظة هيقلبوا العملة
لكن خوفى مازال جوة الفؤاد يكْبش
خوف اللى ساكن شقوق القلب ومعشش
يقوللى مش راح يسيبه
ولسه هيقبّوا وهيلاقولهم سكك وبيان متتردش
وحاسبوا قوى من الديابة اللى فى وسطيكم
وإلاّ تبقى الخيانة منّكم فيكم
الضحكة عالبُق بس الرك عالنيات
فيهم عدوِّين أشد من اللى حواليكم

ثورة ٢٥ يناير
فى عيون زعماء العالم

عادة ما تلجأ الدول والمؤسسات إلى حملة علاقات عامة ضخمة وواسعة لتصحيح الصور النمطية عنها لدى الشعوب الأخرى أو جمهورها.. لكن الثورة المصرية نجحت فى تصحيح صورة الشعب المصرى على طريقة الصدمة المباشرة والسريعة.. وبدون حملة علاقات عامة و لا غيره.

وتظل شهادات وأقوال زعماء وقادة الدول والرأى العام محفورة كشهادات للتاريخ عن الثورة المصرية البيضاء..

رصدنا أقوال وشهادات قادة دول العالم وكبار الكتاب والمثقفين والإقتصادين.

هكذا تحدثوا عن ثورة الشباب.. هكذا قالوا عن ثورة ٢٥ يناير.. نعرض أبرز وأهم تصريحات رؤساء الدول الكبرى فى العالم.

■ الرئيس الأمريكى باراك أوباما «يجب أن نربى أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر»، «الشباب المصرى ألهمنا وسوف يلهم العالم»، «علينا أن نفكر جدياً فى تدريس الثورة المصرية فى المدارس».

■ وقال سيلفر برلسكونى رئيس وزراء إيطاليا: «إنه لا جديد فى مصر فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة».

■ بينما أكد ستولنبرج رئيس وزراء النرويج سعادته بنجاح الثورة قائلاً «اليوم كلنا مصريين».

■ وقالت أنجيلا ميركيل: «أشاطر الشعب المصرى فرحته».

■ أكد ديفيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا: «أن مصر لديها الآن لحظة ثمينة حقا وهناك فرصة لحكومة قادرة على توحيد البلاد. وسنظل أصدقاء لمصر والشعب المصرى ومستعدون للمساعدة بأى وسيلة نستطيع».

■ كما وصف هاينز فيشر رئيس النمسا الشعب المصرى بأنه: «أعظم شعوب

الأرض ويستحق جائزة نوبل للسلام».

■ بينما قال وزير الخارجية الألمانى فستر فيله: «أتطلع الى زيارة مصر والحديث مع الذين قاموا بالثورة».

هكذا تحدثوا عن ثورة شباب يناير...

وكانت لوسائل الإعلام العالمية ردود أفعال أبرزها ما ذكرته شبكة الإخبارية لأول مرة نرى شعباً يقوم بثورة ثم ينظف الشوارع بعدها، وتقول الجارديان البريطانية مهما يحدث بعد الآن فإن الثورة أعادت ترسيخ مكانة مصر كقائدة للعالم العربى والشعب المصرى فى الصميم الأخلاقى لهذا العالم، واختتمت قائلة إن مصر سياسياً قد أصبحت شبيهة لتركيا ولكن المصريين بعد هذه الثورة لم يستقلوا فقط عن حكم مبارك بل أعلنوا استقلالهم عن الولايات المتحدة وحلفائها.

وجاءت بريلى تليغراف البريطانيةتقول: «قوة الشعب تصنع التاريخ فى مصر».

وفى صحيفة الاندبندنت نجد مقال الكاتب البريطانى الشهير روبرت فيسك فى مقاله بعنوان «رحيل الطاغية ونشوة الشعب» قال فيه: «هب المصريون ونفضوا عنهم خوفهم وطردوا الرجل الذى يحبه الغرب ويعتبره زعيماً معتدلاً نعم ليست شعوب أوروبا الشرقية وحدها القادرة على مواجهة الوحشية وتحديها».

أما صحيفة التايمز فرأت أن سقوط مبارك يجلب الفرح والأمل والحرية إلى مصر... وهى تؤكد أن الإطاحة بالديكتاتور الفاسد تدفئ كل القلوب وأضافت أنها لحظة سقوط جدار برلين لهذا الجيل، فمصر والشرق الأوسط والسياسة فى العالم العربى تغيرت إلى الأبد. وجاءت الإشادات أيضاً من داخل إسرائيل ومنها رئيس أركان الجيش الإسرائيلى السابق غابى اشكنازى الأحداث فى مصر تثبت أنه يتوجب علينا التواضع والحذر فى تقديراتنا للعالم العربى وذكرت صحيفة نيويورك تايم إن عدداً كبير من الاسرائيليين أبدوا إعجابهم بالثورة المصرية.

ووصف بن كاسبيت المعلق الإسرائيلى البارز فى صحيفة معاريف مصر قائلاً الأمل والتفاؤل يتدفقان إلى مصر، وشجاعة الجماهير جعلتنا نعجب بالمصريين، لقد استطاعوا الوقوف فى وجه الرئيس مبارك، وأضاف الشعب المصرى من أعظم الأبطال فقد وقفوا فى وجه واحد من أقوى الحكام والأكثر كرهاً فى التاريخ الحديث لمصر.

نظرة إلى المستقبل

حوار مع المستشار طارق البشرى

برحيل مبارك انتهت مرحلة شخصنة الدولة المصرية

أجرى الحوار: إميل أمين

يصعب على المرء أن يصف ذاك الذى جرى فى بر مصر المحروسة، وباختصار غير مخل يمكن القول إنه "لا وطن إلا مع الحرية" على حد تعبير الإمام محمد عبده، ولذلك كان أمر واجب الوجود أن يسعى المصريون لاستعادة حريتهم المفقودة، واستعادوها عبر ميدان لتحرير وفى وقت وجيز لا يتجاوز الثمانية عشر يوما ما يعتبر إنجازا وإعجازا أعاد المصريون اكتشاف ذواتهم من خلاله فعلا وقولا.

نجحت ثورة ٢٥ يناير.. الحدث جلل والمفاجأة تُعجز اللسانَ عن التعبير.. لكن مؤرخا وفيلسوفا ورجل قانون بوزن المستشار المصرى طارق البشرى لا يصعب عليه الأمر فالرجل مهنته قراءة أوراق التاريخ وتأمل أحاجى الإنسان فمن درى أخبار من قبله أضاف أعمارا إلى عمره.

فى سياق ما عاشته وتعيشه مصر هذه الأيام حاور مركز الجزيرة للدراسات المستشار طارق البشرى وهو مفكر ومؤرخ مصرى، من أبرز الفقهاء القانونيين المعاصرين، شغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس الدولة المصرى ورئيسا للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عدة سنوات، وتميز بعمق رؤيته ورصانة تحليله.

- **الثورة المصرية.. قراءة فى الأسباب**
- **الثورة المصرية والسند الجماهيرى**
- **الجيش والشرطة.. مواقف مختلفة**
- **الإخوان المسلمون أين نصنفهم؟**
- **أمريكا وإسرائيل.. استيعاب الدرس**
- **الثورة المصرية: وإزالة الاحتقان الطائفى**
- **الداخل المصرى على المحك**
- **ما ذا بعد الثورتين المصرية والتونسية؟**

الثورة المصرية.. قراءة فى الأسباب

■ بداية نتساءل عن الذى شهدته مصر هل هو ثورة بكل معانى الكلمة؟ وإن كانت كذلك فما هى الأدوات التى يمكننا أن نقيس بها حجم وفاعلية تلك الثورة؟

طارق البشرى: جرى العرف أننا نقيس الثورة بحجمها وانتشارها واستمرارها والطلبات التى تضعها، هذا مقياس، وهناك المقياس الماركسى أى أن تخرج من نظام إقطاعى إلى نظام رأسمالى ومن نظام رأسمالى إلى نظام اشتراكى مرتبطا بمراحل التاريخ الكبرى. وفى تقديرى أن الثورة ببساطة تقاس بحجم التغيرات الهيكلية الكبيرة التى تحدثها فى المجتمع وأقصد بالتغيرات الهيكلية النتائج المترتبة على مطالبها وفعالية تلك المطالب على صعد الحياة المختلفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، وحال تطبيق هذا الحديث على ما جرى فى مصر نجد إننا إزاء ثورة فاعلة بكل المقاييس.

■ الكثيرون تحدثوا عن أسباب متباينة أدت إلى حدوث الثورة فى مصر.. فى تقديركم ما هو السبب الجوهرى والعلة الرئيس التى أدت إلى الانفجار الأخير؟

- يمكننى القطع بالقول إن مصر عانت من حكم الفرد وهذا ترتب عليه أمراض ومضاعفات أوهنت الجسد المصرى، وحكم الفرد أدى إلى شخصنة الحكم وإذا ارتبطت المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة واندمجت المصلحة العامة فى المصلحة الشخصية للحاكم، ثم ارتبط الحاكم بقدر معين مع أشخاص بذواتهم كممثلين وحيدين للدولة موالين له يأتمرون بأمره ويستفيدون من مزايا قربهم من الكرسى، وأضحوا لاحقا يشاركون فى الحكم تحت سيطرته الفردية، واندمجت العلاقة الوظيفية الموضوعية بالعلاقة الذاتية الشخصية، وتحول المال العام إلى مال خاص، إذن نحن كنا أمام شبه دولة وليس دولة وهذا ما حدث فى مصر فى الثلاثين سنة الأخيرة وكان هذا وراء الثورة الأخيرة ولا شك.

■ هل ترتب على ذلك خلل تكتونى فى جسد الدولة المصرية ومؤسساتها المختلفة عبر تلك العقود؟

- هذا حدث بكل تأكيد لا سيما وأن جهاز إدارة الدولة فى مصر يختلف عن غيره

فى عدد كبير من دول العالم العربى فهو الذى يرعى شؤون كل المصريين ويؤديها بشكل اجتماعى ومساهمة فعالة ولا يمكن الاستغناء عنه. هذا بخلاف دول تستطيع الطائفة كما فى لبنان أو القبيلة والعشيرة كما جرى فى العراق بعد الغزو الأمريكى أن تدبر شؤون الطائفة أو أبناء القبيلة وتدير شؤونها الحياتية باقتدار، مصر لا توجد بها طوائف أو قبائل لذلك فإن كل اعتمادها هو على جهاز الدولة ومؤسساتها، ومع الأسف الشديد فإن هذا الجهاز تعرض فى الثلاثين سنة الأخيرة لتفكك وخلل شديدين.

■ كيف تعاطت الحكومات المصرية فى العقود الثلاثة المنصرمة مع أجهزة الدولة؟ وهل كان أمر تفكيكها أو تفتيتها مقصودا وعن وعى أم عن مصادفة؟

- القيادة الفردية فى مصر وحرصا منها على الاحتفاظ بفرديتها كاملة فككت جهاز الدولة حتى لا يكون قيدا على إرادتها الشخصية الفردية البحتة، ونتيجة تلقائية لذلك تأثرت كافة مناحى الحياة من اقتصاد وتعليم وصحة وزراعة. وصناعة، ولهذا فإن الدعوات التى طالبت منذ الأيام الأولى للثورة بتنحى رئيس الجمهورية وتغيير النظام إنما كان المقصود بها الخلاص من حالة الخلل المعيب الذى أصاب مصر من جراء هذه الأوضاع المقلوبة.

الثورة المصرية والسند الجماهيرى

■ فى الأيام الأولى للثورة خرجت علينا بعض الأصوات تقول إنه حتى ولو اعتبرنا أن فى ميدان التحرير ٢ مليون نسمة فإن هناك ٨٠ مليونا ربما متفقون مع النظام...هل يستقيم هذا الحديث؟

- هذه فكرة ليست صحيحة أبدا، بل ومغالطة شديدة، فمن قال إن الـ٨٠ مليون الباقين كانوا يدعمون أو يؤيدون النظام؟ صاحب هذا الرأى يحمل صمت الآخرين على أنه تأييد له، هؤلاء بهم من النسوة ومن الأطفال ومن الأميين ومن الذين لا يدركون معنى ومبنى المشاركة السياسية القدر الأكبر، ولا شك وبهذا فإن إرادتهم السياسية غير حاضرة فى الحسابات.

وهنا أشير إلى أمر مهم، ففى علم الاقتصاد نحن نستخدم أحيانا تعير"الطلب

الفعال" أى الطلب الذى يستطيع أن يتعامل بفعالية ويشترى بفعالية، وما جرى فى ميدان التحرير هو نوع من أنواع الحركة الشعبية الفعالة والرأى العام الفعال هو الذى يؤثر وقد أثر فعلا.

ثم هناك أمر أخر يتمثل فى المشاركة الجماهيرية التصاعدية، وأقصد بذلك أن الناس كانت تشارك بطريقة تصاعدية مثيرة للدهشة، إذ تبدأ المشاركة فى حى أو شارع صغير بعدد من الأفراد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، ثم مع المرور على المنازل والأحياء المجاورة، تتوالى المشاركات، لنفاجئ لاحقا بأن العشرات أخذوا فى التحول إلى الآلاف ثم الملايين كما فى الأيام الأخيرة.

■ فى فترة السجال التى امتدت على نحو ١٨ يوما كان الرئيس مبارك يروج للخوف من حدوث فوضى إذا هو رحل وعقب رحيله لم تحدث فوضى بالفعل.. ما دلالة ذلك فى تقديرك؟

- هذا الإدراك يعود فى ظنى إلى الإشكالية التى سبق أن أشرنا إليها وهى إشكالية الشخصنة، فكرة أنا الدولة، تشخصنت الدولة فى شخصه فشعر أنه كل شىء، بحيث إذا غاب ستكون فوضى، وأنا كنت أتصور أن هذا البلد سيكون أكثر انتظاما وانضباطا وأكثر هدوءا واستقرارا بتنحيه، وهذا ما حدث لأنه كان عنصر قلق فى المجتمع والحياة المصرية وليس عنصر استقرار.

إشكالية النظام المصرى السابق هو أنه غلب المشيئة الذاتية الشخصية على المتطلبات الاجتماعية والموضوعية، وأنت متى غلبت المشيئة الذاتية أصبحت تغلب الهوى على المتطلبات الموضوعية للمجتمع واحتياجاته.

■ قبل ثورة ٢٥ يناير كان الجميع ينظر للمصريين وكأن حالة من الموات الأدبى قد بسطت أجنحتها عليهم... لكن ما حدث أثبت العكس... علامة الاستفهام كيف استفاق المصريون على نحو ما رأينا؟

- بوصفى دارسا للتاريخ المصرى وخصوصا التاريخ المصرى الحديث أقول إن حالة الاستفاقة هذه هى صفة ثابتة عبر التاريخ فى جينات الشعب المصرى فى

أوقات الموت هذه.

ما جرى فى ٢٥ يناير/ كانون الثانى عام ٢٠١١ مشابه جدا لما حدث فى عام ١٩١٩، ذلك أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبدء مباحثات السلام فى باريس ذهب ٣ أفراد من كبار رجال مصر لمقابلة المندوب السامى البريطانى حتى يسمح لهم بالسفر إلى لندن للمطالبة بالاستقلال، كان هذا فى ١٨ نوفمبر/ تشرين الأول ١٩١٨، ولما رفض السماح لهم بالسفر تخلقت حالة من التعبئة الشعبية المصرية الرافضة لموقف المحتل، وقتها كان سعد يقول «القارعة لا بد من قارعة»، وفى ٨ مارس/ آذار ١٩١٩ وقعت القارعة يوم قبض عليه هو و٣ من رفقائه ونفوا، لم يكونوا بعد قد بلغوا مقصدهم فإذا بالثورة تقوم فى طول مصر وعرضها وقد تفاجئوا بحجمها وانتشارها... وما أشبه اليوم بالبارحة فالحركات الاحتجاجية والاعتصامات فى مصر كانت القارعة التى تعاظمت منذ عام ٢٠٠٥ على نحو جزئى، ما يعنى أن المصريين لم يكونوا موتى أدبيان وما جرى فى ٢٥ يناير/ كانون الثانى هو انتفاضة غير مسبوقة كلية وشاملة، أكدت أنهم باقون أحياء فاعلون.

الجيش والشرطة.. مواقف مختلفة

■ فى مقال أخير لكم قلتم إن «حركة ٢٥ يناير» أعادت للقوات المسلحة بريقها الذى كان قبل عهد مبارك.. كيف ذلك والرجل كان من أبناء المؤسسة العسكرية؟

- رغم أن حسنى مبارك بالفعل من أبناء الجيش وعمل قائدا للقوات الجوية إلا أنه عندما تولى الحكم تحول بعد ذلك من أن يراعى وضع الجيش إلى أن يعتمد أساسا على الشرطة والأمن وليس على الجيش بخلاف ما كان قائما من قبل، أصبح عدد الشرطة حوالى مليون وربع، فى حين أصبح عدد الجيش حوالى ٤٨٠ ألف، كما أن ميزانية الشرطة تعاظمت بدورها، ثم ارتفع الدور السياسى للشرطة إلى أعلى عليين، فى حين أن الجيش بقى بعيدا تماما فى تلك الفترة ولم يكن هذا أيام عبد الناصر أو أيام السادات، فقد كان الأدوار مرسومة بعناية الجيش لخدمة الأمن القومى المصرى والشرطة لخدمة الشعب لا الحاكم، لكن إشكالية الشخصنة تؤدى إلى يقين بأن الحاكم هو الوطن وهو الدولة دون غيره من المواطنين.

■ كيف تقرا ما جرى فى نهار الجمعة ٢٨ يناير من انسحاب لقوات الشرطة؟ وهل هناك فى صفحات كتاب مصر مواقف مشابه لمثل هذا الانسحاب المخزى الذى روع المصريين؟

- هذه أول مرة فى التاريخ نرى انسحابا للشرطة على هذا النحو ويخيل إلى أنه يصعب جدا القول بأن الارتباك يؤدى إلى سحب قيادات الشرطة لقواتها التى تحمى الشعب وتحمى المنشآت العامة والخاصة، تسحبه تماما من الفعالية من أهم مدن مصر، هذا أمر غير ممكن تصوره.

هناك تحليلات تعزو المشهد إلى أنه محاولة من قبل قيادات الشرطة لتوريط الجيش على أساس أنه إذا كنتم قد استعنتم بالجيش فسندع الجيش يواجه بمفرده الثورة وهذا وارد. بمعنى أنه عمد إلى تصعيب مهمة الجيش فى حفظ الأمن، وهذا يعنى أن الشرطة كانت تعتبر نفسها عمود ارتكاز السلطة، رغم أنه دائما وفى كل دول العالم تشكل الجيوش عمود ارتكاز السلطة وليست الشرطة، الشرطة فقط لإدارة الحياة اليومية، بينما فى النهاية أى اضطراب يحدث فى أى دولة تعجز عنه الشرطة يتم اللجوء إلى الجيش.

وهنا نتذكر مقولة ماكس فيبر «الدولة هى المؤسسة التى تحتكر العنف المشروع»، لكن ما حدث فى مصر مؤخرا فيه كثير من خلط الأوراق المتعمد لمصلحة الشخصنة.

■ ما جرى من سيناريوهات للاعتداء على أقسام الشرطة ثم السجون وإطلاق المساجين هل يحمل شبهة مؤامرة من قبل وزارة الداخلية فى هذا السياق؟

- فى عالم القانون كثيرا ما نستخدم تعبير «القدر المتيقن» وبالنسبة لى فإن القدر المتيقن حتى الساعة هو أن الحركة الشعبية الثورية التى قامت فى ٢٥ يناير/كانون الثانى ليس لها دخل فى هذا الأمر لأنها أثبتت بالفعل أنها سلمية فى ثوب عصيان مدنى متكامل وبعيدة تماما عن العنف وقد أثبتت هذا بشكل لا تردد فيه ولم نجد أى خطأ من قبلها.....من يقف أمام العنف إذن؟

الحكومة لم تقل أبدا إن شباب ٢٥ يناير لجئوا إلى العنف، لاحقا سيتكشف

من كان يقف وراء ما جرى للأقسام وللسجون ولإطلاق الرعب فى قلوب الناس وترويع الآمنين من بعد ذلك، والغريب جدا أن حركة الاحتجاج الشعبى نراها سلمية فى حين نرى الدولة بما تملك من قوة هى التى استخدمت العنف ضدهم ولجأت إلى أفراد العصابات والبلطجية والعنف العشوائى وهذه ظاهرة غريبة جدا وتحتاج إلى أن نحللها لاحقا ونرى أبعادها من قبل علماء الاجتماع والمفكرين.

الإخوان المسلمون أين نصنفهم؟

■ هناك مخاوف كثير لدى قطاع واسع من المصريين من أن تكون حركة ٢٥ يناير هى مقدمة لأن تضحى مصر إيران ثانية من خلال الإخوان المسلمين إلى أى مدى يمكن أن يكون هذا صحيحا؟

- أنا أرى أن فكر الإخوان فى مصر بعيد كل البعد عن أن يكون له أى وصل أو اتصال مع فكر آيات الله فى إيران، الإخوان ظلوا منذ تأسيس جماعتهم حتى اليوم تنظيم سنى أشعرى، ولأنهم تنظيم سنى أشعرى فهم لا يعادون الشيعة لكن بعيدون عنها، ولم يظهر أبدا أن هناك علاقات تنظيمية بين الإخوان وبين إيران، بل أكثر من ذلك لأنهم أشعرية فهم بعيدون كذلك عن السلفية السعودية رغم تأثرهم بعض الشىء فى الفترة الأخيرة مع هذا الأمر. ومصر برمتها هى دولة سنية إلى الأعماق رغم أنهم يجبون آل البيت جدا ولذلك يقال دائما إن مصر دولة سنية المذهب شيعية الهوى، حتى الصوفية فى مصر يحبون آل البيت وإن كانوا فى الواقع سنة وبعيدين عن الشيعة.

■ لماذا إذن المخاوف المتصاعدة لا سيما فى الغرب من تكرار ما جرى فى إيران مرة أخرى فى أرض الكنانة؟ ثم لماذا نجد أن النسق السياسى الإيرانى مرحب به عند البعض؟

- الإشكالية فى الفكر الغربى المعاصر هى أنه منذ الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول من عام ٢٠٠١ وحتى الساعة هناك حالة خوف وفزع من أى حركة إسلامية تظهر على سطح الأحداث وأى حركة إسلامية باتت تفسر على أنها تكرار للنموذج الإيرانى أو توصم بأنها حركة إرهابية، أى حركة مقاومة شرعية تصبغ بأنها حركة مقاومة إسلامية إرهابية.. السؤال الآن لماذا تجد بعض من التعاطف مع إيران فى

العالم العربى والإسلامى أو بعض من دوله على الأقل؟

سبب التعاطف مع إيران فى تقديرى يرجع إلى مواقف إيران الاستقلالية وليس لمواقفها المذهبية فهى ترفض الهيمنة الأمريكية وترفض السير فى ركابها وترفض البطش الإسرائيلى وتريد أن تكون دولة صانعة قرار، وهذا ما يحاول البعض طمسه تجاه فكرة إيران الحديثة.

■ هل كان الإخوان المسلمين بشكل عام وراء ما جرى فى ميدان التحرير من ثورة ٢٥ يناير؟

- لا أظن ذلك وإن كانوا قد ساهموا بفعالية، الإخوان فيما أعرف اشتركوا فى الحركة كجزء منها والملاحظ أنهم اشتركوا دون استخدام شعاراتهم التقليدية «مثل الإسلام هو الحل»، أو الله اكبر ولله الحمد وإلى آخر تلك الشعارات. بل رفعوا الشعارات الوطنية البحتة والشعارات السياسية كالمطالبة بالديمقراطية البحتة ولم يظهر فى المظاهرات طابع الإخوان التقليدى، كان شبابهم هناك دون أن يرتدوا بردة الإخوان، وبغير أن تكون المظاهرات لحساب الإخوان وهنا أحب أن أؤكد على أن حركة الإخوان المسلمين كانت موجودة فعلا كحركة وطنية عامة وليست إخوانية فقط.

■ هل يمكن القول إن «فزاعة الإخوان» التى قيل إن النظام قد استخدمها لعقود طويلة فى مواجهة الضغوطات الداعية للدمقرطة قد سقطت مع حركة ٢٥ يناير؟

- نعم سقطت تلك الفزاعة وقد كانت الحكومة تستفيد منها أساسا فى اكتساب دعم الأمريكيين لها، كانت دائما تخيف الأمريكيين والأمريكيين فى سعيهم الاستعمارى ضد بلادنا أرادوا أن يحول الصراع الاستعمارى إلى صراع ثقافى، مواقفهم مواقف استعمارية وهذا سياسة، مقاومتنا لهم مقاومة وطنية وهذه سياسة، هم من بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وضعوا مسالة الصراع السياسى مع الإسلام والمسلمين فى إطار ثقافى لكن البعد الرئيس فى الموضوع كان سياسى، والحكومة المصرية السابقة فى انصياعها للأمريكيين أخذت هذه الفكرة وطبقتها لأنها فعلا لم تكن تريد أن تحى المقاومة الوطنية بالمعنى الوطنى، فوضعت المشهد على انه صراع مع جماعات إرهابية إسلامية، وذهبت للأمريكيين تستجدى عطفهم عليها ودعمهم لها.

أمريكا وإسرائيل.. استيعاب الدرس

بدا المشهد الأمريكى منذ بدايات ثورة الشباب متناقضا ولم يحسم الأمريكيون موقفهم مع أو ضد النظام أو فى الجهة المقابلة حتى نهاية الأحداث..كيف تفسر هذا الاضطراب الذى جرى ولماذا جرى؟

اتفق معك أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بدت وكأنها مرتبكة ولكن هذا الارتباك يمكن أن نفهمه فى إطار فشل أوسع تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية لا يتعلق فقط بمصر بل ببقية العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتى بدت وكأنها البلد الذى لا يتحداه أحد أو بلد أو جماعة دولية ما، وأعلنت نفسها فى موقع إدارة العالم، وأظن أنها فشلت فى إدارة العالم لأنها ببساطة لا تعرف كيف تديره، أقامت حروبا فى العراق وأفغانستان بشكل غير عادى يكلفها الكثير جدا ولا ينتهى ولن ينتهى لمصلحتها، وقفت فى مواجهة الصين والهند بشكل خاص وفى مواجه بقية الحركات التحررية فى العالم وكذلك القوى الصاعدة فى أمريكا اللاتينية، وقد فشلت فى أن تلبس ثوب المهيمن حول العالم الذى لفظها، وأعتقد أن مصر المقبلة لن تعرف حالة الخضوع المطلق الذى كانت عليه فى نظام مبارك، وأيا كان الوضع فإن العلاقة مع الأمريكيين ستأخذ منحى مغاير.

■ أثناء الثمانية عشر يوما رأينا إسرائيل ترتعد فرائصها مما يجرى ولم تطمئن - وربما جزئيا - إلا بعد البيان الرابع للقوات المسلحة المصرية بأن مصر تلتزم بالمعاهدات الدولية التى وقعتها أى كامب ديفيد.. ماذا وراء هذا الخوف فى تقديرك؟

- إسرائيل تاريخيا زرعت فى هذه المنطقة حتى تضحى فى مواجهة مصر أكبر دولة عربية محورية، والأمريكيون يريدون لإسرائيل أن تأخذ موقع وموضع مصر، وغاب عن الأمريكيين والغرب أن القضية ليست تسليحا فقط ومن يملك أكبر ترسانة عسكرية حتى لو كانت إسرائيل، الدور المصرى والحضور المصرى لا يعتمد فقط على القدرات العسكرية أو الاقتصادية إنما يرتبط بالأساس الثقافى الواحد بين مصر وبين الدول العربية والشعب العربى وبخاصة فى منطقة الشام بالذات.

إسرائيل كانت وستظل تهديدا للأمن القومى المصرى، عندما ننظر إلى بدايات

بلورة فكرة قيام دولة إسرائيل، كان مرشح لها إما فلسطين للأسباب التاريخية التوراتية أو أعالى النيل، وهذا تفكير الانجليز قبل الأمريكان حتى تبقى تهديدا لمصر أما من الجنوب ومصادر مياه النيل وإما من البوابة الشمالية الشرقية التى جاءت منها تاريخيا كافة القوى التى هاجمت مصر، وعلى هذا فان صراع العالم العربى مع إسرائيل هو صراع عضوى، صراع وجود وليس إشكاليات حدود.

■ مرة أخرى لماذا نرى إسرائيل فى علاقتها مع مصر وبقية العالم العربى أكثر خوفا رغم ترسانتها العسكرية التقليدية غير المسبوقة فى المنطقة بجانب ترسانتها النووية غير المعلن عنها؟

إشكالية إسرائيل فى واقع الحال هى أنها كلما تقوى تخاف، وهذه إشكالية صاحب القوة المستبدة، هى تخشى من حماس المسيطرة على مليون ونصف المليون فلسطينى محاصرين وجائعين وغير مسلحين إلا بأشياء لا تضر كثيرا، إسرائيل بكل قدراتها العسكرية والعلمية خائفة والخوف واضح على محياها فى كل ما يتعلق بها من أمور حياتية، هى تشعر أنها كائن غريب فى المنطقة أكثر مما يشعر العرب أو المسلمين أنها كذلك، هل رأيت دولة تقيم الأسوار من حولها؟ سور يفصل بينها وبين الفلسطينيين فى الضفة الغربية ليفصلها عنها والآن تفكر فى بناء سور مع مصر بعرض ١٤٠ كيلومتر، هى من جديد تقوم بعمل اكبر جيتو و حارة يهود معاصرة لها فى التاريخ وخوفها هذا سيقتلها إن آجلا أو عاجلا.

الثورة المصرية قضت على الاحتقان الطائفى

■ إلى أى حد ومد أظهرت ثورة ٢٥ يناير تلاحما بين عنصرى الأمة من الأقباط والمسلمين وأظهرت التضامن الحقيقى ونزعت عن مصر فكرة الطائفية التى كانت تلاحقها فى العقدين الأخيرين على نحو خاص؟

- فى حقيقة الأمر وفى أوج ما كان يقال عن وجود احتقان طائفى بين الأقباط والمسلمين فى مصر كنت أشعر دائما فى قرارة نفسى بأن الأمر لا يتجاوز سحابة صيف ستنقشع بأسرع وقت، ذلك لأن هناك روابط حقيقية بين المصريين وبعضهم البعض، روابط الدم والتاريخ والجغرافية، وأعتقد أن كل ما كان يقال من انعزال

للأقباط أو انطواء لهم أو سلبية وتفضيل الابتعاد عن العمل العام والسياسى منه على وجه خاص كان من نتائج حكم الرئيس مبارك، ومن أسف قد لقى صدى عند بعض الأقباط والمسلمين على حد سواء.

أما المشهد الغريب والعجيب الذى أفرزته ثورة ٢٥ يناير فتجلى فى أن أى أحاديث عن تلك الاحتقانات قد زال تلقائيا فى أحداث حركة الشباب بل إن كنيسة واحدة فى القاهرة لم تتعرض لأى محاولة اعتداء كما أن كثيرا من شباب المسلمين قد وقفوا لحراسة الكنائس فى مصر على قلب رجل واحد وهذه هى صورة مصر الحقيقية لا المنحولة.

■ فى الأسابيع الأخيرة ترددت معلومات منسوبة إلى بعض مصادر الاستخبارات البريطانية تقول بأن وزير الداخلية المصرى حبيب العادلى ومن خلال تنظيم خاص سرى كان يترأسه داخل الوزارة هو السبب وراء الاعتداء على كنيسة الإسكندرية مؤخرا... هل يعقل هذا الحديث؟

ـ هذا سيظهر من خلال التحقيقات وسنعرف من الذى كان وراء هذا الحادث الإجرامى غير الإنسانى، فى البداية كنا نستبعد أن يكون احد أجهزة الدولة هو من قام بهذا الاعتداء، الدولة المصرية فى يقين الجميع لم يكن لها أبدا أن تقوم على عمل مثل هذا، وكانت أصابع الاتهام فى بداية الأمر قد توجهت إلى إسرائيل أو القاعدة من أجل إحداث خلل فى البنية التحتية والعلاقات الاجتماعية بين المصريين، أيضا كانت ثقافتى وتاريخى كمؤرخ يستبعد فرضية أن يكون جهاز الشرطة وراء مثل هذا الحادث الإرهابى فالشرطة هدفها الرئيس منع الجريمة والقبض على المجرم... لكن فى حقيقة الأمر بعد ما جرى نهار ٢٨ يناير/ كانون الثانى.. بات هناك الكثير من علامات الاستفهام فمن يسحب قوات الشرطة تماما من الشوارع ويفقد المصريين أمنهم على حياتهم وممتلكاتهم وثرواتهم، ومن يطلق المساجين والأشقياء من السجون، يمكن بحسب تفكيرى الأولى أن يكون وراء ما جرى حتى تمتلئ مصر فسادا ورعبا وخوفا من أجل إجهاض الثورة، ومن يصنع هذه ربما يفعل تلك.

■ هل فى تقديرك الشخصى ربما تكون هناك علاقة ما بين الانتخابات التشريعية الأخيرة فى مصر ومشهد جريمة كنيسة الإسكندرية؟

ـ طوال المدة التى أعقبت حادثة الإسكندرية كنت أشعر أن المستفيد الأكبر من هذا الحادث هو النظام المصرى الذى كان قائما قبل أحداث ٢٥ يناير/ كانون الثانى، الانتخابات البرلمانية والتشريعية الأخيرة لم تفاجئنا بسبب ما جرى فيها من تزوير، هناك سبعة انتخابات حدثت فى عهد مبارك وجميعها امتلأت تزويرا، وكان فى أعقاب كل انتخابات تحصل حالة من السخط، ثم فجأة يظهر على السطح حادث ما يغطى على أخبار الانتخابات وجرائم التزوير، هكذا كان السيناريو دائما وأبدا، دائما كانت الحكومات تسعى لحدث يصرف أذهان الناس وألسنتهم عما حدث، بعد الانتخابات الأخيرة طفت على السطح قضية التجسس الإسرائيلى على مصر لكن يبدو أن هذا لم يكن كافيا، ولذلك جاءت حادثة الإسكندرية فصرفت فعلا أذهان ملايين المصريين عن ما جرى فى الانتخابات، لأن تلك الحادثة كانت جرحا نافذا فى نفوس وقلوب المصريين عن بكرة أبيهم مسلميهم قبل مسيحيهم، وقد استشعر المسلمون على نحو خاص الخطر لأن طبيعة الجريمة لا تتفق مع الخصائص النفسية للشعب المصرى.

الداخل المصرى على المحك

■ كيف رأيت كمشاهد ومراقب وربما كحكم حال الإعلام المصرى فى أيام الثورة وقبل أن يتخلى الرئيس مبارك عن سلطاته؟

ـ حال الإعلام المصرى كبقية حال مؤسسات الدولة هيمنت عليه الشخصنة لذلك فإن القائمين عليه يتصورون أنهم الدولة وهذا شعور المستبد وقديما قال المفكر العروبى الكبير عبد الرحمن الكواكبى إن المستبد رغم قوته وبطشه يشعر على الدوام فى داخله بالضعف، ولذلك يلجأ إلى الأكاذيب لتغطية مواقفه لهذا رأينا فى الثورة الأخيرة مشاهد عجيبة، متظاهرون مسالمون من أفضل شباب وشابات مصريين فى مواجهة جحافل من الشرطة المدججة بأسلحة قوية وفتاكة ولذلك سقط أكثر من ثلاثمائة شهيد وآلاف الجرحى، الإعلام المصرى لم يكن موضوعيا أبدا فقد حاول فى بداية الأمر تصوير المشهد على أنه نتيجة عملاء من الخارج مندسون فى وسط الناس، وتاليا حاول إلباس التهمة للإخوان المسلمين على

أساس أنها فعلتهم بالمطلق ولم يكن لا هذا ولا ذاك صحيحا، غابت عنه الموضوعية والأمانة وفقد مصداقيته.

■ على هامش الأحداث ظهرت لجان كثر جميعها تحمل اسم لجان الحكماء وذهبت إلى الحوار كوسيلة للتعاطى مع المشهد.. هل ترى أنه كان يمكن أن تثمر شيئا قبل أن يتخلى الرئيس عن منصبه؟

- ما حصل قد حصل، وفى كل الأحوال الحوار واجب وأمر حتمى، لابد للناس من أن تعرف بعضها البعض وتطمئن لبعضها البعض، شريطة ألا يكون هذا الحوار هو أداة لتفريغ الحركة من محتواها النبيل الذى قامت من أجله، بل يجب أن تتمسك بصلابتها وبمواقفها فنجاح أى حركة تحررية ثورية يعتمد إلى درجة بعيدة على ثباتها على الأرض وهذا أمر يحتاج إلى نفس طويل وصبر وقدرة على اكتشاف أعماق الأشياء وبعيدا عن أصحاب النظر القصير والعقل الأسير.

ما ذا بعد الثورتين المصرية والتونسية؟

■ لماذا تطفو على السطح دائما وأبدا فى عالمنا العربى فكرة المؤامرة، كلما يحدث خطب جلل من نوعية ٢٥ يناير، و من قبلها ما جرى فى تونس وربما ما سنشهده فى عدد أخر من الدول العربية؟

- التخطيط السياسى ليس مؤامرة، هو استراتيجيات تضعها القوى الحقيقية الفعالة على الأرض، الانجليز على سبيل المثال فى بداية القرن العشرين عندما أرادوا بذر الفتنة بين المصريين وبعضهم البعض لم يكونوا يتآمرون، هذا شكل من أشكال التخطيط ولاحقا التنفيذ السياسى من قبلهم ونحن نفهمه على أنه مؤامرة، وهذه إشكالية طرح القضايا من قبل الآخرين وليس من قبل الذات.

■ لكن ألا يعنى هذا أن هناك دوما وأبدا من يدبر لهذه المنطقة «تخطيط سياسى» وليس مؤامرة مضادة لمصالحها الفعلية ووحدتها وحلم اندماجها؟

- من ينظر إلى التحولات التى جرت فى مصر منذ كامب ديفيد حتى اليوم يرى

أنه كانت بالفعل هناك رؤى لفصل مصر عن محيطها العربى، وما جرى من ثورات شبابية عربية مؤخرا أثار من جديد هواجس الوحدة العربية ورغم أنها لا تثور بالشكل المطلوب إلا أن هناك بالفعل حالة من حالات التجاذب والتفاعل بين الدول العربية تمارس من خلاله نوع من أنواع التوحد، وتاريخيا فى هذه المنطقة نجد أنه لم تستقل أى من تلك الدول إلا بنوع من التفاعل والتقارب أو التوحد بدرجات متفاوتة بين مثلث رؤوسه هى القاهرة ودمشق والحجاز، وهذا الخط الممتد بين هذه العواصم الثلاث دائما نجده مكسورا، بمعنى أنه عندما تستقيم العلاقة بين القاهرة ودمشق تفسد مع الحجاز وعندما تصفو الأجواء بين الحجاز ودمشق هناك من يبعد القاهرة وهكذا تشعر دائما ان يدا خفية تلعب دورا واضحا فى التفرقة بين شعوب تلك المنطقة ولا تريد لها أى شكل من أشكال الرؤية الموحدة.

■ ماذا عن نصيحتك كرجل عاش فعليا وفكريا وبخاصة كمؤرخ ثورات كثيرة لحركة ٢٥ يناير بعد رحيل الرئيس مبارك عن سدة الحكم؟

- نصيحتى للشباب هى البقاء على مواقعهم، بالمعنى الفكرى وليس الجغرافى، أى التصميم والعزيمة على بقاء هذا الجيشان الشعبى المطالب بالتغيير والإصلاح والتصحيح حتى تؤتى الثورة بثمارها الحقيقة والتى كان تخلى الرئيس مبارك عن الحكم أول واهم نتائجها لكن الطريق وعر وطويل وفى حاجة الى أناس يفكرون بعزم ويعملون بحزم ينبهون الناس ويرفعون الالتباس ولا ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون كما يقول الأستاذ الكواكبى.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات..

■ ■ ■

المصادر والمراجع

١ ـ موسوعة ويكيبيديا.

٢ ـ شريف عبد العزيز، د. سامح عباس، مقالات، موقع مفكرة الإسلام.

٣ ـ موقع صيد الفوائد.

٤ ـ موقع إسلام ويب.

٥ ـ موقع الجزيرة نت، مركز الجزيرة للدراسات.

٦ ـ الكتاب الأسود، قصة تعذيب المسلمين فى عهد حسنى مبارك، شبكة الإنترنت الدولية.

٧ ـ صحف ومجلات على الإنترنت.

٨ ـ الموسوعة العربية العالمية، شبكة الإنترنت الدولية.

٩ ـ موقع إسلام أون لاين.

١٠ ـ تقارير وملفات وتحقيقات حول ثورة ٢٥ يناير.

١١ ـ مواقع عربية وأجنبية على شبكة الإنترنت الدولية.

■ ■ ■

الفهرس

ملحق الصور





اشتباكات المتظاهرين
مع قوات الامن المركزى
25 يناير



عيش.. حرية .. عدالة اجتماعية



الأمن المركزى
يقمع متظاهرى
25 يناير



محاولة اقناع
الجنود الثأرة
بانها
مسيرة سلمية



سلميــة..
سلميــة..



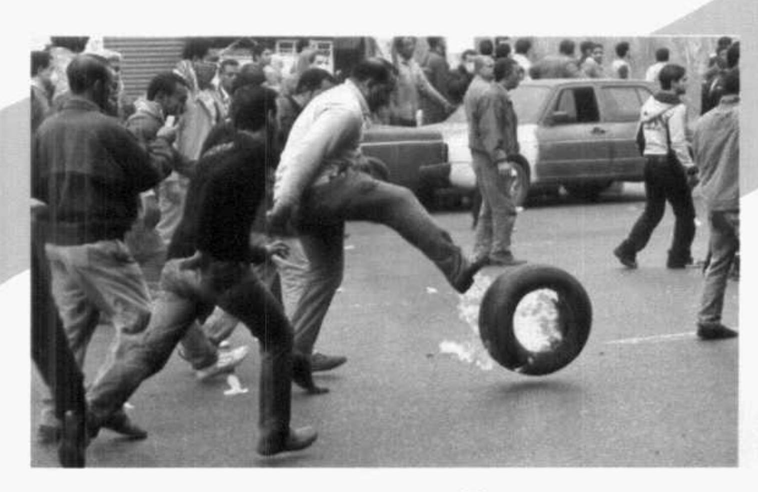
أفهمهم
ازاى دول



استعداد تام
وكأنها حرب



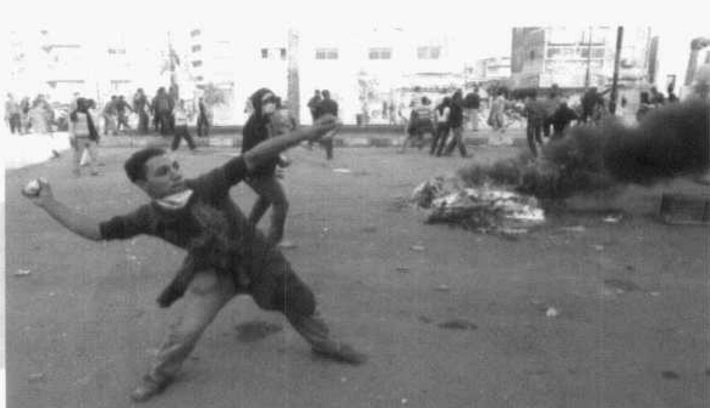
حريــة..
حريــة..



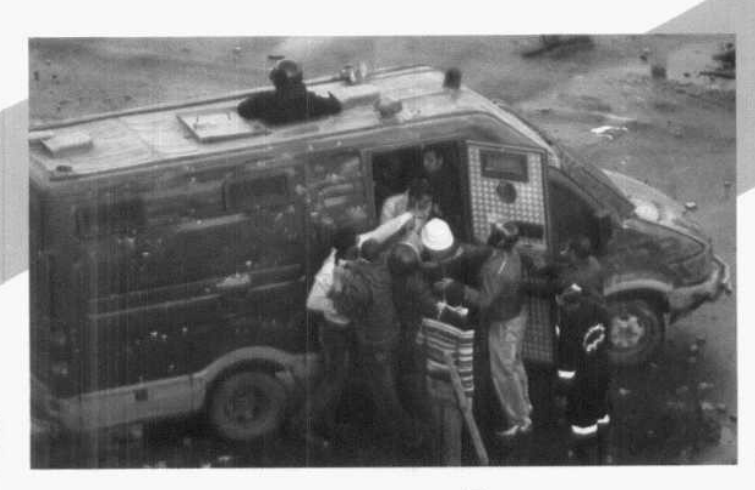
أشتباكات
عنيفة



يسقط النظام



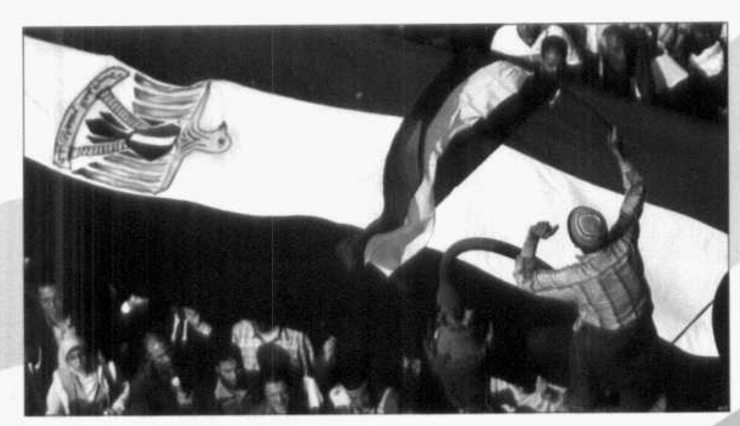
وزادت
حدة الأشتباكات



أسرى
الأمن المركزى



مصاب
من
المتظاهرين



لك
الحريـة
يـا بلادى



جمعة الغضب



المستشفى
الميدانى
أثناء
الأحتجاجات



تفريق
المتظاهرين
بالمياة



لكل ظالم
نهاية



تبادل
القاء الحجارة



استخدام
الرصاص
الحى



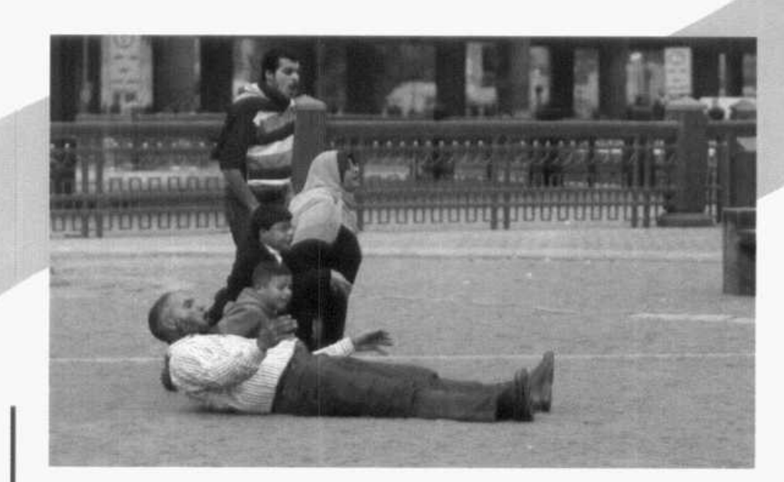
أرحل



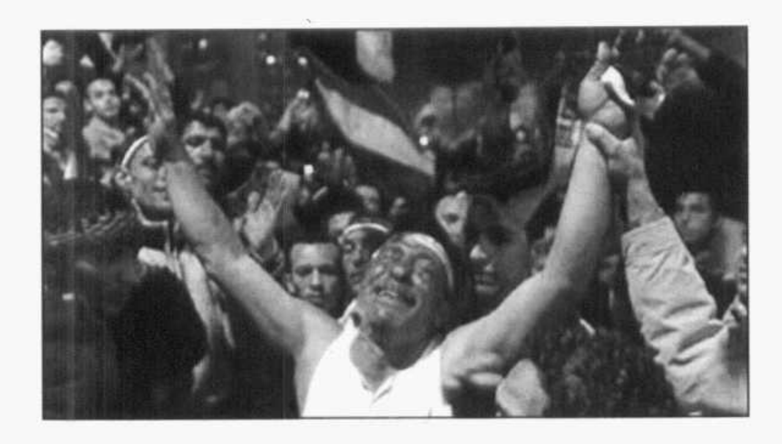
المتظاهرين
فى
مواجهة
قوات
الأمن المركزى



ولا
بنخاف من
الدنيا بحالها



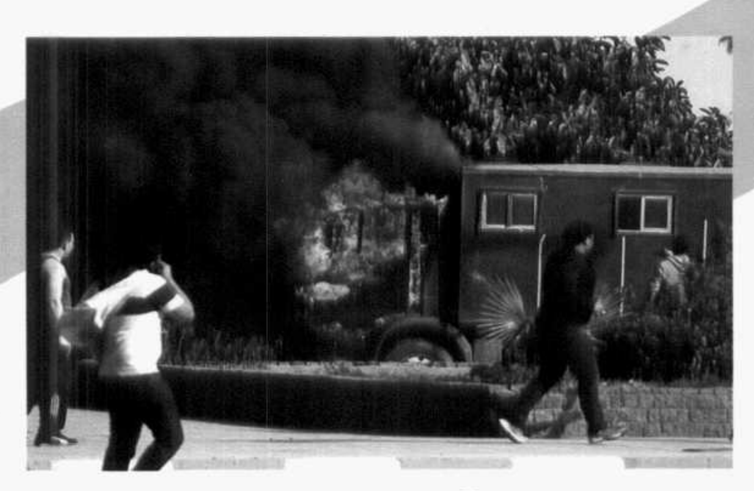
مش همشى
هو
يمشى



بحبك يا
بلادى



احتلال
المتظاهرين
لعربات
الأمن المركزى



حريق عربات
الشرطة



■ نزول الجيش وفرض حظر التجول



■ المتظاهرون يرحبون بالجيش



■ احتفال المتظاهرين بنزول الجيش



شهداء ثورة ٢٥ يناير

الورد اللى فتّح فى جناين مصر

الشهيد سيف الله مصطفى

الشهيد كريم بنونة

الشهيد مصطفى الصاوي

الشهيد أحمد بسيوني

الشهيدة سالي زهران

الشهيد محمد محروس

الشهيد إسلام محمد عبد القادر بكير

الشهيد أحمد إيهاب

الشهيد محمد عماد حسين

الشهيد حسين طه

صور لشهداء الثورة





أحد الشهداء



أحد الشهداء



الدكتور
محمد البرادعى



الفنان
خالد الصاوى
متضامنا
مع
شباب الثورة



الفنان
أحمد عيد
متضامنا
مع
شباب الثورة



الخطاب الأول لمبارك



جمعة الرحيل



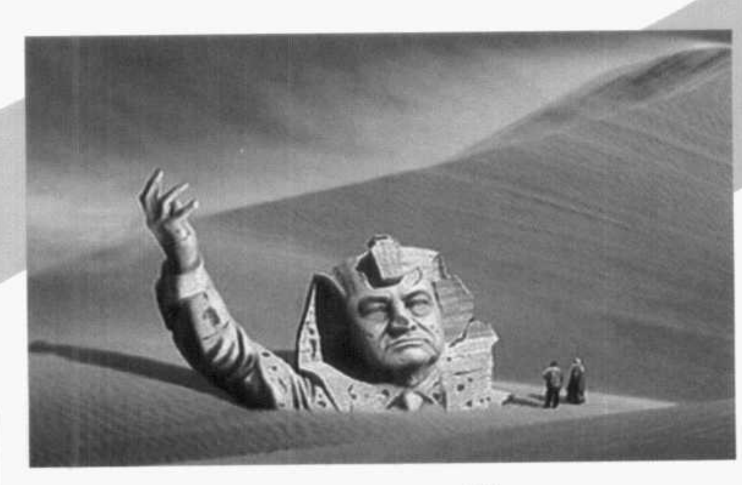
الخطاب الثاني لمبارك



■ موقعة الجمل



■ خطاب التنحى



■ سقوط الفرعــــون



سقوط
مبـــارك



فرحة
الشباب
بتنحى
مبـــارك



القرضاوى
يخطب
فى
جمعة النصر

